خلدون النقيب

صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت





صراع القبلية والديموقراطية:
حالة الكويت

لوحة الغلاف: ساي تومبلي ١٩٥٣ متحف الفن المعاصر نيويورك.

خلدون النقيب

صراع القبليّة والديموقراطيّة: حالة الكويت



دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩٦

ISBN 1 85516 584 8

دار الساقي

بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٦٠٢٣١٥ (٠١)

DAR AL SAQI

London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH

Tel: 0171-221 9347, Fax: 0171-229 7492

كلمة شكر وتقدير

نود ان نتوجه بكلمة شكر وتقدير إلى مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (الفصل الأول)، وإلى مجلة العلوم الاجتماعية (الفصل الثالث)، وجمعية الخريجين في الكويت (الفصل الخامس عشر)، وجريدة القبس الكويتية للسماح لنا بتضمين فصول الكتاب معلومات وإحصاءات مستمدة من مقالات نشرت بشكل مكثف أو بحوث قدمت إليهم ولم تنشر من قبل.

مقـدمـــة

القبلية والديموقراطية في الكويت

(١)

يتألف هذا الكتاب من مجموعة من الدراسات عن المجتمع الكويتي كتبت في العشر سنوات الأخيرة. وتعتمد هذه الدراسات على معلومات ميدانية مباشرة أو مستمدة من دراسات ميدانية إحصائية، إما غير منشورة أو غير متيسرة لجمهور الباحثين والمهتمين. وهناك قضيتان محوريتان تدور حولهما كل الدراسات المذكورة بدرجات متفاوتة من الوضوح والمباشرة، وهما: القبلية والديموقراطية اللتان يتألف منهما عنوان الكتاب.

وأعتقد أن من واجبي أن أنبّه القارىء إلى عدم أخذ الأمور بمعانيها الظاهرية. فهذان المفهومان ينطويان على أمور غاية في التعقيد أكثر مما تدل عليهما المعاني الظاهرية.ولكن قبل أن نفصّل هذا الموضوع دعونا نتساءل أولاً: لماذا الآن؟ لماذا نكتب عن الكويت الآن؟ ولماذا نكتب عن الكويت باعتباره دراسة حالة للصراع بين القبلية والديموقراطية؟

الكويت كان المسرح الذي تحددت على خشبته معالم النظام العالمي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة. معلمه الأول هو شكل حروب المستقبل إذا اتصلت بدولة غربية او اكثر، بين الدول الغربية نفسها، أو بين الدول الغربية ودول العالم الآخر الذي لا شكل له ولا تسمية بقايا العالم الثالث، عالم الجنوب السحيق غير المرئي. فإذا كنا نتساءل عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه حرب ما بعد الحداثة، فإننا نجد الجواب في حرب تحرير الكويت. حرب تنتج عن أزمة بنائية في العلاقات بين الدول ذات طبيعة دائرية (تحدث بشكل دوري)، يتم اختيار توقيتها حسب مطلب معين، ويتم فيها التوظيف المنقطع النظير للقوالب النمطية ــ التريوتايب، والاستعمال الفريد للميديا ــ وسائل الإعلام بحيث تتحول الحرب إلى تسلية معلوماتية (info- tainment)، ولا يظهر من الحرب إلاّ الخيالات على أجهزة المحاكاة (simulators)، فهي حرب نظيفة ــ معقمة (Sonitary)[1].

ومعلمه الثاني أن المنطقة الجيوسياسية التي يقع فيها الكويت، هي منطقة محظورة على الدول الأخرى، لن تقبل الدول الغربية إجراء أي تعديل على أوضاعها مهما كان شكله أو حجمه خلافاً لحساباتها أو مصالحها. ولذلك فإن السبب الذي أدّى إلى قيام حرب ما بعد الحداثة هو اعتقاد قادة العراق الخاطىء أن عدوانهم على الكويت واحتلالهم له لن يتعارض مع حسابات الدول الغربية ومصالحها، بغض النظر عن أي اعتبار قومي ـ الأمر الذي لم يكن وارداً أصلاً. ولذلك فإن إدخال أية تعديلات على النظام الإقليمي العربي، وعلى النظم السياسية في كل بلد عربي، مشرقياً كان أو خليجياً، على المستوى المحلي، لن يتم دون صراع أو مواجهة مع الدول الغربية. بما في ذلك التعديلات المتمثلة في المطالبة بنظام دستوري حقيقي وحريات ديموقراطية. ومن يقلل من احتمال صدق هذا الزعم يعرِّض نفسه لعواقب شبيهة لما تعرض له قادة العراق[٢].

(٢)

في هذا السياق يكتسب الكويت أهمية خاصة مزدوجة: فهو البلد الخليجي الوحيد الذي يمر منذ سنة ١٩٦١ بتجربة ديموقراطية جادَّة، وهو البلد الذي يمكن اعتباره عيناً مجهرية (micro- cosm) أو عدسة مكبِّرة لكثير من الملامح المشتركة بين دول الخليج والجزيرة وبعض دول المشرق العربي أيضاً، ومن هذه الملامح طغيان القَبَلية على الطبقة والتركيبة السكانية الاستثنائية (التي يصبح فيها السكان الأصليون أقلية)، وعوارض دولة الرعاية الريعية (الاعتماد على دخل النفط كريع خارجي)، وظاهرة البدون جنسية، وتزاوج الأصولية الدينية والمجتمع الاستهلاكي ـ الحداثي في ظاهرة البتروإسلام، وهو المصطلح الذي صاغه فؤاد زكريا[٣].

هذه الأهمية المزدوجة للكويت، تمنحنا فرصة فريدة من نوعها للتعرف بآليات تكيّف الأشكال التقليدية من التنظيم والانتماء والتفكير المتمثلة في القَبَليّة، مع مطالب الديموقراطية والدستورية والمجتمع الاستهلاكي ـ الحداثي، في بيئة نهاية القرن العشرين، في عصر المعلومات والميديا ـ عصر انضغاط الزمان والمكان. ومن حيث المبدأ، فإن عملية التكيف هذه يمكن أن تكون ظاهرة عامة لا تقتصر على المجتمع العربي، وإنما تمتد إلى مجتمعات العالم الثالث التي «تعاني» القَبَلية والأصولية، أو تنسحب عليها، مع أن همَّنا في الدراسات التالية منحصر في المجتمع، الكويتي كدراسة حالة للمجتمع العربي في الخليج والمشرق. ولكن على أية قَبَلية نحن نتكلم؟ هل هي القبلية التقليدية أم هي شيء آخر؟

(٣)

دعونا نتوقف قليلاً من أجل استجلاء بواطن هذه الظاهرة. فكثير من الكتّاب والباحثين الغربيين ما زالوا يتكلمون على القبلية وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية، كما يظهر من الدراسات التي نشرها خوري وكوستينر[٤]. ومن الطبيعي، في هذا السياق، أن يظهر التقابل الحادّ بين القبيلة والدولة. هذا هو المنظور التطوُّري والفهم الإثنوغرافي للقبلية، وهو منظور تبسيطي مخلّ بالوقائع وفهمٌ سطحي، ليس له مقابل في واقع البلدان العربية. وكلاهما يقع في محذور التحيّز القيمي: أي أن القبلية هي خاصية المجتمعات المتخلفة «البسيطة». والاندماج الوطني عبر الطبقات، أو الانتماء إلى دول حديثة، هو خاصية المجتمعات المتقدمة.

إن القبلية، كما نفهمها، هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدّد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقرابة)، وتمثل عقلية عامة (ettios) مستمدة من الانتماءات والولاءات «الوشائجية» (primordial) المنغرسة في أعمق أعماق وجدان الجماعة[٥]. وتظهر القبلية بعناصرها الضرورية الثلاثة في كل مراحل التاريخ الإنساني، تضعف أحياناً، وتقوى أحياناً أخرى. تتخفى خلف التنظيمات السياسية، وتتلّون بألوان الطبقات أو الطوائف، في الريف كما في المدن. وقد أطلقنا على هذه القبلية في السياق المعاصر القبلية السياسية؛ ولكن هذا التمييز السياسي يبدو لي غير كاف أيضاً.

فإذا كانت القبلية عقلية عامة ومبدأً تنظيمياً، فهي تتجاوز كونها حالة ارتحالية، كما في علم الارتحال عند دولوز وجاتاري. وحالة الحرب التي يجرها الارتحال، ليست حالة خارجية يجلبها الرحّل من خارج العلاقة بين المستبد والمشرّع في الدولة التقليدية المستقرة[٦]، وإنما من داخل الدولة؛ وما الرأسمالية إلا حالة حرب متنكرة[٧]. ولكن صفة الوشائجية في الانتماء /الولاء القبلي، تعطيه بعداً نفسياً تاريخياً ضرورياً.

ففي التراث العربي، يجد محمد عابد الجابري أن فكرة الأهل والغنيمة (أو ثلاثية العقيدة، والقبيلة، والغنيمة) لعبت ولا تزال تلعب دوراً بارزاً في السلوك السياسي الجمعي العربي، حتى من خلال الدول الحديثة[٨]، بل إن الدول والأمبراطوريات التقليدية التاريخية، مثل الدولة العثمانية تدين للترتيبات القبلية بفضل كبير. هذا الامتداد التاريخي ينطبق على مفهوم الجاهلية ــ والبداوة كعنصر ملازم له. ويجد محمد جواد رضا أن الأزمات الطاحنة، التي تعصف بالثقافة العربية، تجد أصولها في هذا الامتداد التاريخي: الجاهلية لم تهزم، العهد الجديد لم يؤسس في الدولة الإسلامية، الرواية انتصرت أو غلبت الرأي، أو كما في لغة أدونيس الاتباع انتصر على الإبداع[٩].

(٤)

في الحلقة الأخيرة أعلاه، نجد أن طرفي النزاع في الماضي، القبلية (الجاهلية) والانصهار في الأمة (الإسلام)، كانا طرفي المعادلة ولا يزالان في الوقت الحاضر، كل منهما يبرر الآخر على أرض الواقع. ولكن المعادلة تنم على توتّر يعكّر صفو التعايش بين طرفيها، كل منهما يناقض الآخر على مستوى النظرية ـ الفقه. والكويت ودول الخليج ليست استثناء لهذه القاعدة: أفغانستان، والسودان، واليمن أمثلة توضح هذه العلاقة العُصابية بين طرفي المعادلة. فشرعية نظام الحكم أساساً ليست مستمدة من الانتماء إلى الأمة(القومية)، وإنما من الولاء اللفظي للدين؛ فهي شرعية دينية تستخدم النومنكلاتورا (او تسميات الأشياء) القبلية والعقلية العامة نفسها.

والقبلية، كمبدأ تنظيمي، إستمرت في الريف في دول المشرق العربي (العراق، فلسطين ـ الأردن، سوريا) مثلما ازدهرت في الحضر في اليمن ودول الخليج العربي، في الكويت الذي نتخذ منه دراسة حالة. بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، من يصف بعض مظاهر سلوك أبناء الطبقات الوسطى في الغرب بصفة القبلية[١٠]. ويمكننا أن نشخّص عناصر الصراع الإثني، الدائر الآن في شرق أوروبا، على أنها عناصر قبلية[١١]. وقد حاولنا، في دراسة سابقة، أن نربط بين مفهوم التضامنيات في بيئة المشرق العربي والقبلية، فصوّرنا المؤسسة القبلية على أنها للتضامنيات تنشأ وتعمل بشكل موازٍ لمؤسسات الدول الحديثة وبيروقراطياتها المركزية، بشكل مشابه للتضامنيات الطائفية اللبنانية في موازاة الدولة الحديثة[١٢].

(٥)

إننا لا نريد أن نبالغ في إعطاء القبلية، والقبلية السياسية بشكل خاص، أهمية تفوق ما تتمتع به في الواقع من قدرة على توجيه سلوك الجماعات. وكذلك، فإننا لا نريد أن نعطي الانطباع بأن القبلية تمثل واقعاً متصلاً غير منقطع، بحيث تفقد هذه الظاهرة تاريخيتها وخضوعها، شأن الظواهر الأخرى لقوانين التغيّر والتحوّل. ولكننا نريد أن نبيِّن خطأ تقديرات الباحثين الغربيين والعرب على حد سواء، الذين يتبنون المنظور التطوري التبسيطي والساذج، الذي يعتبر أن القبلية تمثّل حالة المجتمع التقليدي، وأن الانصهار «الوطني» في الدولة، من خلال الطبقات، يمثل حالة المجتمع الحديث، وكأن هاتين الحالتين تمثلان نقيضين يستبعد أحدهما الآخر (mutually éxclusive)[١٣]، على اعتبار أن المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط قد مات، أو هو في طريقه إلى الاختفاء، حسب أطروحة دانيال لرنر المعروفة والمرفوضة.

إن الهدف الرئيسي للدراسات المنشورة في هذا الكتاب، هو تبيان كيف أن النظم التقليدية تتكيّف مع الأوضاع المستجدة، ولا تختفي، وإنما تتطور عبر دورات تاريخية. وهذا التكيُّف لا يتبع مخططاً محدداً ثابتاً، وإنما عبر عملية احتمالية تتشكل أثناء ديناميات التغير الاجتماعي وخلالها.

والدراسات الحالية، المنشورة في هذا الكتاب، هي لتوثيق عملية التكيّف ولتحليل ديناميات التغير الاجتماعي التي تطرأ على هذه الظاهرة، متخذة الكويت مثالاً واقعياً ميدانياً. ودراسات من هذا النوع تمثل في تقديرنا، ميداناً شرعياً ومطلوباً للبحث والتقصي والتنظير الاجتماعي. بل إنها الطريقة الموضوعية الميدانية المناسبة لمواجهة الصياغة الميتافيزيقية للمسألة في ثنائيات «علم الارتحال» «علم الدولة»، التي يبشر بها دولوز وجاتاري[١٤]. أما تفاصيل المنظور التحليلي الدينامي في صياغته النظرية، فقد ترك إلى مجال آخر[١٥].

(٦)

ولكن إذا أردنا أن نفهم عملية تطور النظم التقليدية، كالقبلية، فعلينا أن نتخلى عن افتراض أن القبلية هي حالة فوضى[١٦]، لأنها تصب في المجرى العام لآليات الضبط والسيطرة (control mechanism)، الذي هو أساس ظاهرة القوة الاجتماعية (Social Power) وممارسة القوة[١٧]. فإذا اضطرت نخبة حاكمة إلى تقديم تنازلات متمثلة في قبول الحكم الدستوري ـ الديموقراطي، كما فعلت النخبة الحاكمة في الكويت، فكيف إذاً تحاول هذه النخبة أن تسيطر على العملية السياسية، وتستعيد السلطة التي خسرتها بهذه التنازلات؟[١٨].

هذا الكتاب يوضح، بالتفاصيل والأسماء والإحصاءات والمعلومات الميدانية، هذا الصراع من أجل الدستور والديموقراطية. ويوضح هذا الكتاب، دون مواربة ودون تحيّز، كيف أن الترتيبات «الجديدة» للقبلية التقليدية قد لعبت دوراً حاسماً في هذا الصراع المتصل عبر دورة التاريخ ومفارقات السياسة.

خلدون حسن النقيب

الكويت في ١٩٩٥/٣/٢١

هوامش المقدمة

(١) Peter Mclaren and Rhonala Hammer, «Media Khowledges, Warrior Citizenry, and The Postmoderu Literacies», Journal of Vrban and Cuthural Studies, Vol. 2, Ho 2, 1992, PP. 41- 64.

(٢) خلدون حسن النقيب، «العناصر البنائية الدائمة في كارثة حرب الخليج»، في كتاب: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ٤٣ ــ ٤٥.

وانظر كذلك هذه المسألة من منظور تاريخي أوسع: International Politics and the Midlle East. London: Tauris, 1984. The Traduction.

(٣) فؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركات الإسلامية المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦.

(٤) Philip khoury and Joseph kostiner (eds).Trides and State Formation in the Middle East university of colifornia press, 1990.

(٥) خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، في كتاب: **نحو علم اجتماع عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٢٤٥ ــ ٢٤٦. تعبير الوشائجية مستعار من جيرتز: Clittord Geert. The Interpretation of Cultures. NY: Basic Books 1973.

(٦) Gilles Deleuze and Felix Guatori.Nomadology: The War Machine New York: Semiotext (E), 1986.

(٧) الرأسمالية هي حالة حرب مستقاة من: Eugene Victor Woljenstein.Psychoanalytic- Marxism: Grouneluork. New York: The Guilford Press, 1993, p. 256.

(٨) محمد عابد الجابري يتكلم على ثلاثة محددات «للعقل» السياسي العربي: العقيدة والقبيلة والغنيمة، ولكنه يبقى أسير الفهم الإثنوغرافي الخلدوني للقبيلة، أنظر كتابه:

العقل السياسي العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، وبخاصة ص ٤٣ ــ ٥٢.

(٩) محمد جواد رضا. **أزمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص ٣١ ــ ٧٥.

(١٠) هنا يجب ملاحظة أن هذا نوع «خاص» من القبلية، وهي قبلية تُطلب لذاتها، أي بمحض اختيار الأفراد لمجرد الانتماء إلى جماعة، وليس القبلية المفروضة على الفرد بحكم القرابة والنسب. وفي الحقيقة، إن هذا ليس نوعاً خاصاً من القبلية، إنها قبلية التحالف في الحضر. ولكنها في بيئة المجتمع العربي تخدم أغراضاً سياسية تنظيمية، كما سيتضح فيما بعد، أنظر: pekka Sulkunen. The European New Middle Class. Aldershot: Avebury, 1993, PP. 43- 45 وانظر كذلك تمييز ماكلوين بين الثقافة الباردة (القبلية) والثقافة الحارة (الغربية) حسب درجة تطور وسائل الإعلام ــ الميديا: Marshal mcluhan. Understanding media. New York: Megraw- Hill, 1965.

(١١) Eric Hobsbaum, «Nationalisom Whose Faulr - Line Is H Anyway», New Statesman a Society, 24 April, 1992.

(١٢) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٩، ص ١٧١ ــ ١٧٤. هنا، يجب مراعاة الفرق في استعمال مصطلح التضامنية في البيئات العربية المختلفة؛ فالحالة في مصر تختلف نسبياً عن حالة الخليج، كما يتضح من دراسة بيانكي. Robert Bianchi. Unruly Corporatism. Oxford University Press, 1989.

(١٣) إن استعمال ليندا لَين لمصطلح القبلية بمعناه الإثنوغرافي يقدم مثالاً واضحاً لما نريد أن نصل إليه. فهي، شأنها شأن الباحثين الغربيين، تحصر مصطلح القبلية في البداوة، وهو استعمال غاية في التبسيط المخل، كما أوضحنا.
Linda L. Layne. Home and Hameland: The Dialogics of tribal and National Identities in Jordan. Princeton University Press, 1994.

(١٤) .Deleuze and Guattari, OP., PP. 19- 20

(١٥) هذا موضوع دراسة موسّعة يعدها المؤلف عن آليات تطوّر الظواهر الاجتماعية عبر دورات تاريخية مع تطبيقات على العنف ونشوء الدول، وعن الظاهرة الأصولية في المجتمع العربي الحديث.

(١٦) التعبير من ار. بي. سارجنت، مقتبس في: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.** مصدر سابق، ص ٢٢.

(١٧) هذا توسيع لأطروحات ثورة السيطرة التي يتكلم عليها جيمس باينجر.
James R. Beniger. The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the .injorniotion Society. Harvard University Press, 1986,PP. 31 - 118

(١٨) يستخلص أرنو ماير، من دراسته لتجربة أوروبا الغربية حول تكيّف النخبة الأرستقراطية لتطورات النظام الرأسمالي في مرحلة الانتقال التي أعقبت الثورة الصناعية، درساً تاريخياً فذاً في تكيّف الترتيبات التقليدية مع التحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية الكبرى. فأرستقراطيات أوروبا الغربية حسب أطروحات ماير، لم تختف بسبب ثورات جذرية عارمة، وإنما تكيّفت مع البورجوازية الصاعدة من خلال تقديم تنازلات اقتضتها الأحوال المتغيرة لمرحلة الانتقال منذ منتصف القرن الماضي. إن عملية تكيف بهذا المستوى والعمق التاريخي هي التي تعنينا بشكل خاص في هذا الكتاب، مع الاختلاف البيّن في البيئات والتنظيمات. أنظر: .Arno J. Mayer
The Persis teuce of the Old Regime. London: Croom Helm, 1981.

القسم الأول

الكفاح من أجل
الاستقلال والديموقراطية

الفصل الأول

القبلية السياسية:
محاولة نظرية

الوضع الراهن

في الأوضاع السياسية المضطربة في الشرق الأوسط، تمتعت بلدان شبه الجزيرة العربية بأنظمة مستقرة نسبياً؛ وهذا الاستقرار دفع الكثير من المراقبين إلى الافتراض أن شعب شبه الجزيرة العربية ارتضى طوعياً بشرعية النظم الحاكمة. والواقع أنه، خلال نصف القرن المنصرم. بعد فشل الحركات الإصلاحية أو قمعها في الثلاثينات من القرن الحالي، لم يقع غير تحديين خطيرين فقط للسلطة الملكية:

الأول داخلي، هو ثورة المسجد الكبير عام ١٩٧٨. والثاني خارجي، هو حرب الخليج عام ١٩٩٠.

لقد وقعت حوادث نزاع سياسي، إلا أنها كانت إما اقتتالاً داخلياً (كما بين عمان وأبو ظبي في السبعينات)، أو نزاعات على الحدود القومية (كما بين المملكة العربية السعودية، وعمان، وأبو ظبي، حول واحة البريمي، أو بين قطر والبحرين حول جزر هُوَر). ولم يمثل أيٌّ من هذه النزاعات أي تهديد خطير لاستقرار النظام السياسي.

وعند مقارنة هذه الحالة بالأحوال السائدة في اليمن (الشمالي والجنوبي)، وفي بلدان المشرق (العراق وسوريا ولبنان والأردن)، يصبح الاستقرار الظاهر في بلدان شبه الجزيرة مثار اهتمام أكبر. فما الذي يفسّر هذا الاستقرار، ومدلوله بالنسبة إلى الشرعية؟

أولاً، لنسقط من حسابنا نوع النظام كعامل في الاستقرار السياسي؛ أو لنقل إن الملكيات (الإمارات، والسلطنات، والمشيخات، إلخ...) ليست أكثر استقراراً من الجمهوريات.

فالأردن والمغرب مملكتان، وكلتاهما واجهت التحديات المتواصلة لسلطة النخبة الحاكمة. لذلك، ينبغي البحث عن السبب في مكان آخر.

هل يمكن القول إن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية مدعومة، مصونة من الخارج؟ المعروف على نطاق واسع أن هناك ترتيبات أمنية بين هذه الدول والحكومتين البريطانية والاميركية موجودة منذ زمن طويل. وقد تطورت هذه الترتيبات الأمنية إلى اتفاقيات تفاهم ومعاهدات ، وخطط طوارىء للدفاع عن هذه المنطقة كجزء من استراتيجية شاملة للحرب الباردة.

إلا أن الترتيبات الأمنية لم تحل دون نشوء تهديد داخلي. كتهديد جهيمان العتيبي في المسجد الكبير. على أن الترتيبات الأمنية التي تستطيع دولة خارجية أن تحمي بها نظاماً في شبه الجزيرة لا يمكن لها أن تكون فاعلة، إلا إذا استطاع ذلك النظام أن يحافظ على شرعيته، أو مصداقيته. وبخلاف ذلك، ينتهي هذا النظام إلى أن يصبح عبئاً ومن ثم ينكشف من الداخل والخارج.

إن للثورة التي حدثت في المسجد الكبير دلالة من ناحيتين أخريين: فهي تكذّب الزعم بأن الثروة الوطنية الكبيرة قادرة على شراء الاستقرار بإبقاء الناس هادئين؛ هذا إذا كانوا غير راضين. غير أن الثروة الكبيرة، على العكس من ذلك، تتجه في المدى البعيد إلى إثارة شهية الناس للحصول على نصيب أوفر من السلطة والثروة.

ومن ناحية أخرى، إن المتمردين الذين اشتركوا في الثورة جاؤوا من القوى الاجتماعية وقطاعات السكّان نفسها التي منها تجند النخبة الحاكمة جيوشها وقواتها الأمنية، من معاقل القوى القبلية التي بحكم التلقين والتربية، لا تشكك في السلطة الشرعية لكون الشيخ القبلي الرمزي ذا سلطة مطلقة.

ولكي نتفحص هذا التناقض الغامض في الظاهر، يجدر بنا أن نلقي نظرة تحليلية وثيقة على مسألة الشرعية في محيط قبلي، وهي تكيف نفسها مع الحقائق المتغيرة في نهاية القرن العشرين.

القبلية السياسية

أودّ أن أؤكد أن المصدر الأساسي لشرعية الوضع الراهن في بلدان شبه الجزيرة العربية، يكمن في مجموعة من العوامل التي تتلخص في بمفهوم قديم ومهمل، هو القبلية السياسية. ولكي نتصور كيف يعمل نظام القبلية السياسية، يتعين علينا أن نخطو بمفهوم القبلية من قالبها الإثنوغرافي إلى مستوى أعلى من التحليل، أي إلى المستوى السياسي الشرعي.

إن القبلية السياسية شكل من اشكال التنظيم الاجتماعي، الذي يختلف عن القبلية العادية، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد، والمبنية على تراتبية القرابة، في أنه يتحول «إلى حكم للعناصر الإيديولوجية في توزيع السلطة السياسية» (ولف: ١٩٨٢، ص ٩٣). إن الإبقاء على تسمية القرابة يساعد على تقوية الولاءات الوشائجية (primordial) التي تعمل كأداة قوية في تحفيز الأفراد والجماعات الاجتماعية وتعبئتهم.

إننا نتكلم على القبلية السياسية في ثلاثة معان على الأقل: (أ) أنها توفر أساس العصبية؛ (ب) أنها تعمل كمبدأ منظّم، أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال/الاستبعاد المطلق من الجماعة؛ (ج) أنها تمثل عقلية عامة (شعبية)، تحكم كل أشكال العلاقة السياسية. إنه اتحاد الغايات الذي يوحّد العناصر المكوّنة المختلفة والأعضاء الذين يتنافسون على موارد الجماعة.

وللقبيلة السياسية ناحية أخرى حيوية، ولكنها مهملة. وهي أنها ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الاجتماعي وحسب، بل هي أيضاً، وهذا هو الأهم، عقلية عامة (ethas) تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة؛ ولا تنحصر بالتالي فترة تاريخية معينة، أو في شكل من أشكال المجتمع، كالبداوة، على سبيل المثال. ومرد ذلك أنها تطورية لكونها مألوفة، فهي تتطور بالتكيف مع البيئات والحقائق المتغيرة.

إن ما هو فريد في مفهوم القبلية السياسية أنه يسمح لنا بالجمع، في وقت واحد، بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والعاطفية (الكائنة في صلب الولاءات الوشائجية) عند تفسير السلوك الاجتماعي. وما هو فريد في تطبيق هذا المفهوم في البيئة العربية الإسلامية في بلدان شبه الجزيرة العربية أنه مرتبط ارتباطاً عضوياً وثيقاً جداً بالدين، الذي يمنحه مصدراً آخر من الشرعية.

وفي التراث، لم ينجح الإسلام في الحلول محل القبلية السياسية (كإيلاف قريش) كوسيلة لتحقيق اندماج الأمّة على أساس أدبي معنوي. وعند تنظيم المجتمع الإسلامي الأول في المدينة، أثناء الهجرة، جرت العودة إلى مبادىء التنظيم القبلي. إن مقتل الخلفاء الثلاثة بعد أبي بكر، لهو دليل على بروز الولاءات القبلية (العصبية)، وما انتصار الأمويين في الواقع إلا انتصار القبلية السياسية على الاندماج الخلقي المعنوي. ولكن ذلك كان في الماضي البعيد.

وفي العصر الحديث، أدرك البريطانيون جيداً، خلال اتصالهم الطويل بعرب المشرق، أن الذي حفز الشعب، ولا يزال يحفزه للعمل سياسياً، لم يكن الهوية القومية أو الدينية وحدهما. والصحيح هو أن العرب يمكن تعبئتهم أو تسريحهم، بسهولة بذلك الادراك الفريد للهوية القومية في إطار الولاءات الدينية القبلية. وبالعودة إلى الوراء، نرى أن الإسلام كان،

منذ بدايته، مشحوناً بشعور عميق بالهوية الإثنية، التي هي بحد ذاتها تعبير عن الأصل، مما جعله جذاباً لأكثرية التجمعات القبلية، فوحد ما بينها وتغلب على نزاعاتها الدائمة.

إن المكوِّنات الأساسية للمتغيرات الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والعاطفية، في مفهوم القبلية السياسية، توفر الكثير من الميزات في تفسير السلوك الاجتماعي في محيط دينامي. ولذلك، لم يعد يكفي التأكيد أن التوجهات الدينية في الجزيرة العربية التقليدية، باتت تأنس في نفسها القوة؛ إذ إن ذلك من نافلة القول. وليس زواج الملك (كابن سعود) من مختلف القبائل شرطاً ضرورياً لضمان ولاء هذه القبائل تلقائياً لنظامه، لأن مثل هذا الادعاء شديد التبسيط.

في المقابل، ثمة شرط ضروري ولازم لأن يكون الولاء للنظام، على أنه شرط ضروري وكافٍ، من ناحية أخرى، قائماً على البنية القبلية(أي شبكة العلاقات المعقدة بين الأفراد)، التي يتم عبرها توجيه السلطة، والمكافآت والمنافع.

قدرات القبلية السياسية على التكيف

كمبدأ تنظيمي يجب ألا يساء فهمها باعتبارها حصيلة المجتمع البدوي. كما أن التمييز بين الأوضاع الحضرية، والزراعية، والبدوية بصفتها نماذج تنظيمية في بيئة شبه الجزيرة، ليس له ما يؤيده على الصعيد الاختباري. ومثل هذا التمييز يرجع إلى لائحة طويلة من الاعتقادات الخاطئة في علم الاجتماع الغربي وتوجد أصولها في المخطط التبسيطي للوظيفية التطورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن القبلية السياسية كما نفهمها، وكما حاولنا أن نبين في القسم السابق، تتكيف بنجاح مع البيئات الثلاث للمدن والقرى والمناطق الداخلية. والقبلية السياسية، ككل الأنظمة الثقافية، تنزع في استمرار إلى تعديل نفسها تبعاً للظروف المتغيرة. ويمكن أن نجد الأنظمة السياسية القائمة على الترتيبات القبلية في كل المجتمعات العربية، سواء تلك المصنّعة نسبياً، أو تلك التي يكثر فيها سكان الأرياف، أو تلك التي لا يتوافر فيها أي من هذه العنصرين، كمجتمعات شبه الجزيرة.

لهذا السبب يمكننا أن نجد حزباً حديثاً قائماً على الانتماءات القبلية أو الطائفية، كما في لبنان، أو نظام حكم يقرّ رسميا مركز شيخ القبيلة، كما في اليمن الشمالي. ويستمد الممثلون الرسميون و/ أو الشعبيون للسكان سلطتهم بالكامل من الترتيبات القبلية، سواء كانوا منتخبين من قبل الشعب، كما في حالة الكويت مثلاً، أو مختارين من قبل الملكيات القبلية في بقية بلدان شبه الجزيرة.

ويتبع ذلك أن عملية إقرار الشرعية تشكل، نتيجة لهذا، الإطار السياسي. غير أن إقرار شرعية السلطة اتبع مسارين مختلفين في بلدان المشرق وبلدان شبه الجزيرة العربية. ففي غالبية بلدان المشرق (العراق، والأردن، وسوريا، ولبنان) نجد أن الاندماج القومي بني على أساس القومية العلمانية في الدول القومية الحديثة الاستقلال، على حين نشدت بلدان شبه الجزيرة الشرعية الدينية.

ويمكننا إلى حد ما أن نخطو خطوة أخرى بالافتراض أن تلك الدول التي سعت إلى الاندماج الاجتماعي عن طريق القومية العلمانية هي أقل استقراراً من الدول الملكية القائمة على الشرعية الدينية. وصحة هذه الفرضية ترى بوضوح مدهش في العراق بعد هزيمته في حرب الخليج. فعندما واجه العراق أقسى أزمة في تاريخه الحديث، كادت البلاد بكاملها أن تتفتت إلى أقسامها التي منها تتألف: الشيعة، والسنّة والأكراد، أي القبلية السياسية المرتبطة بالرباط الديني.

بل يسعناالافتراض أن الحرب في الخليج هي، في التحليل الأخير، صدام بين نموذجين فرعيين، أو نظامين فرعيين، من القبلية السياسية، الأول المبني في شرعيته على القومية العلمانية ويمثله العراق، والثاني نشد الشرعية التقليدية، ويمثله الكويت. وهذا التوازن المتقلقل بين النموذجين الفرعيين لا يزال قائماً حتى ما بعد حرب الخليج. وربما لا ينتهي إلى صراع مسلح، لكنه عامل رئيسي يتطلب المعالجة في أي ترتيب أمني إقليمي في المستقبل.

التضامنيات القبلية الطائفية

المؤسسة/القبيلة الفئوية

عرفت مؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم. واستجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث، إطّرحت النخبة الحاكمة عنها لباسها الاستبدادي التقليدي، واستبدلت به آلة دولة سلطوية، حديثة، ذات كفاءة. وفي الوقت نفسه، كان الاقتصاد يتحول من مركنتيلية (تجارية) تقليدية إلى اقتصاد دولة ريفية تعتمد على دخل من النفط فقط، (لاسيما بعد فورة أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين).

وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية، إنما بموازاة نظام من التدرّج الطبقي الاجتماعي يتلاءم مع ثقافة استهلاكية حديثة، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات، وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة.

ثم إن كل شريحة في هذا النظام القبلي السياسي، تتدرج كذلك إلى طبقات على أساس الولاءات القبلية. فالأثرياء وذريات المشايخ يتمتعون بحصص غير متساوية من السلطة، والثراء، والنفوذ، بفضل تأييد النخبة الحاكمة، وهم يحتلون مواقع رسمية، أو غير رسمية، نظير اعتراف الدولة بمواقعهم، بصفتهم ممثلين لأتباعهم. ومن هنا، نشأت تضامنية قبلية طائفية.

إن جهاز الدولة، بحكم كونه ملكية خاصة للنخب الحاكمة، يوجه جميع المنافع والميزات عبر شبكات التمثيل التضامني هذه، على أساس من التدرج الدقيق للعمر والمكانة والجنس. وقد أشرت في مكان آخر إلى أن هذه الترتيبات القبلية الطائفية التضامنية تلعب دوراً إضافياً هاماً في تلطيف تأثيرات السياسة السلطوية على السكان، أي إرهاب الدولة الجماعي، بتأمين شكل من الوقاية، أو آلية من التخفيف والدعم الاجتماعي للمصابين.

غير أن الوظيفة الأولية لشبكة العلاقات والتمثيلات التضامنية، هي تقنية السيطرة أو الرقابة الاجتماعية المصممة «لصنع الرضى» وتأمين خضوع السكان. وقد صممت الرمزية الدينية ونومنكلاتورا القرابة بعناية لإخفاء إرهاب الدولة المنظم، ففي نظام القبلية السياسية يوجد غياب وبائي لمفهوم المواطنية، وينعدم التحديد الرسمي لمسؤولية الدولة العامة.

وبدلاً من ذلك، تعتمد النخبة القبلية الحاكمة على مفاهيم مثل الشورى باعتبارها مساوية للديموقراطية، وعلى القرآن كدستور للدولة، لا مجرد قانون للسلوك التقي الصالح. وتحتل الطاعة التامة للقادة العامين مكان طاعة أولي الأمر التقليديين وتخترق مؤسسات الدولة (العامة) المجتمع المدني اختراقاً كاملاً وتبطل في الواقع كل حقوق الأفراد وحرياتهم. وأخيراً، يأتي الاستخدام الواسع المكثف لوسائل الإعلام التي تحل فيها صور القادة السياسيين محل الإعلان عن أصناف السلع وتنهال بدون انقطاع على اللاوعي الجماعي للجماهير.

السلطوية والجمود

لقد كان النسيج الدقيق المتشابك لعلاقات السيد ـ التابع القبلية وللرعاية السياسية، شديد الفعالية في صنع الرضى، وإسكات الأصوات المخالفة في الرأي وإخفاء الصدوع الطبقية، وذلك بالولاءات القبلية. غير أنه، كما هي الحال في جميع الأنظمة الاجتماعية والثقافية المغلقة، يتجه، مع الوقت، إلى التحجر، ويتحول إلى عقبة أمام التطور، عاجزاً عن مواجهة التحديات الجديدة، دون مساعدة ضخمة من الخارج.

لقد كانت حرب الخليج أزمة داخلية لنظام القبلية السياسية، بين نظام فرعي عنيف وقاس في العراق من جهة، ونظام فرعي آخر في منطقة شبه الجزيرة أقل قسوة منه، ولكن يماثله في

التخلف، متمثلٍ في الكويت تحت حكم غير دستوري من جهة أخرى. كلا النظاميين الفرعيين يظهر أوجه تشابه بنيوية في الحكومة والسياسة. وكلا النظامين الفرعيين بلغ منتهاه: أحدهما يستخدم القومية، والآخر يستغل الدين.

إن متابعة استغلال الارتباط الديني والحساسيات الدينية في حالة منطقة شبه الجزيرة، أخذت تعطي مؤشرات إلى أنها قد تهدد استقرار النظام، على الرغم من أنها أثبتت جدواها أثناء «الحرب العربية الباردة» بين ١٩٥٦ و١٩٦٧. فإطلاق الحماس الأصولي، كما تبين من حادثة ثورة المسجد الكبير، يمكن أن يهدد وجود النظام نفسه. ومن الناحية العملية، تفتقر الحكومة الدينية، كما يظهر النموذج الإيراني، إلى هذا البديل الدنيوي للأشكال العلمانية للحكومة والسياسة.

لعل الوقت لم يحن لإزالة نظام القبلية السياسية. لكنه، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع أشكال التنظيم السلطوية، يؤدي إلى ظهور أشكال كثيرة من الجمود الاقتصادي والسياسي والثقافي. وسأكتفي في السياق الحالي، بإيضاح ثلاثة جوانب فقط لهذا الجمود.

(١) ما أن كادت تكتمل برامج الإنفاق الضخمة للدولة على مشروعات البنى التحتية، والتحويلات العامة الكبيرة إلى الأفراد كتعويض على استملاك الدولة للأراضي، حتى أخذ معدل النمو الاقتصادي يتدنى في غالبية بلدان شبه الجزيرة، وبسبب الافتقار إلى السوق، وضيق القاعدة الاقتصادية، إذ كان مجال التوسع الاقتصادي ضيقاً. ومع تراجع قطاعي التشييد والتجارة الديناميين، حوّل رأس المال المتوافر للاستثمار إلى الخارج لكي يستثمر هناك، أو إلى المضاربة في الأسواق المالية كسوق المناخ في الكويت. وبعد انهيار سوق المناخ سنة ١٩٨٢، لم يتعافَ أي اقتصاد في شبه الجزيرة والخليج، ولم يبدِ أي علامات حقيقية للتعافي.

ومن الخيارات التي كان يجب أن تتبع لتحقيق المزيد من التوسع، إنشاء سوق مدمجة على المتسوى الاقليمي الواسع لمجلس التعاون. غير أن النخب الحاكمة في بلدان شبه الجزيرة تمسكت بعناد بسيادتها، فتعذر وضع أي سياسة تنموية فعالة على المستوى الإقليمي. وبدلاً من ذلك لجأت غالبية هذه البلدان إلى دعم القطاع الخاص في كل بلد بتقديم الفرص للنمو على حساب الحكومة، وعلى أساس انتقائي، أي إلى أعضاء العائلات الملكية، وأتباعهم، والأوليغاركي التجارية.

(٢) ونتيجة لذلك، ظهرت انغلاقات الحراك الاجتماعي في كثير من ميادين الحياة الاقتصادية وبعبارة أخرى، بينما ازدهرت بيروقراطية الدولة ، وراح القطاع الخاص المدعوم يزيد ثراء الأثرياء والأقوياء أصلاً، كان قطاع الخدمات ومهن الطبقة الوسطى يتوسع إلى حد كبير ولكن السكان الصاعدين إلى أعلى، كانت فرصهم محدودة في ترجمة نجاحهم

بتحسين حظوظهم الحياتية من حيث المستوى الاجتماعي الأعلى، أو في زيادة مشاركتهم السياسية في شؤون بلدانهم.

ولهذا السبب، فإن نظام القبلية السياسية ومبالغاته الدينية القمعية السلطوية، بلغ، بعد حرب الخليج، حدوده القصوى. فلم يعد يستطيع تدبر انقساماته الطبقية والفئوية التي أخذت، بصورة متزايدة تصبح، مصادر دائمة للاحتكاك السياسي بين النخب الحاكمة والطبقة الوسطى ــ جموع العاملين بأجر.

(٣) وأخيراً، بينما كان نظام القبلية السياسية، يواصل اختلاجه داخلياً، كان يعري نفسه خارجياً، وقد بيَّن الاحتلال العراقي الغاشم للكويت، بصورة أكيدة، أن بلدان الخليج وشبه الجزيرة، رغم ذلك الإنفاق العسكري الضخم طوال ثلاثة عقود، على الأقل، كانت غير قادرة، منفردة أو مجتمعة، على الدفاع عن نفسها بأية طريقة مجدية، إذا اعتمدت على مواردها الذاتية فقط.

وفي مثل هذه الحالة، فقدت هذه البلدان، في الواقع، الاستقلال النسبي لعملية صنع قرارها الوطني على المستوى الوطني. ومعنى ذلك، على المدى الطويل، أن شرعية النظام السياسي تزعزعت بصورة جدية. والأمر منوط الآن بالولايات المتحدة والغرب لتقرير مستقبلها السياسي.

هناك توافق واسع، في أوساط المثقفين (Intelligentsia) الخليجيين، على أنه لا يوجد دافع لدى الغرب للحفاظ على أنظمة شبه الجزيرة، كما كانت الحال أثناء الحرب الباردة، باستثناء الحفاظ على استقرار الأنظمة التي تحرس آبار النفط في المنطقة التي تحتوي على ٦٠٪ من احتياطي النفط المحقق في العالم. فإذا كان استقرار هذه الأنظمة يتحقق على وجه أفضل عن طريق الإصلاحات الديموقراطية، التي تخفف بعض الضغط الذي يتعاظم داخل النظام التقليدي، فإن هذه الأنظمة ستصبح أكثر تعرضاً للانتقاد . ومن الصعب جداً، في هذه الآونة، أن نقدّر صحة هذا التوافق أو سبيل العمل المحتمل الذي ستتبعه النخب الحاكمة، إذا ما أصبح التعرض للنقد واقعاً ملموساً.

الحركات الإصلاحية

تعود محاولات إصلاح النظام القبلي إلى فترة الحرب العالمية الأولى، وقد شملت تيارين مختلفين: الأول بقيادة قوى الرجعية المدفوعة بالحماس الديني الأصولي للحركة السلفية. ومن اشكالها: ميليشيا الإخوان القبلية التي سحقها ابن سعود العام ١٩٢٧. وثمة أشكال حضرية أخرى تجذرت في مصر وسوريا أثناء الكفاح من أجل الاستقلال. وفي فترة

البترودلار، أخذ يعود هذا التيار إلى البروز تحت ستار حركات الإخوان المسلمين، والسلفية، والوهّابية.

أما التيار الثاني فيشمل التجار الوطنيين والمصلحين التحديثيين في الطبقة الوسطى. وكان مطلبهم الأساسي السعي إلى إقامة أشكال ديموقراطية دستورية للحكم، على أمل أن يقود ذلك إلى تعديل كيفية عمل النظام ليستوعب المؤسسات الحديثة ويساعد على فتح انغلاقات الحراك الاجتماعي. وقد فقد مطلبهم الثاني، وهو الوحدة العربية، زخمه مع هزيمة الناصرية العام ١٩٦٧، وهو اليوم لا يزال باقياً في الدعوة إلى التكامل الإقليمي على مستوى مجلس التعاون الخليجي، على أمل أن يكون ذلك خطوة أولى في الاتجاه الأصلي.

إن تيارات الحركات الإصلاحية في بلدان الخليج وشبه الجزيرة، على رغم تباينها الواسع أثناء سنوات الحرب العربية الباردة، المضطربة، تتجه ببطء، ولكن بثبات، نحو الوصول إلى تسوية تاريخية. لقد أدركت جميع التيارات الفكرية والأيديولوجية، أنه بدون الديموقراطية والشرعية الدستورية، لا مفر من حالة الجمود التي يبدو أن الحكم القبلي السلطوي يديمها. وبالوصول إلى هذا الإدراك، توافق الحركات الأصولية على التغير، تاركة حل مسألة الشريعة الشائكة، كمصدر وحيد للتشريع، إلى موعد لاحق.

إن هذه التسوية، بلا ريب، شديدة الهشاشة في سياسات الشرق الاوسط الشديدة الانقسام . فإيران، على سبيل المثال، لديها القدرة على الإخلال باستقرار الأنظمة السياسية في الخليج بالتحريض على الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة.

ويسع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، تقويض هذه التسوية بوقوفه بقوة، كما فعل حتى الآن، إلى جانب النخب الحاكمة، محبطاً بذلك التطلع القومي نحو الإصلاحات الديموقراطية التي يزعم الغرب أنه يتبنى قضيتها في جميع أنحاء العالم.

إن برنامج الإصلاحات، الذي يبدو أنه يحظى بأوسع قبول بين حركات المعارضة، يدعو إلى إقامة مجالس تمثيلية منتخبة على الوجه الصحيح ومحاسبة الحكومات في ظل الحكم الدستوري. ولا تطالب غالبية الحركات الإصلاحية، إن لم يكن كلها، بتنحية الملكيات القبلية الحاكمة طالما ما دام حق الحكم قد أنيط بممثلي الشعب المنتخبين.

ويبدو أن قوى المعارضة الممثلة في الحركات الإصلاحية حريصة على تحقيق الإصلاحات الديموقراطية بطريقة سلمية منظمة. وقد عقدت العزم على تجنب الاضطراب السياسي، والقمع الواسع النطاق وإراقة الدماء التي رافقت النشاطات الإصلاحية في الماضي، فمثل هذه النتائج المفجعة يمكن أن تتأتى عن غير قصد، إذا ما أتيح لحالة الاستقطاب بين النخب الحاكمة وقوى المعارضة أن تتصاعد.

والمتوقع من الخبرة الطويلة بسياسات شبه الجزيرة ان تعمد النخب الحاكمة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لها للحيلولة دون إجراء الإصلاحات الديموقراطية، لأنها تهدد الاحتكارات التي أقامتها بعناية حول موارد الثروة والسلطة. وسوف تلجأ إلى سياسة التهدئة، مثل زيادة المرتبات، وتوزيع المنافع المالية النقدية... إلخ، أو إلى تكتيكات اختيار زملاء جدد، وبصورة خاصة تعيين أفراد جدد في بعض المواقع الاستراتيجية في الاقتصاد أو الحكومة. وقد تلجأ إلى اللعبة التي أتقنها البريطانيون، وهي التلاعب على الولاءات والعداوت القبلية الطائفية.

قد تنجح النخب الحاكمة في بلدان الخليج وشبه الجزيرة في سعيها للإبقاء على الوضع الراهن، إذا ما تواصل التهديد لأمنها القومي من قبل إيران، والعراق، وإسرائيل. ولذلك، ينبغي على الحركات الإصلاحية وقوى المعارضة أن تجد بديلاً للوضع الراهن آخذة هذا العامل بعين الاعتبار.

إن النظر إلى الوضع السياسي في منطقة الخليج وشبه الجزيرة يدفع المرء إلى التساؤل عما إذا كانت حرب الخليج قد انتهت أم هي بدأت للتو.

مراجع الفصل الأول

Alvin j. Cottrell (ed.) *The Persian Gulf States: A General Survey, Baltimores* Johns Hopkins University Press, 1981.

Klaus Ferdinand and Mehdi Mozaffari (eds.) *Islam: State and Society,* London, Cirzon press, 1988.

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* New Haven, Yale University Press, 1977.

Linda L. Layne (ed.) *Elections in the Middle East: Implications of Recent Trends.* Boulder, Westview, 1987.

Arno Mayer. *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War.* London. Cream Helm, 1981.

Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development,* Boulder; Westview, 1990.

Rupert Sheldrake, *The Presence of the Past* London, Fontana/ Collins, 1989.

Eric R. Wolf, Europe and the People without History Berkeley, University of California Press, 1982.

khaldoun H. Al-Naqeeb. *Society and State in the Gulf and Arab Peninsula,*London, Routledge, 1990.

خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، بيروت ١٩٩١. «بناء المجتمع العربي»، **المستقبل العربي**، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

الفصل الثاني

الكفاح من أجل الديموقراطية

١ ـ مرحلة ما قبل الاستقلال

لم تبدأ الإدارة الحكومية في الكويت بالتطوّر والنموّ إلا بعد سنة ١٩٣٨ نتيجة لسياسات وتنظيمات المجلس التشريعي الأول في الكويت، وكانت قبل ذلك محصورة في السلطات الشاملة المطلقة للأمير. ومن باب التفصيل يمكن القول إن هذا هو الوضع الذي كان سائداً في أيام مبارك الكبير بعد ١٩١٠. ولم يشترك أحد في سلطة الأمير سوى القاضي الشرعي والمحكمة العرفية (التي تفصل في المنازعات التجارية في السوق) ومن كان يتولى مهمة الإشراف على الأمن الداخلي من أقرباء الأمير.

كانت دائرة الجمرك البحري هي الإدارة الحكومية الوحيدة المنشأة قبل سنة ١٩٢١. وكانت قد تأسست سنة ١٨٩٩ بعد توقيع الأمير معاهدة الحماية مع بريطانيا في تلك السنة. ثم شهدت الكويت بداية التعليم شبه المنظم بإنشاء المدرسة المباركية سنة ١٩١٢. وفي سنة ١٩١٤ أنشىء الجمرك البري ثم استحدثت وظيفة الأمن العام. أما القضاء الشرعي فقد كان محصوراً أو يكاد في أسرة العدساني حتى نهاية حكم مبارك الكبير، حسب رواية الشيخ يوسف بن عيسى. وفي تلك السنة اعترفت بريطانيا للكويت بشيء من الاستقلال «الذاتي» تحت الحماية بموجب بيان الحماية البريطاني بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤.

وبذلك تكون أحداث سنة ١٩٢١ قد مثّلت نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت، وإن كنا لا نعرف إلا القليل من المعلومات التفصيلية عنها. فعند مبايعة الشيخ أحمد الجابر في تلك السنة أنشأ الكويتيون مجلساً للشورى لمشاركة الأمير في الحكم. ولا نعرف بالضبط حتى الآن لماذا أنشىء هذا المجلس في ذلك الوقت، ولماذا فشل

في عمله أو لماذا انحلّ. فلا عبد العزيز الرشيد ولا الكولونيل ديسكن يخبرانا بما حدث، وهما كلاهما من المعاصرين وشهود لواقعة إنشائه، وكلاهما كتب في تاريخ الكويت. فحسب رواية الرشيد الذي كان عضواً في المجلس أن الأمير

> أفسح المجال بتأسيس مجلس ينظر في شؤون البلد ومصالحها ليكون عوناً له في إدارة الأمور والأحكام، وعاهدهم على أن لا يبتّ بأمر مهمّ إلا بتصديق المجلس عليه، وقد تأسّس فعلاً... ولكن المؤسف المحزن أن هذا المخلوق الصغير كان قصير العمر جداً، فإنه ما كاد يحكم حتى زهقت روحه وأُلحد في قبره... إلخ[1].

هل كان قيام مجلس الشورى سنة ١٩٢١ ردة فعل على حكم الشيخ مبارك الكبير المطلق؟ هل كان تحسّباً لتطورات مستجدّة في المنطقة كتهديد حركة الإخوان للكويت مثلاً؟ هل كان استجابة لأحداث قومية تجري في المنطقة على صعيد الاستقلال والوحدة العربية بعد ثلاث ثورات وطنية هزت المشرق العربي في مصر وسوريا والعراق؟ لا أحد يدري بالضبط، وقد اعتاد الباحثون ترديد ما ذكره عبد العزيز الرشيد وديكسن دون إضافة أو تعليق وكأنهم على استحياء أو في حرج بالغ. لماذا فشل مجلس الشورى الأول؟ خاصة أنه لم يجتمع بعد انقضاء فترة قصيرة على تأسيسه. ديكسن يعطي الانطباع بأن أعضاء المجلس أنفسهم لم يكونوا جادّين أو ملتزمين فانحلّ المجلس (أو انفلّ كما يقول الشيخ يوسف بن عيسى في ملتقطاته) لأنه لم يجتمع أو لم يُدْعَ إلى الاجتماع.

ولكن عبد العزيز الرشيد الذي كان عضواً فيه له رواية أخرى، وهي عبارة عن مجموعة من الرموز والألغاز. يقول في تاريخه، بعد المقطع الذي اقتبسناه أعلاه، بعد أن يعدّد رئيس المجلس وأعضاءه:

> وقد تضاربت الأقوال فيمن هو الملوم على إحباط هذا المشروع، ومن الذي تُلقى عليه المسؤولية في إخفاقه، أما أنا وقد كنت واحداً من أهل ذلك المجلس فإني أنزّه سموّ الأمير عن المسؤولية، وقد عرف إخواني الفضلاء على من تكون المسؤولية من أهل ذلك المجلس.

على من تكون مسؤولية فشل أول محاولة لتقييد الحكم المطلق وأول محاولة للمشاركة السياسية في الحكم في الكويت؟ لا ندري حتى الآن وبعد مرور أكثر من أربع وستين سنة على هذه الأحداث.

والمهم في الأمر هو أن مجلس ١٩٢١ لا بدّ أن يكون مؤشّراً إلى تيار سياسي قوي في

البلاد يدعو إلى تقييد الحكم المطلق وربما كان بمثابة رافد يصب في المجرى العام للأحداث في المشرق العربي، الذي كان يتجه نحو المطالبة بالاستقلال السياسي الناجز والحكم الدستوري النيابي والوحدة العربية (ولكن ليس بصيغتها الاندماجية التي نفكر فيها هذه الأيام). وقد تبع تلك الأحداث، أحداث لا تقلّ عنها أهمية: مؤتمر العقير ١٩٢٢، الحصار الاقتصادي السعودي للكويت، الكساد العظيم... إلخ.

المجلس التشريعي للعام ١٩٣٨

أما على صعيد الإدارة فقد أنشئت دائرة البرق والبريد سنة ١٩٢٦ (بعد أن فصلت عن دائرة البرق في العراق)، ودائرة البلدية سنة ١٩٢٩ ودائرة المعارف سنة ١٩٣٦ في محاولة لتنظيم الإدارة الداخلية في البلاد. وقد تلقّت عملية التنظيم هذه دفعة كبيرة جداً في أحداث سنة ١٩٣٨ عندما أنشأ الكويتيون (في محاولة جديدة لتقييد الحكم المطلق) المجلس التشريعي الأول في حزيران/ يونيو من تلك السنة. وقد انتخب أعضاء المجلس التشريعي الأول بالطريقة نفسها التي كان ينتخب بها أعضاء المجلس البلدي ومجلس المعارف. وكانت غالبيتهم العظمى من أبناء التجّار المتنوّرين الراغبين في الإصلاح العصري، كما كان يقال في ذلك الحين أو في التحديث السياسي، كما يقال الآن. وكان مجلساً إصلاحياً من الطراز الأول ونشطاً فعّالاً في إصلاحاته إلى درجة أنه جعل من نفسه ضحية لإنجازاته، كما يقول هانتكتن، فلم يستمر في السلطة إلا ستة أشهر من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨.

وكان من أهم إنجازاته في مجال تنظيم الإدارة في البلاد إدخال التفكير العقلاني للبيروقراطية الحديثة عن طريق إعادة تنظيم البلدية والجمارك والمعارف والمحاكم، وإنشاء إدارات الصحة، والشرطة النظامية(دائرة الشرطة والأمن العام)، وتولّي المجلس نفسه صلاحيات محاكم الاستئناف (لعدم وجود فكرة الاستئناف في القضاء في ذلك الوقت)، وأخيراً إنشاء إدارة المالية ووضع حسابات عامة للواردات والمصروفات، إذ فصل لأول مرة في الكويت بين ميزانية الحكومة وخزينة الأمير، بل بين الأمير والدولة[٢].

وقد واجهت المجلس التشريعي الأول ثلاث قضايا مركزية بالإضافة إلى قضية الإصلاح الإداري وإنشاء البيروقراطية العقلانية. وهذه القضايا ربما تكون قد تسبّبت بالقضاء عليه، وهي: قضية الاستقلال وإعادة النظر في معاهدة الحماية البريطانية، وقضية الاحتكارات الاقتصادية الضارة، وقضية الهجرة الأجنبية إلى البلاد. وإذا وجد القارىء تشابهاً في القضايا بين الأمس واليوم، فعليه أن لا يتسرّع في إصدار الأحكام، فقد اختلف المحتوى واختلف السياق التاريخي.

من الأحداث ذات الدلالة الكبيرة كان إنشاء المجلس التشريعي الأول، الذي جاء بعد مرور أربع سنوات فقط على توقيع الأمير لامتياز التنقيب عن النفط في سنة ١٩٣٤، (وكان أول اكتشاف له في شباط/فبراير سنة ١٩٣٨). وكان هذا الامتياز أحد المحاور الرئيسية للحديث في الاجتماع الثلاثي الذي عقد بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين ممثلي المجلس في حضور الأمير بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٨ في الكويت. فقد أبدى الإنكليز تحفّظاً على الاتصال مباشرة بالمجلس فيما يتعلق «بشركة الزيت»، وفضّلوا التعامل مع الأمير، وهو الذي يتولى بدوره الاتصال بالمجلس. وكان واضحاً أن المقصود بهذا هو من الذي سيستلم حصة الكويت من دخل النفط. فقد كان رأي المجلس أن «حكم الاتصال والمخابرة مع هذه الشركة (شركة الزيت) خاضع للأصول نفسها المتّبعة مع الشركات الأجنبية التجارية الأخرى في الكويت...». وهذا كما ترى ردّ لم يكن ليرضي الإنكليز؛ وهم القوة الأُعظم في المنطقة.

ولم يكن الإنكليز ليرضوا كذلك بالاعتبار القومي الذي قاد خطوات كثير من أعضاء المجلس التشريعي، خاصة طرح مسألة التنسيق والتعاون مع القوى الوطنية التي كانت في صفوف المعارضة في العراق وسوريا، وتجاوباً مع ما كان يحدث في فلسطين من أحداث مأساوية دامية، ولا سيما أنه قد سبق إنشاء المجلس حملة صحفية واسعة في العراق لمصلحة «أحرار الكويت» واستنكاراً لما كان يجري «من أعمال الشدة وخنق الحريات والتصرفات الفردية والوسائل الكيفية التي كانت تجري في الكويت»[٣]. وهكذا فقد أودت قضية السيادة في تقرير من يستلم الدخل الوطني بالقضية الأكبر: الاستقلال تحت مظلة الوحدة والتكافل العربي، وستبقى هذه القضية الأكبر العامل الحافز في الصراع السياسي في المنطقة ولكن من دون تحقيق، وحاجة من دون إشباع.

والقضية الثانية هي محاولة القضاء على «الاحتكارات الاقتصادية الضارة». وهذه القضية تدلّنا على حقيقة أنه على الرغم من التأييد الشعبي الواسع للمجلس التشريعي، فإنه لم يكن من دون معارضة، وربما معارضة قوية ساهمت مساهمة كبيرة، على ما يبدو، في القضاء عليه في النهاية. ونحن لا نعرف من هذه الاحتكارات الضارّة إلا ما ذكره خالد العدساني: احتكار صنع النامليت (المشروبات الغازية) واحتكار شراء المصارين، واحتكار صنع الثلج، واحتكار شركة النقل والتنزيل، واحتكار تصدير الرمل إلى العراق.

ومع أن هذه الاحتكارات تبدو ثانوية غير مهمة الآن، إلا أنها، على ما يظهر، كانت قضية مهمة ولكن ليس بحد ذاتها، وإنما تكتسب أهميتها عند معرفة من هم الذين كانوا يستفيدون من هذه الاحتكارات. وهنا يبدأ الغموض يلفّ هذه القضية. فكل الذي نعرفه هو

أن المستفيد الأول من هذه الاحتكارات هم أفراد حاشية الأمير أو بعض التجار «بالاتفاق مع رجال الحاشية» (العدساني، ص ٣٠). ومعنى هذا، من باب التخمين على الأقل، أن المجلس قد دخل في صراع مع الأوليغاركي العليا الملتفّة حول مركز السلطة، والمستفيدة بشكل غير مشروع من الأوضاع السائدة. وأن هذه الأوليغاركي العليا قد بدأت بتأليب الأمير على المجلس وحثّه على القضاء عليه منذ الشهر الثاني من حياته. كما أنها كانت تمثّل التيار السياسي المحافظ الموالي للوضع القائم ضد التيار الإصلاحي الليبرالي الشعبي الذي مثّله المجلس التشريعي.

أما قضية الهجرة الأجنبية، فتعود إلى أن أعداداً من الإيرانيين قد بدأت بالهجرة إلى الكويت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (سقوط حكم خزعل في عربستان). ولا نعرف بالضبط عددهم إلا أنه قد تجاوز العشرة آلاف شخص سنة ١٩٣٨، وأن المجلس التشريعي أعدّ مشروع أول تعداد للسكان في أواخر أيامه لمعرفة السكان الكويتيين من أصل إيراني من المهاجرين الجدد، دون أن تتاح له الفرصة لتنفيذه. وكان موضوع المهاجرين المحور الثاني للحديث في الاجتماع الثلاثي الذي سبق ذكره، أي عن «وضعية العناصر غير العربية في الكويت» وما إذا كان لدى المجلس نية «لترحيل اللاجئين الطارئين»، فكان جواب ممثلي المجلس أن كل من كان يقطن الكويت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى يعتبر وطنياً... ولا يجوز التفريق بين سكان الكويت، لا من جهة المذهب ولا من ناحية العنصر، كما أشارت بذلك مسوّدة دستور (١٩٣٨)... (العدساني، ص ٤١).

ومنذ ذلك الحين درجت السياسة البريطانية في المنطقة على إخافة الكويتيين من أصل إيراني من التيار الإصلاحي الوطني وتصويره بأنه يعمل ضدهم للتضييق عليهم، مما حدا بهؤلاء الكويتيين على النظر بعين الشك والريبة إلى رجالات هذا التيار أو العمل العلني ضده. وللحقيقة، فإن قادة التيار الوطني لم يوضحوا بما فيه الكفاية حقيقة نياتهم على المدى البعيد. وهكذا، مع مرور الوقت، وفي خلال ستة أشهر تمّت عملية احتواء أعضاء المجلس التشريعي وعزلهم، تمهيداً لحلّه. وإن كانت هذه التجربة التي امتدت على مدار النصف الثاني من سنة ١٩٣٨ ذات قيمة رمزية، فإنها قد حقّقت مكسباً أساسيًا في الكفاح ضد الحكم المطلق (وإن لم يُعمّر طويلاً)، وهو المبدأ الذي انطوت عليه المادة الأولى من مسوّدة دستور ١٩٣٨: «الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين».

الأزمة الدستورية الأولى

ولكن حلّ المجلس التشريعي في ١٩٣٨/١٢/٢١ لم يكن هذه المرة من دون مقاومة. فقد امتد الهيجان الشعبي لفترة طويلة بعد قرار الحل وصولاً إلى أحداث العاشر من

آذار/مارس ١٩٣٩ التي أدّت إلى إراقة الدماء لأسباب سياسية لأول مرة في الكويت، وإلى اعتقال عدد من قادة «سنة المجلس» وتشريدهم لمدد طويلة بعد ذلك. وقد حاول الأمير إحياء فكرة المجلس التشريعي، فدعا عشرين شخصاً (من بينهم اثنا عشر عضواً سابقاً في المجلس التشريعي الأول) إلى الاجتماع كمجلس تشريعي ثانٍ في ١٩٣٨/١٢/٣٠، ولكن المجلس الثاني فشل لعدم مقدرته على التوصّل إلى صيغة دستور جديد بدلاً من دستور أيلول/سبتمبر ١٩٣٨[٤]. وردًّا على أحداث العاشر من آذار/مارس ١٩٣٩ دعا الأمير المجلس الاستشاري (أو مجلس الشورى الثاني) الذي تكوّن من أربعة من أعضاء الأسرة الحاكمة وتسعة من أعيان البلد إلى عقد أولى جلساته في ١٩٣٩/٣/١٤، وبذلك وصل أحد أهم الفصول في قصة كفاح الكويتيين ضد الحكم المطلق إلى نهايته المحتومة وطويت أحداثه في أردية الغموض والخوف والجزع. وما زال، حتى يومنا هذا، كثير من الأحداث ومسبّباتها ونتائجها غامضة غموضاً مريباً. وأعتقد أن الكويت من البلدان النادرة في العالم التي تجعل من أحداث تاريخها المعاصر سرًّا من أسرار الدولة.

على أية حال، ما أن انتهت أحداث «سنة المجلس» التي مثلت الأزمة الدستورية والسياسية الرئيسية الأولى في الكويت، حتى عادت الأمبريالية البريطانية تطبق على اقتصاد البلاد إطباقاً تامًّا، خاصة بعد إعطاء البنك البريطاني للشرق الأوسط امتياز احتكار الأعمال المصرفية في البلاد سنة ١٩٤١ ولمدة ثلاثين سنة (انتهت سنة ١٩٧١ بإنشاء بنك الكويت والشرق الأوسط برأسمال أغلبه حكومي ليحلّ محلّ البنك البريطاني). وبهذا تكون «الاحتكارات الاقتصادية الضارة» قد عادت من جديد وعلى نطاق واسع ولمنفعة بعض كبار التجار بالاتفاق مع رجال الحاشية.

وإذا كان من إنجازات المجلس التشريعي الأول سنة ١٩٣٨ إنشاء الإدارات الحكومية وإعادة تنظيمها على أسس عصرية أو حديثة، فإن هذه الإدارات قد استمرت في الوجود بعد حلّه، بل ازداد عددها كثيراً فوصل، عند صدور الأمر الأميري بإعادة تنظيم الإدارة سنة ١٩٥٤ إلى نحو عشرين إدارة. وهي كما أوردها عبد العزيز حسين في سنة ١٩٦٠ كما يلي[٥]:

الإدارات الحكومية في الكويت بين سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦١

١ ـ الأشغال العامة.	١٢ ـ المعارف.
٢ ـ الشرطة والأمن العام.	١٣ ـ الميناء.
٣ ـ الصحة العامة.	١٤ ـ البلدية.
٤ ـ الجمارك.	١٥ ـ الشؤون الاجتماعية.
٥ ـ الإسكان.	١٦ ـ البريد والبرق والتلفون.
٦ ـ المطبوعات والنشر.	١٧ ـ الأوقاف العامة.
٧ ـ العدل.	١٨ ـ الأيتام.
٨ ـ أملاك الدولة.	١٩ ـ شؤون الموظفين (ديوان الموظفين).
٩ ـ التسجيل العقاري.	٢٠ ـ سكرتارية الحكومة.
١٠ ـ المالية.	٢١ ـ الجوازات والجنسية.
١١ ـ الكهرباء والماء والغاز.	٢٢ ـ الإذاعة والتلفزيون.
٢٣ ـ مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية (١٩٦٠).	

ولكن الذي حدث بعد «سنة المجلس» هو أن رؤساء الدوائر الرئيسية أو المهمة أصبحوا من أفراد الأسرة الحاكمة، يتصرفون فيها بحرية تامة من دون محاسبة ولا رقيب. وقد شكل ثمانية من هؤلاء الرؤساء في سنة ١٩٥٤، ما أطلق عليه المجلس الأعلى، ليخلف مجلس الشورى وجعل من مهامه سَنّ القوانين، والمصادقة على النظم، والموافقة على الميزانية، وتخطيط مستقبل البلاد، بعد اقتران كل ذلك بموافقة الأمير النهائية.

وقد استمر الغليان الشعبي ولم ينقطع بانهيار التجربة البرلمانية الأولى، وقد توجّه العمل الوطني إلى إنشاء الأندية الثقافية العامة والرياضية والعمل من خلالها. وكان من أوائل الأندية التي أنشئت في الكويت النادي الأدبي (١٩٢٣)، ثم نادي المعلمين الذي تأسس سنة ١٩٤٢، وتبعهما نادي التعاون سنة ١٩٤٩، واتسعت حركة إنشاء الأندية سنة ١٩٥١ بإنشاء النادي الثقافي القومي (الذي أصبح نادي الاستقلال سنة ١٩٦٣ بعد عودة النوادي) ونادي الشباب، ونادي الجزيرة، ونادي التضامن. وفي الخمسينات وصلت عملية التسييس ـ التجذير في الكويت وعموم المشرق العربي إلى درجة عالية جدًّا وشملت فئات واسعة من السكان بحيث كان لا بدّ من أن يصطدم المدّ القومي الشعبي بالتركيبة التقليدية المحافظة

المتمثلة في المجلس الاستشاري والمجلس الأعلى، وبالهيمنة المطلقة للأسرة الحاكمة على الإدارات الحكومية.

وقد جاء الاصطدام الأول في سنة ١٩٥٤. فقد حاول الشيخ عبد الله السالم كسر الجمود الذي أصاب العملية السياسية بأن دعا في سنة ١٩٥٢ (١٥٠٠) ناخب من أبناء «العائلات الكويتية» لانتخاب أربعة مجالس هي البلدية والصحة والمعارف والأوقاف. وكل مجلس به ١٢ عضواً، وعلى رأس المجلس أحد الشيوخ على أن تكون مدة المجلس سنتين[٦]. وما أن انقضت الولاية الأولى لهذه المجالس حتى تفجّر الصراع بين رئيس المجلس البلدي (الشيخ فهد السالم) وبين أعضاء المجلس، ثم انتقل إلى مجلس الصحة. واستقالت المجالس الأربعة بعد ذلك بسبب عدم التعاون بينها وبين رؤسائها.

وتبنّت ما سمي بلجنة الأندية في تلك السنة ١٩٥٤ (وكانت مكونة من نادي المعلّمين والنادي الثقافي القومي وجمعية الخريجين) الدعوة إلى انتخاب مجلس موحّد لهذه الإدارات ولكن دون جدوى. وفي سنة ١٩٥٧ أعاد المجلس الأعلى طرح مشروع المجلس الموحد، وشكلت بالفعل لجنة للانتخابات دعت ثلاثة آلاف ناخب لاختيار ٥٦ مرشحاً لعضوية المجلس لكل الدوائر. ولكن المجلس حُلّ قبل أن يجتمع اجتماعه الأول.

وجاء الاصطدام الثاني سنة ١٩٥٦ المتمثل في القمع الجسدي لمظاهرات التأييد لعبد الناصر في حرب القناة (العدوان الثلاثي) واتصلت موجتا التوتر والتحفّز الكبيرتان بمصر، خاصة تحت تأثير إذاعة صوت العرب وانتقال مركز الثقل السياسي في المشرق العربي. وقد وصلت المجابهة ذروتها بقرار ٣ شباط/فبراير سنة ١٩٥٩ بإغلاق جميع الأندية والصحف والمجلات (في أعقاب الحوادث التي وقعت أثناء الاحتفالات بذكرى الوحدة بين مصر وسوريا)، الذي استمر لمدة ثلاث سنوات حتى سنة ١٩٦١. وقد جاء في بيان الأمير عبد الله السالم الذي أذيع لتوضيح سبب قرار ٣ شباط/فبراير أن الحرية والديموقراطية قد استغلتا أسوأ استغلال لدرجة التطاول على ذات الأمير[٧]. وبذلك بدأت الأزمة السياسية الثالثة في البلاد وستستمر حتى إعلان الاستقلال في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١.

وفي إبّان هذه الأزمة أنشئت الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى بإضافة ستة من كبار التجار إلى أفراد الأسرة الحاكمة المكوّنين للمجلس الأعلى، ثم أعيد توسيعها في أوائل سنة ١٩٦١ بإضافة ثلاثة تجار آخرين ليصبح مجموع أعضائها ١٦ عضواً. وبقيت في العمل إلى حين إعلان الاستقلال. ولكن ما أن أعلن الاستقلال حتى طالب العراق بقيادة الجنرال قاسم بضم الكويت إليه في ١٩٦١/٦/٢٥. ويجب أن يذكر هنا بكل وضوح أن تهديد العراق بابتلاع الكويت، كان العامل الحافز الذي دفع الأمير إلى إنشاء المجلس التأسيسي لوضع

دستور جديد للبلاد، وبذلك أوجد حلاً معقولاً مرضياً لجميع الأطراف للخروج من الأزمة السياسية الخانقة التي كانت تعصف بالبلاد منذ سنة ١٩٥٩.

٢ ـ مرحلة ما بعد الاستقلال

سلسلة من الأزمات السياسية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦

ما أن أنجز المجلس التأسيسي وضع الدستور الدائم للبلاد الذي أعلن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ حتى بدأت الحياة الدستورية منذ ذلك الحين. وبذلك بدأ فصل جديد من الكفاح ضد الحكم المطلق في الكويت، ستظهر فيه أبعاد وأشكال جديدة ومتنوعة من العمل السياسي. ولكن أهمية المجلس التأسيسي (الذي تكوّن من عشرين عضواً منتخباً انتخاباً مباشراً في ١٩٦١/١٢/٣٠ وأحد عشر عضواً معيّناً من أعضاء الأسرة الحاكمة ورؤساء الدوائر السابقين التي تحولت بدورها إلى وزارات) لم تكن في إنجاز الدستور فقط، ولو أن هذا بحد ذاته كان إنجازاً كبيراً، وإنما أيضاً في رسم مسيرة البلاد السياسية والاجتماعية المقبلة بصورة عامة. فقد وضع المجلس أثناء فترة انعقاده مشاريع القوانين التالية[٨]:

- قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة.
- قانون بتنظيم بلدية الكويت.
- قانون المساعدات العامة.
- قانون الجمعيات التعاونية (اشتهرت أولاها سنة ١٩٦٧).
- قانون الأندية وجمعيات النفع العام.

وهكذا عادت البلاد إلى الحياة الدستورية بعد غيبة استمرت نحو ربع قرن. ولكن الحياة الدستورية لم تخل أبداً من الكفاح المتصل ضد الحكم المطلق والمحاولات المستمرة التي تسعى إلى عودته. وقد اتخذ هذا الكفاح أشكالاً جديدة أكثر تنوّعاً وتعقيداً، كما سنرى. إن أحد أهم الأسباب التي جعلت العودة إلى الحياة الدستورية في الكويت عودة غير حاسمة هي السلطات الواسعة التي بقيت بيد السلطة التنفيذية، والثغرات الكبيرة في الصياغة الدستورية التي تركت مائعة إلى حين إعادة النظر في الدستور بعد خمس سنوات من بدء العمل به.

ولذلك ما أن استقالت الوزارة الأولى الانتقالية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣[٩]، حتى تشكّلت الوزارة الدستورية الأولى (الثانية في الجدول المرفق الرقم ١) في شباط/فبراير سنة ١٩٦٣. ولم تلبث هذه الوزارة في الحكم إلا سنة وثمانية أشهر بسبب تقديم عدد من

الوزراء استقالتهم. وأعيد تشكيل الوزارة الثالثة في ١٩٦٤/١٢/٦، ولكنها لم تلبث أن استقالت بعد عدة أسابيع، لأنها لم تستطع أداء القسم الدستوري. وبذلك بدأت أول أزمة سياسية في عهد الدستور ورابع أزمة سياسية رئيسية تمرّ بها البلاد في التاريخ المعاصر.

وسبب استقالة الوزارة الثالثة هو اعتراض التكتل القومي في مجلس الأمة على تشكيلها، كون غالبيتها من التجار، وهذا ما يتعارض مع الدستور نصًّا وروحاً، حسب تفسيرهم له. إذ لا يجوز الجمع بين التجارة والعمل الحكومي، واستقال رئيس مجلس الأمة بسبب عدم تجاوب النواب مع طلبه إكمال النصاب القانوني في المجلس. وقد تبعه في الاستقالة تسعة نواب من المجلس «بسبب اعتراضهم على التشكيل الوزاري، وبسبب عدم قدرتهم على مواجهة إقرار القوانين المقيدة للحريات ومنعها، مثل فصل الموظفين ومنع الحديث في السياسة في النوادي، وإغلاق الصحف إداريًّا»، والتي استطاعت الحكومة تمريرها من مجلس الأمة لامتلاكها الأغلبية التي تصوّت لمصلحتها فيه[١٠].

وجاء تشكيل الوزارة الرابعة في ١٩٦٥/١/٣ ليراعى فيه، لأول مرة، التمثيل شبه المتساوي للقوى الاجتماعية الرئيسية الثلاث في المجتمع الكويتي: الأسرة الحاكمة، كبار التجار، الطبقة الوسطى (أو عامة الشعب من غير الفئتين الأوليين). وسيبقى هذا التشكيل الصفة الغالبة على الوزارات التي جاءت من بعدها، إلى أن اختل هذا التناسب في التمثيل في الوزارة الحالية الثانية عشرة (أنظر الجدول الرقم ٢). ومن ملامح هذا التمثيل العرفي أن بقيت وزارات الخارجية، والداخلية، والدفاع، والإعلام في أيدي أفراد الأسرة الحاكمة، ولم تخرج إلى غيرهم أبداً،أو بالأحرى حتى الآن.

وفي ١٩٦٥/١٢/٤ تشكلت الوزارة الخامسة برئاسة الشيخ جابر الأحمد، بعد وفاة أمير البلاد الشيخ عبد الله السالم في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، وتولى الحكم ولي العهد الشيخ صباح السالم. وقد ابتليت هذه الوزارة بمشروع اتفاقية إعادة النظر في عائدات الدولة من النفط (تنفيق العائدات) التي لقيت معارضة شديدة من مجلس الأمة. ويبدو أنها قد عقدت العزم على تمرير هذه الاتفاقية بكل السبل[١١].

ولذلك ما أن أكمل المجلس الأول مدته القانونية في ١٩٦٧/١/٣ حتى تبين من أحاديث الناس والتقارير التي نشرت في الصحف في ذلك الحين، أن الحكومة تنوي التدخل في انتخابات مجلس الأمة الثاني التي أجريت في ١٩٦٧/١/٢٥. وتدخلت الحكومة فعلاً، كما ورد في البيانات اللاحقة، بشكل علني سافر، فضمنت نتيجة الانتخابات لمصلحتها. وفي ١٩٦٧/١/٢٧ وقع ٣٨ مرشحاً، ومن ضمنهم ستة مرشحين نجحوا في الانتخابات، بياناً يشجبون فيه تلاعب الحكومة بنتيجة الانتخابات. وقد تضامن مع هؤلاء أحد الوزراء ومعظم الجمعيات المهنية والنوادي والنقابات. وبذلك دخلت البلاد في أزمة دستورية سياسية

جديدة. وفي ٢ أيار/مايو سنة ١٩٦٧ أقرّ مجلس الأمة اتفاقية تنفيق العائدات من دون معارضة تذكر[١٢].

وقد عادت الوزارة السادسة الجديدة إلى الحكم من دون تغيير كبير (وزيران جديدان)، وقد بدأت مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي في التشكيلات الوزارية، استمرت حتى الوقت الحاضر، انعكست على متوسط بقاء الوزارة في الحكم في الكويت، مقارنة بالحكومات العربية المشرقية. فقد كان متوسط بقاء الوزارة في الحكم يتراوح بين عشرة أشهر في مصر بين سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢، وثمانية أشهر في لبنان[١٣]. بينما بلغ متوسط عمر الوزارة في الكويت سنتين (أي إحدى عشرة وزارة في اثنين وعشرين سنة، أنظر الجدول الرقم ٢).

أما الوزارة السابعة فقد تشكلت بعد انتخابات مجلس الأمة الثالث في ١٩٧١/١/٢٣. وعادت المعارضة ممثلة في «النواب الوطنيين» إلى المجلس، وقد سيطرت قضيتان على مناقشات هذا المجلس: أولاً، مشروع إنشاء المحكمة الدستورية. وثانياً، موضوع المشاركة النفطية ومطلب تأميم النفط. وقد أكملت هذه الوزارة مدتها القانونية. واستقالت بعد إجراء انتخابات مجلس الأمة الرابع في ١٩٧٥/١/٢٧. ومع أن الأمور قد سارت بسلام في عهد هذه الوزارة، إلا أن كثيراً من النقاشات والقضايا التي أثيرت في عهدها في المجلس وفي مسرح العمليات السياسية، ستلقي بظلّها الطويل على الأحداث الجسيمة التي ستقع على عاتق الوزارة الثامنة التي تشكّلت في ١٩٧٥/٢/٩.

الأزمة الدستورية الرابعة

من العوامل التي طرأت على العمل السياسي في عهد الوزارة السابقة (السابعة)، هو بروز أهمية الصحافة المحلية بشكل متزايد، وخاصة بعد زيادة عدد الصحف اليومية اعتباراً من سنة ١٩٧١. وستلعب الصحافة المحلية، وخاصة اليومية، دوراً كبيراً في إثارة القضايا التي تناقش في مجلس الأمة على نطاق شعبي واسع، وستلعب دوراً حاسماً في بلورة وصياغة رأي عام متتبع لأهم القضايا والأحداث التي تقع محليًا وعربيًا وعالميًا. فقد كان وما زال للصحافة دور كبير في زيادة المشاركة السياسية الشعبية في اتخاذ القرارات وفي إدخال فئات واسعة من السكان في بوتقة العمل السياسي الوطني وهمومه.

كما برزت بشكل واضح قضية القبلية والطائفية، كمتغيرات مستجدة على العملية الانتخابية. فمنذ سنة ١٩٦٥، والمجابهة بين الحكومة والمجلس قائمة، إذ بدأت الحكومة بحملة واسعة لتجنيس القبائل البدوية وشبه البدوية، حتى بلغ عدد الذين حصلوا على الجنسية في عشر سنوات بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ أكثر من (٥٥) ألف شخص، ليصل

عددهم سنة ١٩٨٢ إلى أكثر من (١٣٧) ألف شخص[١٤]. بالإضافة إلى أن تقسيم الدوائر الانتخابية ونقل الأصوات من دائرة إلى دائرة ساهم في ترسيخ القبلية والطائفية.

وقد أعيد طرح قضية تأميم النفط عند مناقشة مشروع اتفاقية المشاركة بين الحكومة وشركات النفط في عهد الوزارة الثامنة، وكان مجالاً لمساجلات حادة متوترة بين الوزراء وأعضاء مجلس الأمة. كما طرح عدد من مشاريع القوانين الهامة كقانوني التأمينات الاجتماعية والمحكمة الإدارية وغيرهما. ولكن المساجلات الحادة بين الحكومة والمجلس استمرت طوال السنة والنصف الأولين من عمر هذا المجلس، مما دفع الشيخ جابر الأحمد ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء إلى تقديم استقالة الحكومة. ثم حلّ المجلس مباشرة في ١٩٧٦/٨/٢٩، وبذلك يكون هذا ثاني حلٍّ لمجلس تشريعي منتخب منذ سنة ١٩٣٨، مما أدخل البلاد في أزمة دستورية جديدة تزامنت مع أزمة سياسية عامة وتلازمت معها. وهي الأزمة الدستورية الرابعة والأزمة السياسية الكبرى الأخطر والأكثر جدية من كل الأزمات السابقة (أنظر الملحق، الجدولان الثالث والرابع).

وسبب ذلك هو أن عدداً من الإجراءات المخلّة بالحريات العامة التي كفلها الدستور تبعت حلّ مجلس الأمة مباشرة. ومن هذه الإجراءات إعادة العمل بالمادة (٣٥) مكرّر من قانون الصحافة، والتي بموجبها يستطيع وزير الإعلام تعطيل الصحف والمجلات. وكذلك مراسيم تحدّ من حرية التجمّعات في الأماكن العامة. كما حلّت الحكومة مجالس إدارات الجمعيات والنوادي والاتحادات المهنية المنتخبة انتخاباً شرعيًا. كما أعلنت الحكومة عن عزمها على تعديل الدستور بما يتناسب وأساليب، في الحكم والإدارة، هي أقرب ما تكون إلى الحكم المطلق؛ وكأن البلاد قد عادت إلى أجواء سنة ١٩٥٩ الخانقة.

وقد وردت عبارة غامضة في كتاب استقالة الوزارة تقول:

> ... وبالرغم من إحساس بثقل المهمة الملقاة على عاتقي وعاتق زملائي، وشعوري بأن التجارب السابقة مع مجلس الأمة لم تعد تبشّر بإمكان العمل الجاد المثمر، إلا أنني في سبيل خدمة الشعب ونزولا على إرادتكم السامية قبلت هذه المهمة وشكلت الوزارة...

فما المقصود بالسابقة هنا؟ هل السابقة ترجع إلى مجلس الأمة الرابع منذ سنة ١٩٧٥؟، أم المقصود بالسابقة جميع التجارب مع مجالس الأمة السابقة؟ والعبارة، كما وردت في نص كتاب الاستقالة، تقبل الوجهين.

ومهما يكن من أمر، فقد تشكلت الوزارة التاسعة في ١٩٧٦/٩/٦ للإشراف على أمور البلاد في غيبة مجلس الأمة التي ستستمر حتى ١٩٨١/٢/٢٣. وقد جاءت هذه الوزارة

دون تعديل سوى استحداث ثلاثة مناصب وزارية جديدة، وهي وزارة الدولة للشؤون القانونية، ووزارة التخطيط، ووزارة الإسكان (أنظر الجدول الرقم ١). وقد عصفت أزمة سوق الأوراق المالية باقتصاد البلاد سنة ١٩٧٧ وكانت بذلك إيذاناً أو إنذاراً بوقوع أزمة مشابهة، ولكن بدرجة ومقياس أكبر في غضون بضع سنوات، وجاءت أخيراً في سنة ١٩٨٢.

ثم أعيد تشكيل الوزارة في ١٩٧٨/٢/١٦ بعد وفاة الأمير السابق وتولي الأمير الحالي الحكم، لتكون بذلك الوزارة العاشرة. وفي عهد هذه الوزارة شكلت لجنة تنقيح الدستور في ١٩٨٠/٢/١٠، وأنهت أعمالها في ١٩٨٠/٦/٢٢ برفع توصياتها إلى أمير البلاد. وفي ١٩٨٠/٩/٢٤، أصدر الأمير أمراً أميريًا بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد خلال مدة لا تتجاوز شباط/فبراير ١٩٨١.

وقد أجريت هذه الانتخابات في أثناء فورة سوق المناخ، تلك الفورة التي سبقت انهياره بنحو السنة وبضعة أشهر. وقد جاء المجلس خالياً من المعارضة التقليدية المنظمة، ولكنه لم يكن طبعاً موالياً كلية كذلك. وسيسجل له التاريخ وقفته المشرفة ضد تنقيح الدستور، ومحاولة إضفاء الشرعية الدستورية على نموذج متطوّر من الحكم المطلق.

وبعد انتخاب مجلس الأمة الخامس تشكلت الوزارة الحادية عشرة في آذار/مارس ١٩٨١. وفي عهد هذه الوزارة انهار سوق الأوراق المالية في منتصف سنة ١٩٨٢ ودخلت البلاد في أزمة اقتصادية ما زالت قائمة حتى الآن، مصحوبة بانخفاض عائدات النفط وظهور عجز مالي في ميزانية الدولة لأول مرة منذ بدء عهد الاقتصاد النفطي سنة ١٩٤٦. وكانت الوزارة الحادية عشرة قد أحالت بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ مشروع تنقيح الدستور إلى مجلس الأمة (مقترحة تعديل المواد ٥٠، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٣، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١١٢)، وقد صوت المجلس على مبدأ التنقيح في جلسة الثلاثاء ١٩٨٢/١٢/١٤، وكانت نتيجة التصويت ٣٧ موافقاً (من بينهم ١٦ وزيراً) و٢٧ معارضاً.

ولكن المجلس والحكومة كليهما أخفقا في حلّ المشكلات المترتبة على انهيار سوق الأوراق المالية التي يطلق عليها إجمالاً «أزمة المناخ». كما أخفقا في وضع تصوّرات موضوعية دقيقة لكثير من القضايا الحيوية الملحة كالإسكان والإصلاح الإداري وغيرهما. ويبدو أن هذه قد وقعت على كاهل الوزارة الجديدة الثانية عشرة التي تشكّلت في ٣/٢/ ١٩٨٥، والتي أمل الكثيرون أن تكون وزارة إصلاح، كما أمل الجميع أن يكون مجلس الأمة السادس مجلس إصلاح لتصلح بهما أوضاع البلاد وأحوالها.

والمتتبع لأوضاع الإدارة الحكومية يلاحظ أن عدد الوزراء في الوزارات المختلفة حتى نهاية

عهد الوزارة السابعة في سنة ١٩٧٥ كان يقلّ عن الحد الأعلى أو السقف الذي حدّده الدستور وهو ١٦ وزيراً (ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة الخمسين). وأن عدد الوزراء ازداد بعد ذلك إلى ما فوق السقف الدستوري ليبلغ تسعة عشر وزيراً في غيبة الدستور، ليعود إلى السقف الدستوري منذ الوزارة الحادية عشرة (أنظر العمود الرقم ٢ ــ الجدول الرقم ٢). أما إذا أخذنا نسبة التغيّر، أي عدد الوزراء الجدد في كل وزارة (ونقصد بالجدد إجرائيًّا من يتولى الوزارة لأول مرة)، فإن أعلى نسبة تغيّر كانت في وزارتي ١٩٨١ و١٩٨٥، تليهما وزارات ١٩٧١ و١٩٧٥، ثم وزارة ١٩٦٤. ويمكننا أن نستنتج بصورة أولية أن نسبة التغيّر تزداد كلما استقر الوضع السياسي لمصلحة الحكومة، وتقلّ نسبة التغيير في وقت الأزمات السياسية (وزارة ١٩٦٧ ووزارة ١٩٧٦، ووزارة ١٩٧٨).

والمدقّق في أسماء الوزراء في الجدول الرقم (١) لا بدّ أن يلاحظ التمثيل النسبي للقوى السياسية الرئيسية في المجتمع الكويتي: الأسرة الحاكمة، كبار التجار، الطبقة الوسطى (كما هو ملخص في الجدول الرقم ٢). أما القوة السياسية الأخرى، أي القبائل فهي مستبعدة من الوزارة. ويبدو أن هناك تقسيم عمل ضمنياً تكتفي العناصر القبلية بموجبه بالوصول إلى المجلس البلدي ومجلس الأمة تاركة الوزارة لأبناء الحضر. والملاحظ كذلك أنه منذ الوزارة الثامنة ١٩٧٥ أصبح للشيعة وزير واحد. كما أعطي النواب وزارة واحدة فقط منذ بدء الحياة الدستورية في البلاد، مع أن الدستور أجاز أن تشكل الوزارة من النواب ومن غيرهم.

وختاماً، فإن مجلس الأمة السادس قد جاء مطعماً بروح المعارضة، ويشكل عدد الأصوات التي تُعدّ لمصلحة المعارضة أكثر من أي مجلس أمة آخر. وكأن الشعب الكويتي أراد بانتخابه هذا العدد الكبير (بمقاييس التجربة البرلمانية في الكويت) من المعارضين (والأداء الجيد للذين لم ينجحوا منهم) أن يعاقب الحكومة على فشل سياساتها عامة والاقتصادية والمالية خاصة. والخشية هو أن تسعى الحكومة إلى المجابهة التي في الإمكان تجنّبها لو أن الأوضاع السائدة في دول المنطقة كانت أقلّ استبداداً وتسلطية. حتى في حالة وقوع المجابهة بين المجلس والحكومة، ونذرها بادية للعيان، فإن العودة إلى الحكم المطلق لا بدّ أن تكون قصيرة، وإن كانت ممكنة محتملة.

الجدول الرقم (١): الوزارات الكويتية ١٩٦٢ ــ ١٩٨٥

	الوزارة الأولى ٦٢ ــ ٦٣	الوزارة الثانية ٦٣ ــ ٦٤	الوزارة الثالثة ٦٤ ــ ٦٥	الوزارة الرابعة ١٩٦٥	الوزارة الخامسة ٦٥ ــ ٦٧	الوزارة السادسة ٦٧ ــ ٧١
رئيس الوزراء	عبد الله السالم	صباح السالم	صباح السالم	صباح السالم	جابر الأحمد	جابر الأحمد
١ ــ وزير الخارجية	صباح السالم	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد
٢ ــ وزير الداخلية	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله
٣ ــ وزير الدفاع	محمد الأحمد	محمد الأحمد	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله
٤ ــ وزير الإعلام	صباح الأحمد	مبارك عبد الله الأحمد	جابر العلي	جابر العلي	جابر العلي	جابر العلي
٥ ــ وزير المالية	جابر الأحمد	جابر الأحمد	جابر الأحمد	جابر الأحمد	جابر الأحمد	عبد الرحمن العتيقي
٦ ــ وزير العدل	حمود الزيد الخالد	حمود الزيد الخالد	محمد أحمد الغانم	ـــ	ـــ	ـــ
٧ ــ وزير النفط	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
٨ ــ وزير الصحة	عبد العزيز الصقر	عبد اللطيف الثنيان	حمود يوسف النصف	عبد العزيز الفليج	عبد العزيز الفليج	عبد العزيز الفليج
٩ ــ وزير الأشغال	سالم العلي	سالم العلي	عبد اللطيف الثنيان	خالد العيسى الصالح	خالد العيسى الصالح	خالد العيسى الصالح
١٠ ــ وزير التربية	عبد الله الجابر	عبد الله الجابر	خالد المسعود	خالد المسعود	خالد المسعود	خالد المسعود
١١ ــ وزير التجارة	ـــ	خليفة الغنيم	ـــ	ـــ	عبد الله الجابر	عبد الله الجابر
١٢ ــ وزير الشؤون	محمد يوسف النصف	عبد الله المشاري الروضان	عبد الله المشاري الروضان	عبد العزيز الصرعاوي	عبد العزيز الصرعاوي	خالد المضف
١٣ ــ وزير المواصلات	خالد العبد الله	خالد العبد الله	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
١٤ ــ وزير الكهرباء	جابر العلي	جابر العلي	عبد العزيز الشايع	عبد الله السميط	عبد الله السميط	عبد الله السميط
١٥ ــ وزير الأوقاف	ـــ	مبارك الحمد	خالد الجسار	عبد الله مشاري الروضان	عبد الله مشاري الروضان	عبد الله مشاري الروضان
١٦ ــ وزير الدولة	ـــ	عبد العزيز حسين	عبد العزيز حسين	سيد يوسف الرفاعي	سيد يوسف الرفاعي	سيد يوسف الرفاعي
١٧ ــ وزير البريد والبرق	مبارك العبد الله الأحمد	خالد العبد الله	سيد يوسف الرفاعي	صالح عبد الملك الصالح	صالح عبد الملك الصالح	صالح عبد الملك الصالح
١٨ ــ وزير الإسكان	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
١٩ ــ وزير الدولة للشؤون القانونية	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
٢٠ ــ وزير التخطيط	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ

الجدول الرقم (١): الوزارات الكويتية ١٩٦٢ ــ ١٩٨٥ (تابع)

	الوزارة السابعة ٧١ ــ ٧٥	الوزارة الثامنة ٧٥ ــ ٧٦	الوزارة التاسعة ٧٦ ــ ٧٨	الوزارة العاشرة ٧٨ ــ ٨١	الوزارة الحادية عشرة ٨١ ــ ٨٥	الوزارة الثانية عشرة ١٩٨٥
رئيس الوزراء	جابر الأحمد	جابر الأحمد	جابر الأحمد	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله
١ ــ وزير الخارجية	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد	صباح الأحمد
٢ ــ وزير الداخلية	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	نواف الأحمد	نواف الأحمد	نواف الأحمد
٣ ــ وزير الدفاع	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سعد العبد الله	سالم الصباح	سالم الصباح	سالم الصباح
٤ ــ وزير الإعلام	صباح الأحمد	جابر العلي	جابر العلي	جابر العلي	صباح الأحمد	ناصر محمد الأحمد
٥ ــ وزير المالية	عبد الرحمن العتيقي	عبد الرحمن العتيقي	عبد الرحمن العتيقي	عبد الرحمن العتيقي	عبد اللطيف الحمد	جاسم الخرافي
٦ ــ وزير العدل	محمد الحمد	عبد الله المفرج	عبد الله المفرج	عبد الله المفرج	سلمان الدعيج	سلمان الدعيج
٧ ــ وزير النفط	—	عبد المطلب الكاظمي	عبد المطلب الكاظمي	علي الخليفة	علي الخليفة	علي الخليفة
٨ ــ وزير الصحة	عبد الرزاق العدواني	عبد الرحمن العوضي	عبد الرحمن العوضي	عبد الرحمن العوضي	عبد الرحمن العوضي	عبد الرحمن العوضي
٩ ــ وزير الأشغال	حمود النصف	حمود النصف	حمود النصف	حمود النصف	عبد الله الدخيل	عبد الرحمن الحوطي
١٠ ــ وزير التربية	جاسم المرزوق	جاسم المرزوق	جاسم المرزوق	جاسم المرزوق	يعقوب الغنيم	حسن الابراهيم
١١ ــ وزير التجارة	خالد العدساني	عبد الوهاب النفيسي	عبد الوهاب النفيسي	عبد الوهاب النفيسي	جاسم المرزوق	جاسم الخرافي
١٢ ــ وزير الشؤون	حمد العيار	سالم الصباح	سالم الصباح	عبد العزيز محمود	حمد الرجيب	يوسف محمد النصف
١٣ ــ وزير المواصلات	—	سليمان الحمود الخالد	سليمان الحمود	سليمان الحمود	عيسى المزيدي	عيسى المزيدي
١٤ ــ وزير الكهرباء	عبد الله الغانم	عبد الله الغانم	عبد الله الغانم	عبد الله الغانم	خلف الخلف	حمد الرفاعي
١٥ ــ وزير الأوقاف	راشد الفرحان	—	يوسف الحجي	يوسف الحجي	أحمد الجاسر	خالد الجسار
١٦ ــ وزير الدولة	عبد العزيز حسين	عبد العزيز حسين	عبد العزيز حسين	عبد العزيز حسين	عبد العزيز حسين	راشد الراشد
١٧ ــ وزير البريد والبرق	عبد العزيز الصرعاوي	—	—	—	—	—
١٨ ــ وزير الإسكان	—	حمد العيار	حمد العيار	حمد العيار	حمد الرجيب	—
١٩ ــ وزير الدولة للشؤون القانونية	—	—	سليمان الدعيج	سليمان الدعيج	سليمان الدعيج	—
٢٠ ــ وزير التخطيط	—	—	محمد العدساني	محمد العدساني	عبد اللطيف الحمد	—

الجدول الرقم (٢)

الوزارات الكويتية ونسب تمثيل القوى الاجتماعية الرئيسية ونسب التغيّر فيها: ١٩٦٢ ـ ١٩٨٥

	مدتها	عدد الوزراء	نسبة تمثيل الأسرة الحاكمة	نسبة تمثيل النخبة التجارية	نسبة تمثيل الطبقة الوسطى	نسبة التغيرات نسبة الوزراء الذين يدخلون الوزارة لأول مرة (العدد)
الوزارة الأولى ٦٢ ـ ٦٣(*)	سنة واحدة	١٤	٧٨،٦٪	٢١،٤٪	لا يوجد	(٠) لا يحسب
الوزارة الثانية ٦٣ ـ ٦٤	سنة وثمانية أشهر	١٦	٦٢،٥٪	٣١،٥٪	٦٪ (وزير واحد)	(٤) ٢٥٪
الوزارة الثالثة ٦٤ ـ ٦٥	سنة واحدة	١٤	٣٥،٧٪	٤٢،٨٪	٢١،٤٪	(٦) ٤٢،٨٪
الوزارة الرابعة ١٩٦٥	أقل من سنة	١٣	٣٨،٥٪	٣٠،٧٪	٣٠،٧٪	(٥) ٣٨،٤٪
الوزارة الخامسة ٦٥ ـ ٦٧	سنة وشهران	١٣	٣٨،٥٪	٣٠،٧٪	٣٠،٧٪	(٠) لا تغيير
الوزارة السادسة ٦٧ ـ ٧١	أربع سنوات	١٣	٣٨،٥٪	٣٠،٧٪	٣٠،٧٪	(٢) ١٥،٣٪
الوزارة السابعة ٧١ ـ ٧٥	أربع سنوات	١٥	٢٦،٦٪	٥٣،٣٪	٢٠٪	(٦) ٤٠٪
الوزارة الثامنة ٧٥ ـ ٧٦	سنة وسبعة أشهر	١٦	٣١،٣٪	٤٣،٧٪	٢٥٪	(٦) ٣٧،٥٪
الوزارة التاسعة ٧٦ ـ ٧٨ (ب)	سنة وخمسة أشهر	١٩	٣١،٥٪	٤٢٪	٢٦،٣٪	(٣) ١٥،٧٪
الوزارة العاشرة ٧٨ ـ ٨١ (ب)	ثلاث سنوات	١٩	٣١،٥٪	٤٢٪	٢٦،٣٪	(٣) ١٥،٧٪
الوزارة الحادية عشرة ٨١ ـ ٨٥	أربع سنوات	١٦	٤٣،٧٪	١٨،٧٪	٣٧،٥٪	(٧) ٤٣،٧٪
الوزارة الثانية عشرة ١٩٨٥		١٦	٤٣،٧٪	٣٧،٥٪	١٨،٧٪	(٧) ٤٣،٧٪

(*) الوزارة الأولى انتقالية باشرت عملها في ١٩٦٢/١/١٧ لمدة سنة، أي قبل صدور الدستور.

ملحق/خلاصة ـ الجدول الرقم (٣)

المجالس التنفيذية والتشريعية في الكويت: ١٩٢١ ـ ١٩٨١

المجلس	تاريخ إنشائه	نوعه(*)	مدته
ـ مجلس الشورى الأول	١٩٢١	مختار	فشل بعد اجتماعه الأول
ـ المجلس التشريعي الأول	١٩٣٨	منتخب/ اقتراع محدود	حل بعد (٦) أشهر من مزاولته العمل
ـ المجلس التشريعي الثاني	١٩٣٩	معين	فشل في التوصل إلى دستور
ـ مجلس الشورى الثاني (الاستشاري)	آذار/مارس ١٩٣٩	معيّن	لم يكن له وزن سياسي، استمر حتى ١٩٥٤
ـ مجالس الإدارات: البلدية، المعارف، الصحة الأوقاف	١٩٥٢	منتخبة/ اقتراع محدود	لم يجدّد لها بعد نهاية ولايتها الأولى في ١٩٥٤
ـ المجلس الأعلى	١٩٥٤	معين	استمر في العمل حتى الاستقلال ١٩٦١
ـ مجلس الإدارات الموحد	١٩٥٧	منتخب/ اقتراع محدود	حلّ قبل اجتماعه الأول.
ـ الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى	١٩٥٩	معينة	عدّل تشكيلها سنة ١٩٦١
ـ المجلس التأسيسي	١٩٦١/١٢/٣٠	منتخب(**)/ معين	أكمل مدته القانونية في ١٩٦٣/١/٥
ـ مجلس الأمة الأول	١٩٦٣/١/٢٣	منتخب(***)/ اقتراع عام	أكمل مدته في ١٩٦٧/١/٣
ـ مجلس الأمة الثاني	١٩٦٧/١/٢٥	منتخب/ اقتراع عام	زوّرت انتخاباته، أكمل مدته بعد انتخابات تكميلية
ـ مجلس الأمة الثالث	١٩٧١/١/٢٣	منتخب/ اقتراع عام	أكمل مدته في ١٩٧٥/١/٨
ـ مجلس الأمة الرابع	١٩٧٥/١/٢٧	منتخب/ اقتراع عام	حلّ في ١٩٧٦/٨/٢٩
ـ مجلس الأمة الخامس	١٩٨١/٢/٢٣	منتخب/ اقتراع عام	أكمل مدته في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥

(*) أنواع المجالس: مختار = أعضاء تختارهم النخبة التجارية، معين = يصدر الأمير قرار تعيينهم، منتخب/ اقتراع محدود = عدد محدود من الناخبين (قوائم مختارة) يختار المرشحين، اقتراع عام = انتخاب مباشر.

(**) تكوّن من ٢٠ عضواً منتخباً و١١ عضواً معيّناً.

(***) ثلث أعضائه معين وهم ١٦ وزيراً.

ملحق / خلاصة

الجدول الرقم (٤)

الأزمات السياسية والاقتصادية الكبرى في الكويت: ١٩٢٢ ـ ١٩٨٢

الأزمة	تاريخها	مدتها	أهم أسبابها
ـ الأزمة الاقتصادية العامة	١٩٢٢	١٤ سنة	الحصار الاقتصادي السعودي ثم الكساد العالمي ١٩٢٩
ـ الأزمة الدستورية الأولى	١٩٣٨	٢٥ سنة	حلّ المجلس التشريعي الأول، وبقاء البلاد بدون مجلس تشريعي حتى كانون الثاني/يناير ١٩٦٣
ـ الأزمة السياسية الناجمة عن الخلافات في مجالس الإدارات الحكومية	١٩٥٤	٣ سنوات	رفض رؤساء المجالس السلطات الرقابية للأعضاء
ـ الأزمة السياسية المتصلة بنشاطات القوميين والمطالبة بتغيير سياسة الكويت الخارجية	١٩٥٩	٣ سنوات	التضييق على العمل السياسي والحريات العامة
ـ الأزمة الدستورية الثانية	١٩٦٥	سنتان	عدم استطاعة الوزارة تأدية القسم. رفض المجلس التصديق على اتفاقية تنفيق عائدات النفط. إقرار قوانين مخلّة بالحريات العامة
ـ الأزمة الدستورية الثالثة	١٩٦٧	٤ سنوات	تزوير انتخابات مجلس الأمة الثاني في ١٩٦٧/١/٢٥
ـ الأزمة الدستورية الرابعة	١٩٧٦	٤ سنوات	حلّ مجلس الأمة الرابع في ١٩٧٦/٨/٢٩
ـ الأزمة الاقتصادية في سوق الأوراق المالية	١٩٧٧	سنتان	عدم قدرة المتعاملين على الدفع.
ـ الأزمة الاقتصادية الثانية في سوق الأوراق المالية	١٩٨٢	٣ سنوات/ مستمرة	انهيار السوق بسبب عدم قدرة كبار المتعاملين على تسديد السندات والشيكات المستحقة
ـ الأزمة الدستورية الخامسة	١٩٨٦	مستمرة	تنفيذ السلطات الرقابية للمجلس في مجال الاقتصاد والإصلاح الإداري.

هوامش الفصل الثاني

(١) عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ب.ت.، ص ٢٣٥.

(٢) أنظر بيان هذه الإنجازات في كتيّب خالد سليمان العدساني المعنون: **نصف عام للحكم النيابي في الكويت**، بدون ناشر، ١٩٤٧. أنظر خاصة محاولة إنشاء ديوان أميري، ص ٤١.

(٣) خالد العدساني، ص ٣٩. وكذلك عبد العزيز حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(٤) أنظر رواية زهرة فريث وفيكتور ونستون لهذه الأحداث.

Kuwait: Prospect and Reality. London, G. Allen & Unwin, 1972, p. 12.

(٥) عبد العزيز حسين، **محاضرات**، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٦) حسب رواية الدكتور أحمد الخطيب لهذه الأحداث. أنظر: **الطليعة في معركة الديمقراطية**، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٠ ـ ١٢.

(٧) كما ورد في **موسوعة السعيدان**، ط ٢، ج ٣، ص ١٥١٤، مادة نادى.

(٨) أنظر عرض لموجز أعمال المجلس التأسيسي في كتيّب الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع جامعة الكويت بعنوان: **الحياة الديمقراطية في الكويت**، ١٩٨٥، ص ٥ ـ ١٦.

(٩) أنظر ملخص أولي لتاريخ الوزارات الكويتية في **مجلة المجتمع**، الثلاثاء ١٩٨٥/٣/٥، العدد ٧٠٧، ص ١٠ ؛ ١٥، بعنوان: «الوزارة الكويتية، تشكيلها، تاريخها، تطورها»، كمال المنوفي.

(١٠) انظر كتيّب «**الحياة الديمقراطية في الكويت**» الذي سبق ذكره، ص ٣١، وكتيّب «**الطليعة في معركة الديمقراطية**»، ص ١٥ ـ ٢٦، للاطّلاع على نصّ استقالة النواب التسعة.

(١١) موضوع تنفيق العائدات كان مثار نقاش منذ سنة ١٩٦٢ داخل الأوبك.

(١٢) حسن الإبراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، الطبعة الإنكليزية، الكويت، ١٩٧٥، ص ١٤٠.

(١٣) حسب إفادة مالكوم كير في كتابه **السياسة في لبنان**، ص ١٩٢. أما بالنسبة إلى مصر، فانظر دراسة المؤلف المعنونة: «الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، ٢٧ ـ ٢٨، ١٩٨٣، ص ٢٢٠، هامش ٧٠.

(١٤) هذه الأرقام مستقاة من المجموعات الإحصائية السنوية للكويت، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣.

الفصل الثالث

تكوّن الطبقات والتغيّر الاجتماعي

١ ـ المشكلة

من أهم المسائل التي تعترض علماء الاجتماع في المجتمعات التي تخضع لتغيير اجتماعي واسع النطاق، هي تلك المتعلّقة بعملية التغيير نفسها والآليات التي تتمّ بها، ولا سيما التغيير الذي يحصل في المؤسسات الاجتماعية الكبرى، وفي فترة زمنية قصيرة نسبيّاً. وهذه المسألة التي كانت ولا تزال تحظى باهتمام قليل، هي عينها، تشتمل على المعطيات والمعلومات لتوثيق عمليات التغيير وأشكالها ووصفها وشرحها في العلاقات والمؤسسات بين مجموعتين مختلفتين من حيث تنظيم البنية (التركيبة) الاجتماعية.

وأول ما سوف نركّز عليه في دراستنا لهذا الفصل، هو نظام التصنيف الطبقي الاجتماعي الذي يتضمّن الجزء الأساسي والمهم من البنية الاجتماعية. وهذا ما يمكن تلخيصه في صيغة تساؤلات عدة مختصرة مثل: ما هي الأشكال التي يتم بها التغيير الاجتماعي؟ وما هي الآليات التي تتخذها أشكال التغيير من نظام طبقي إلى آخر؟ وما هي العوامل المؤثرة في إعادة إنتاج النظام الطبقي الجديد، أي المؤسساتية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة؟

هناك العديد من المقالات والمساهمات المهمة التي نشرت حتى الآن[١]، والتي حاولت معالجة واحد أو أكثر من الأبعاد الأساسية لهذه المشكلة. ولكن، ولسوء الحظ، فإن عدداً من القضايا النظرية والمنهجية المتصلة بدراسة التصنيف الطبقي الاجتماعي على الرغم من جدّية هذه المساهمات، ظلّت في حاجة إلى البحث وبقي المجال مفتوحاً أمامها للدراسات والنقاشات الجادة. وإذا كان بحث هذه الأمور لا يفيد بشكل مباشر في موضوع الدراسة في هذا الفصل[٢]، فإنه لا بدّ لنا من تذكير القارىء بأن التطرّق إلى الحديث عن مثل هذه

الأمور هنا له تأثير مباشر على التوجيه النظري، الذي يرشدنا إلى كيفية تحليل المعطيات المتوافرة لدينا، والتي تعتمد عليها هذه الدراسة.

٢ ــ النظرية والمناهج

نقصد بتكوين الطبقات الاجتماعية هنا تجمّع الجماعات الاجتماعية، في بعد أو أكثر من أبعاد التصنيف الطبقي الاجتماعي. وتختلف هذه المرحلة من تكوين الطبقات الاجتماعية اختلافاً تامّاً عن بنية (تركيبة) الطبقة الاجتماعية، في المفهوم التقليدي المعروف، كما أنها تختلف أيضاً عن المفاهيم المستخدمة من قبل الفيبرية والفيبرية الجديدة، حول الطبقة والطور التاريخي كمرادفين للوضع الاجتماعي[٣]. إذ إنه يُفهم بالطبقة الاجتماعية أن جماعات متعددة الطبقات تميل إلى التشكّل في ظلّ الأبعاد الاجتماعية المختلفة في العملية المعروفة بتقسيم العمل، من الناحية التقنية للمصطلح، أي من ناحية التقسيم الوظيفي للعمل[٤].

وفي الواقع، فإنه مع بعض التحفّظات، يمكننا مجاراة تيار الفيبرية الجديدة والافتراض أن التوزيع المهني لقوة العمل في أي مجتمع يقترب إلى حدّ كبير من التقسيم الوظيفي للعمل. وذلك لأن هذا الافتراض بحدّ ذاته يوفر سبيلاً مناسبة لتجنّب التعقيدات المؤسساتية الكبيرة لنظام التصنيف الطبقي الاجتماعي. فمثلاً، سوف يؤدي اتّباع هذا المنهج إلى إهمال التفاوتات في توزيع القوة الاجتماعية من جهة، والربط بين كل الأبعاد الأخرى في التوزيع المتفاوت للوضع الاجتماعي، والدخل والمكافآت الأخرى والثقافة، وبين المهن، من جهة ثانية[٥].

كما أن اتّباع مثل هذا المنهج قد يؤدي إلى الحصول على بعض المعطيات المناسبة لتوثيق العمليات المتعلقة بالتصنيف الطبقي الاجتماعي ووصفها، ولكن ليس بالضرورة تقديم الشروح لها. ولا شك في أن فهم الموضوع على هذا الشكل، سوف يساعد على تحقيق الأهداف المتوخّاة من هذه الدراسة، وذلك نظراً إلى النقص الكلي في المعطيات، وخاصة تلك المعطيات المهمة التي تعتمدها الدراسة.

ولتوثيق عملية التصنيف الطبقي الاجتماعي في الكويت ووصفها، سوف نجري مقارنة بين التوزيع المهني لقوة العمل الكويتية في فترات زمنية متباعدة: تكون نقطة البداية فيها بنية (التركيبة) قوة العمل المهنية التقليدية قبل سنة ١٩٤٧. في حين تكون نقطة النهاية هي التوزيع المهني لقوة العمل في سنة ١٩٧٥. كما أننا سوف نقترح تطبيق منهج يمكن من خلاله تحويل توزيع قوة العمل إلى تنظيم طبقي هرمي. كذلك سوف نلفت النظر إلى مطلب أساسي يؤكد على أن يكون توزيع قوة العمل من ضمن النظام المعتمد في التصنيف الطبقي الاجتماعي.

٣ ـ النظام التقليدي للتصنيف الطبقي الاجتماعي في الكويت

يبدو لنا أنه من الضروري لكي نفهم النظام التقليدي للتصنيف الطبقي الاجتماعي في الكويت، أن نقدم وصفاً مختصراً لتركيبة بنية التجارة التقليدية فيها، خاصة أنه لم يكن هناك نظام محاسبة ملائم لهذا الموضوع في الأدبيات التاريخية. كما أنه لدينا سبب مهم يدفعنا إلى ذلك، هو اعتقادنا بأن الوصف الذي سوف نقدمه يمثل تمثيلاً صادقاً نظام التجارة التقليدي، ليس في دولة الكويت وحدها، بل في دول منطقة الخليج كلّها.

أ ـ بنية التجارة التقليدية[٦]

ظلّ المجتمع الكويتي، حتى الوقت الذي توسّعت فيه صناعة النفط، يعيش في الأساس على التجارة البحرية التقليدية. وقد كان هناك سلعتان تجاريتان تتمتعان بأهمية استراتيجية هما: التمر واللؤلؤ العراقيين. كما كان إلى جانب هاتين السلعتين أيضاً مصادر أخرى للدخل، تأتي عن طريق التجارة بسلع أخرى، مثل: المواد الغذائية والتبغ ومواد بناء السفن وتجارة السلاح، بالإضافة إلى العائدات الناشئة عن خدمات المرور من المسافرين بين دول الخليج وشمال أفريقيا وعدن والهند[٧]. ولمزيد من المعلومات حول هذه الأمور انظر لوريمر (١٩١٥: مجلد، ب، ص ١٠٥٨ ـ ١٠٧٦) حيث يقدم إحصائيات عن الكميات المتاجر بها من هذه السلع في سنة ١٩٠٥، كما يقدم تقديراً للدخل الوطني في سنة ١٩٠٤.

كان موسم التجارة يقسم إلى قطاعين اثنين: الأول قطاع عمليات صيد اللؤلؤ في أشهر الصيف، والثاني قطاع النشاطات التجارية الأخرى خلال الفترة المتبقية من السنة. ولا نملك من المعلومات المفصلة التي تساعد على معرفة مدى مساهمة كلّ من هذه النشاطات في الاقتصاد الوطني ككل. غير أن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن صيد اللؤلؤ وتهريب الذهب إلى الهند، كانا يساهمان مساهمة كبيرة في هذا الاقتصاد من جهة، ويساعدان على تكديس رأس المال لدى مجموعة من التجار من جهة ثانية. ويقدم لوريمر المعلومات المقارنة التالية حول الدخل الناتج من صيد اللؤلؤ في العامين ١٩٠٦ و١٩٠٧.

الجدول الرقم (١)

الدخل الناتج من صيد اللؤلؤ

١٩٠٦ - ١٩٠٧

البلد	عدد السفن لصيد اللؤلؤ	عدد البحّارة	الدخل بالروبية
عُمان	١٢١٥	٢٢٠٤٥	٨٠٠٠٠٠٠
البحرين	٩١٧	١٧٦٣٣	١٢٦٠٣٠٠٠
قطر	٨١٧	١٢٨٩٠	
الكويت	٤٦١	٩٢٠٠	١٣٤٧٠٠٠
منطقة الخليج كلّها	٤٥٠٠	٧٤٠٠٠	

المصدر: لوريمر، المصدر السابق، ص٣١٠٧.

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك إمكانية للتمييز أو الفصل بين الأموال التي كانت تخصص لنفقات الأمير الحاكم وبين الأموال الموجودة في الخزانة العامة، فإنه أمكن للوريمر (المصدر السابق، ص ١٠٧٦) أن يحسب المبالغ السنوية التي تمّ استيفاؤها من الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير للسلع إذ بلغ مجموعها ٣٩٩٠٠٠ دولار في سنة ١٩٠٤. وهذه العائدات كانت ناتجة من تجارة التمر، والرسوم الجمركية البحرية، والضرائب المدفوعة من قبل صائدي اللؤلؤ والتي كانت، وفق ما يقوله لوريمر، الأعلى في الكويت مقارنة مع دول الخليج الأخرى. وهذا الرقم بالطبع لم يدخل فيه الدخل السنوي للتجار[٨].

أما بالنسبة إلى الإجراءات التي كانت تنظم شؤون التجارة والقوانين التي كانت تسير بمقتضاها، فقد كانت محكومة بقوانين جمركية صارمة محكمة الضبط، يفرضها الأمير الحاكم بمساعدة التجار الذين كانوا، في الوقت نفسه، هم الذين يملكون وسائل التجارة: السفن التجارية والسفن الكبيرة لصيد اللؤلؤ، ومصادر رأس المال.

وكان التجار وحاشية الأمير الحاكم يشكلان إلى حدٍّ ما جماعتين متجانستين ترتبط إحداهما بالأخرى بصلة القرابة أو المصاهرة. والجزء الأعظم من هاتين الجماعتين ينحدر من الأسر الأصلية أو الجماعات الأولى التي كانت قد أسست دولة الكويت (أو التي كانت تعيش في الكويت منذ القدم). كما أن ملكية السفن التجارية، ولا سيما السفن الكبيرة منها والتي كانت تحصل على الدخل الأعلى، كانت تعود إما مجتمعة إلى مجموعة التجار أو

إفرادياً إلى تاجر واحد منهم(٩).

يقوم التاجر بتمويل بناء السفينة، في حين يُلْزَم قبطان السفينة (الربان) أو عائلته بتغطية جزء من تكاليف البناء. وبالإضافة إلى هاتين الجماعتين، هناك جماعة بنّائي السفن الذين كانوا على جانب كبير من المهارة والتقنية. كما كانوا يتمتعون بأهمية كبيرة في الحياة الاجتماعية في الكويت، نظراً إلى دورهم الفعّال ووظيفتهم الحيوية. ويقسّم المحصول العام من التجارة وفق نظام للحصص متفق عليه. وتدفع هذه الحصص بواسطة مسك الدفاتر المعروف بالحساب المزدوج، الذي كان يقوم على نظام حسابي عقلاني(١٠).

وكانت هذه الحصص تقسم إلى فئات أساسية أربع هي التالية:

ـ أجور التجارة (مستخدمو السفينة «السايبس» والبحارة وصيادو اللؤلؤ «الغايص»).

ـ حصة قبطان السفينة أو «نوخيذا».

ـ حصة التجار.

ـ ضريبة على البحّار أو صائد اللؤلؤ المعروفة بـ «غالاتا»(١١).

تحسب حصة البحّارة وفاقاً للوقت الذي يقضونه في العمل. في حين تكون أجور صائدي اللؤلؤ ثابتة، فإما أن تدفع بحسب اليوم أو حسب عمليات الصيد في اليوم الواحد. كما تدفع أجور البحّارة في السفن الكبيرة بشكل ثابت أيضاً، وعادة مع حوافز إضافية. أما حصة قبطان السفينة (نوخيذا) فتدفع متفاوتة من وقت إلى آخر، وذلك اعتماداً على نوع النشاط الذي يقوم به أو وفق السلعة التي تنقلها السفينة. والعرف المتّبع في الكويت لا يمكّن القبطان من تملّك سفينة تجارية كبيرة، مهما تعاظمت ثروته وبلغت خلال وظيفته. كما يشترط فيه أن يكون من أسرة شريفة وذا سمعة حسنة، ولا يتخلّف عن دفع ديونه(١٢).
وهذه الحصص الأربع المذكورة أعلاه، تحسم من المجموع الإجمالي الذي يحسم منه الربع والحصة النهائية للتاجر أيضاً. على أن تغطي حصة التاجر التجهيزات، وتكلفة البضائع، ومصاريف الرحلة، إلى جانب مبلغ صاف من الربح. وربح التاجر محكوم بمعايير الزمن، فهو قد يقفز أحياناً إلى أربعة أضعاف التكلفة، وهذا، في الواقع، ما يؤكد على المبالغ الكبيرة التي كانت تشكل مصدر تكديس رأس المال قبل زمن طويل من اكتشاف النفط(١٣).

وللتجار مصدر آخر للدخل يكمن في كونهم يمثلون تجار الجملة في مركز السوق. وذلك لأنه يُجعل على سعر السلع المبيعة من قبل تجار الجملة للتجار الصغار نسب عالية من الفائدة. والفائدة قد ظهرت بشكل واسع وجلي، حسب وصف رودنسون (١٩٧٣: ٤٤)، مثل «حيال».

إن نظام المحاسبة المحكم الضبط والمرتفع التعقيد، قد زاد من الحاجة إلى ماسكي دفاتر

مدربين جيداً وموثوق بهم جدّاً. وهؤلاء الكتبة وماسكو الدفاتر، الذين يحفظون السجلاّت والمبيعات والمدفوعات ونسب الفوائد في السوق المحلية أو على ظهر السفن التجارية، عادة ما يكونون من أسرة قبطان السفينة أو من أسر أخرى ذات مكانة رفيعة في التجارة. وفي بعض الأحيان يتسلم أقارب التجار أنفسهم أو أنسباؤهم هذه الوظيفة.

وهناك أيضاً، جماعة العلماء (رجال الدين) الذين لا يرتبطون بشكل مباشر بالتجارة البحرية التقليدية، ولكنهم يعتمدون عليها. وهؤلاء العلماء يعملون كأساتذة (مطاوع) وقادة للجماعات. وكذلك هناك الحرفيون والصناع والخدام في المتاجر والمحلات وخدّام المنازل. وتتحدّث السجلات التاريخية القيمة عن مدارس تقليدية للكتبة، وعن رؤساء للحرفيين والصناع الذين كانوا يعملون على تدريب الحرفيين والصناع وتعليمهم مختلف ضروب الصناعات المعروفة آنذاك[١٤].

ب ـ آلية التصنيف الطبقي الاجتماعي التقليدي

يظهر من هذا الوصف الموجز لبنية التجارة التقليدية، أن الطبقات الاجتماعية كانت قد تشكلت كعنقود مؤلف من جماعات متعاونة وملتفة حول قطاع مالي من التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ. وهذا، بالطبع، لا يمنع وجود الاقتصاد البدوي الأقلّ تطوراً في المناطق البعيدة عن مركز السوق وعن التجار الأفراد الذين يعتمدون التجارة بالمفرق وعلى نطاق محلي ضيّق والذين لا تطول مدة إقامتهم (مهرس).

لقد ازدهرت التجارة البحرية وخصوصاً صيد اللؤلؤ بشكل كبير في عام ١٩١٠. وترافق هذا الازدهار مع زيادة ملحوظة في عدد السكان. والتقديرات المتيسرة عن تلك الفترة كانت قد حددت عدد سكان الكويت بـ «عشرة آلاف» نسمة حوالي العام ١٧٠٠، في حين تضاعف هذا العدد حوالي العام ١٨٧٠، وبلغ ٦٠ ألفاً بعد توسع التجارة العام ١٩١٠، وخصوصاً بعد اتفاقية لندن العام ١٩١٣ التي شملت المناطق البعيدة التي وضعت تحت سيطرة الكويت. كما أن تقديرات الأمم المتحدة كانت قد حددت عدد سكان الكويت بـ ١٠٠ ألف نسمة ما بين العامين ١٩٣٥ و١٩٣٩[١٥].

ويمكن القول بأن هناك آليات أربعاً من التصنيف الطبقي كانت قد تشكلت، وكان لها أثر مفيد في بنية التجارة التقليدية، وهذه الآليات هي التالية:

١ ـ ملكية وسائل التجارة ونمو النفوذ السياسي.

٢ ـ مميزات العمالة اليدوية وغير اليدوية.

٣ ـ صلة القرابة.

٤ ـ ملكية المهارات التقليدية.

وتستحق كل واحدة من هذه الآليات أن نتوقف عندها بالشرح: فملكية وسائل التجارة كانت تستخدم كأساس لنظام التصنيف الطبقي التقليدي. فهي التي تعرّف موقع التجار في معيار تملّك رأس المال التجاري، وتملّك السفن التجارية، وتنامي النفوذ السياسي. وهكذا فإن التناقض الرئيسي للتجارة التقليدية (خاصة بعد انقلاب الأمير مبارك سنة ١٨٨٦) كان يبدو في ظهور الأساس المزدوج للسلطة: الحكم الأوتوقراطي ورأس المال التجاري[١٦].

وفي مقابل الآلية الأولى، هناك مميزات العمالة اليدوية وغير اليدوية، التي كانت تستخدم لتمييز الجماعة من الناس التي تأتي في الطبقة الثانية بعد التجار؛ والتجار، طبعاً، لا يقومون بأي عمل يدوي. وسوف نطلق على هؤلاء تسمية «البارزين» و«الوجهاء». ويُعدّ من ضمنهم ربابنة السفن والعلماء (رجال الدين)، وكتبة المكاتب وماسكو الدفاتر. ويدخل العمال اليدويون في فئة الذين ليس لهم طبقة.

أما علاقات القرابة (الآلية الثالثة)، فهي، ببساطة، تستخدم لكونها وسيلة للحصول على المكافآت والامتيازات الدائمة في الطبقتين الأوليين. وفي الواقع، فإن طبقة التجار هي التي تتمسك بمثل هذه الوسيلة، ولذا فقد كانت تعتبر طبقة شبه منغلقة على نفسها. ولأسباب واضحة لم تكن لتوجد مثل هذه الوسيلة القرابية أو العائلية في الطبقات الدنيا، ومن هنا فإن الدخول إلى هذه الطبقات كان مفتوحاً باستمرار.

ويمكن تصنيف الصناع والحرفيين وماسكي الدفاتر في طبقة تتميز بامتلاكها لمهارات تقليدية، وفي المقابل بعدم ملكيتها لوسائل التجارة.

ويأتي في الجماعة الأخيرة أصحاب المتاجر، الذين لا يقومون بأي أعمال يدوية. وقد صنفت هذه الجماعة في طبقة أدنى من الطبقتين الأوليين، نظراً إلى أن المهنة شكلت السبيل الرئيسية لقابلية التحرك نحو الأعلى.

وبعد هذه الجماعة يأتي البحارة وخدم المنازل في طبقة أدنى، والدخول إليها سهل، ولذلك فقد انخرط فيها خليط مهني متنوع. والبحارة أنفسهم يتألفون من درجات مختلفة داخل هذه الطبقة، على الرغم من أن الانضواء إليها لم يكن يتطلب مهارات معينة في البداية. ويؤكد ذلك تقرير الشملات (١٩٧٥، مجلد ١، ص ٣٧٩ ـ ٣٨١) الذي يشير إلى أن ٩٠٪ من البحارة كانوا من البدو غير المتحضرين، الذين لم تسعفهم حياتهم السابقة على اكتساب مهارات معينة في صيد السمك والعمل في البحر.

إن صعوبة حياة البحارة وقساوتها والأمراض التي كانت تؤذي صيادي اللؤلؤ، عادة ما كانت تجعل من مهنة البحارة جسراً للعبور إلى عمل آخر، وهذا ما كان يقصّر مدة العمل فيها. فما أن يتقاعد البحار عن عمله حتى يتنقل إلى مهن أخرى مثل بناء السفن أو غيرها،

أو العودة إلى حياة البداوة، أو امتلاك المحلات في مركز السوق. وهذا ما يؤكد على أن هذه المهنة تمثل قناة مفتوحة دائماً للتحرك نحو الأفضل(١٧).

كذلك فإن الخدم في المنازل كانوا يأتون في درجة أدنى من البحارة في الترتيب الاجتماعي، ووقوعهم في هذه الدرجة يعود إلى علاقتهم الخاصة بالتجار. فهؤلاء الخدم يتدرجون في درجات متعددة، فمنهم من يكون في عداد الحراس الشخصيين (الفداوية)، ومنهم من يقتصر عمله على القيام بالأعمال المنزلية الخفيفة(١٨).

وهكذا يمكننا الحديث عن الخطوط العامة لنظام التصنيف الطبقي التقليدي في الكويت حتى الأربعينات من هذا القرن، أي حتى بداية التحول الاجتماعي الواسع النطاق. ونجد أنه يتألف من أربع طبقات مهنية كبيرة، تمثل الطبقات الاجتماعية. والتقديرات النسبية لهذه الطبقات، كان قد تم التوصل إليها من خلال استعادة قياس قابلية التحرك المهني في الكويت(١٩). وهذه الطبقات هي التالية:

١ ـ التجار (من ضمنهم العائلة الحاكمة).

٢ ـ الوجهاء البارزون الذين منهم ربابنة السفن ورجال الدين والموظفون المكتبيون ١٥٪.

٣ ـ الفنيون وأصحاب المحلات ١٩٪.

٤ ـ البحارة وخدم المنازل ٤١٪(٢٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك درجات داخل كل واحدة من هذه الطبقات. وهذا لا يغير شيئاً بالنسبة إلى النمط العام للتصنيف الطبقي المذكور أعلاه(٢١). كما أنه يجب التأكيد على أن قابلية التحرك صعوداً وهبوطاً بين هذه الطبقات، تبقى موجودة أيضاً. ولكن يمكن القول إن هذه القابلية تبقى في داخل كل طبقة على حدة أكثر مما هي بين الطبقات.

وأخيراً، لا بد من ملاحظة أن العوامل التي تضمنها تكوين آليات التصنيف الطبقي وتوظيفها، كانت تتطلب إيجاد التآلف بين الأبعاد السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية. فكيف ظهر هذا التآلف بين هذه العوامل؟ وإلى أي مدى كان تأثير التصنيف الطبقي في الجماعات المتحدة أو في وعي الانتماء إلى الطبقة؟ هذا ما سوف نركّز على بحثه، في ما تبقى لنا من هذه الدراسة.

إن الأسباب الرئيسية الثلاثة، التي تعتبر مسؤولة عن تقويض بنية التجارة البحرية التقليدية، هي التالية:

١ ــ الدخول في السوق العالمية للؤلؤ المستخرج والمصنع من قبل اليابان في أوائل الثلاثينات.

٢ ــ اكتشاف كميات هائلة من مخزون الوقود ضمن الحدود الكويتية في منتصف الثلاثينات، والاندماج الكلي للاقتصاد الكويتي في سوق التجارة العالمية.

٣ ــ التزايد المستمرّ في مصادر رأس المال وارتفاع قيمة الأرض ابتداءً من أواخر الأربعينات.

٤ ــ توزيع القوة العاملة والتقسيم الوظيفي للعمل

إن التغيّرات الاجتماعية الواسعة النطاق، التي أدت إلى التحول في المجتمع الكويتي، تعني ظهور أسس جديدة موازية للمؤسساتية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويمكننا، لكن بشكل غير نهائيّ، من خلال دراسة متفحصة، تحديد أربع مجموعات من العوامل التي شكلت عملية الانتقال من التصنيف الطبقي التقليدي الموصوف سابقاً إلى البنية الحديثة للتصنيف الطبقي. وهذه المجموعات هي التالية:

١ ــ التأثير المستمر، الذي كان يمارس من قبل أعضاء من الطبقات الاجتماعية، في بنية التصنيف الطبقي السابق للوصول إلى الوضع الحاضر.

٢ ــ الاعتماد الظاهر للاقتصاد الكويتي على سوق التجارة العالمية، الأمر الذي ينتج اتجاهات تحدد الطلب البنيوي المحلي على توزيع القوة البشرية (الكمية ومستوى بعض المهارات).

٣ ــ الأهمية الكبيرة المعطاة للقوة العاملة، لا بد أن توجد بموازاتها نظاماً تصنيفيّاً هرمياً، يصبح فيه الأصل الوطني معياراً جنباً إلى جنب مع المهنة.

٤ ــ الميل الزائد نحو البيروقراطية، يرجع إلى التوسع في التوظيف في الدولة، وإلى تركز رأس المال في القطاع الخاص.

والنتيجة النهائية لهذه العوامل تكمن في موازنة معيار التصنيف الطبقي في أبعاد المهنة والدخل والتعليم (لمزيد من المعلومات حول هذه العواملو أنظر: النقيب، ١٩٧٦). أما الآن فسوف تنتقل إلى بحث العوامل الأخرى.

أ ـ خصائص توزيع القوة العاملة في الكويت

على الرغم مما يظهره الجدولان، (٢) و(٣) من تزايد أهمية القوى العاملة في الكويت، وكذلك تزايد الاهتمام بالخدمات التعليمية، فإننا نلمح ما يثير الريب حول هذه المعلومات المتعلقة بالقوة العاملة. إذ إن النسبة المئوية التي تشير إلى مساهمة القوة العاملة بالنسبة إلى مجموع السكان الإجمالي هي في انخفاض دائم.

الجدول الرقم (٢)
النمو السكاني بالنسبة إلى التزايد الطبيعي الهجرة ومنح الجنسية في الكويت

السنة	كويتي	غير كويتي	المجموع
١٩٤٦ - ١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣
١٩٥٧ - ١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١
١٩٦١ - ١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٦٦٢
١٩٦٥ - ١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢
١٩٧٥	٢٧٢٠٨٨	٥٥٢٧٤٩	٩٩٤٨٤٧

حكومة دولة الكويت سنة ١٩٧٢: **ملخصات الإحصاءات السنوية**، ص ٣٤، آلان هيل، **ديموغرافية الكويتيين في الكويت**، ديموغرافية ١٢، ١٩٧٥: ٥٣٧ - ٥٤٨.

فالجدول (٤) يظهر أن ٤٢,١٪ من السكان كانوا يساهمون في القوة العاملة العام ١٩٥٧. في حين انخفضت هذه النسبة إلى ٣٩،٤٪ العام ١٩٦٥، وإلى ٣٠،٦٪ في العام ١٩٧٥. وإذا ما طرحنا عدد الطلاب المسجلين في المدرسة العام ١٩٧٥ من مجموع السكان الإجمالي، نجد أن ٤٩٪ من السكان الكويتيين يسجلون على أنهم لا يعملون.

الجدول الرقم (٣)
ازدياد التعليم الحكومي بين العامين ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥

السنوات	المجموع الإجمالي للسكان	عدد المدارس	الطلاب			المعلّمون		
			ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦		١٧	٢٨١٥	٨٢٠	٣٦٣٥	١٠٨	٣٤	١٤٢
١٩٥٠ ـ ١٩٥١		٢٦	٤٥٢٠	١٧٧٢	٦٢٩٢	٢١٢	٨٢	٢٩٤
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	٢٠٦٤٧٣	٥٢	١٣٥٢٦	٦٧٧٦	٢٠٣٠٢	٧٢٤	٣٩٢	١١١٦
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٣٢١٦٢١	١٣٤	٢٧٦٩٨	١٧٤٥٩	٤٥١٥٧	١٢٤٨	١٠٠٧	٢٢٥٥
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	٤٦٧٣٣٩	١٧٦	٥٣٥٥٠	٣٨٢٣٨	٩١٧٨٨	٢٣٨٠	٢٣٥٦	٥٠٣٦
١٩٧٠ ـ ١٩٧١(*)	٧٣٨٦٦٢	٢٣٠	٧٨٣٦٣	٦٠٣٨٤	١٣٨٧٤٧	٤٦٣٩	١٤٤٦	٩٠٨٥
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	٩٩٤٨٣٧	٣٢٥	١٠٩٨٧٣	٩٢٠٣٤	٢٠١٩٠٧	٧٤٨٣	٧٩٨٩	١٥٤٧٢

(*) باستثناء ٣٢١٩٢ طالباً في المدارس الخاصة.

المصدر حكومة دولة الكويت، الكتاب السنوي ١٩٧٤، ص٢٥٤. الجدول ١٦٤.

ملخصات الإحصاءات السنوية ص ٤٠، ٢٩٧، ٣٠٢.

الجدول الرقم (٤)
مساهمة القوة العاملة وفق الجنسية في الكويت بين العامين ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥

السنة	كويتي	غير كويتي	مجموع القوى العاملة	النسبة المئوية من إجمالي السكان ٪
١٩٥٧	٢٤٦٠٢	٥٥٦٨٦	٨٠٢٨٨	٤٢٫١
١٩٦٥	٤٣٠١٨	١٤١٢٧٩	١٨٤٢٩٧	٣٩٫٤
١٩٧٠	٦٥٣٦٩	١٧٦٨٢٨	٢٤٢١٩٧	٣٢٫٨
١٩٧٥	٩١٨٤٤	٢١٢٧٣٨	٣٠٤٥٨٢	٣٠٫٦

المصدر: حكومة دولة الكويت ملخصات الإحصاءات السنوية، ١٩٧٦: ص ٩١.

ويمكن توضيح هذا الانخفاض من خلال زيادة معدل الولادات، وعدد الزوجات اللواتي هن خارج القوة العاملة، والزيادة المحتملة في عدد العائلات التي تستفيد من التقديمات الاجتماعية... إلخ. لكننا لا نريد الغوص أكثر في هذا الموضوع، وما يهمنا فقط هو لفت الانتباه إلى حقيقة أن مساهمة غير الكويتيين قاربت ٧٠٪ من إجمالي قوة العمل في العام ١٩٧٥، في حين أن السكان الكويتيين لا يساهمون إلا بنسبة ٣٠٪ من القوة العاملة (هيل، ١٩٧٥).

ومن أجل تحليل خصائص القوة العاملة في الكويت، يجب تبيان أن الإحصائيات حول توزيع القوة العاملة قد نظمت تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي:

١ ـ التوزيع وفق حالة التوظيف أو أسلوب التوظيف.

٢ ـ التوزيع وفق فئات الإحصاء المهنية.

٣ ـ التوزيع وفق معيار قطاع النشاط الاقتصادي. وسوف نعتبر أن العنوان الثالث من التوزيع هو الأول.

١ ـ البنية الناشئة عن النشاط الاقتصادي

بالعودة إلى البنية المهنية للمجتمع الكويتي، يمكننا ملاحظة أربعة أنماط انتقالية لتوزيع القوة البشرية. وهذه الأنماط تمثل بحدّ ذاتها عوامل في هذا التحوّل.

إدخال وظائف مهنية جديدة، كما أشارت الدراسات الإحصائية الخاصة بعناوين المهن،

والتي ازداد عددها إلى ٥٠٠ مهنة في مقابل ١٠٠ مهنة كانت معروفة في البنية الاقتصادية التقليدية، وهذا مؤشر إلى ظهور تكتلات اجتماعية عديدة لم يكن لها وجود من قبل.

كما أن التحوّل الرئيسي في النشاطات الاقتصادية من التجارة التقليدية إلى الخدمات الاقتصادية الحديثة، تسبّب بظهور ثلاثة أنماط من تركّز القوة البشرية: أولاً في قطاعات اقتصادية معينة. ثانياً في ما تتطلّبه البنى الاقتصادية والمهنية من مهارات معينة أكثر من غيرها. ثالثاً في توظيف عمالي يقوم على أساس الجنسية في قطاعات اقتصادية معينة، وعلى المهارات المهنية أيضاً. ويبيّن الجدولان (٥) و(٦) هذه الأنماط المهنية الثلاثة. ويجب الأخذ بالأرقام التي تستخدمها الجداول في إحصاءاتها ابتداء من سنة ١٩٦٥.

تظهر أرقام الجدول (٥) أن هناك نسبة قليلة جدًّا من القوة العاملة في القطاعين الزراعي والمنجمي. ولهذا الاستنتاج أهميته، لأن قطاع المناجم يضم عمالاً مستخدمين في صناعة النفط. الأمر الذي يفضي إلى نتيجة مفادها أن صناعة النفط ما بين ١٩٥٧ و١٩٧٥، والتي تشكّل نسبة ٩٧٪ من الدخل الوطني، كانت تمثل من حيث التوظيف العمالي نسبة قليلة، ولم تتعدّ القوة العمالية الوطنية نسبة الـ ٣٪ في هذا المجال.

أما في ما يتعلّق بقطاع الزراعة، فإن الكويت تبدو بعكس شقيقاتها العربيات في مجتمعات الشرق الأوسط، بما فيها دول الخليج، فهي تعاني نقصاً كلياً في هذا القطاع في مجال القوة العاملة و/أو الأهمية الاجتماعية أيضاً. ولا يمكننا معرفة أو تبيّن أية توقعات أو استنتاجات، في الوقت الحاضر، لهذا التصنيف الطبقي الاجتماعي.

ويبدو أن أكبر تركّز للقوة العاملة، كويتية كانت أو غير كويتية، يكمن في أربعة قطاعات اقتصادية: قطاع التصنيع، وقطاع البناء، وقطاع التجارة، وقطاع الخدمات. والمؤشر النسبي إلى نمو هذه القطاعات خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٧٥ بلغ حسب ترتيبها المذكور سابقاً ٣٧٠٪ و٣٨٤٪ و٣٨٠٪ تقريباً. وقد يدخل في قطاع التصنيع خدمات صنفت عن طريق الخطأ تصنيعية مثل عمال الأفران وعمال بيت الغسيل وغيرهم. وهنا ينبغي الحذر، لأنه يمكن القول إن الجداول الواردة ربما لا تشتمل على مهن صناعية بالمعنى الصناعي البحت. من جهة ثانية، يبدو أن بعض القطاعات قد شهدت انخفاضاً نسبيًّا. فالمساهمة في قطاع البناء ظهرت وكأنها انخفضت ما بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٥. وكذلك انخفضت المساهمة العمالية الكويتية في القطاع التجاري من ٧٢٩٨ العام ١٩٧٠ إلى ٦٣٢٧. في حين ارتفعت المساهمة العمالية الأجنبية أو غير الكويتية في القطاع نفسه بنسبة ١٢٩٪. وعلى العكس، فإن القوة العمالية الكويتية ازدادت مساهمتها في قطاع الخدمات بنسبة ١٧٥٪، بينما ازدادت المساهمة الأجنبية أو غير الكويتية بنسبة ١٥٢٪ في الفترة نفسها. وهذه الزيادة في القوة العاملة في قطاع الخدمات تعود إلى التوظيف الحكومي، كما سيظهر لنا ذلك فيما بعد.

الجدول الرقم (٥)
توزيع القوة العاملة في الكويت بين قطاع النشاط الاقتصادي والجنسية من ١٩٥٧ إلى ١٩٧١

قطاع النشاط الاقتصادي	١٩٥٧		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
الزراعة وصيد السمك	٦٠٣	٤٤٦	٥٧٣	١٤١٠	٨٠٢	٣٤٥٨	٣٩٨٣	٣٥٣١
استخراج المعادن من المناجم	١٢١١	٤١٩٤	١٣٤٩	٥٦٤٣	١٦٧٣	٥٤٩٦	١٧٧٩	٣٠٨٠
التصنيع	١٠٢٩	٥٥٨٢	١٨٢٥	١٧١١٧	٦١٠٩	٢٥٩٨٢	٢٢٥٨	٢٢٢٠٩
البناء	٣٧٨	٨٠٢٥	١٢٦٤	٢٥٥٨٤	٢١٨٨	٣١٤٨٤	١٧٥٦	٣٠٥٠٠
الكهرباء والغاز والمياه			١٦٤٥	٥٣٤٦	٢١٣٣	٥١١٩	٢٠٣٤	٥٢٣٧
التجارة	٤١٥١	٤٠٧٣	٥١٥٩	١٧٩١٦	٧٢٩٨	٢٥٧١٥	٦٣٢٧	٣٣٢٣٢
النقل	١٥١٣	٢٠٥٣	٢٦١٣	٧٤١٢	٢٣٦٢	٩٧٧٦	٤٥٦٧	١١١١٨
الخدمات العامة	١٤٦٨١	٢٩٢١٩	٢٥٥١٩	٥١٠١٥	٣٦٨٢٦	٦٧٣١٠	٦٤٢٦٥	١٠٢٥٣٧
أعمال حرة	٤٨٠٧	٣٥٩٠	٢٤٩	٦٧٥	٢٤١	٥٨٠	٢	
المجموع	٢٤٦٠٢	٥٥٦٨٦	٤٣٠١٨	١٤١٢٧٠	٦٥٣٦٩	١٧٦٨٢٨	٩١٨٤٤	٨٣٨٢١٢

المصدر: **حكومة دولة الكويت، ملخصات الإحصاءات السنوية**، ١٩٧٦، الجدول ٣٥، ص ٥٨.

الجدول الرقم (٦)

توزيع القوة العاملة في الكويت من إحصاء الفئات (الجماعات) المهنية والجنسية للسنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥

إحصاء الفئات المهنية	١٩٥٧		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥	
	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
الحرفيون، التقنيون (الفنيون) والعمال الذين يعملون معهم	٤٨٤	٣٢٩٩	١٥٢٨	١٢٠٩٣	٣٧٣٤	٢١٨٨٨	٩٧٣٩	٣٢٠٩٧
الإداري والتنفيذيون والمديرون	٣٢٧	٧٦٣	١٤٦٩	٢٤٩٤	٦١١	١١٦٩	١٠٤٥	١٨٠٩
المكتبيون	٣٢٣٤	٤٤٢٣	٧٦٩٠	١٢٥٢١	١١٤٧٤	١٦٧٣٠	١٧٨٥٣	٢٠١٦٥
البائعون	٣٦٤٩	٢٤٤٣	٤٦٢٦	١٠٥٩٧	٦٥٤٨	١٤٥٤٥	٦١٨٥	١٧٩٠٨
الفنيون، التصنيعيون ويدخل ضمنهم العمال الذين لم يصنفوا في أي فئة	١١١٨٣	٣٨٤٤٠	١٠٠٤٨	٦٨٣٦٨	١٣٣٨٥	٨٣٥٨١	١٥٣٤٨	٩٠٢٦٠
العاملون في الخدمات والنقل وما يتصل بهما	٤٢٢٩	٥١٨٠	١٤٠٥١	٣٠٦٧٠	٢٣٢١٦	٣٤٥٢١	٣٢٩٠٠	٤٥٤٠٠
المزارعون، الصيادون ومن يعمل معهم	٦١٨	٦٧٣	٧٥٤	٢٨٨٧	٨٩٣	٣٠٥٠	٣٨٩٧	٣٨٠٥
المجموع النهائي	٢٤٦٠٢	٥٥٦٨٦	٤٣٠١٨	١٤١٢٧٩	٦٥٣٦٩	١٧٦٨٢٨	٩١٨٤٤	٢١٢٧٣٨

المصدر: **حكومة دولة الكويت، ملخصات الإحصاءات السنوية**، سنة ١٩٧٦، ص ٦٠.

لقد تمّ شرح هذه التركّزات الثلاثة المذكورة سابقاً على أساس توزيع القوة العاملة حسب إحصاء العام ١٩٧٠ (الجدول السنوي). وقد تبيّن أن ٦٢٪ من القوة العاملة الكويتية ساهمت في قطاع الخدمات الذي يضم القطاع العام، و١٢٪ في قطاع التجارة، و١٠٪ في قطاع التصنيع. في حين أن ٣٨،٥٪ من القوة العاملة غير الكويتية ساهمت في قطاع الخدمات، و١٥٪ في القطاع التجاري، و١٥٪ أيضاً في القطاع التصنيعي، كما أن ١٨٪ من القوة العاملة غير الكويتية وظفت في قطاع البناء، وهذه النسبة تمثل ٩٣،٥٪ من مجموع العمال الموظفين في هذا القطاع.

ويظهر التوزيع الإجمالي للقطاعات التي يتكون منها النشاط الاقتصادي أن القطاعات الأربعة في الاقتصاد الكويتي هي: قطاع الخدمات، وقطاع التجارة، وقطاع البناء، وقطاع التصنيع. وكما هو ظاهر في الجدول (٧)، فإن ثلاثة من هذه القطاعات الأربعة تظهر نسب ثابتة من حيث توزيع القوة البشرية، على مدى السنوات الـ ١٨ االممتدة بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥. وذلك على عكس ما هو حاصل في القطاع الرابع قطاع الخدمات.

الجدول الرقم (٧)

نسبة توزيع القوة العاملة في الكويت في القطاعات الاقتصادية الأربعة بين العامين ١٩٥٧ ــ ١٩٧٥

	نسبة القوى العاملة سنة ١٩٥٧	نسبة القوة العاملة سنة ١٩٦٥	نسبة القوى العاملة سنة ١٩٧٠	نسبة القوى العاملة سنة ١٩٧٥
الخدمات	٥٤،٦	٤١،٥	٤٤،٦	٥٥
التجارة	١٠،٢	١٢،٥	١٤،١	١٣
البناء	١٠،٥	١٤،٥	١٤،٣	١٠،٥
التصنيع	٨،٢	٩،٧	١٣،٧	٨
المجموع كنسبة مئوية	٨٣،٥		٨٦،٧	٨٦،٥

ولكي نكشف عن أهمية هذه الأرقام والنسب سوف نختار بلدين كنموذجين مجاورين للكويت وينتميان إلى المجموعة الجغرافية والسياسية نفسها وهما البحرين والعراق[٢٢]، ونقيم مقارنة بين نسبة توزيع القوة العاملة فيهما على هذه القطاعات الاقتصادية الأربعة مع ما هي عليه في الكويت. ولكي لا نطيل الكلام والبحث، فإننا ارتأينا أن نقتصر على ذكر النسب المئوية لتوزيع القوة العاملة، كما هو مدوّن في الجدول (٨).

الجدول الرقم (٨)

مقارنة نسبة توزيع القوة العاملة في الكويت مع نسبتها في العراق والبحرين ١٩٧٠ ـ ١٩٧١

	الكويت (١٩٧٠)	العراق (١٩٧٠)	البحرين (١٩٧١)
الزراعة	١٦	٥٢	٦٥
استخراج المعادن	٣٥	٠٦	٧٥
التصنيع	١٣٧	٥٥	٧٥
البناء	١٤٣	٣	١٧٥
المنافع العامة	٣	٠٤	٣
التجارة	١٤١	٥٥	١٣
النقل	٥٢	٥٥	٢٢٥
الخدمات	٤٤٦	١٢	٢١
أمور أخرى	٠٤	١٠٥	٢
العاطلين عن العمل	٣٤	٦	

وخلاصة القول، إن المعطيات التي لدينا تشير إلى أن توزيع القوة العاملة الكويتية يبرر ثلاثة أمور مهمة هي:

١ ـ أن هناك نقصاً كليًا في القطاع الزراعي.

٢ ـ أن قطاع الخدمات يستوعب نسبة كبيرة من القوة العاملة.

٣ ـ أن هناك تركّزاً كبيراً في القوة البشرية في القطاعات الاقتصادية الديناميكية الأربعة. ومن خلال المعلومات المتوافرة لدينا، يمكننا الذهاب أبعد في قولنا، فنخلص إلى أن قطاعي الخدمات والتجارة يشكلان حافزاً مهمًا لتنشيط عجلة الاقتصاد ككل.

٢ ـ اتجاهات الطلب على المهارات المهنية

من خلال عودتنا إلى بحث التوزيع في القوة العاملة في الإحصائيات التي أجريت على فئات المهن، نجد أن مظاهر التركّز نفسها تظهر أيضاً. غير أن الاختلاف يظهر بشكل لافت وجليّ أكثر بين القوة العاملة الكويتية والقوة العاملة غير الكويتية والجدول (٩) يبيّن أن القوة العاملة الكويتية مركزة بشكل أكبر في الفئات المهنية الخمس التالية: المحلات التجارية، والمكاتب العامة، والمبيعات، والفنون والحرف، ومهن الخدمات. لكن النسبة المئوية لنمو مهن الخدمات والأعمال المكتبية ما بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥ بلغت ٧٧٨٪ و٥٥٢٪ على التوالي، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة المبيعات التي بلغت ١٦٩٪ والحرف والفنون ١٣٧٪.

وعلى العكس، تبدو القوة العاملة غير الكويتية مركّزة في الوظائف الحرفية والمكتبية والفنون والخدمات. ومعدل النمو بالنسبة المئوية في هذه القطاعات هو أعلى بكثير من ذاك الذي بلغته القوة العاملة الكويتية، إذ بلغت النسبة ٩٧٣٪ ما بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥.

وعلى أي حال، فإن غير الكويتيين يشكلون أكثر من ضعف الكويتيين من حيث العدد في الوظائف الحرفية والفنية. في حين يشكل الكويتيون ضعف غير الكويتيين في الوظائف المكتبية والخدمات خلال هذه السنوات الـ ١٨ الممتدة بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥.

الجدول الرقم (٩)

نسبة توزيع القوة العاملة الكويتية وغير الكويتية من خلال الفئات المهنية ومساهمتهم بالنسبة المئوية في المجموع الإجمالي للقوة العاملة بين العامين ١٩٥٧ ــ ١٩٧٥

الفئات المهنية	١٩٥٧			١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥		
	نسبة القوى العاملة الكويتية	نسبة القوى العاملة غير الكويتية	مجموع نسبة القوة العاملة	نسبة القوة العاملة الكويتية	نسبة القوى العاملة غير الكويتية	مجموع نسبة القوى العاملة	نسبة القوى العاملة الكويتية	نسبة القوى العاملة غير الكويتية	مجموع نسبة القوى العاملة	نسبة القوى العاملة الكويتية	نسبة القوى العاملة غير الكويتية	مجموع نسبة القوى العاملة
الحرفيون	٢	٦	٤٫٧	٣٫٥	٨٫٥	٧٫٤	٥٫٧	١٢٫٣	١٠٫٥	١٠٫٦	١٥	١٣٫٧
المكتبيون	١٣	٨	٩٫٥	١٨	٩	١١	١٧٫٥	٩٫٤	١١٫٦	١٩٫٤	٩٫٥	١٢٫٤
البائعون	١٤٫٨	٤٫٤	٧٫٦	١٠٫٧	٧٫٥	٨٫٣	١٠	٨٫٢	٨٫٧	٦٫٧	٨٫٤	٨
الفنيون	٤٥٫٤	٦٩	٦٢	٢٣٫٣	٤٨٫٣	٤٢٫٥	٢٠٫٤	٤٧٫٣	٤٠	١٦٫٧	٤٢٫٤	٣٤٫٦
الخدمات	١٧	٩٫٣	١١٫٧	٣٢٫٦	٢١٫٧	٢٤٫٣	٣٥٫٥	١٩٫٥	٢٣٫٨	٣٦	٢١٫٣	٢٥٫٧

يبيّن الجدول (٩) أنه ما بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥ زاد التوظيف في الوظائف الحرفية والخدمات على الترتيب (من ٤،٧٪ إلى ١٣,٧ ومن ١١،٧٪ إلى ٢٥،٧٪ تقريباً). وهذه النسب كانت أكبر من التوظيف في الوظائف المكتبية والمبيعات التي ظلّت ثابتة نسبيًا. وخلال الفترة نفسها، انخفض التوظيف في القوة العاملة في قطاع الحرف والوظائف الإنتاجية بشكل لافت، بحيث انخفض من ٦٢٪ العام ١٩٥٧ إلى ٣٤،٦٪ العام ١٩٧٥. وإذا استمر هذا الانخفاض، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي في الدورة الاقتصادية ككل، وبالتالي فإن القطاع الصناعي سوف يكون أقل جذباً من الوظائف الحرفية والخدمات. ومن الملاحظ، في هذا الإطار ،أن الانخفاض أو الزيادة في التوظيف في الفئات المهنية هما متشابهان من حيث التأثير بالنسبة إلى القوة العاملة الكويتية وغير الكويتية.

ويوضح الجدولان (٥) و(٧) كيف أن بنية النشاط الاقتصادي قد تحوّلت من التجارة التقليدية إلى قطاع خدماتي حديث، وبالتالي أفضت إلى تحوّل في البنية المهنية التي ظلت باستمرار معرّضة لعملية التحوّل. كما أن الجدولان (٦) و(٨) يوضحان أيضاً الخطوط العامة لانتقال الطلب البنيوي على المهارات المهنية الجديدة وإعادة توزيع القوة البشرية. وسوف تكون الأرقام في هذين الجدولين على صلة وثيقة بعملية تكوين الطبقات الاجتماعية، في حين يكون هناك تقاطع مع النمط العام لحالة التوظيف في المجتمع الكويتي. وتزوّدنا الجداول (١٠) و(١١) و(١٢) التالية، بالمعلومات الوثيقة الصلة بهذا المجال. إذ يبدو أن تصنيف التوزيع في القوة العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادي متعارض مع طريقة التوظيف. ويبين الجدول (١١) كيفية التعارض في التصنيف نفسه وفق الجدول الإحصائي السنوي للفئات المهنية.

الجدول الرقم (١٠)
توزيع القوة العاملة في الكويت بين قطاع النشاط الاقتصادي وحالة التوظيف (الاستخدام) ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠
حالة التوظيف

قطاع النشاط الاقتصادي	مستخدم بأجر		صاحب العمل		أجراء		عمال من دون أجر		مجموع	مجموع
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الزراعة	١٤٩٨	٣٦٤٧	٤٠١	٣٠٢	٣٨	٤١	٤٢	٧٠	١٩٧٩	٤٠٦٠
استخراج المعادن	٦٨٩١	٥٧٩٤	٤٤	٢٧٤	١	٣٣٩	٥٣	٧٦٢	١٩٨٩	٧١٧٢
التصنيع	١٤٧٧٤	٢٨٠٠٥	٢٣٤٤	٢٤٠٧	٧٠٢	١١٣٦	٣٥	٤٠	١٧٨٣٥	٣٢٠٨٨
الكهرباء والغاز	٦٩٩٠	٧٢٥٠		٢					٦٩٩٠	٧٢٥٢
البناء	٢٤٣٨٩	٢٠٩٦٨	٣٨٨	١١٦٨٧	٥٨٨	١٠٠٣	٤٧	١١	٢٨٧٩٢	٣٣٦٦٩
التجارة	١١٧٢٨	١٥٣٦٣	٨٩٧٠	١١٠٣٤	٢٢٠٦	٢٦٢٤	١٣٣	٢٥٩	٢٣٠٣٧	٢٩٢٨٠
النقل	٦٤١٨	٩١٧٣	٣٤٥٦	٢٨٥٧	١٤٤	١٠٦	٦	١	١٠٠٢٤	١٢١٣٧
الخدمات	٧٦٤١٨	١٠٠٦٠١	٤٥٧٩	٥٨٩٣	٨١٦	١٣٠٩	١٧٥	٦١	٨٢٥٢٧	١٠٧٨٦٤
أعمال حرة	٨١٣	٣٢٢	٦٧	١٧١	١٧	٢٥	١٣	١	(*)٩١٠	٥٢١
المجموع	١٥٠٤٣٨	١٩١٦٢٣	٢٣٦٤٩	٣٤٦٢٧	٤٥١٢	٦٥٨٣	٥٠٤	١٢١٠	١٧٩١٨٣	٢٣٤٠٤٣

أ ــ باستثناء ٤٥١٨ شخصاً غير موزعين في الحالة.

المصدر: الأمم المتحدة، كتاب السنة الديموغرافي، ١٩٧٢، الجدول ١٣، ص ٤٠٢.

الجدول الرقم (١١)

توزيع القوة العاملة في الكويت بين الفئات المهنية وحالة التوظيف

١٩٦٥ ــ ١٩٧٠

حالة التوظيف

الفئات المهنية	مستخدم مدفوع الأجر		صاحب مهنة حرة		أرباب عمل		عائلات غير مدفوعة الأجر		مجموع سنة	مجموع سنة
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٧٠
الحرفيون	١٢٥٥٨	٢٤٩٧٢	٢٢٠	٢٤٨	١٢٢	٢٧٠	٣	٥	١٢٩٣٣	٢٥٤٩٥
الإداريون	٢٧٦٧	١٤١٩	٦٢٢	٢٢	٥٠٤	٣٣٣	٢	٣	٣٩٦٢	١٧٧
المكتبيون	١٧٦٣٠	٢٧٩٤٨		٩٩		٢٣	٢٤	٧	١٧٧٠٩	٢٨٠٧٧
البائعون	٤٨٠٠	٦٧٨١	٧٩٩٠	١١٢٦٠	٢٢٥٣	٢٧٤٢	١٢٤	٢٤٧	١٥١٢٧	٢١١٣٠
الفنيون	١٥٣٥٣	٧٠٨٨٩	٨٩٠٤	٢١٧٨٣	١١٧٠	٢٦٢٦	١١٩	٨٤٥	٦٢١٧١	٩١١٤٣
الخدمات	٥٨١٨٩	٥٦١٢٧	٥١١٤	٨٧٣	٣٢٨	٥٥٩	١٨٢	٢٦	٦٤١٧١	٥٧٥٨٥
المزارعون	٣٠١٨	٣٣٧٢	٥٠٨	٢٩٤	٣٨	٢٥	٥٠	٧٦	٣٦٥٠	٣٧٦٧
أعمال حرة	١٢٣	١١٦	٢٤٣	٤٢	٣٧	٥	٩	١	٤٥١٨(*)	١٦٤
المجموع	١٥٠٤٣٨	١٩١٦٢٤	٢٣٦٤٩	٣٤٦٢١	٤٥١٢	٦٥٨٣	٥٠٤	١٢١٠	١٨٤٢٩٧	٢٣٩٠٤٣

(*) تحتوي ٤٥١٨ شخصاً غير موزعين في الحالة.

المصدر: الأمم المتحدة، كتاب السنة الديموغرافي،١٩٧٢، الجدول ١٤، ص ٤٤٠.

الجدول الرقم (١٢)
توزيع القوة العاملة في الكويت بين حالة التوظيف والجنسية
١٩٥٧ ـ ١٩٧٥

السنة	مستخدمون مدفوعو الأجر			أصحاب مهن حرة			أرباب عمل		
	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
١٩٥٧ بالنسبة المئوية للقوى العاملة	١٧٦١٢	٤٨٩٧٩	٦٦٥٩١ (٨٣٪)	٥٩٠٢	٥٥٤٤	١١٤٤٦ (١٤،٢٪)	٢٢٨	٢٧٤	٥٠٢ (٠،٦٪)
١٩٦٥ بالنسبة المئوية للقوى العاملة	٣٣٣٤٧	١١٧٠٦٤	١٥٠٤٣٨ (٨٢٪)	٥٢٠١	١٨٤٤٨	٢٣٦٤٩ (١٢،٨٪)	١٣٥٧	٣١١٥	٤٥١٢ (٢،٤٪)
١٩٧٠ بالنسبة المئوية للقوى العاملة	٥١١٦١	١٤٤٦٩	١٩١٦٣٠ (٧٩٪)	٦٠٤٢	٢٨٥٧٩	٣٤٦٢١ (١٤،٢٪)	٢٠٥٠	٤٥٣٣	٦٥٨٣ (٢،٧٪)
١٩٧٢ أ	٦١٠٠٠	١٥١٠٠٠	٢١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٧٥ بالنسبة المئوية للقوى العاملة	٧٧٣٨٥	١٨٤١٨٥	٢٦١٥٧٠ (٨٦٪)	٦٩٨٩	٢١٥٣٨	٢٨٥٢٧ (٩،٣٪)	٢١٨٩	٥٥١٩	٧٧٠٨ (٢،٥٪)

أ ـ دراسة أجرتها مؤسسة ستاندفورد للأبحاث، ١٩٧٣ س٩، الجدول س٢.

المصدر: حكومة دولة الكويت. **ملخصات الإحصاءات السنوية**، ١٩٧٦، ص ٤٩.

ولسوء الحظ، فإن المعلومات التي وردت في الجدولين (١٠) و(١١) كانت محدّدة بحقبة زمنية مدتها خمس سنوات ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٠. أما الجدول (١٢) فإنه يمدّنا بالمعلومات المتعلقة بالاتجاهات العامة للتوظيف وفق الجنسية في السنوات الممتدة ما بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥.

تظهر هذه الجداول ثلاثة أنماط من تركّز القوة العاملة في القطاعات الاقتصادية الكويتية الديناميكية الأربعة. كما أنها تبيّن أن هذين الانخفاض والارتفاع استمرا على حالهما في هذه القطاعات. فمثلاً، ازدادت نسبة الموظفين المدفوعي الأجر في القوة العاملة بشكل عام ما بين العامين ١٩٦٥ و١٩٧٠ كما يبدو في الجدول (١٠). لكن هذا الازدياد تمثّل بشكل رئيسي في قطاعات التصنيع والتجارة والخدمات. في حين شهدت قطاعات العمل في المناجم والبناء انخفاضاً نسبيًا. أما في حالة أصحاب المهن الحرة، فإن النسبة العظمى كانت في قطاع البناء ويليه القطاع التجاري. كذلك الأمر على صعيد أرباب العمل، فإن الزيادة العظمى حصلت في قطاع التصنيع وقطاع البناء. في حين أن عدد أرباب العمل في قطاع النقل قد انخفض بنسبة ٤٢٪.

ويشير الجدول (١١) إلى أن الطلب على المهارات المهنية (الفنية) بين العامين ١٩٦٥ و١٩٧٥ كان في أعلى مستوى بالنسبة إلى الموظفين المدفوعي الأجر وفي الوظائف الحرفية والفنية. كما أن عدد الأشخاص في هذه الوظائف قد تضاعف تقريباً. كذلك تضاعفت نسبة عدد الحرفيين والموظفين والتنفيذيين في قطاع الخدمات بشكل كبير عما كان عليه في السابق. أما بالنسبة إلى أصحاب المهن الحرة، فإن عدد العاملين في هذا الحقل قد انخفض في الإدارات، وفي قطاع الخدمات، وفي المزارع، وما بقي فيه فقد كان بنسبة ١ إلى ٢٧ و١ إلى ٨ و١ إلى ٢ تقريباً، على التوالي.

وحدها المهن الحرفية ووظائف المبيعات ظلّت تستوعب أعداداً كبيرة من أرباب العمل. كذلك ازداد عدد هؤلاء في الفئات المهنية كلّها، ولا سيما في فئة الحرفيين. (+ ٦٩٪)، والعمال الصناعيين (+ ٦٩٪)، والخدمات (+ ٦٣٪). ولم يسجل أي انخفاض على صعيد أرباب العمل، إلا في الوظائف الإدارية (٣٧٪) وفي قطاع الزراعة (٤٠٪). والمعلومات المتوافرة في الجدولين (١٠) و(١١) كانت محدّدة بحقبة زمنية (خمس سنوات)، لذا لم تكن هذه الحقبة كافية لكي تشكّل مؤشراً إلى تكوين اتجاه عام.

كما يوضح الجدول (١٢) اتجاهات التوظيف في القوة العاملة في الكويت وفق الجنسية على فترة الـ ١٨ السنة التي تبدأ في العام ١٩٥٧ عندما جرى أول إحصاء رسمي. وإذا اعتمدنا العام ١٩٦٥ كعام أساسي لبداية تشكّل البنية (التركيبة) المهنية للمجتمع الكويتي، فإن نمط التوظيف سوف يبدو واضحاً جليًا. حيث يظهر أن الموظفين المدفوعي الأجر ازداد عددهم من ٨٢٪ من القوة العاملة إلى ٨٦٪ العام ١٩٧٥. أما أصحاب المهن الحرة، فقد انخفض عددهم من ١٣٪ من القوة

العاملة إلى ما يقارب ٩٪. في حين أن النسبة المئوية لأرباب العمل بقيت ثابتة، فقد كانت ٢،٤٪ العام ١٩٦٥ وبقيت ٢،٥٪ العام ١٩٧٥. وهذا ما يؤدي إلى استنتاجين محتملين، أحدهما ظهور بيروقراطية للقوة العاملة، وثانيهما ارتباط هذه البيروقراطية بتركّز رأسمالي كبير. وهذان الاستنتاجان قد تحققا فعلاً وبشكل تلقائي في المجتمع الكويتي.

٣ ــ ظهور البيروقراطية وتركّز رأس المال

إن التمعّن في بعض المعطيات والمعلومات المتوافرة عن التوظيف (الاستخدام) بحسب (وفق) الجنسية ودراستها، يكشف عن انحراف في التوزيع في القوة العاملة الكويتية وغير الكويتية. وهذا ما يؤكده ما توافر في الجدول (١٣) من معلومات ومعطيات[٢٣].

الجدول الرقم (١٣)
انخفاض توزيع القوة العاملة الكويتية بين حالة التوظيف والجنسية، ١٩٧٠

حالة التوظيف	الجنسية			
	كويتيون	النسبة المئوية للكويتيين	غير كويتيين	النسبة المئوية لغير الكويتيين
١) المستخدم المدفوع الأجر	٥١١٦١	٨٦,٥	١٤٠٤٦٩	٧٩
أ) القطاع العام	٤٢٩٦١	٧٢،٥	٤٨٨١٨	٢٨
ب) القطاع الخاص	٨٢٠٠	١٤،٦٥٠	٩١٦٥٠	٥٣
٢) أصحاب المهن الحرة	٦٠٤٢	١٠	٢٨٥٧٩	١٦،٥
٣) أرباب العمل	٢٠٥٠	٣،٥	٤٥٣٣	٢،٥

تظهر الأرقام في هذا الجدول بأن ثُلُثَي الموظفين (المستخدمين) المدفوعي الأجر هم من الكويتيين الذي يعملون لدى الحكومة. بينما يعمل أقل من ثلث الموظفين المدفوعي الأجر من غير الكويتيين لدى الحكومة نفسها. كما أن نحو نصف القوة العاملة غير الكويتية أو أحد عشر ضعفاً من الكويتيين في حالة التوظيف عينها يعملون كأجراء في القطاع الخاص. في حين أن أصحاب المهن الحرة من بين القوة العاملة غير الكويتية هم أربعة أضعاف عدد الكويتيين العاملين لمصلحتهم الخاصة. وتمثل الحدود الإجمالية للاستخدام حسب الجنسية بالنسبة المئوية متناقضين: ٧٢،٥٪ من القوة العاملة الكويتية تعمل لدى الحكومة و٢٧،٥٪ تعمل في القطاع الخاص. في حين أن ٢٨٪ من القوة العاملة غير الكويتية تعمل لدى الحكومة و٧٢٪ في القطاع الخاص. وبكلمات أخرى، فإن الزيادة في عدد المستخدمين والنقصان في المهن الحرة، يبدوان كأنهما قد استوعبا بواسطة التوظيف الحكومي والشركات الكبرى في القطاع

الخاص. وهذه النقطة لا شك في أنها تستحق الوقوف عندها وإبداء اهتمام أكبر بها. فالتوظيف (الاستخدام) في القطاع العام يقدّم الكويت كمثال لكثير من الدول النامية، حيث تكون الدولة هي المستخدم الوحيد الأكبر. والجدول (١٤) يظهر أن النسبة المئوية للتوظيف الحكومي للقوة العاملة قد ازدادت من ٣٠٪ في ١٩٥٧ إلى ٤١٪ في ١٩٧٥. وقد واجه التوظيف في القطاع العام صعوبات عدة، إذ انخفض نسبيًا ما بين ١٩٦١ و١٩٦٥، في حين كان القطاع الخاص يشهد ارتفاعاً كبيراً في التوظيف. وسوف نوضح السبب الذي كان يؤدي إلى زيادة التوظيف الحكومي.

إن الزيادة الكبيرة في التوظيف الحكومي كان مخططاً لها في الأصل، ولكن ليس حصراً، لكي تستوعب، ثم تتحكم سياسيًا، ومن ثم لتعديد استقرار السكان الذين في غير مواقعهم مهنيًا، أثناء عملية التحوّل[٢٤]. وتظهر الأرقام الواردة في إحصاء ١٩٧٠ كيف أن الكويتيين كانوا يشكلون ٤٨٪ من المستخدمين من قبل الدولة. وكان ٣٨٪ من هؤلاء الكويتيين أميين. وإذا أضفنا إليهم أولئك الكويتيين الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط، لأمكننا القول إن ٧١٪ من جميع الكويتيين المستخدمين من قبل القطاع العام، كانوا يفتقدون القدرات العلمية الضرورية للخدمة في الدولة العصرية[٢٥]. وبعكس ما يمكن أن يتوقع، فإن قليلاً من أولئك الكويتيين الذين هم في غير مواقعهم مهنيًا، قد أصبحوا عمالاً صناعيين أو عمالاً عاديين. و٣٪ فقط في هاتين الفئتين المهنيتين كانوا كويتيين. فغالبية الكويتيين المستخدمين من قبل الدول، أصبحوا أجراء في المهن المكتبية والخدماتية، كما بينا سابقاً.

وكذلك كانت بيروقراطية القطاع الخاص أيضاً تتعاظم حكماً بكبر حجم الشركات والمؤسسات، وبازدياد نسبة القوة العاملة في القطاع الخاص المستخدمة من قبل شركات كبيرة. وتغطي المعطيات المتوافرة فقط السنوات الثلاث ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، وذلك حين بُدىء بجمع هذه المعطيات التي يقدمها الجدول (١٥). ولكنها ليست نهائية.

وعلى أي حال، تشير هذه المعطيات في الجدول (١٥) إلى أنه على الرغم من أن عدد الشركات قد ازداد بالنسبة المئوية نفسها ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، فقد ظلّت النسبة المئوية للقوة العاملة المستخدمة ثابتة. وكذلك ازداد معدّل عدد المستخدمين في الشركات التي تستخدم ٥٠ شخصاً أو أكثر، وترافق ذلك مع ارتفاع في عدد الشركات أيضاً، إذ ارتفع عددها من ٣٣٩٫٥ إلى ٣٥٧ شركة.

الجدول الرقم (١٤)

نسبة التوظيف (الاستخدام) الحكومي ونموه بالنسبة إلى المجموع الإجمالي لقوة العمل ١٩٥٧ ــ ١٩٧٥

السنة	مجموع السكان	القوة العاملة	مستخدمو الحكومة	نسبة مستخدمي الحكومة	لا يعملون	غير مستخدمين
١٩٥٧	٢٠٦٤٧٣	٧٨٨٩٠	٢٣٥٠٠	٪٣٠		
١٩٦١	٣٢١٦٢١	١٢٢٧٨٠	٣٣٧٨٠	٪٢٧،٥		
١٩٦٥	٤٧٦٣٣٩	١٨٤٢٩٧	٥٣١١٠	٪٢٩	١٢٦٨٣٢	٥١٩٤
١٩٧٠	٧٣٨٦٦٢	٢٤٢١٩٦	٩٣٥٣١	٪٣٩	٢١٨١٣٧	٨١٥٣
١٩٧٥	٩٩٤٨٣٧	٣٠٤٥٨٢	١٢٤٧٨١	٪٤١	٢٤٩٣٢١	٦١٦٧

المصدر: حكومة دولة الكويت ١٩٧٤ ــ إحصاء موظفي الحكومة. المعلومات الإضافية استقيت من البطاقات الخاصة بلجنة التخطيط المبنية على جداول الإحصاء، ملخص الإحصاء السنوي، الجدول ٢٨، ص ٤٩، مكتب الإحصاء المركزي، وزارة التخطيط في الكويت، ١٩٧٥.

وفي الواقع، فإن عدد الشركات في القطاع الخاص التي تستخدم ٥٠ عاملاً أو أكثر كان يشكل أكثر قليلاً من واحد بالمئة (١٪) في العام ١٩٧٠، وتماماً ١٪ في العام ١٩٧٣. ولكن هذه الشركات استخدمت نحو ٣٧٪ في العام ١٩٧٠ و٣٦،٥٪ في العام ١٩٧٣ من مجموع القوة العاملة في القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، فإن معدل عدد المستخدمين في الشركات التي تستخدم ١٩ شخصاً، قد انخفض قليلاً من نحو ١٦ شخصاً إلى ١٥،٤ شخصاً للشركة الواحدة.

وفي الواقع، نلاحظ أنه في العام ١٩٧٥ كان نحو ٧٧،٥٪ من القوة العاملة في الكويت يعملون في بيروقراطيات كبيرة (تشكل الدولة ٤١٪) وفي البيروقراطية المتوسطة والكبيرة التي تستخدم ٥٠ شخصاً أو أكثر (تشكل ٣٦،٥٪). وهذا الاستنتاج له دلالات مهمة في عملية تكوين الطبقات في المجتمع الكويتي. ولسوف نهتم باثنتين فقط من هذه الدلالات في الدراسة الحالية:

أولاً: أن ظهور البيروقراطية يستلزم:

أ ــ توحيداً قياسيًا للمهمات المهنية، وذلك تصنيف هرمي للطبقات.

ب ــ كفاءات أساسية في شكل مكسب علمي عادة.

ج ـ توحيداً قياسيًا للمكافآت المادية، وبشكل أساسي، كدخل شهري مستمد من أداء هذه المهمات المهنية.

د ـ أخيراً، خلقاً لنوع من نموذج أو مثال لتسلسل هرمي لتوزيع السلطة متعلق بالمهن. وبهذا المعنى نتكلم على التقسيم الوظيفي للعمل الذي يستخدم كقاعدة لتكوين الطبقات.

وبتحقيق عملية التحوّل في الكويت لهذا المستوى، نستطيع حقيقة أن نأخذ في عين الاعتبار المهنة والدخل والثقافة كعوامل تحدّد وضع الطبقات بتحولات معينة تجد لها تفسيراً، ولكن مقارنة بمجتمعات متطورة أخرى.

ثانياً: بغض النظر عن أهمية الحركة البنيوية التي يمكن أن تكون قد حدثت أثناء الانتقال من بنية إلى أخرى، فإن تحقيق البيروقراطية يؤدي، على الأرجح، إلى تقييد الحركة الشخصية. في حالة الكويتيين، فإن الحركة ضمن بيروقراطية الدولة تسير عادة في قنوات وتخضع لمتطلبات التسلسل الهرمي الشكلية والصارمة. أما غير الكويتيين الذين هم من ضمن القوة العاملة في القطاع الخاص، فيواجهون بسياسات الدولة التمييزية التي تحدّ من حظوظهم في تحقيق مراكز اجتماعية أرقى مما هم عليه.

الجدول الرقم (١٥)
عدد المؤسسات في القطاع الخاص في الكويت وحجمها
١٩٧٠ ـ ١٩٧٣

مجموعات التوظيف	عدد المؤسسات				عدد الموظفين				معدل عدد الموظفين	
	١٩٧٠	١٩٧٣	النسبة المئوية ١٩٧٠	النسبة المئوية ١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٧٣	النسبة المئوية ١٩٧٠	النسبة المئوية ١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٧٣
١ ـ ٩	١٧٥٠٩	٢٠٠١٠	٩٣٫١٢	٩٤٫١	٤١١٧٠	٤٧٤١٩	٤٢٫٢٦	٥٫٣٤	٢٣٥	٢٤
١٠ ـ ١٩	٧٠٠	٧٢٢	٣٫٧٢	٣٫٤	٩٣٤٠	٩٣٤٦	٩٫٥٨	٩	١٣٣٤	١٣٠
٢٠ ـ ٩٩	١١٤	١٠٢	٠٫٦٠	٠٫٥	٧٥٣٦	٦٨٤٨	٧٫٧٣	٦٫٥	٦٦١٥	٦٧٠
١٠٠ وما فوق	١٠٥	١٠٨	٠٫٥٥	٠٫٥	٢٨٧٠٧	٣١٣٣٤	٢٩٫٤٧	٣٠	٢٧٣٤٠	٢٩٠
المجموع	١٨٨٠١	٢١٢٦٣	٪٩٩٫٩٧	٪١٠٠	٩٧٤٠٤	١٠٤٦٧٩	٪٩٩٫٩٧	٪١٠٠	٥١٨	٥

المصدر: حكومة دولة الكويت، **كتاب السنة الإحصائي**، ١٩٧٤: الجدول ٦٦، ص٣٧.
ملخصات الإحصاءات السنوية، ١٩٧٦، الجداول ٥٥ و٥٦ و٥٧، ص٩٢ ـ ٩٣.

في إمكان الكويتيين أن يحسّنوا وضعهم الاجتماعي بتحقيق ثقافة أعلى ودرجة أعلى من المهارات المهنية والحرف اليدوية. وفي المقابل، يستطيع غير الكويتيين أن يزيدوا مكافآتهم، وذلك يعني دخلاً أعلى، لكن ليس بالضرورة الحصول على وضع اجتماعي. ووفقاً لذلك، يمكن أن تكون التأمينات الاجتماعية المتوافرة في التوظيف (الاستخدام) (في البيروقراطيات الكبيرة) وحجم المكافأة وأصل الجنسية عوامل مهمة في تحديد قابلية الحركة الشخصية في الكويت[٢٦].

وخلاصة القول: نستطيع أن نقرر ،وبثقة كبيرة، أن المعطيات التي قدمناها قد وصفت على نحو كاف وجسّدت أفضل تجسيد العوامل الأربعة التي شكلت عملية الانتقال من الوضع التقليدي إلى الشكل الحالي للطبقات، كما عُرضت في بداية هذا الفصل. وسوف نخصص القسم المتبقي لوصف النمط الانتقالي في الوضع الراهن للطبقات في الكويت.

ب ــ تكوين الطبقات والبنية المهنية

في دراسة سابقة ذات علاقة بهذه الدراسة، حاولنا أن نستخدم كل المعلومات المتاحة عن البنية المهنية لنتتبع التطور، وبذلك نقدر الحجم الحالي لمختلف الطبقات المهنية بطريقة وثيقة الصلة ومبررة بنظرية الطبقات الاجتماعية (النقيب، ١٩٧٦: الفصل الخامس والملاحق). ولأجل هذا الغرض، قمنا بإعادة أرقام احصاءَي ١٩٦٥ و١٩٧٠ وتصنيفها تبعاً لأربعة معايير متزامنة:

١ ــ درجة المهارات المهنية ــ لنفصل المهن اليدوية عن غير اليدوية.

٢ ــ مستوى الإنجاز الثقافي ــ لنعين الفئات المهنية ضمن التمييز اليدوي وغير اليدوي.

٣ ــ مصدر الدخل وحجمه في الفئات المهنية الناشئة عن تطبيق المعيارين الأولين.

٤ ــ ملكية وسائل التجارة ــ لنعزل أكثر الجماعات المالكة عن غير المالكة[٢٧].

وبنتيجة هذا الأسلوب، أصبح في مقدورنا تتبع تشكّل ست طبقات مهنية معينة، أُعطيت تقديرات جزئية لها بالنسبة إلى الحجم (وليس إلى التركيب) في الجدول (١٦). وهذه الطبقات هي التالية:

١ ــ المالية ــ الأوليغاركية التجارية.

٢ ــ الطبقة المهنية والخاصة والمدفوعة الأجور.

٣ ــ الملاك وأصحاب المهن الحرة.

٤ ـ مستحقو الأجر (نصف مهنيين والموظفون المكتبيون).

٥ ـ الحرفيون والعمال (العمال الفنيون المهرة).

٦ ـ العمال غير المهرة (الشغيلة العاديون).

الجدول الرقم (١٦)

تقديرات الحجم العددي للطبقات المهنية كنسب في المجموع الإجمالي للقوة العاملة في الكويت بين معدل مستويات التعليم للأشخاص من عمر ١٤ سنة وما فوق إحصاء ١٩٧٠

الطبقات المهنية	عدد الأشخاص	النسبة المئوية للقوى العاملة	معدل المستوى العلمي
١ ـ الأوليغاركية ومن ضمنهم أصحاب الملكيات	٨٣٢٤	٣،٤	يقرأ ويكتب
٢ ـ الحرفيون (حر وبأجر)	١٢٣٨٧	٥،١	١٦ سنة
٣ ـ نصف حرفيين (من أصحاب المهن الحرة وأصحاب أجور)	٤١٩٣٨	١٧،٣	٨ سنوات
٤ ـ العمال (صناع وفنيون مهرة وغير مهرة)	١٣٥٨٨٨	٥٦،١	أمي (غير متعلم)
٥ ـ غير مصنفين (شرطة رجال الإطفاء ١٦٣٥٦) (خدام المنازل ١٨٢٤١) (موظفو الاستقبال ٩٢١٤) (رجال الدين ٤٣١)	٤٤٢٤٢	١٨،٢	
٦ ـ العاطلون عن العمل	٨١٥١	(٣،٣)	
٧ ـ غير القادرين على العمل	٢١٣٦٨١		

ولو أخذنا في عين الاعتبار قيمة المعطيات المتوافرة لدينا، لأمكننا تقديم ملاحظات عدة مهمة حول هذا التصنيف للطبقات. من ذلك أن الأوليغاركية في المجتمع الكويتي، التي تمثل إلى حدّ كبير القدرة المالية ورأس المال التجاري، هي تاريخيًّا وسياسيًّا تجمع اجتماعي منسجم على مستوى عال. وهذا يمكن أن يكون صحيحاً على الرغم من أن نوعاً من حركة «تصاعدية» واسعة يمكن أن تكون قد ظهرت في الكويت ما بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٥.

ويبدو أن الطبقة المهنية التي يمكن تسميتها بـ «الطبقة الوسطى»، والتي تمثل نحو ٥٪ من القوة العاملة، تبدو كأنها في تزايد مستمر وبمعدل كبير أيضاً. في حين أن المجموعة الثالثة أو فئة المالكين (والتي لا نملك تقديراً دقيقاً لها حتى الآن) تبدو كأنها آخذة في الانخفاض. وربما في الإمكان استبدالها (أو أن يؤخذ مكانها) بواسطة المجموعة الرابعة: أي نصف

المهنيين والموظفين المكتبيين. وهذه المجموعة الأخيرة تقع عادةً على «الحدود» بين التمييز اليدوي/وغير اليدوي. ونتوقع أن ينطبق ما يقال عن السكان الكويتيين على السكان غير الكويتيين، بشكل متساو.

أخيراً، فإن لدينا دليلاً يشير إلى أن تلك الطبقات المهنية تتجه إلى أن تتبلور في هيئة (وهذا ما لا تعنى به الدراسة هنا) الأبعاد الأخرى للطبقات المختلفة. كما تجدر الإشارة إلى أنه حين يتم التحقق من أن هذا الاستنتاج صحيح، علينا دراسة هذا الموضوع بشكل أوسع وأعمق، وإجراء مقارنة للمعطيات والمعلومات المتوافرة مع تلك الخاصة بمجتمعات أخرى، حتى نستطيع معرفة كيف تأثرت عملية تكوين الطبقات بواسطة التكوين الريفي للقوة العاملة للمجتمعات العربية وغير العربية.

هوامش الفصل الثالث

(١) على سبيل المثال انظر:

Gabriel Almond and J.S. Coleman (eds.): *The Politics of Developing Areas,* Princeton University Press, 1960. S. Amiss: «Development and Structural Change», In B. Ward, et al. (eds): *The Widening Gap: Development in the 1970s*, New york, Colombia University Press, Abdalla S. Bujra: T*he Politics of social Stratification: A Study of Political Change in South Arabian Town.* London, Oxford University Press, 1971. Lloyd A. Fallers: *Inequality: Social Stratification Reconsidered. Chicago,* University of Chicago Press, 1973. L.A. Gordon and L.A. Fridman: «Distinctive Aspects of the Composition and Structure of the Working Class in the Economically Underdeveloped Countries of Asia and Africa», *Soviet Sociology 2* **(Winter):** 46-63. Everett E. Hagen: *On the Theory of Social Change,* Homewood (111.), The Dorsey Press, 1962. Bert Hozelitz and W.E. Moore (eds.): *Industrialization and Society,* Paris, UNESCO, 1968. Joseph A. Khal and James Davis: *The Measurement of Modernism: A Study of Values in Brazil and Mexico,* Austin: University of Texas Press, 1974. Wilbert E. Moore and Arnold S. Feldman (eds): *Labor Commitment and social Change in Developing Areas,* New York: Social Research Council, 1967. Leonard Plotnicov and A. Tuden (eds.): *Essays in Comparative Stratification,* Pittsburg, University of Pittsburg Press, 1970. J.A. Posoien: *The Analysis of Social Change Re-considered: A Sociological Study*, The Hague, Mouton, 1962. Neil Smelser and S.M. Lipset (eds.): *Social Structure and Mobility in Economic Development,* Chicago, Aldine, 1966. A. Tuden and L. Plotnicov (eds.): *Social Stratification in Africa,* New York, The Free Press, 1970. Stephan Thernstrom: *Poverty and Progress: Social Mobility in the nineteenth Century City,* New York: Antheum, 1975.

(٢) هناك للمؤلف مناقشات عدة حول التصنيف الطبقي الاجتماعي وقابلية التحرك. أنظر:

Changing Pattern of Social Stratification in the Middle East: Kuwait as a Case Study, Austin, the University Texas at Austin, 1979. الفصل الثاني، أطروحة دكتوراه لم تنشر.

(٣) كنت قد اقترحت في مكان آخر (النقيب، المصدر السابق، ص ٢٥ - ٢٨) أن مبدأ تكوين الطبقات يمثل تركيباً من معادلات فيبر ـ ماركس.

(٤) أفضل دراسة للتقسيم الوظيفي في العمل وعلاقاته بالبنية المهنية، كانت قد قدمت من قبل هيجيدوس (مقتبسة في النقيب، مصدر سابق، ص٢١٤).

«إن التقسيم الاجتماعي للعمل ليس بالضرورة شيئاً آخر، ولكن الاختلاف في الوظائف الضرورية للمحافظة على المجتمع وتنميته وتوزيع هذه الوظائف على الجماعات المختلفة التي يتألف منها المجتمع، والمسبّبة ليس لوجود أنواع معينة أو أساليب محددة لعلاقات الملكية فحسب، ولكن أيضاً أنواعاً مختلفة من العمل (أي المهن) والتي غالباً ما تسمى في أدبيات الماركسية التقسيم التقني للعمل».

دونكان يقول أيضاً: «إن تقسيم العمل في المجتمع البشري هو مهني بشكل واضح». أنظر

Otis Dudly Duncan: «Social Stratification and Mobility: Problems in the Measurment of

Trend», in E.B. Sheldon and W.E. Moore (eds), *Indicators of Social Change: Concepts and Measurement*, New York, Russell Sage Foundation, 1968, p. 680

(٥) لقد صنفت المهن بمجموعة من العوامل العامة جماعات مهنية ولكن ليس بعناوين وظيفية معينة. وهذا التمييز يتضمن الاختلاف الأساسي بين فهمنا لمشكلة تكوين الطبقات وفهم تيار الفيبرية الجديدة «الأمبيريقي» للمشكلة نفسها. ينتج التصنيف المهني في العادة من مساهمة القوة العاملة وتوزيعها. أنظر حول هذه النقطة المعالجة الجيدة والمختصرة لـ هاوسر: Philip M. Hauser: «Labour Force», in Robert E. Faris (ed), *Hand Book of Modern Sociology*, Chicago, Rand McNally, 1964, pp. 160-190. أنظر أيضاً L.J. Ducoff and Margaret Hagond: *Labour Force Definition and Measurrement*, New York, Social Science Research Council, Bull, No. 56, 1947. Alba M. Edwards, *Comparative Occupation Statistics for the United States 1870 - 1940*, Washington, Government Printing Office, 1943. W. Galenson: *Labour Force in Developing Economics*, Berkeley, University of California Press, 1962.

(٦) قام هذا القسم على دراسة مبكرة للمؤلف (النقيب، مصدر سابق، ص ١٢٧ - ١٣٥) قدم هنا مع تعديلات طفيفة.

(٧) لمزيد من المعلومات حول هذه الأمور، أنظر: J.G. Lorimer, *Gazettes of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia*, 2 vols., Calcutta and London, Gregy International publlications, 1970. Originalty published in 1915, vol 2, pp. 1058 - 1076.

(٨) تجدر الإشارة هنا إلى أن قوانين الرسوم البحرية والضرائب على صائدي اللؤلؤ، كانت توضع من قبل الأمير مبارك بعد معاهدة ١٨٩٩ وكذلك إعادة تنظيم تسهيلات المرافىء. والضرائب الكبيرة على صيد اللؤلؤ أدت إلى رحيل بعض التجار الكويتيين إلى البحرين سنة ١٩١٠. أنظر سيف الشملان، **تاريخ صيد اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**، ج١، الكويت: مطبعة الحكومة، ١٩٧٥. وحسين الشيخ خزعل، **التاريخ السياسي للكويت**، بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٢، ج٢، ص ٢٨٠ - ٢٨٦.

(٩) يقول فيلييه بأن السفن التجارية كانت تسجل عادة باسم قبطان (ربان) السفينة ليس للدلالة على الملكية الحقيقية، ولكن لتحميل المسؤولية للقبطان في حالة تضرر أو فقدان الحمولة المتاجر بها أو تضرر السفينة نفسها. أنظر Villiers in Louise E. Sweet (ed), *People and Cultures of the Middle East*, 2 Vols. New York, The Natural History Press, 1970, Vol 2, p. 130 passim.

(١٠) إن الأهمية التي تتميز بها هذه الحقيقة تعود إلى مبدأ فيبر حول الحسابات العقلانية وإلى عملية التراكم الأولية لرأس المال وتكوين رأس المال عند ماركس. وحول الأخير أنظر: E. Mandel: *Treatise on Marxist Political Economy*, New York, Monthly Review Press, 1968, (Vol 1, Chapter on the Process of Primitive Accummulation).

أنظر أيضاً: -M. Rodinson: *Islam and Capitalism*, New York, Panther Press, 1973, pp.4-11. إن مراجعة رودنسون المخصصة لصيد اللؤلؤ كمثال على «مشروع رأسمالي» تطرح قضية مناسبة، أنظر ص ٥٢.

(١١) يقدم الشملان، مصدر سابق، ص٢٤٢ - ٢٥٥، ٣١٩ - ٣٣٧، نسخاً طبق الأصل عن بعض النماذج لنظام المحاسبة في الفترة التي تمتد بين ١٩١٠ و١٩٣٧. وعبد الوهاب القتامي أضاف في الفهرس الذي وضعه لكتاب والده، أن عيسى القتامي يقدم بعض النماذج حول نظام المحاسبة للحصص الذي كان متبعاً في الحسابات آنذاك. أنظر: عيسى القتامي، **دليل علم البحار**، بغداد، مكتبة السلام، ١٩٦٣.

(١٢) هذا الشرط يبين الطريقة التي كانت تسجل بواسطتها السفن باسم القبطان والمسؤوليات المالية المتوجبة على المكتب.

(١٣) أنظر المراجع التالية حول بعض هؤلاء التجار: أ. البشر، **مقالات حول الكويت**، الكويت، مكتبة الآمل،

١٩٦٦. وخزعل، مرجع سابق، ج٢. كذلك انظر: H.R.P. Dickson, *Kuwait and Her Neighbours,* London, George Allen and Unwin, 1968, pp. 40 - 41 passim.

(١٤) لمزيد من المعلومات انظر المراجع التالية: الفرحان، **تاريخ الكويت الموجز**، القاهرة، مكتبة العروبة، ١٩٦٠. عبدالله النوري، **قصة التعليم في الكويت خلال نصف قرن**، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ١٩٦٣. الشيخ يوسف القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، الكويت، مطبعة الحكومة، ١٩٦٨. البشر، مصدر سابق. الشملان، مصدر سابق. انظر أيضاً Dickson مصدر سابق، ص ٤٥٠ ـ ٤٦٠.

(١٥) لمراجعة تقديرات الأمم المتحدة انظر: C.A.O. Van Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East: A Stocktaking and Interpretation.* Leiden: E.J. Brill, 1971, pp.98 - 103. جاءت أولى التقديرات حول السكان بشكل رئيسي من الرحالين الأوروبيين والمندوبين السياسيين والوكلاء التجاريين الإنكليز. فمثلاً يذكر لوريمر أن ١٦٪ (أكثر من ٦٠،٠٠٠ نسمة) على الأقل من سكان الكويت لم يكونوا من الكويتيين الأصليين في سنة ١٩٠٧. انظر: J.G. Lorimer: *Gazettes of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia,* 2 Vols. Calcutta and London Gregg International Publications, 1970 Originally published in 1915, Vol. 2, Section on Kuwait.

(١٦) وهذا التناقض كان قد ترجم عدة مرات بالمطالبة بإحياء «مجلس الشورى»، أي المجلس الاستشاري الذي كان يطالب بتشكيله في وقت مبكر جداً. في العام ١٩١٦ كان هناك شغب قليل من قبل العلماء (القادة الدينيين) الذين كانوا مستائين من سياسة الأمير مبارك منفذ سياسات الإنكليز. وبين العامين ١٩٣٤ و١٩٣٨ شكل مجموعة من التجار المثقفين جماعة معارضة أطلق عليها الجبهة الوطنية وطالبت بحصة أكبر من المشاركة في السلطة، أنظر فيلييه في (Naseer H. Aruri: «Politics in Kuwait», In Jacob M. Landua Sweet,) op. cit (ed.): *Man, State and Society in the Contemporary Middle East.* New York: Praeger, pp. 68 - 90.

وبالإضافة إلى ذلك انظر خزعل، مصدر سابق.

(١٧) لوصف جيد لحياة البحارة وصعوبتها، أنظر فيلييه مصدر سابق، أول تقرير وصلنا. فخبرته في نطاق السفن الكبيرة المعدّة للأعماق في الكويت كانت قد نشرت في كتاب سنة ١٩٤٨، تحت عنوان «أبناء سندباد». وقد أعيد طبع هذا الكتاب في Sweet (ed), People and Cultursin the Middle East. مصدر سابق. وفي المقابل، أنظر أيضاً الشملان (مصدر سابق، ص ٣٣٩ ـ ٤٤٦)، حيث يعدّد على الأقل نحو عشرة من الأمراض التي يصاب بها صائدو اللؤلؤ، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجههم من قبل سمك القرش والأسماك السامة الأخرى، وكذلك سوء التغذية وغيرها. كذلك، أنظر القتامي أيضاً، مصدر سابق.

(١٨) أنظر فيلييه: مصدر سابق، وكذلك طه مدكور، **القوة العاملة الصناعية في الكويت**، الكويت، مطبعة الحكومة، ١٩٦٦. عادل م. مهران، **المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية ـ نفسية**، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٥٥ (رسالة ماجستير غير منشورة). عبد العزيز الصرعاوي، **القوانين الاجتماعية والعمالية في الكويت**، بنغازي، لا يوجد ناشر، ١٩٥٩. عبد المجيد مصطفى وأ. فتح الله، **دراسات حول الكويت والخليج العربي**، القاهرة، مكتبة النهضة. دون تاريخ.

(١٩) إن تفاصيل هذه الطريقة ونتائج تطبيقها موجودة في النقيب، مصدر سابق، القسم أ والقسم ج.

(٢٠) هذه الطبقات تتعلّق بالسكان المدنيين، ولا يدخل ضمنها البدو والعمال ذوو الإقامة القصيرة الذين لا يغيّرون في النمط العام للتصنيف الطبقي المديني.

(٢١) هذه التدرّجات مثلاً موجودة لدى تجار اللؤلؤ (طوّاشه) سواء على نطاق ضيق أو على نطاق واسع، ولدى ربابنة السفن الذين يكون البعض منهم من التجار أو من أقرباء التجار. وكذلك يمكن أن توجد هذه التدرجات لدى البحارة وصائدي اللؤلؤ، وصائدي الحيرة وعدن، وكذلك لدى مستخدمي السفن (سايبس) والصيادين

وهكذا. وبعض ربابنة السفن (نوخيثاس) كانوا يحققون سمعة طيبة ويكافؤون بألقاب مرتبة غير رسمية مثل «أمير الغوص»، والتدرج في المراتب من سايبس وغايس أو مستخدم سفينة وصياد، تمثل وضعاً جيداً في الصميم. والبدو كانوا يفضلون العمل كصيادين على العمل كمستخدمين في السفينة لأسباب ثلاثة هي: (١) أجور الصيادين أعلى، (٢) مكانة الصياد كانت أعلى على ظهر السفينة أو في مركز السوق، (٣) لا يقوم الصيادون بأي عمل يدوي على ظهر السفينة ويمكنهم أن يختاروا القسم المناسب على ظهرها أيضاً. لمزيد المعلومات، أنظر الشملان، مصدر سابق، ص ٢٨٠ - ٢٨٦، ٢٦٩ ــ ٣٦٢ ــ ٣٧٤ ــ ٣٩١. وهناك نمطان آخران لا يمكن إلا أن نذكرهما باختصار وهما أن بعض رؤساء الفنيين (الصناع) في بناء السفن وتشييدها يحققون مرتبة عالية جدًّا لا يمكن أن يكافأ عليها الناس من المرتبة الاجتماعية نفسها. أما النمط الآخر، فهو أن الشعب الكويتي كان مقسماً إلى مناطق سكنية كبيرة مع تركّز كبير من طبقة واحدة أو طبقة أخرى مثل «حبلة» ومرغب والشرق. وهناك مناطق سكنية أخرى تدعى «فرج» كانت تحفل في مكان ما منها بأعمال شغب مستمرة من قبل نقابة الصناع. أنظر الفرحان، مصدر سابق، ص ٨٠ - ٩١.

(٢٢) المعطيات (المعلومات حول البحرين أخذت من: Fred Halliday: *Arabia Without Sultans*, Harmondsworth, Penguin, 1974, P.443 أما المعطيات حول العراق، فقد أخذت من: دولة العراق، **كتاب إحصائي سنوي**، بغداد، ١٩٧٣، الجدول ٢٠٨، ص٣٥٨. والمعطيات العراقية استندت إلى تقديرات الأمم المتحدة: قسم القوة البشرية.

(٢٣) المعطيات في الجدول (١٣) استقيت من المصادر التالية: أ. الشمالي، **القوة البشرية في الكويت: أحوالها وتطورها**، الكويت، المعهد الكويتي للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٧٢، ص١٠.
نسخت عن خلاصات إحصائية عدة لأوراق عمل خاصة استندت إلى إحصاء ١٩٧٠ التابع لقسم القوة البشرية في مجلس التخطيط الكويتي. وأخيراً استقيت من إحصاء العمال الحكوميين، مكتب الإحصاء الرئيسي، الكويت، مجلس التخطيط، ١٩٧١، ج١.

(٢٤) هناك شرح مفصل لهذه النقطة في بحث للمؤلف غير منشور بعنوان «دور الدولة في التغيير الاجتماعي في الكويت».

(٢٥) يمكننا، بمعنى دقيق، اعتبار هذا النوع من التوظيف كتعويض السكان المهنيين المرحّلين ، على شكل رواتب وأجور تندرج في الفئة الثانية من إنفاق الدولة، أي تحويلات الدولة. بينما تزداد أيضاً نسبة الأميين والذين يستطيعون القراءة والكتابة فقط بين الموظفين الحكوميين غير الكويتيين حتى تبلغ ٤٩٪ من غير الكويتيين الذين يمثلون كل العمال غير المهرة لدى الحكومة.

(٢٦) لقد درست هذه النقاط باختصار من قبل معهد ستانسفورد للأبحاث. وهذا البحث غير المنشور يلخص النتائج التي توصل إليها تقرير الاكتفاء الوظيفي الذي أنجزه فريق المعهد من الباحثين في الكويت. أنظر: S.R.I. *Social and Economic Impacts of the Kuwaiti Government Compensation Policies*, Melno Park (Calif), S.R.I. Project, No. 2340, APP.A.

(٢٧) المعيار الثالث، أي مصدر الدخل وحجمه مع معيارين آخرين هي مشروع اقتراح.
أ ــ مقياس الملكية.
ب ــ لقد تم التخلي عن القوة البشرية المقدرة المرتبطة بالأوضاع المهنية بسبب النقص في المعطيات الكافية.

الفصل الرابع

تطوّر البيروقراطية المركزية

على الرغم من الدعوات الكثيرة للإصلاح الإداري ولمحاربة الفساد الإداري، وخاصة فيما يتعلق بمساوىء البيروقراطية الحكومية وتعقيدها للأشياء وروتينها المعطل للعمل وغيرها من الأمور، فإننا قلّما نسمع اقتراحات محددة أو برامج موضوعية لهذا الإصلاح الإداري المنشود. وسبب ذلك يعود، في تقديرنا، إلى أن نسبة كبيرة من الذين يتكلمون على قضية الإصلاح الإداري، لم يقوموا بتقدير علمي دقيق لحجم البيروقراطية الحكومية الفعلي ولدرجة توسّع تدخلها في حياة المواطنين اليومية والمعيشة، ودرجة استحواذها على مجريات الأمور في السياسة والاقتصاد والمجتمع. وهذا ما سنحاول القيام به في هذا الفصل.

أول ما يتبادر إلى ذهن الناس، عندما نتكلم على البيروقراطية الحكومية، هو عدد العاملين في الحكومة ونسبتهم إلى مجموع القوى العاملة. وهذا المقياس، وإن كان صحيحاً، إلا أنه مقياس ثانوي جزئي، لا يعطينا إلا جزءاً محدوداً من الحجم الفعلي للقطاع العام. فالقطاع العام يتكوّن من هؤلاء، ويتكوّن كذلك من كل الذين يعتمدون في معاشهم بشكل رئيسي على الحكومة، ويشمل هؤلاء بالإضافة إلى العاملين في الحكومة كل الذين يتلقون مساعدات من الحكومة، كل المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي كالمتقاعدين، ومن الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون. ومن كل الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية أو التوريد للحكومة، لمؤسساتها ومصالحها. وكذلك كل الذين يعتمدون في عملهم على مرافق الحكومة، ومن كل المستفيدين من برامج الإسكان الحكومي والقروض الحكومية والدعم الحكومي للتموين، وحتى كل المستفيدين من الخدمات العامة التي توفرها الحكومة بأقل من سعر الكلفة.

القطاع العام يتكون من كل هؤلاء وليس من أعداد العاملين في الحكومة فقط. وإذا أردنا أن نعرف الحجم الفعلي للقطاع العام ودرجة تدخّل الحكومة في معاش الناس وأرزاقها، لا بدّ لنا من تكوين تصوّر كميّ لهذا الحجم الفعلي للقطاع العام. أقول تصور، وليس تقديراً

كميًّا، لأن بعض فئات المستفيدين يمكن تقديرها كميًّا. أما فئات أخرى مثل المستفيدين من الخدمات العامة، فهي تشمل المجتمع كله في أي وقت من الأوقات، ومن المستحيل تقديرها كميًّا. وأولى هذه الفئات التي يتكوّن منها القطاع العام هي أعداد العاملين في الحكومة، والتقدير الرسمي لهم كما في ١٩٨١/٨/٣١ هو على النحو التالي: ١٦٧٦١٦ شخصاً، منهم ٦٣٢٨٣ كويتيًّا أو ٣٧,٧٪، ٨٠٤١٢ عربيًّا أو ٤٧,٩٪، ١٧٧٥٥ آسيويًّا وأجنبيًّا أو ١٠،٠٥٪، ٦١٦٦ عاملاً من دون جنسية أو ٣،٦٪.

ومعنى هذه الأرقام هو أن أكثر من ثلث القوى العاملة في الكويت تعمل في الحكومة. ومن كل الكويتيين في سوق العمل يعمل نحو ٦٠٪ في الحكومة، ويعمل ربع غير الكويتيين النشيطين اقتصاديًّا في الحكومة (٢٥،٥٪)، ومعنى هذا بعبارة أخرى هو أن الحكومة هي أكبر ربّ عمل في البلاد، في مجتمع يفترض أنه مجتمع رأسمالي ذو اقتصاد حرّ. هل كان الوضع على هذه الشاكلة دائماً؟ والإجابة نعم. وبمقارنة بسيطة بين أعداد العاملين في الحكومة بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨١، نتبين أن الوضع ربما كان أسوأ في السابق (أنظر الجدول الرقم ١).

الجدول الرقم (١)
مقارنة بين أعداد العاملين في الحكومة بين العامين ١٩٧٥ ــ ١٩٨١ حسب مجموعات الجنسية

	تعداد ١٩٧٥	١٩٨١/٨/٣١
الكويتيون	٦٦٢٣٥	٦٣٢٨٣
العرب	٥٥٧٧٥	٨٠٤١٢
الآسيويون	٥٨٧٠	١٧٧٥٥
غيرهم	١١٣٨	٦١٦٦
المجموع	١٢٩٠١٨	١٦٧٦١٦
٪ للقوى العاملة	٤٢،٣٪	٣٤،٦٪

المصدر: وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية للعام ١٩٨٢**.

ومع أن نسبة الكويتيين في العمل الحكومي قد انخفضت من ٥١،٣٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٧،٧٪ سنة ١٩٨١ لأسباب غير واضحة، فإن الزيادة في توظيف العرب، وخاصة الآسيويين، قد عوّضت عن هذا الانخفاض أكثر من عشر مرات. فازدادت أعداد العرب العاملين في الحكومة نحو ٣٠ ألف شخص، وازداد عدد الآسيويين نحو ١٢ ألف شخص خلال ست سنوات فقط. ونحصل في هذه الإحصائية على تقدير أعداد فئة خامسة، وهي

فئة من دون جنسية. وهذه الفئة لا تظهر في إحصاءات أعداد السكان عادة؛ بسبب عدم قدرة العدادين على التأكد من وضعهم القانوني. وإذا أخذنا سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ كسنة قياس، كما هو موضح في الجدول الرقم (٢) نتبين أن الرقم القياسي لزيادة أعداد العاملين في الحكومة حتى سنة ١٩٨١ هو ٢٤٠٪، وتزيد نسبة زيادة غير الكويتيين في الحكومة (٢٤٤٫٧٪) على الكويتيين (٢٣٥٫٤٪) بقدر قليل، وقد لخصنا هذه الزيادة للفئتين في الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)
تطور أعداد العاملين في الجهاز الحكومي وأرقامهم القياسية ١٩٦٦/١٩٦٥ كسنة قياس، حسب الجنسية

	الرقم القياسي			أعداد العاملين (أ)		
السنوات	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
٦٦/١٩٦٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٦٨٨١	٢٤٦٣٥	٦٩٥٢٠
٧١/١٩٧٠	١٠٧٥	١١٣٢	١١١٠	٢٨٨٨٨	٤٨٢٨٢	٧٧١٧٠
٧٦/١٩٧٥	١٦٩٠	١٥٩١	١٦٢٩	٤٥٤٢٢	٦٧٨٥٢	١١٣٢٧٩
٨١/١٩٨٠	١٧٣٦	٢١٢١	١٩٧٢	٤٦٦٨٧	٩٠٤٣٤	١٣٧١٢١
١٩٨١ (ب)	٢٣٥٤	٢٤٤٧	٢٤٠٠	٢٣٢٨٣	١٠٤٣٣٣	١٦٧٦١٦

أ ـ لا تشمل الميزانيات المستقلة والملحقة ووظائف رجال القضاء والنيابة وإدارة الفتوى والوظائف العسكرية والسلك الدبلوماسي.

ب ـ حسب إفادة وزير العدل والشؤون القانونية، كما في ١٩٨١/٨/٣١.

المصدر: **المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٢**، ص ١٢٣.

دعونا أولاً نسأل أين تعمل هذه الأعداد الكبيرة من الموظفين والمستخدمين والعمال في الجهاز الحكومي؟ وقد لخصنا الإجابة عن هذا السؤال في الجدول الرقم (٣). ومن المعلومات الواردة في هذا الجدول يتضح أن وزارات التربية والصحة والمواصلات والبلدية بهذا الترتيب تشمل أكبر عدد من الكويتيين، والتربية والصحة والبلدية والأشغال والكهرباء توظف أكبر عدد من العاملين العرب، بينما يتركز الآسيويون في الصحة والكهرباء والتربية والبلدية بهذا الترتيب، ويتواجد أغلب الذين لا يحملون جنسية في الصحة والبلدية والكهرباء والداخلية بهذا الترتيب.

هكذا يتضح أن سبع جهات حكومية تستحوذ على ٧٩٪ من أعداد جميع العاملين في الحكومة، وهي:

١ ـ وزارة التربية	٥٣١٦٥
٢ ـ وزارة الصحة	٢٩٠٦٩
٣ ـ البلدية	١٣٥٢٠
٤ ـ وزارة الكهرباء	١٢٠٧٣
٥ ـ وزارة المواصلات	٩٧٢٤
٦ ـ وزارة الأشغال	٩٦٣٧
٧ ـ وزارة الداخلية	٥٤٠٩
المجموع	١٣٢٥٩٧

الجدول الرقم (٣)
أماكن تركز العمالة الكويتية والعربية والآسيوية ومن دون جنسية في القطاع الحكومي، حسب أعداد العاملين

أماكن تركز الكويتيين	أماكن تركز العرب	أماكن تركز الآسيويين والأجانب	أماكن تركز فئة من دون جنسية
١ ـ التربية (١٩١٤٩)	١ ـ التربية (٢٩٦٥٦)	١ ـ الصحة (٤٥٦٣)	١ ـ الصحة (١٤٨٨)
٢ ـ الصحة (٦٥٤٣)	٢ ـ الصحة (١٥١٣٠)	٢ ـ الكهرباء (١٥٦٧)	٢ ـ البلدية (٩٩٩)
٣ ـ المواصلات (٥٤٤٩)	٣ ـ البلدية (٧٨٦٦)	٣ ـ التربية (٩٧٣)	٣ ـ الكهرباء (٨٦٩)
٤ ـ البلدية (٣٩٩٠)	٤ ـ الأشغال (٦٧٨٨)	٤ ـ البلدية (٨٥٦)	٤ ـ الداخلية (٨١٨)
٥ ـ الداخلية ـ (٢٩١٧)	٥ ـ الكهرباء (٦٢٤٤)	٥ ـ الأشغال (٣٨٧)	٥ ـ التربية (٤٤٩)
٦ ـ الكهرباء (٢٧٤٤)	٦ ـ المواصلات (٢٩٥٢)	٦ ـ المواصلات (٣٨٥)	٦ ـ الأشغال (٢٨٤)
٧ ـ الأشغال (٢٣٢٢)	٧ ـ الداخلية (٢٤٨٥)	ـــ	٧ ـ الشؤون (٢٨٢)
٨ ـ الإعلام (٢٣١٠)	ـــ	ـــ	ـــ
مجموع الكويتيين = (٦٣٢٨٣) مجموع العرب = (٨٠٤١٢) مجموع الآسيويين = (١٧٧٥٥) مجموع من دون جنسية = (٦١٦٦).			

المصدر: إفادة وزير العدل والشؤون القانونية لمجلس الأمة كما في ١٩٨١/٨/٣١.

المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٣، كما في ١٩٨٢/٦/٣١، أعداد العاملين في البلدية في الإحصائية السنوية ١٩٨٢.

أما السؤال عما إذا كانت الوزارات والمصالح الحكومية في حاجة إلى هذه الأعداد الكبيرة من العاملين، فهي قضية أخرى، وليس من السهل الإجابة عنها من دون دراسة ميدانية لنوعية الأعمال الحكومية ومستويات الأداء فيها. ولكن هناك نسباً أو تناسباً بين

أعداد الفنيين والإداريين والجهاز الإداري المساند الذي نعتقد بأنه لا يلتزم به في العمل الحكومي. مثلاً كان هناك (٢٤٣٧٦) مدرّساً ومدرّسة فقط في وزارة التربية سنة ١٩٨٢، لكن كان يخدمهم (٢٨٧٨٩) موظفاً ومستخدماً وعاملاً. واضح أنه ليس هناك تناسب بين أعداد الفنيين وبين أعداد الجهاز الإداري المساند. والشيء نفسه ينطبق على وزارة الصحة. فقد كان فيها سنة ١٩٨٢ (٢٨٣٢) طبيباً وصيدليًا، و(٩٩٨١) فنيًا، ولكن يخدمهم (١٦٢٥٦) موظفاً ومستخدماً، أي أن أعداد العاملين في الجهاز الإداري فاقت أعداد الفنيين بمرة وثلث المرة. ومعنى ذلك أنه ليس هناك تناسب بين أعداد الجهازين الفني والإداري المساند في أكبر وزارتين في الحكومة، ولا بدّ من أن حالة مشابهة أو الوضع نفسه قائم في الوزارات الأخرى.

ومجمل القول فيما يتصل بفئة العاملين في الحكومة، الذين يتكوّن منهم القطاع العام، أن عددهم الفعلي لا يقتصر على المائة والستة والسبعين ألفاً الواردين في إفادة وزير العدل، بل لا بدّ من إضافة أعداد أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني، وهذه الأعداد لا تعلن، ولكننا يمكن أن نفترض أنها قريبة من (٢٣) ألف شخص، وهكذا يصبح العدد الفعلي للعاملين في الحكومة نحو (١٩٠) ألف شخص. أضف إلى هؤلاء (٨٦٧٥) شخصاً أو عائلة، يتلقون مساعدات حكومية ضمن برنامج مساعدات وزارة الشؤون، وأضف إليهم كذلك المتقاعدين والمستحقين من المدنيين والعسكريين، الذين يتلقون رواتب تقاعدية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وعددهم حتى ١٩٨١/٦/٣٠ كان (٨٨٣٩٥) شخصاً. وبالإضافة إلى كل هؤلاء، يجب أن يضاف الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون، إما لتلقيهم مساعدات حكومية، أو لأنهم يتعلمون تعليماً مجانيًا تنفق عليه الحكومة، ولذلك فإن أعدادهم تتوقف بشكل أساسي على سياسة الإنفاق الحكومي، وهؤلاء كان عددهم سنة ١٩٨١ (٩٥٤٤٨) شخصاً (أنظر الجدول الرقم ٤).

الجدول الرقم (٤)
الأعداد الفعلية لفئات السكان المكونة للقطاع العام أو المستفيدة منه بصورة مباشرة كما في ١٩٨١

الفئة المكونة أو المستفيدة	تقدير أعدادها
ـ العاملون في الحكومة	١٩٠٠٠٠
ـ الذين يتلقون مساعدات حكومية	٨٦٧٥
ـ المتقاعدون، المدنيون والعسكريون	٨٨٣٩٥
ـ الطلبة في سن العمل	٩٥٤٤٨
المجموع	٣٨٢٨١٥

إن مجموع العاملين والمستفيدين من القطاع العام بصورة مباشرة وهو (٣٨٢٨١٥) يمثل ٤٧٪ من مجمل الطاقة البشرية في المجتمع الكويتي، حسب تعداد سنة ١٩٨٠، أي جميع السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر)، وهي نسبة كبيرة، لا شك. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. ماذا عن العاملين في القطاع الأهلي الخاص الذين يعتمدون في معاشهم على المناقصات الحكومية أو على التوريد إلى الحكومة أو توفير خدمات إلى القطاع الحكومي العام؟ مع أننا لا نستطيع أن نقدر أعدادهم بدقة، فإننا لن نخطىء إذا افترضنا أن عددهم لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع العاملين في القطاع الأهلي الخاص.

ولكن هنا يجب ملاحظة أن نسبة قليلة جدًّا من الكويتيين تعمل في القطاع الخاص، وأن الغالبية العظمى من العاملين في القطاع الأهلي الخاص هم من غير الكويتيين، أو بشكل أدق: إن ٩٥،٧٪ من العاملين في القطاع الخاص هم من غير الكويتيين، وإن الغالبية من الكويتيين العاملين في القطاع الخاص هم من أصحاب العمل، على النحو المبين أدناه:

العاملون في القطاع الخاص حسب تعداد سنة ١٩٨٠

أصحاب العمل	مستخدمون
كويتي ٦٣٥٩	كويتي ٢٩٨٠
غير كويتي ١٩١٧١	غير كويتي ١٩٣٣٤٤
	المجموع ٢٢١٨٥٤

وحتى تتضح هذه التركيبة الاستثنائية للقطاع الخاص بشكل أكثر جلاء، قمنا بتلخيص نتائج إحصاء المنشآت الصناعية في الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٥)
القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الكويت وأعداد العاملين فيها (١٠ مستخدمين فأكثر) كما في آذار/مارس ١٩٨١

القطاع	عدد المنشآت	العاملون الكويتيون	العاملون غير الكويتيين	إجمالي عدد العاملين
١ ـ التشييد والبناء	٣٢٥	٢٣٨	٥٦١٨٠	٥٦٤١٨
٢ ـ تجارة الجملة والتجزئة	٧٣٣	٣٥٣	٢٩٦٥٢	٣٠٠٠٥
٣ ـ الصناعات التحويلية	٤٨٧	٣٢٤	٢٨٦٥٣	٢٨٩٧٧
٤ ـ الخدمات	٢٣٤	٣٥٣	١٣٦١١	١٣٩٦٤
٥ ـ التمويل والعقار	١٦٠	١٢٥٠	١١٢٢٨	١٢٤٧٨
٦ ـ النقل والمواصلات	١٠٧	٤١	٩٦٢٩	٩٦٧٠
٧ ـ القطاعات الأخرى	١٠٦	١٩	٣٦٠٤	٣٦٢٣
المجموع	٢١٥٣	٢٥٥٩	١٤٨٩٥٣	١٥١٥١٢

المصدر: **المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٣**، ص ١٣٠.

من هذا الجدول يتضح أن نسبة الكويتيين العاملين في المنشآت الأهلية التي تستخدم (١٠) أشخاص فأكثر لا تتجاوز ١٫٧٪ وهي نسبة ضئيلة جدًّا، وأن أغلبهم أي نحو ٥٠٪ من كل الكويتيين العاملين في مؤسسات القطاع الخاص التي تستخدم (١٠) أشخاص فأكثر، يتركزون في قطاع التمويل والتأمين والعقار، بينما أعدادهم تكاد لا تذكر في أكثر قطاعات الاقتصاد الكويتي دينامية وحركة، كالتشييد والبناء والتجارة والصناعات التحويلية. وهذه حقيقة يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تقديم اقتراحات في المستقبل لتنشيط الاقتصاد، أو للتخطيط البعيد المدى لتطوير الموارد البشرية في المجتمع الكويتي. وإنه لأمر غريب حقًّا أن لا تتجاوز مساهمة قوة العمل الكويتية في قطاع التجارة (المؤسسات التي تستخدم ١٠ أشخاص فأكثر) عدة مئات؛ وهو القطاع الذي كان عماد المجتمع الكويتي القديم.

ولكن حتى القطاع الأهلي الخاص، وعلى الرغم من ضعف مساهمة الكويتيين فيه عامة، فإنه لم يسلم من تمدّد أخطبوط البيروقراطية الحكومية وتوسع نطاق ملكيتها. فعبر أزمتين مرّت بهما سوق الأوراق المالية في سنة ١٩٧٧ وفي سنة ١٩٨٢، توسعت ملكية الحكومة في القطاع الخاص إلى حدّ كبير، أو إن شئت رهيب. والحكومة في كلتا الأزمتين دخلت كواسطة خير أو كمنقذ، فاشترت أسهم كثير من «المتضررين» ولكنها بدلاً من أن تضخّها مجدّداً في سوق الأوراق المالية عندما تحسّن الوضع الاقتصادي، احتفظت بها لتوسّع من

نطاق ملكيتها لأسهم أكبر الشركات المساهمة في البلاد والمسجلة في سوق الأوراق المالية. أما النتائج التي ترتبت على هذا الوضع، فقد لخصناها في الجدول الرقم (٦).

الجدول الرقم (٦)
ملكية الحكومة في القطاع الخاص: نسبة الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات المساهمة والمقفلة المسجلة في سوق الأوراق المالية، حتى ١٩٨٢/١٢/٢٥

نوع الشركات	عدد الشركات	الشركات التي تملك الحكومة ٣٠٪ فأكثر من أسهمها	الشركات التي تملك الحكومة ٥٠٪ فأكثر من أسهمها
المالية	١٥	٧	٧
الصناعية	١٤	٩	٦
النقل والخدمات	٦	٣	١
العقارية	٣	٢	١
المقفلة	٤	—	—
المجموع	٤٢	٢١	١٥

المصدر: **جريدة الأنباء** ١٩٨٢/١٢/٢٥.

إذاً، فإن القطاع الحكومي العام في الكويت البلد الرأسمالي ذي الاقتصاد الحرّ، يملك (إذا استبعدنا الشركات المقفلة) ٤٠٪ من الشركات المساهمة الكبرى المسجلة في سوق الأوراق المالية، ويسيطر على ١٥٪ من الشركات الأخرى. أي أن الحكومة تسيطر على ٥٥٪ من مجمل القطاع الخاص، حتى نهاية سنة ١٩٨٢. وحتى نكون دقيقين في تحديد ملكية الحكومة لأسهم الشركات المساهمة المعروضة للتداول في سوق الأوراق المالية، لا بد من أن نذكر أن أقل شركة مالية تملك فيها الحكومة أسهماً هي البنك الوطني (٢،٣٪ من أسهمه) وأعلى حصة للحكومة هي في شركة الاستثمارات الخارجية (٩٢،٩٪ من أسهمها). ولكن الحكومة تملك حصصاً من أسهم جميع الشركات المالية وهذا لم يوضحه الجدول الرقم (٦). أما الشركات الصناعية، فتملك الحكومة حصصاً في جميعها قاطبة أيضاً، وتتراوح نسبة هذه الحصص من ٩،١٪ (الميلامين وإطارات الكويت) إلى ٧٢،٣٪ (لاستثمار البترول). وتملك الحكومة حصصاً في جميع الشركات العقارية كذلك، وتتراوح حصصها من ٨،١٪ من أسهم شركة عقارات الكويت إلى ٨١،٨٪ من أسهم الشركة الوطنية العقارية. وهكذا، فإن سيطرة الحكومة على القطاع الأهلي الخاص، لا تقتصر على الأهمية العظمى للإنفاق الحكومي على مجمل الوضع الاقتصادي، ولا على كون الدولة أكبر ربّ

عمل في البلاد، وإنما على الملكية الفعلية لأربعين بالمائة من كبريات شركات القطاع الخاص من حيث رأس المال، ومن حيث توظيف القوى العاملة، ومن حيث المساهمة في الناتج القومي، والسيطرة الفعلية المباشرة على ٥٥٪ من شركات القطاع الأهلي الخاص.

ولا يقتصر القطاع الحكومي العام على جميع الفئات التي مرّ ذكرها فقط، بل يشمل جميع المستفيدين من الخدمات العامة التي تقدّمها الحكومة أو تلك التي تبيعها الحكومة بأقل من سعر الكلفة. لنأخذ مثلاً، في مجال الإسكان، عدد الذين استفادوا حتى نهاية سنة ١٩٨١ من برنامج الإسكان الحكومي للدخل المحدود وعددهم (٢٥٠٧٠) شخصاً، أضف إليهم (٢٢٠٨٨) شخصاً تقدّموا بطلبات حتى نهاية سنة ١٩٧٩ ولم تُبتّ بعد. أضف إلى هؤلاء أعداد المستفيدين من برنامج القروض العقارية، والمستفيدين من برنامج قروض التوسعة والترميم. إذا جمعت جميع هؤلاء يتكوّن عندك تقدير لأعداد المستفيدين من خدمات الإسكان الحكومية فقط، وهذه الأعداد لا نملكها في الوقت الحاضر.

أما أعداد المستفيدين من الخدمات العامة الأخرى، التي تبيعها الحكومة بأقل من سعر الكلفة، فهي التي من المستحيل حصرها، لأنها تشمل جميع سكان الكويت. وهذه الخدمات سواء ما كان منها متصلاً بأسعار الدعم الحكومي للسلع الغذائية الرئيسية (التموين) أو ما كان منها متصلاً بالخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء والبنزين والطرق والأشغال العامة والخدمات البلدية والبريد والهاتف والخدمات الأمنية ووسائل الإعلام... إلخ. فجميع هذه الخدمات تعتبر عنصراً أساسيًّا في الحياة العصرية لعامة السكان وعنصر توفير في القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية الأهلية. ولذلك فأية تغييرات في مدى توافر هذه الخدمات، أو نوعيتها، أو في الإنفاق الحكومي الذي يموّل هذه الخدمات، ستكون لها نتائج مباشرة على حياة الناس وأرزاقهم ومعاشهم وطموحاتهم.

هذا إذاً، هو الحجم الفعلي الحقيقي للقطاع الحكومي العام، ومن أراد أن يصلح فليصلح، وإلا فإنه لا يعمل شيئاً يذكر. فمجرد تقليص أعداد الموظفين والمستخدمين والعمال من العاملين في الحكومة لا يؤثر كثيراً، في طبيعة عمل القطاع الحكومي العام. لأن الفئات المكونة للقطاع الحكومي العام، لا تقتصر على هؤلاء، بل تشمل الفئات التالية، نذكرها مرة أخرى من باب التلخيص، وليس التكرار:

١ ـ العاملون في الحكومة من القوى العاملة.

٢ ـ الذين يعتمدون في معاشهم على الحكومة بصورة مباشرة.

٣ ـ الذين يعتمدون في معاشهم على مناقصات الحكومة بشكل رئيسي.

٤ ـ الذين يبيعون عملهم للحكومة من الحرفيين والعمال المهرة.

٥ ـ المتأثرون بسيطرة الحكومة على شركات القطاع الأهلي الخاص و«المشترك».

٦ ـ المستفيدون من برامج الإسكان الحكومي والقروض العقارية.

٧ ـ المستفيدون من الخدمات العامة إذا باعتها الحكومة بأقل من سعر الكلفة.

وقضية الإصلاح الإداري لن تقتصر في النهاية على أعداد العاملين في الحكومة، ولا على حقيقة أن الجهاز الحكومي بروتينه ومحسوبيّته وتعقيده الزائد عن الحدّ، يمثل عائقاً للعمل وقاتلاً لروح الابتكار والخلق، وإنما بالإضافة إلى ذلك، سترتكز قضية الإصلاح الإداري على مبادىء وفلسفات تحكم التوازن بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي الخاص في حياة المواطنين. فتوسّع القطاع الحكومي العام على حساب القطاع الخاص، وتوسّع صلاحيات الحكومة ودرجة سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع قد وصلا إلى حدّ أصبح من الصعب معه تمييز النظام الاقتصادي السائد في الكويت وتحديد ملامحه الخاصة. فقد اضطلع القطاع الحكومي العام بشكل متزايد بأعباء ومهمات هي تاريخيًا وتقليديًا خارج نطاق السياسات الحكومية. فهي ميدان القطاع الأهلي الخاص. وعندما نقول القطاع الأهلي الخاص، لا نقصد قطاع الشركات الرأسمالية الخاصة فقط، بل بالإضافة إلى ذلك وفوق كل ذلك، والأهم هو قطاع الهيئات والمنظمات الأهلية التي تمثل جمهور المستفيدين أو عامة المواطنين بصورة مباشرة.

وهكذا فإن قضية الإصلاح الإداري هي، في الحقيقة، قضية الخلاص الإداري من هذه البيروقراطية الحكومية المتضخمة. وإذا ما خدمت هذه البيروقراطية الحكومية وظائف مفيدة في السابق من توفير عمل للسكان الذين تضرّروا بسبب الاقتصاد النفطي، إلى كونها وسيلة لتوزيع الدخل القومي، فإن هذه الوظائف قد توقفت عن أن تكون مفيدة، وأصبحت السيطرة الحكومية على الاقتصاد عائقاً في وجه تطوّر الاقتصاد والمجتمع الكويتيين ونموهما. فقد شبّ الاقتصاد الكويتي عن الطوق، بينما بقيت الحكومة مصرّة على معاملته على أنه طفل يحبو، يجب أن يرضع في مواعيد ثابتة جامدة.

وفي النهاية، فإن قضية الإصلاح الإداري هي قضية يتوقف عليها الكثير من الأمور بالغة الأثر في حياة الناس الحضارية وفي أرزاقهم، ولذلك فهي قضية أهم من أن تترك للبيروقراطيين وحدهم.

الفصل الخامس

إلى أين تتجه الكويت في مضمار التنمية؟

ـ ١ ـ

على أثر صدور الخطة الخمسية الأخيرة التي وضعتها الحكومة الكويتية، دار نقاش حول سؤال محوري وحاسم، على هامش هذه الخطة، يتساءل عن التوجه العام للكويت في مضمار التنمية، وعن المسيرة المستقبلية للبلاد ومتطلباتها الآنية من الأطراف المعنية بتنفيذها والمواطنين المستفيدين منها.

ولا نهدف، في هذا الفصل، أن نتحدث عن أهداف الخطة، ولا عن أدوات التنفيذ، فهي معروفة واضحة ولا خلاف عليها أو جدال حولها؛ وإنما الهدف الذي نرمي إليه هنا هو دراسة الفلسفة أو التصور العام الذي يحكم سياسات الحكومة، وكذلك معرفة ما هو المطلوب من المواطنين الممثَّلين في القطاع الأهلي (أي عامة السكان) والقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية، إذ لا يُعقل أن تقتصر الخطة على التوسّع في الخدمات التي يقدّمها القطاع الحكومي ـ العام فقط.

ونظراً إلى تعدّد جوانب موضوع الدراسة واتساع مجالاته، فإننا سوف نركّز على عدد محدّد من القضايا المتلازمة والمتشابكة المتصلة بالموضوع، والتي على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إليه. وأهم هذه القضايا:

١ ـ مساهمة القطاع الخاص في ميدان التنمية.

٢ ـ السياسات التوظيفية في البلاد.

٣ ـ توزيع الدخل القومي بما يتناسب مع متطلبات التنمية.

٤ ـ عادات الاستهلاك وخاصة الاستهلاك المتعي (في الكماليات) ومستقبل التنمية.

٥ ـ السياسات في ميدان العلم والتكنولوجيا وعلاقتها بالقضية التنموية.

ـ ٢ ـ

لقد تركت الخطة الخمسية قضية مساهمة المواطنين في القطاع الأهلي والقطاع الخاص مفتوحة للنقاش، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة طرح السؤال بكل أبعاده ومضامينه العميقة: إلى أين تتجه الكويت في مضمار التنمية؟ للإجابة عن هذا السؤال المحوري، لا بدّ من أن نبدأ بطرح سيناريوهات أو مسارات متوقعة للجهود التنموية في البلاد، على أمل أن تستخدم هذه السيناريوهات (أو المسارات المتوقعة وسنستخدم كلمة سيناريو لأنها أكثر شيوعاً) أطراً مرجعية للنقاش والبحث.

أولاً ـ السيناريو الأول يفترض أن الجهود التنموية:

أ ـ سوف تقتصر على إمكانات الكويت الذاتية فقط من دون تنسيق واسع على المستوى الإقليمي (مجلس التعاون، المشرق العربي، الجامعة العربية... إلخ).

ب ـ تستهدف هذه الجهود التنموية تلبية الحاجة إلى الخدمات الأساسية مع تزايدها حسب المعدلات السنوية الاعتيادية.

ج ـ مع اعتماد الكويت على الدخل من النفط بشكل أساسي وعلى عائد توظيفات رؤوس الأموال في الخارج.

د ـ محاولة تعديل التركيبة السكانية بما يضمن أن يكون المواطنون هم الأكثرية في البلاد، حسبما هو مقترح في الخطة.

ثانياً ـ السيناريو الثاني يفترض أن الجهود التنموية:

أ ـ ستهدف إلى الريادة في إيجاد تنسيق فعلي على المستوى الإقليمي (مجلس التعاون، المشرق العربي... إلخ) في السياسات التنموية.

ب ـ وأن هذا التنسيق يتصل بتشجيع التصنيع الخفيف والمتوسط (بخاصة في ميدان الإلكترونيات والصناعات الهندسية) ذات الكثافة الرأسمالية العالية (أي التي تتطلب رأس مال عالياً مع عدد قليل من العاملين).

ج ـ وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات (في التمويل والتعليم والتدريب بخاصة) ولكنه، في الوقت نفسه، سيؤدي إلى التنويع في التصدير (بدلاً من اقتصاره على سلعة واحدة وهي النفط)، وبالتالي إلى التنويع في مصادر الدخل، مما يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

د ـ إن الجزء الأكبر من الجهد التنموي سيتحول من القطاع الحكومي ـ العام إلى القطاع الأهلي ـ الخاص مع تدخل الحكومة الفعّال، لدى الدول الأخرى، لدعم

السياسة التصديرية وتوفير الضمانات للتمويل والائتمان والتأمين في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً ـ السيناريو الثالث يفترض أن هناك جهوداً وحدوية على مستوى مجلس التعاون أو الجامعة العربية بما يضمن تحقيق أهداف السيناريو الثاني، بالإضافة إلى:

هـ ـ تحقيق الأمن الغذائي، أي ضمان توفير السلع الغذائية الرئيسية في الأوقات الاعتيادية وأوقات الطوارىء والأزمات الدولية أو الإقليمية.

و ـ تحقيق قدر أكبر من الأمن الاستراتيجي للمنطقة، أي ضمان سلامة البلاد من الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها القومي.

ـ ٣ ـ

إن أي مواطن مؤمن بأن الكويت جزء من الأمة العربية، سيتمنى أن يكون السيناريو الثالث قريب المنال وسهل التحقيق، ولكن التجربة علّمتنا أنه لن يتحقق في المستقبل القريب المنظور. وكل الذي نتمناه أن يتحقق في الجيل القادم أو الأجيال القادمة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العنصر الأول في كل من السيناريوهين الثاني والثالث يفترض حصول تنسيق فعلي، على المستوى الإقليمي أو القومي، وهذا خارج عن قدرة الكويت على تقريره، لأنه يتصل بأطراف أخرى، ولا يستطيع أي بلد بمفرده أن ينتظر أو يعطّل جهوده التنموية حتى يتحقق هذا العنصر. ولذلك فلا بدّ لنا من أن نفترض وجود حدٍّ أدنى من التنسيق، ولكننا لا نستطيع أن نقرّر أو نقيس مقداره. أما السيناريو الأول، فهو ما انطوت عليه الخطة الخمسية للبلاد وقد سبق أن أعلن ونوقش بشكل واسع ولفترة طويلة.

ولذلك، فإن نقاشنا سينصبّ على بقية عناصر السيناريو الثاني (ب وج ود). علماً أن هذه العناصر تمثل الإطار المرجعي للقضايا الخمس التي نبعت من سؤالنا المحوري: إلى أين تتجه الكويت في مضمار التنمية؟ دعونا نبدأ بالعنصر الثاني (ب).

ـ ٤ ـ

لماذا التصنيع المتوسط والخفيف؟ يقابله سؤال آخر: كيف تستطيع الكويت أن تنوّع مصادر دخلها؟ وهل هناك بديل من التصنيع، يضمن تنويع مصادر الدخل القومي؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو؟

إن التصنيع المتوسط والخفيف هو المجال الذي يضمن مستوى جيداً من التنمية، بما يترتب

عليه من ذبذبات أو موجات (ripple effect) من الممكن أن تتسع دائرتها لتشمل الاقتصاد الوطني بكامله، أي أنه يؤدي إلى:

- زيادة الطلب على المهارات المهنية العالية.
- زيادة الطلب على الخدمات والمرافق اللازمة لتهيئة هذه المهارات المهنية العالية.
- تطوير البنى التحتية اللازمة للتصنيع.
- تجانس قطاعات الاقتصاد المختلفة وتناسب مساهمتها في التنمية.

فإذا اقتنعنا بإمكانية التصنيع المتوسط والخفيف، لا بدّ من أن نواجه إشكاليتين:

١ ـ الإشكالية الأولى هي هل في إمكان الكويت أن تنفّذ مشاريع تصنيع متوسط وخفيف في الصناعات الهندسية والإلكترونيات بقوة عمل مستوردة غير وطنية وتكاليف إنشاء (overhead) عالية؟

٢ ـ الإشكالية الثانية هي أن مخرجات المشاريع الصناعية: أي السلع المنتجة، لا بدّ من أن تتجه إلى التصدير بسبب ضيق طاقة الاقتصاد الوطني:
أ ـ أين تقع إذاً الأسواق التي تصدر إليها هذه السلع؟
ب ـ وهل ستكون بأسعار تنافسية (مع سلع الدول الأخرى) من دون دعم حكومي.

قبل أن نحاول معالجة هاتين الإشكاليتين دعونا أولاً نستعرض جهود الكويت في ميدان التصنيع في القطاعين الحكومي ـ العام والأهلي الخاص.

ـ ٥ ـ

إن أغلب جهود الكويت التصنيعية هي في ميدانين هما: البتروكيماويات والصناعات التحويلية، ويعطينا الجدول الرقم (٣) بعض المؤشرات إلى النشاط الصناعي في الكويت في الفترة بين العامين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، وهي الفترة التي شهدت ثلاثة أحداث مهمة: الحدث الأول وينعكس في إحصاءات سنة ١٩٧٨ والمتمثل في الطفرة في ارتفاع أسعار النفط بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. والحدث الثاني وينعكس في إحصاءات سنة ١٩٨١ ويمثل بداية التأثير الاقتصادي للحرب العراقية ـ الإيرانية في السوق المحلية. والحدث الثالث وينعكس في إحصاءات سنة ١٩٨٤ ويمثل تأثير الركود الاقتصادي الذي تشهده المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ بسبب أزمة المناخ وانهيار تسعيرة الأوبك بشكل متزامن.

ويتضح من هذا الجدول حجم التعامل التجاري السنوي وعدد المشتغلين في القطاع الصناعي في البلاد. وإذا ما استثنينا قيمة إنتاج النفط الخام، التي وصلت إلى أعلى مستوى

لها سنة ١٩٨٠ (نحو ٥ بلايين دينار كويتي) فإن النشاط الصناعي قد تركّز من حيث قيمة التعامل التجاري في الكيماويات وخاصة البتروكيماويات، التي على الرغم من الأزمة الاقتصادية وظروف الحرب، ارتفعت في هذه الفترة من ٥٨٩ مليون دينار إلى بليون و٦٤٣ مليون دينار. يلي ذلك صناعة منتجات الخامات التعدينية (عدا منتجات البترول) التي ارتفعت قيمة التعامل التجاري بها من ٥٩ مليون دينار إلى ٨٧،٦ مليون دينار في نهاية الفترة. أما الصناعات الغذائية التي تأثرت كثيراً بظروف الحرب والأزمة الاقتصادية، فقد انخفضت من ٤٧،٤ مليون دينار إلى ١٩،٣ مليون دينار سنة ١٩٨٤.

وفيما يتعلق بصناعات المنتجات المعدنية، من ماكنات ومعدات وآلات وتجارتها، فقد شهد التعامل التجاري بها نشاطاً ملحوظاً، وارتفعت قيمته من ٣٦ مليون دينار إلى ١٠٤ ملايين دينار رغم ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية.

وخلاصة المعلومات في هذا الجدول أننا نتكلم في سنة ١٩٨٤ على حجم كبير للتعامل التجاري في القطاع الصناعي، تبلغ قيمته السنوية نحو بليوني دينار كويتي رغم ظروف اقتصادية وسياسية غير مؤاتية. ويمثل قطاع البتروكيماويات (عدا النفط) عموده الفقري. ويدخل هذا القطاع ومجمل قطاع الصناعات التحويلية في ميدان التصنيع الخفيف والمتوسط الذي نطالب بدعمه والتوسّع فيه عبر سياسة فعالة للتصدير تتبناها الحكومة وتوفّر لها المرافق والتسهيلات المالية اللازمة.

ـ ٦ ـ

دعونا الآن ننظر إلى حجم التصدير والقطاع التجاري في البلاد والإمكانات المتاحة له، آخذين في عين الاعتبار ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية. فلو نظرنا إلى المعلومات عن التصدير (التجارة الخارجية) في الجدول الرقم (٤/أ) لوجدنا أنها ملخصة، أما المعلومات في الجدول الرقم (٤/ب) فإنها مفصلة. ماذا تقول لنا هذه المعلومات؟

أول مؤشر واضح يبرز من هذا الجدول هو أن حجم الصادرات الوطنية، على صغره، قد ارتفع رغم الظروف غير المؤاتية من ٨٢ مليون دينار كويتي سنة ١٩٧٥ إلى ١٢٤ مليون دينار سنة ١٩٨٤ (عدا النفط طبعاً). ولكن المعاد تصديره (تجارة الترانزيت) بلغ ذروته، أي ٣١٢ مليون دينار كويتي سنة ١٩٨٠، ثم انخفض بتأثير الحرب والأزمة الاقتصادية والكساد التجاري إلى ٢٥٢ مليون دينار سنة ١٩٨٤.

وفي جميع الأحوال فإن الجدول الرقم (٤/أ) يوضح، بما لا يدعو للشك، أن الصادرات الوطنية والمعاد تصديره من السلع، كانا في بداية هذه الفترة متساويين تقريباً (٨٢ إلى ٨٩ مليون دينار). إلا أن المعاد تصديره في تجارة الترانزيت قد ارتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف

الصادرات الوطنية، وكان يمثل أكثر من ضعف هذه الصادرات سنة ١٩٨٤، على الرغم من ظروف الحرب والأزمة. والمؤشر الآخر هو أن حجم التعامل التجاري في ميدان التجارة الخارجية، يصل إلى ٣٧٦ مليون دينار سنويًا، على الرغم من الظروف غير المؤاتية أيضاً.

يقابل هذا الارتفاع الكبير غير المقيد للواردات التي تضاعفت نحو ثلاث مرات من ٦٩٣ مليون دينار كويتي سنة ١٩٧٥ إلى أكثر من بليوني دينار سنة ١٩٨٤. إن الذي نطالب به ونعتقد أنه ممكن التحقيق هو التوسّع في التصنيع الخفيف والمتوسط ودعم قطاعَيْ التجارة الداخلية والخارجية، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة المصنّع محليًا والمصدّر إلى الخارج، مما يقلّل بشكل تدريجي من قيمة الواردات من السلع المصنّعة خارجيًا، بما يعمّم الفائدة على الاقتصاد الوطني. دعونا ندقق في أنواع السلع المصدرة والمستوردة التي يمكن أن تصنّع محليًا (كليًا أو جزئيًا).

ـ ٧ ـ

المعلومات في الجدول الرقم (٤/ب) مصنفة ثلاث فئات رئيسية من السلع: الأغذية والمواد الخام، والوقود والمواد الكيماوية، والبضائع المصنعة والآلات. الملاحظة الأولى هي أن أغلب المعاد تصديره من السلع يقع في المجموعة الثالثة أي البضائع المصنعة والآلات، وهي تدخل ضمن الصناعات الهندسية والميكانيكية التي نطالب بالتوسّع فيها. فقد بلغت قيمة هذه البضائع من إجمالي المعاد تصديره سنة ١٩٨٠ نحو ٨٥٪ و٨٤٪ سنة ١٩٨٤.

أما الفئة الأولى، وهي الأغذية والمواد الخام، فإن حجم الصادرات والمعاد تصديره ضئيل جداً بالقياس على قيمة السلع المستوردة منها. والتوسّع في هذا المجال يتطلّب سياسة دعم زراعي كبير وربما مكلف، وهي قضية لا نستطيع أن نتطرّق إليها هنا. ولو أن المؤشرات الموجودة في الجدول تدل على أنه في الإمكان زيادة نسبة المعاد تصديره، فقد ازدادت قيمة السلع المعاد تصديرها من الأغذية من نحو ١٨ مليون دينار إلى ٢٢,٥ مليون دينار، رغم الظروف غير المؤاتية.

إن التوسع الكبير المطلوب تحقيقه هو في فئة المواد الكيماوية، التي مثّل حجم التعامل التجاري بها ٧٤ مليون دينار سنة ١٩٨٠ ونحو ٩٨ مليون دينار سنة ١٩٨٤. وإذا ما أضيف إليها الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، يصل حجم التعامل التجاري السنوي إلى أكثر من ١٠٠ مليون دينار كويتي.

ما هو حجم مساهمة القطاعين الصناعي والتجاري في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت (أي حجم التعامل التجاري المولّد محليًا)؟

ـ ٨ ـ

هذا السؤال يجيب عنه الجدول الرقم (٥). إن المقارنة بين حجم مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨١، قد أدرجت للمقارنة ولتوضيح تأثير الحرب العراقية الإيرانية والأزمة الاقتصادية والكساد التجاري الذي أصاب المنطقة في بداية الثمانينات. ولكن تركيزنا سيكون منصبًا على تحليل المؤشرات الإحصائية لسنة ١٩٨٦. ولكن لاحظ على سبيل المقارنة ما يلي:

أ ـ إن جميع النشاطات الاقتصادية قد ارتفع حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨١، عندما كان التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط كبيراً، ولم يكن التأثير السلبي للحرب وأزمة المناخ قد بدأ بعد. وبالتالي، يمكن اعتبار تلك السنة مقياساً لحجم التوسّع في الاقتصاد الوطني في المستويات الحالية، من دون دعم للتصنيع الخفيف والمتوسط والتجارة الخارجية.

ب ـ إن جميع أوجه النشاط الاقتصادي قد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٦ قياساً على سنة ١٩٧٧، فيما عدا قطاعات النفط الخام والتشييد والبناء وصناعة الأخشاب.

ج ـ إن أعلى زيادة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، كانت في قطاعات المنتجات البترولية والزراعة وصيد البحر، الأغذية والمشروبات، التجارة (الجملة والمفرق)، المطاعم والفنادق، العقارات، النقل والتخزين، الخدمات الترفيهية والثقافية، ثم بقية النشاطات الأخرى، رغم الظروف غير المؤاتية.

إن الجدول الرقم ٥ يعطينا مؤشرات دقيقة إلى حجم التعامل التجاري في كل فرع من فروع الاقتصاد الوطني، مقدرة بالأسعار الجارية بالدينار الكويتي. ولكن ما هي الفائدة النسبية التي يجنيها المواطن الكويتي من أفرع النشاط الاقتصادي هذه؟

ـ ٩ ـ

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بطريقتين: الأولى: تقدير حجم ملكية المواطنين الكويتيين للشركات المساهمة والمقفلة، التي تستأثر بنصيب الأسد من حصيلة هذه النشاطات الاقتصادية. والثانية: تقدير حجم العمالة الكويتية في القطاع الخاص والمشترك، الذي تتولّد فيه حصيلة النشاطات الاقتصادية.

تتطلب الطريقة الأولى معلومات، من الصعب الحصول عليها من مصدر واحد. ولذلك نطلب من القارىء أن يكون صبوراً معنا، وأن يتحمل عناء مقارنة المعلومات في الجدول

الرقم (١)، بالمعلومات في الجدول الرقم (٣)، بالمعلومات في الجدول الرقم (٦).

الجدول الرقم (١) يخبرنا أن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص لم يتجاوز ٩٤٣٤ شخصاً سنة ١٩٨٠ (من إجمالي قوة العمل الكويتية البالغة ١٠٧٧٦٠ شخصاً)، و٥١٢٩ شخصاً سنة ١٩٨٥ (من إجمالي قوة العمل الكويتية البالغة ١٢٦٤١٠ أشخاص). والجدول الرقم (٣) يخبرنا أن هناك ٣٤٣٨ منشأة (شركة أو مؤسسة أو هيئة) اقتصادية في القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر) في البلاد. هل جميع تلك المنشآت تملك شركات إنتاجية في القطاع الصناعي؟ لا طبعاً، إذ إن أغلب المنشآت الاقتصادية في البلاد، هي شركات فردية أو تضامن أو واقع، وهي تمثل ٨٤٪ من جميع المنشآت التي يملكها الكويتيون، أما الشركات محدودة المسؤولية فتمثّل ١٦٪ من مجموع المنشآت المملوكة للكويتيين. ولا تظهر الشركات المساهمة العامة والمقفلة في هذه الإحصاءات من الذي يملك الشركات المساهمة، علماً بأنها تستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل والرأسمال والعمالة؟

هذا ما يجيب عنه الجدول الرقم (٦)، الذي يُظْهر أن قلّة من التجار والحكومة تملك الحصة الأكبر من أسهم هذه الشركات. إننا لم ندرج جميع الشركات المساهمة (داخل وخارج سوق الأوراق المالية أو البورصة) لأنه لا داعي لذلك لإثبات قضيتنا، وإنما أدرجنا فقط الشركات المساهمة التي تملك الحكومة نصيباً كبيراً من أسهمها. وبمجرّد المراجعة الأولية، سيتضح للقارىء أن هذه الشركات بالذات، هي الشركات التي ستكون مَعْنيّة بالمشاريع الصناعية الخفيفة والمتوسطة وبالقطاعات اللوجستية (المرافق والتسهيلات) للتوسع الصناعي: التمويل والاستثمار والتأمين، والخدمات غير المباشرة (أي غير الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة).

ولذلك فمن أولى متطلبات السياسة التنموية، التي نطرحها هنا للنقاش، قيام الحكومة بإعادة ضخ الأسهم التي تملكها في هذه الشركات في السوق الوطنية، مع توفير تسهيلات في الدفع لعامة المواطنين، والتشريع ضد الاحتكار أو الاستئثار بأنصبة تؤدي إلى التحكم في هذه الشركات. بالإضافة طبعاً إلى توفير الضمانات المالية وإعادة استثمار جزء من فائض دخل النفط في أنشطة هذه الشركات. ولكن على أي فائض نتكلم؟

- ١٠ -

يرصد الجدول الرقم (٧) حركة الإيرادات والمصروفات العامة بين العامين ١٩٨٢/ ١٩٨٣ و١٩٨٦/ ١٩٨٧. ومن هذا الجدول والرسم البياني، يتضح اختفاء الفائض من دخل النفط في هذه الفترة بسبب الأزمة الاقتصادية المتأتية من انخفاض أسعار النفط

وظروف الحرب العراقية ــ الإيرانية. فمن فائض قارب البليوني دينار كويتي (١٩٧٣ بليون دينار) سنة ١٩٨١/٨٠، إلى عجز وصل إلى بليون و١٤٠ مليون دينار سنة ١٩٨٧/٨٦. وهذه النتيجة كانت متوقعة بطبيعة الحال.

والسبب في ذلك يعود إلى أن الاقتصاد الوطني، ما زال يعتمد إلى حدٍّ بعيد على مصدر واحد للدخل القومي، وهو النفط. وإذا عدنا إلى الجدول (٤/أ) يتضح لنا أن نسبة الدخل من النفط إلى إجمالي صادرات البلاد، قد انخفض من ٩٣٫٦٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٨٩٫٦٪ سنة ١٩٨٤. ولكن ماذا تعني لنا هذه النتيجة من تحليلنا لمساهمة أنواع النشاط الاقتصادي الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، المدرجة في الجدول الرقم (٥)؟ تعني أنه على الرغم من انحسار دخل النفط الكبير وظهور العجز في الموازنة العامة منذ سنة ١٩٨٣/٨٢، إلا أن الاقتصاد الوطني مقيساً بالناتج المحلي الإجمالي قد نما من أربعة بلايين دينار سنة ١٩٧٧ إلى نحو خمسة بلايين دينار سنة ١٩٨٦.

وهذا يعزّز أيضاً مطالبتنا بأن سياسة تصنيعية ــ تصديرية فعالة، تستطيع بشكل تدريجي أن تخفف من عبء الكساد التجاري وتحرك الاقتصاد الوطني بشكل يضمن مشاركة واسعة من المواطنين بما يعمّم الفائدة على الجميع.

إن مجرد المراجعة السريعة للمعلومات المتضمنة في الجدول الرقم (٢) تعطينا الصورة الحقيقية لمساهمة الكويتيين في اقتصادهم الوطني. وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمتهم في الاقتصاد، فإن الغالبية العظمى من الكويتيين تتركز في قطاعي الخدمات العامة (وأغلبها الوظيفة الحكومية) والنقل والمواصلات (وأغلبها الوانيتات وسيارات الأجرة). إن ما نطالب به هو دخول الكويتيين ميدان العمل في القطاع الخاص بشكل واسع، وخاصة في الصناعة والتجارة، لأن ذلك كفيل بإعادة التوزيع السكاني ليشمل القطاعات الإنتاجية التي تولّد دخولاً إضافية للبلاد وتؤمّن مستقبلها الاقتصادي بشكل أفضل.

إن إعادة النظر في التركيبة المهنية للسكان الكويتيين وتوفير فرص عمل واسعة لهم في القطاع الخاص ــ الأهلي ــ التعاوني عن طريق تبني سياسة تصنيعية ــ تصديرية فعالة، يجب أن يأخذ الأسبقية على الإصلاح الإداري الذي يجب أن يقصد به رفع كفاءة أجهزة الدولة، وليس توفير فرص عمل جديدة (لأن هذه الأجهزة متخمة فعلاً منذ زمن طويل)، وهذه السياسة التصنيعية ــ التصديرية التي نطالب بها، هي أفضل وسيلة لإعادة النظر في التركيبة السكانية من دون الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات تعسفية أو غير شعبية على المستوى الإقليمي والقومي.

إن ما يمكن توفيره من سياسة ترشيد الإنفاق، من الممكن إعادة استثماره في هذه السياسة التصنيعية ــ التصديرية وفي الموارد البشرية اللازمة للقيام بها، والمرافق اللازمة

لإنجاحها. وحتى تتضح الصورة أكثر، ومن باب التلخيص، نوجز مقترحاتنا فيما يتصل بالمسار الذي نقترحه للسياسة التنموية في الكويت على النحو التالي:

ضماناً لنجاح سياسة تصنيعية ـ تصديرية فعالة، فإننا نقترح التالي:

١ ـ البدء بوضع الدراسات الجادة لمعرفة ميادين التصنيع الخفيف ـ المتوسط المناسبة للكويت، ودراسة الأسواق التجارية الإقليمية والعالمية بهدف تبني سياسة تصديرية أكثر فاعلية على مستوى الدولة، وإدخال هذه السياسة ضمن الخطة الخمسية المعتمدة.

٢ ـ تنظيم القطاعين الصناعي والتجاري في البلاد بما يضمن التنسيق العالي بينهما وإزالة القيود البيروقراطية والتشريعية التي تحدّ من حرية الحركة فيهما، مع تقديم الدعم الحكومي لهما، ضمن السياسة الاستثمارية (المعدلة) للدولة.

٣ ـ إعادة تنظيم قطاع التشييد والبناء بما يسمح بقيام شركات مساهمة كبيرة، تستطيع أن تنافس على المستوى الإقليمي أو القومي، وبما يكفل تجميع الخبرات الكبيرة للإدارة الكويتية والحفاظ عليها من التبعثر في الشركات الفردية أو العائلية. مع إفساح المجال لتوسّع القطاع الأهلي ـ التعاوني في التشييد والبناء والإسكان عامة.

٤ ـ وضع السياسات لتشجيع العمالة الكويتية على الدخول في ميدان العمل في القطاع الخاص، وخاصة في القطاع الصناعي ـ التجاري، مع توفير الحوافز والضمانات الملائمة.

٥ ـ إعادة ضخ الأسهم التي تملكها الحكومة في الشركات المساهمة (العامة والمقفلة) في السوق الوطنية، وضمان تيسير شرائها لأوسع فئات السكان، والتشريع بمنع الاحتكار وحرية تداول هذه الأسهم في السوق.

٦ ـ النظر إما في وضع بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة تحت إدارة القطاع الخاص، أو التوسع في القطاع الأهلي ـ التعاوني في ميادين الخدمات البلدية ـ المحلية والإسكان. والنظر في إمكانية إعادة بعض المؤسسات إلى القطاع الأهلي الخاص كالخطوط الجوية الكويتية والهيئة العامة للإسكان (أنظر الجدول الرقم ٧) والشركات الصناعية عامة.

ملحق إحصائي

الجدول الرقم (١)
العاملون في القطاع الخاص حسب الجنسية ونوع التوظيف

	١٩٨٠			١٩٨٥		
	أصحاب عمل	العاملون بأجر	الجملة	أصحاب عمل	العاملون بأجر	الجملة
ك	٦٣٥٧	٣٠٧٧	٩٤٣٤	٧٦٤٦	٧٤٨٣	١٥١٢٩
غ ك	١٩١٧٠	١٩٥٢٥٥	٢١٤٤٢٥	١٠٠٨٩	٢٥٨٢٢١	٢٧٣٣١٠
الجملة	٢٥٥٢٧	١٩٨٣٣٢	٢٢٣٨٥٩	٢٢٧٣٥	٢٦٥٧٠٤	٢٨٨٤٣٩

ك = كويتي، غ ك = غير كويتي.
المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدولان ١٣٩ ـ ١٤٠، ص ١٤٨.

الجدول الرقم (٢)
قوة العمل (العاملون) حسب
أقسام النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	١٩٨٠		١٩٨٥		آذار/مارس ١٩٨٨(*)	
	ك	غ ك	ك	غ ك	ك	غ ك
الزراعة والصيد	٣٩٣٨	٥٢١٢	٢٧٨١	٩٨٥١	٩٤٦	٧٨١٠
المناجم والمحاجر	٢٣٩٧	٤٢٦٢	٢٥١١	٤٥٢٢	٣٢١٢	٢٨١٦
الصناعات التحويلية	٣١٩٧	٣٨٠٨١	٤٦٩٢	٤٦٣٩٧	٥٣٠٢	٤٤٨٥٨
التشييد والبناء	١٢٠٦	٩٥٨٩٣	١٤٦٢	١٢٢٦٩٤	١٧١٦	١٠٥٦٨٨
الغاز والكهرباء	٢٠٦٨	٦٠٩٩	١٥٦٤	٥٩٠٢	١٧٣٨	٥١٧٠
التجارة/ الجملة والتجزئة	٤٥٧٧	٥٣٨٤٠	٦٠٧٦	٦٩٨٥٥	٥٠١٦	٧٤٨٦٦
النقل والمواصلات	٧٨٣٢	٢٢٣٢١	٧٦٦١	٢٩٥٤٤	٩٨٣٤	٢٧١٠٤
التمويل والتأمين	٢٨١٦	٩٨٧٠	٣٨٦٨	١٦٤٧٩	٥٣٩٠	١٦٧٤٢
الخدمات العامة	٧٥٤٦١	١٤٤٩٩٢	٩٢٩٤٥	٢٣٣٧٨٤	١١٤٥٩٨	٢٥٥٦٤٠
الجملة(**)	١٠٧٧٦٠	٣٨٣٧٤٩	١٢٦٤١٠	٥٤٣٩٧٥	١٤٧٧٥٢	٥٤٠٦٩٤
جملة الطاقة البشرية	٢٨٧٣٢٥	٥٢٤٩٠٤	٣٥٠٣٤٣	٧٢١٨٧٣		
٪ العاملين للطاقة البشرية						

(*) = مستمد من تقديرات بحث القوة العاملة بالعينة آب/أغسطس ١٩٨٨.

(**) = لا تشمل المتعطلين الجدد.

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدول ١٢٥، ص ١٣٦.

الجدول الرقم (٣)
مؤشرات النشاط الصناعي في الكويت

النشاط الصناعي	١٩٧٨			١٩٨١			١٩٨٤		
	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار
ـ المناجم والمحاجر (بما في ذلك إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي)	١٨	٥٨٢٨	٢٥٦٣٧	١٨	٦٧٤٣	٤١٦٢٩	١١	٥١٣٠	٣٤٥٢٨
ـ الصناعات التحويلية									
١ ـ الصناعات الغذائية	٣٦٧	٦٥٨٧	٤٧٤	٤١٧	٧٣١٤	٧٨٨	٤٠٦	٨٤٠٠	١٩٣
٢ ـ صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	١٦٣٥	٥٩٦٩	٢٠٣	١٨٨٤	٧٢٥٤	٣٠٦	٢١٥٠	٨٦٢٢	٣٨٦
٣ ـ صناعة الأخشاب والأثاث	٥٦٢	٤١٣١	٣٤٤	٤٢٤	٣٧٢٦	٤٥٣	٣٤٠	٣٦٨٤	٣٣٥
٤ ـ صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٣١	١٩٢٣	١٣٣	٤٥	٣١٤٣	٢٧٩	٥٢	٣٧٧٩	٢٤٤
٥ ـ صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والمطاط والبلاستيك	٢٨	٦٧٩٠	٥٨٨٩	٤٥	٧٦٤٢	١٣٠٢٤	٤٤	٨٦٠٧	١٦٤٣٠
٦ ـ صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا منتجات البترول)	٢٥٢	٥٥٥٣	٥٩٢	١٤٩	٥٠٥٢	٩٤٣	١٢٩	٥٤٠٩	٨٧٦

تابع الجدول الرقم (٣)
مؤشرات النشاط الصناعي في الكويت

النشاط الصحي	١٩٧٨			١٩٨١			١٩٨٤		
	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	قيمة الإنتاج بالمليون دينار
٧ ـ الصناعات المعدنية الأساسية	١٢	١٥٤٤	٤٩	٥	٦١٥	٥٦	٢	٣٢٢	٢٨
٨ ـ منتجات معدنية وماكينات ومعدات (بما في ذلك الأجهزة الكهربائية)	٣٩٧	٤٣٨٦	٣٥٩	٦٨٠	٨٩٣٢	١٣٤٨	٦٩٢	١٠٠٨٦	١٠٤٣
٩ ـ صناعات تحويلية أخرى	١٣٦	٥٦١	٥١	٧٥	٣٤٤	١٥	٧٥	٣٢١	٢٣
ـ جملة الصناعات التحويلية	٣٤٢٠	٣٧٤٤٤	٨٠٩٤	٣٧٢٤	٤٤٠٢٢	١٧٢١٢	٣٨٩٠	٤٩٢٣٠	٢٠٢٩٣
ـ إجمالي المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية	٣٤٣٨	٤٢٢٧٢	٣٣٧٣١	٣٧٤٢	٥٠٧٦٥	٥٨٨٤١	٣٩٠١	٥٤٣٦٠	٥٤٨٢١

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدول ١٩٨، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

الجدول الرقم (٤/أ)
الصادرات والواردات والمعاد تصديره/ بالمليون دينار

السنة	الصادرات			٪ النفطية لإجمالي الصادرات	جملة الصادرات	جملة الواردات
	نفطية	أخرى	معاد تصديره			
١٩٧٥	٢٤٩٢	٨٢	٨٩	٪٩٣،٦	٢٦٦٣	٦٩٣
١٩٨٠	٥١١٨	٩٧	٣١٢	٪٩٢،٦	٥٥٢٧	١٧٦٥
١٩٨٤	٣٢٥٦	١٢٤	٢٥٢	٪٨٩،٦	٣٦٣٢	٢٠٤٢

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدول ٢٠١، ص ٢٢١.

الجدول الرقم (٤/ب)

قيمة الصادرات والواردات حسب أقسام السلع/ بالألف دينار

أقسام السلع	الصادرات		الواردات		المعاد تصديره	
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤
ـ الأغذية	٤٨٠٧	١٣٥٨٨	٢٢٩٩٣٩	٣٢١٤٤٥	١٧٧٤١	٢٢٥٦٤
ـ المشروبات	١٩٨	٢٥٧	٢٢١٢١	٢٥١٤٦	٣٣٣٧	٣٧٦
ـ المواد الخام	٤٦٣٦	٨٩٦٥	٢٩٤٧٩	٢٩٤٥٣	٧٣٨٣	٢٥٩٨
ـ الوقود المعدني	٥١١٧٩٦٧	٣٢٥٥٥٥٢	١٣٤٣٥	١١٥٧٣	١٢١٨	١٣٨٦
ـ الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٥٧٣	٣٨٤	٦٥٦٢	٦١٦١	٧١٥	٢٧٣
ـ المواد الكيماوية	٢٨٨٢٢	٥٥٧٢٠	٧٤٣٧٥	٩٧٨١٨	١٧٠٩٦	١٢٦٨٩
ـ البضائع المصنوعة	٤٩٠٧٢	٣٤٠٣٥	٤٣٣٢٣٠	٤٤٢٤٤٩	٦٨٧٠٢	٥٢٧٢١
ـ الآلات ومعدات النقل	٤٥١٧	٤٧٢٣	٦٣٨٠٨٥	٧٩١٠٤٤	١٤٣٦٧٥	١٢١٤٦٠
ـ مصنوعات منوعة	٤٤١١	٦٧٩٥	٣٠٧٣٠١	٣١٠٨١٩	٥١٩٦٧	٣٧٥٠٦
ـ بضائع غير مصنفة	٢٥	٣٢	١٠٣٧٥	٥٧٦٤	٤١٧	٧٨٣
الجملة	٥٢١٥٠٢٨	٣٣٨٠٠٥١	١٧٦٤٩٠٢	٢٠٤١٦٧٢	٣١٢٢٥١	٢٥٢٣٥٦

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدولان ٢٠٥ ـ ٢٠٦، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

الجدول الرقم (٥)
الناتج المحلي الإجمالي موزعاً
حسب أنواع النشاط الاقتصادي الرئيسية
بالأسعار الجارية (بالمليون دينار)

نوع النشاط الاقتصادي	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٦
ـ الزراعة وصيد البحر	٤،٧	١٧،٢	٤٨،٤
ـ النفط الخام والغاز	٢٤٧٧،٣	٤١١٥	١٨٤١،٨
ـ الأغذية والمشروبات	١٥،٦	٢٩،١	٤٤،٥
ـ المنسوجات والجلود	١١،٩	٢٠،٩	٢٥،٢
ـ صناعات الخشب	١٥،٥	١٩،٨	١٢،٣
ـ المنتجات البترولية	١٠٨،٢	١٩١،٤	٣٤٥،٧
ـ المنتجات الكيماوية	٢٨،١	٤١،٢	٣٧،١
ـ المنتجات التعدينية	٢٤،٦	٣٢،٥	٣٤،٢
ـ المنتجات المعدنية المصنعة	٢١،٩	٦٠،٩	٣٦،٥
ـ إنتاج وتوزيع المياه	١٢،٧	١٨،٤ −	٧،١ −
ـ التشييد والبناء	١٥٨،٤	٢٦٣	١٥٦
ـ تجارة الجملة والمفرق	٣٥٢،٤	٦١٨،١	٤٧٠،١
ـ المطاعم والفنادق	١٨،٢	٤٥،٦	٤٤،٤
ـ النقل والتخزين	٦٥،٤	١٦٩،٤	١٩١،٧
ـ المواصلات	١١،٦	٤٥،٦	٥٨،٧
ـ المؤسسات المالية	٨٢،٢	٢١٦،٣	٢١٧،٠
ـ العقارات وخدمات الأعمال	١٥٤،٧	٣٤٥،٩	٢٣٦،١
ـ التأمين	١٠،٩	١٦	١٦،٥
ـ الإدارة العامة والدفاع	١٦٥	٣٣٨،٤	٥١١
ـ التعليم	١١٢	٢٠٥،١	٣٢٥
ـ الصحة	٤٦،١	٩٦،٦	١٥٦،٨
ـ الخدمات الترفيهية والثقافية	١٥،٧	٢٨،٩	٤٥،٣
ـ الخدمات الشخصية والمنزلية	٣٨،٥	٨١،٨	٨٥،٨
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشترى	٤٠٥١،٦	٦٩٨٥	٤٩٩٨

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، جدول ٢٣٤، ص ٢٦٦،

الجدول الرقم (٦)
حصة الحكومة في الشركات المساهمة الوطنية، العام ١٩٨٥

الشركة	حصة الحكومة ٪ من رأس المال
ـ بنك الكويت والشرق الأوسط	٤٩٫١٢٪
ـ بنك برقان	٥١
ـ بيت التمويل الكويتي	١٤٩
ـ الكويتية للاستثمارات الخارجية	٩٤٫٩٧٪
ـ الكويتية للاستثمار	٦٤٫٠٥
ـ الدولية للاستثمار	٢٩٫٨٩
ـ الخليج للتأمين	٧٣٫٦٨٪
ـ وربة للتأمين	٥٧٫٨٣
ـ الأهلية للتأمين	٢٣٫٥٨
ـ الكويتية للاستثمار البترولي	٧٠٫٠٩٪
ـ مخازن وصناعات التبريد	٦٦٫٥٩
ـ الصناعات الوطنية	٥٩٫٢٢
ـ الأسماك المتحدة	٥٨٫١٠
ـ الكويتية للصناعات الهوائية	٥٤٫٩٤
ـ الكويتية المتحدة للدواجن	٥٠٫٥١
ـ الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٣٥٫٦٧
ـ إسمنت الكويت	٣٤٫٥٨
ـ إطارات الكويت	١٩٫١٠
ـ الكويتية لصناعة الأنابيب	١٦٫٥٦
ـ نقل وتجارة المواشي	٥٢٫١٤٪
ـ النقل البري	٢٣٫٣١
ـ العقارات المتحدة	٥٣٫١٥٪
ـ الوطنية العقارية	٢٣٫٨١
ـ شركة مجمعات الأسواق التجارية	١٦٫١١
ـ الفنادق الكويتية	٥٨٫١٦٪
ـ المخازن العمومية	٥٨٫٧٧٪
ـ المنتجات الزراعية	٤٩٫٠١٪
ـ أجهزة الاتصالات الهاتفية المتنقلة	٤٩٫٠١٪

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٥، الجدول ٢٢٣، ص ٢٥٤، **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدول ٢٥٧، ص ٢٨٩.

الجدول الرقم (٧)
إيرادات ومصروفات الحكومة/ بالألف دينار

الجهة	١٩٨٣/٨٢		١٩٨٧/٨٦	
	الإيرادات	المصروفات	الإيرادات	المصروفات
ـ الوزارات والإدارات الحكومية	٢،٦٠٢،٠٥١	٣،٢٤٨،٢٧٠	١،٩١٢،٧٣٠	٣،٠٥٢،٩٠٠
ـ الهيئة العامة للإسكان	١،٨٣٧	٩٩،٩١٣	١٥،٠٩١	١٨،٢٠٥(*)
ـ الخطوط الجوية الكويتية	١٨٢،٦٥٤	١٨٢،٠٥٧	١٤٨،٥٧٣	١٤٨،٣٦١

(*) بلغت مصروفات الهيئة العامة للإسكان نحو ١٦٧ مليون دينار سنة ١٩٨٦/٨٥.

المصدر: **المجموعة الإحصائية السنوية**، ١٩٨٧، الجدولان ٢٣٨ ـ ٢٣٩، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

القسم الثاني

الخريطة السياسية
في انتخابات ١٩٨٥

الفصل السادس

الاتجاهات الانتخابية في ربع قرن
(١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

يتركز هذا الفصل على دراسة الواقع الانتخابي في الكويت، من خلال رصد المؤشرات المهمة التي تحكم تطورات العملية الانتخابية على امتداد ربع القرن الماضي.

وقد أظهرت نتائج هذا الرصد الواقعي والميداني أن أعداد الناخبين المسجلين، لم ترتفع خلال ١٠ سنوات (بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) سوى أربعة آلاف ناخب، بينما ارتفعت أعداد الناخبين بين ١٩٦٧ و١٩٧٥ إلى نحو الضعف.

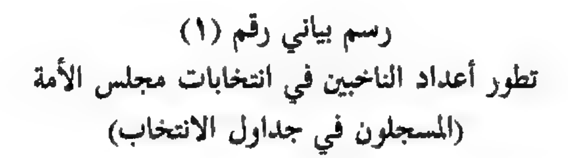
أما بالنسبة إلى أعداد الناخبين الذين اقترعوا فعلاً. فقد انخفضت في العام ١٩٧١ إلى ٥١٪، بالمقارنة مع انتخابات العام ١٩٦٧ إذ كانت ٦٦٪. ولكن في الانتخابات التي جرت العام ١٩٨١ ارتفعت نسبة المقترعين إلى ٩٠٪.

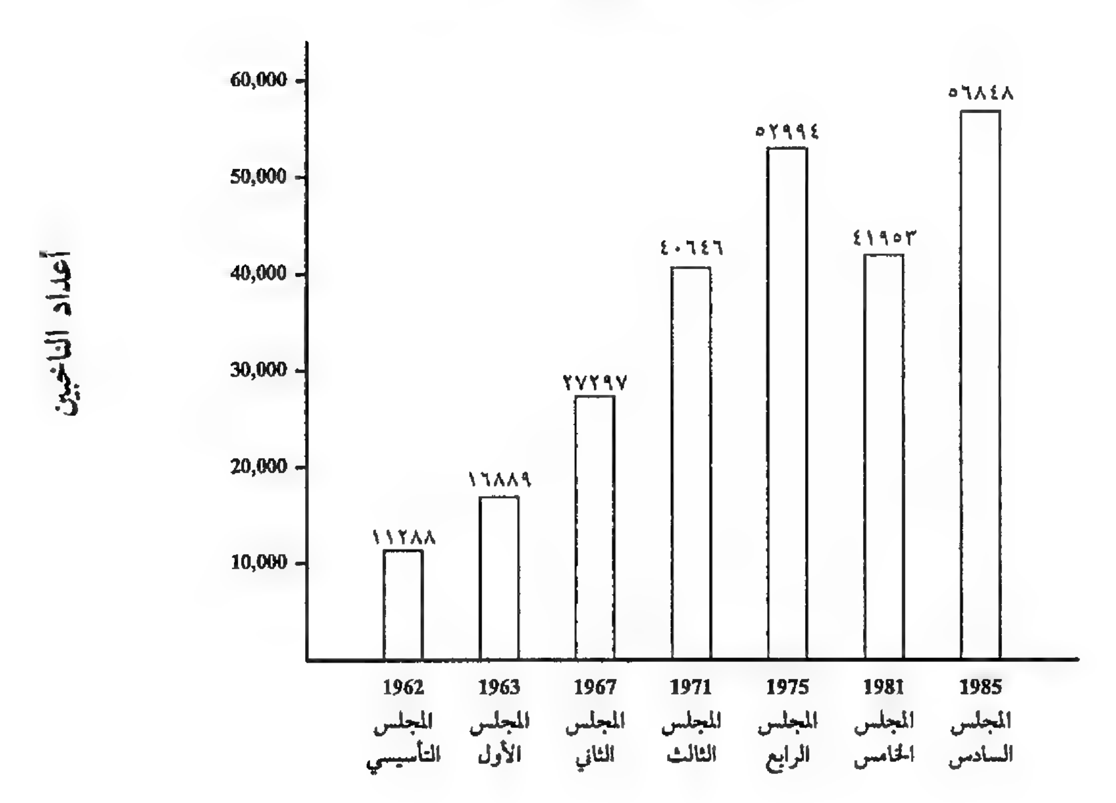
أما على صعيد تطوّر أعداد المرشحين، فقد وصلت في انتخابات العام ١٩٨١ إلى رقم قياسي، إذ بلغ عدد المرشحين آنذاك ٤٤٣ مرشحاً.

أما في انتخابات العام ١٩٨٥، فهناك ظاهرة لافتة للنظر، إذ وصلت نسبة الناخبين المسجلين إلى مجموع السكان إلى أدنى مستوياتها منذ الستينات.

سوف نبدأ بادىء ذي بدء بتقديم سلسلة من التحليلات الإخبارية عن مجمل الانتخابات المذكورة، في محاولة للتعرف بالاتجاهات الانتخابية الرئيسية في البلاد والخصائص المميزة للتجربة الديموقراطية في الكويت. ويبدو أن الاتجاهين الانتخابيين الرئيسيين، اللذين تميزت بهما انتخابات ١٩٨٥، هما القبلية والدين. ولكن لن نتعرّض لهذين الموضوعين، بل سوف نوضح الإطار العام للانتخابات، كما تبلور في بين العامين ١٩٦٢ و١٩٨٥.

لقد تطورت أعداد الناخبين في هذه الفترة من (١١٢٨٨ ناخباً مسجّلاً) عند إجراء أول انتخابات منظمة (أو ثاني انتخابات، إذا اعتبرنا أن سنة ١٩٣٨ كانت هي الأولى) لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي سنة ١٩٦٢، إلى (٤٠٦٤٦ ناخباً مسجّلاً) سنة ١٩٧١، إلى أن وصل العدد إلى (٥٦٨٤٨ ناخباً مسجّلاً) سنة ١٩٨٥، كما هو موضح في الرسم البياني الرقم (١).


رسم بياني رقم (١)
تطور أعداد الناخبين في انتخابات مجلس الأمة
(المسجلون في جداول الانتخاب)



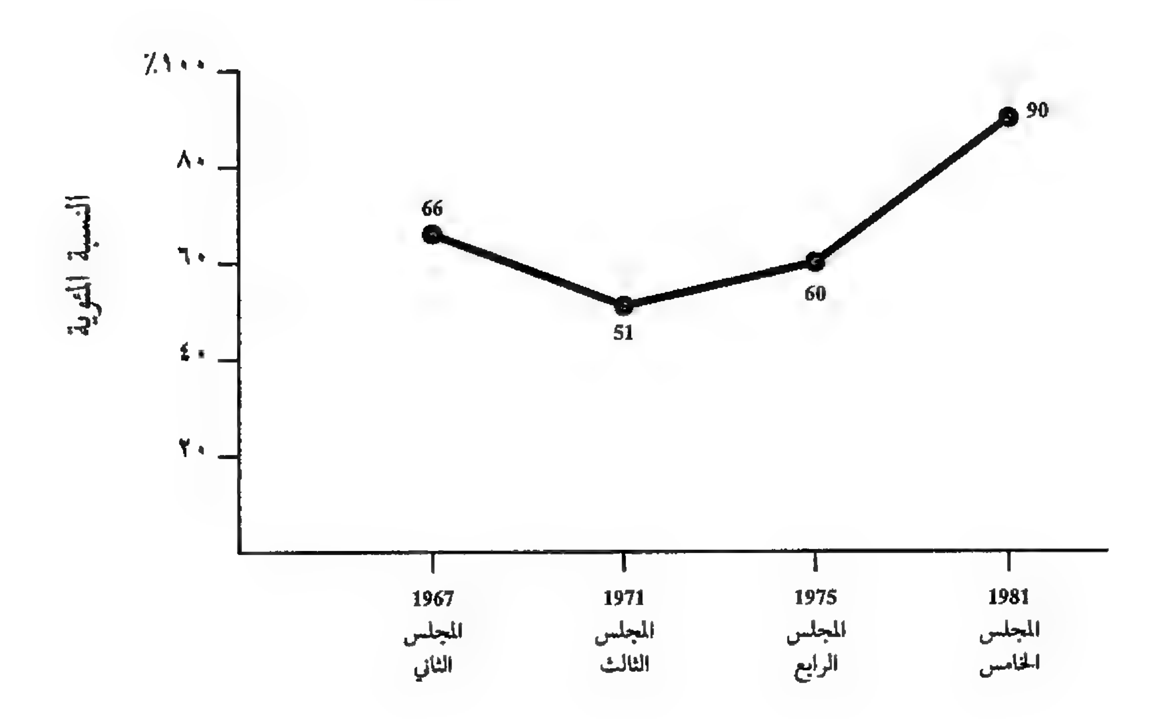
في هذا الرسم نلاحظ أن عدد الناخبين المسجلين قد انخفض، بين سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨١، بمقدار أحد عشر ألف ناخب أو نحو ٢١٪، وهذه نسبة كبيرة جدًا.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن هذه الفترة رافقت حدثين بالغي الأهمية للانتخابات والتجربة الديموقراطية، وهما حلّ مجلس الأمة في آب/أغسطس سنة ١٩٧٦، وتعديل تقسيم الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس وعشرين في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٠. ربما يعود هذا الانخفاض إلى الارتباك الذي سببه تعديل الدوائر الانتخابية. ولكن

الذي نعرفه هو أن الناخب المسجّل، لا يفقد حقّه في الانتخاب، إلا في الحالات التي يحدّدها قانون الانتخاب. وهناك ملاحظة أخرى هي أن أعداد الناخبين المسجّلين، لم ترتفع بين سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ إلا بمقدار أربعة آلاف ناخب، بينما ارتفعت أعداد الناخبين بين سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ إلى نحو الضعف، وهذا بلا شك يعكس ضعف إقبال المواطنين على التسجيل في جداول الانتخاب.

وحتى نتحقق من ذلك، رجعنا إلى أعداد الناخبين الذين اقترعوا فعلاً في السنوات التي تتوافر فيها هذه المعلومات، وهي موضحة في الرسم البياني الرقم (٢). ويتضح من هذا الرسم أن نسبة المقترعين (الذين أدلوا بأصواتهم فعلاً) قد انخفضت في انتخابات سنة ١٩٧١ (من ٦٦٪ في الانتخابات السابقة) إلى ٥١٪. وربما يرجع السبب في هذا إلى الأحداث التي رافقت انتخابات سنة ١٩٦٧ وواقعة التزوير التي حدثت في بعض المناطق، مما دفع إلى الاستقالة الجماعية للمعارضة من المجلس. وانخفاض النسبة يمثل خيبة أمل الناخبين كانعكاس لتلك الأحداث.

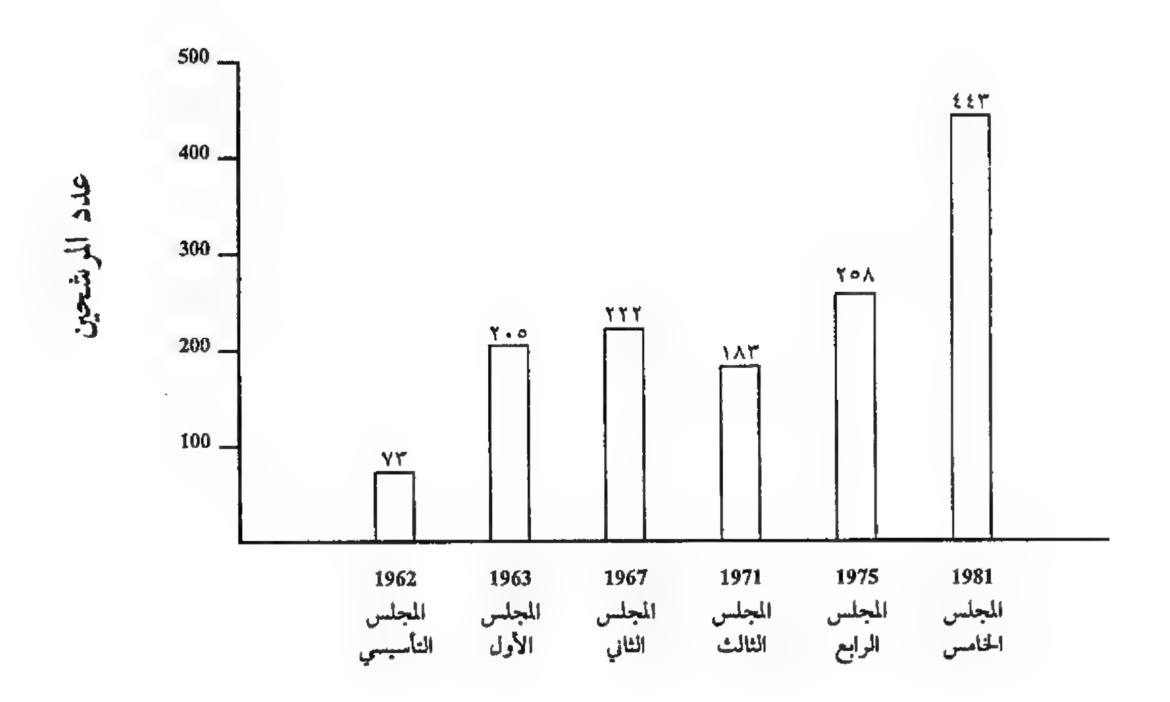
رسم بياني الرقم (٢)
تطور نسبة الناخبين المقترعين في انتخابات مجلس الأمة



ولكن انتخابات سنة ١٩٨١، على الرغم من انخفاض أعداد الناخبين المسجلين فيها ٢١٪ عن الانتخابات التي سبقتها، تعكس صورة مغايرة تماماً، إذ إن نسبة الاقتراع فيها وصلت إلى ٩٠٪ أو (٣٧٦٨٩ مقترعاً من أصل ٤١٩٥٣ ناخباً مسجّلاً). فواقعة حلّ المجلس لم تنعكس بشكل سلبي على إقبال الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، وإنما انعكست بشكل إيجابي، إذ حفزتهم على التصويت. وهذه النسبة هي أعلى نسبة اقتراع سجلت منذ بدء الحياة الديموقراطية المنظمة في الكويت.

ويمكن أن ننظر إلى هذا الجانب من الوضع الانتخابي من زاوية أخرى، وهي تطور أعداد المرشحين لانتخابات مجلس الأمة، كما هو مدرج في الرسم البياني الرقم (٣). فقد ترشح ٢٠٥ أشخاص لانتخابات أول مجلس أمة سنة ١٩٦٣، ثم ٢٢٢ شخصاً لانتخابات المجلس الثاني سنة ١٩٦٧. أما في سنة ١٩٧١ فقد انخفض عدد المرشحين إلى ١٨٣ شخصاً، ومرة أخرى نفترض أن أحداث سنة ١٩٦٧ قد أثّرت سلباً في إقبال المواطنين على ترشيح أنفسهم في الانتخابات. أما أعداد المرشحين في انتخابات سنة ١٩٨١، فقد وصلت إلى رقم قياسي، وهو ٤٤٣ مرشحاً.

رسم بياني الرقم (٣)
تطور أعداد الناخبين في انتخابات مجلس الأمة



وهذه ظاهرة تستدعي الوقوف عندها قليلاً. ففي هذه السنة التي وصلت فيها نسبة تسجيل الناخبين (إلى مجموع السكان) إلى أدنى مستوياتها منذ الستينات، ازدادت أعداد المرشحين بمعدل مرة وثلاثة أرباع (١،٧٢) تقريباً، من ٢٥٨ مرشحاً سنة ١٩٧٥ إلى ٤٤٣ مرشحاً سنة ١٩٨١. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى التفتّت الشديد في الأصوات. فهناك في المتوسط ١٧،٧ مرشحاً في كل دائرة، وإليكم بيان بالدوائر التي زاد فيها عدد المرشحين عن المتوسط:

- الدائرة الخامسة (القادسية)، ٢٢ مرشحاً.
- الدائرة الثامنة (حولي)، ١٩ مرشحاً.
- الدائرة العاشرة (العديلية)، ٢٢ مرشحاً.
- الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية)، ٣١ مرشحاً.
- الدائرة الرابعة عشرة (أبرق خيطان)، ٢٣ مرشحاً.
- الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية)، ٢٠ مرشحاً.
- الدائرة السادسة عشرة (العمرية)، ٢٩ مرشحاً.
- الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ)، ٢٨ مرشحاً.
- الدائرة الثامنة عشرة (الصليبخات)، ١٩ مرشحاً.
- الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة)، ٢٠ مرشحاً.
- الدائرة العشرون (الجهراء القديمة)، ٢٠ مرشحاً.
- الدائرة الحادية والعشرون (الأحمدي)، ٢٠ مرشحاً.
- الدائرة الخامسة والعشرون (أم الهيمان)، ٢٣ مرشحاً.

وكان من جرّاء ذلك أن حصل بعض المرشحين على أقل من عشرة أصوات، وبعضهم حصل على صوت واحد (ثلاثة مرشحين في دائرة أبرق خيطان وأربعة في دائرة الجهراء الجديدة، حصل كل منهم على صوت واحد، على سبيل المثال). ولم يحصل أحد المرشحين على أي صوت في دائرة العمرية!

وقد ذكرنا أن نسبة تسجيل الناخبين إلى مجموع السكان قد وصلت إلى أدنى مستوى لها في انتخابات سنة ١٩٨١، وهذا يدلنا على إحدى الخصائص المميزة للتجربة الديموقراطية في الكويت. فهناك أربع فئات من منظور العملية الانتخابية:

١ ـ المقترعون الذين يدلون بأصواتهم فعلاً في الانتخابات.

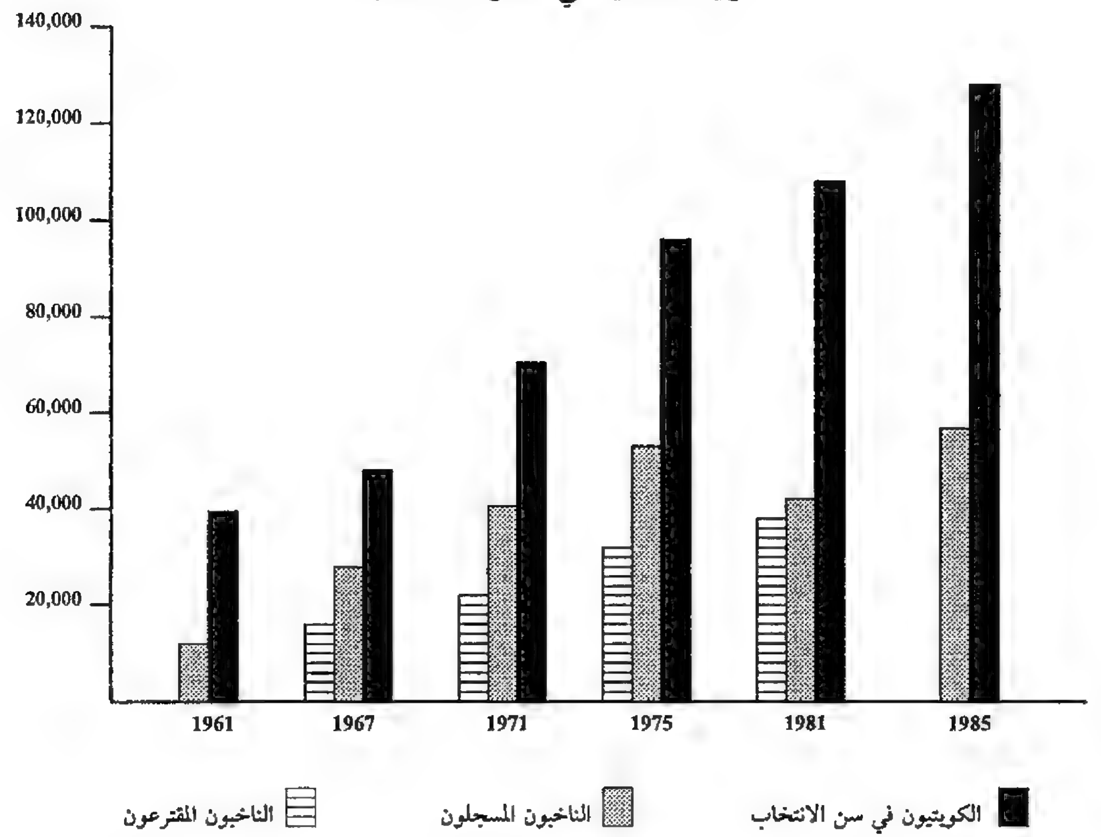
٢ ـ المسجّلون في جداول الانتخاب.

٣ ـ الذين يحقّ لهم الانتخاب وغير مسجّلين في جداول الانتخاب (لأي سبب من الأسباب).

٤ ـ الكويتيون الذكور الذين يبلغون من العمر ٢١ سنة فأكثر في سنة الانتخاب كما وردوا في تعدادات السكان.

ولما كنا لا نعرف شيئاً عن الفئة الثالثة فقد عقدنا مقارنة بين الفئات الثلاث الأخرى، ولخصنا النتيجة في الرسم البياني الرقم (٤). هناك أمران يجب أن نذكرهما منذ البداية: أولاً أن أعداد السكان الكويتيين في هذا الرسم قبل سنة ١٩٨٠ تمثل تقديرات للكويتيين في سن الانتخاب محسوبة من تعدادات السكان. ثانياً أن أعداد السكان الكويتيين في سن الانتخاب تتضمن كل من ذكر أنه كويتي في تعداد السكان (أي تشمل الفئة الثانية وفئة بدون جنسية)، وتتضمن أفراد الجيش والشرطة، وجميع هؤلاء لا يحق لهم الانتخاب بحكم القانون.

رسم بياني الرقم (٤)
مقارنة بين الذين يحق لهم التصويت نظرياً (الكويتيون الذكور ٢١ سنة فأكثر) وبين المسجلين في جداول الانتخاب



وإذا أخذنا هذين التوضيحين في عين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن نسبة تمثيل السكان الكويتيين في فئات المقترعين والمسجلين هي على النحو التالي:

	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨١
نسبة المقترعين إلى السكان	٣٧٪	٢٩٪	٣٣,٥٪	٣٥٪
نسبة الناخبين المسجلين إلى السكان	٥٦٪	٥٨٪	٥٦٪	٣٩٪

فقد انخفضت نسبة الناخبين المسجلين إلى مجموع السكان سنة ١٩٨١ إلى ٣٩٪، وهذا أدنى مستوى وصلت إليه هذه النسبة، إذ إنها لم تقلّ عن ٥٦٪ منذ سنة ١٩٦٧. وعلى الرغم من ذلك، فإن زيادة أعداد المقترعين قد حافظت على نسبتهم إلى مجموع السكان، أي نحو الثلث. ومعنى هذا أن متوسط الذين يدلون بأصواتهم في جميع الانتخابات، لا يمثل إلا نحو ثلث السكان من الناحية النظرية. وإذا ربطنا بين هذه النسبة وبين ازدياد أعداد المرشحين، فإنه عمليًا يمكن لبعض المرشحين أن يفوزوا في الانتخابات، وتكون نسبة الأصوات التي يحصلون عليها في دوائرهم قليلة، أو قليلة جدًّا. فالغالبية العظمى من المرشحين يصلون إلى مجلس الأمة بأقل من ثلث أصوات دوائرهم، أي أنهم يمثلون ثلث الثلث.

ولو أردنا توسيع قاعدة تمثيل النواب لعامة الشعب الكويتي في سن الانتخاب ففي إمكاننا مثلاً أن نعطي المرأة الكويتية التي تبلغ الـ ٢١ سنة فأكثر حق الانتخاب، وهذا كفيل برفع عدد السكان الكويتيين إلى أكثر من الضعف. وفي إمكاننا أيضاً أن نعطي المرأة الكويتية حق الانتخاب مع خفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة للجميع، الذكور والإناث، وفي هذه الحالة نصل إلى أعلى نسبة تمثيل للشعب الكويتي في مجلس الأمة، والجدول التالي يوضح كميًا هذين الاحتمالين:

الاحتمال الأول إعطاء المرأة البالغة ٢١ سنة فما فوق حق الانتخاب، كما في ١٩٨٥/٢/٢٠		الاحتمال الثاني إعطاء المرأة حق الانتخاب، وتخفيض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة، كما في ١٩٨٥/٢/٢٠	
الذكور	١٢٧٩٩٨	الذكور	١٤٩٠٤٧
الإناث	١٣٦٥٤٥	الإناث	١٥٧٥٨٥
الإجمالي	٢٦٤٥٤٣	الإجمالي	٣٠٦٦٣٢
الناخبون المسجلون في ١٩٨٥/٢/٢٠	٥٦٨٤٨	الناخبون المسجلون في ١٩٨٥/٢/٢٠	٥٦٨٤٨

ولما كانت قضية نسبة التمثيل لم تطرح للنقاش إلى حد الآن، خاصة أن قانون الانتخاب لا يحدّد حدّاً أدنى لعدد الأصوات التي يجب الحصول عليها للفوز بالانتخابات، فسيبقى احتمال أن يصل بعض النواب إلى مجلس الأمة مع حصولهم على نسب قليلة من أصوات الناخبين في دوائرهم أمراً وارداً، بل ظاهرة واسعة الانتشار، خاصة إذا زاد عدد المرشحين وأدى إلى تفتت الأصوات بشكل كبير، كما حصل في انتخابات سنة ١٩٨١.

الفصل السابع

الخريطة الانتخابية للتيارات السياسية الرئيسية

نقدم في هذا الفصل دراسة ميدانية حول واقع الخريطة الانتخابية في الكويت، وتأثير حركة السكان وتقسيم الدوائر الانتخابية، وانعكاس هذا الواقع على العملية الانتخابية في البلاد، من خلال المعلومات والإحصاءات المتوافرة عن نوعيات الناخبين في مختلف الدوائر، والمؤشرات الموضوعية التي تشير إلى نوعية المرشحين الذين يفرزهم الوضع السكاني القائم والتقسيم السياسي للدوائر الانتخابية.

لقد قسّمت الكويت، منذ بدء الحياة الديموقراطية المنظمة فيها، إلى عشر دوائر انتخابية. ثم أعيد تقسيمها في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٠، بعد أربع سنوات من حلّ مجلس الأمة، إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية[١]. لذلك سوف نحاول التعرف بالآثار التي ترتبت على قرار تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية.

فقد تبلور في الكويت، منذ وقت مبكر، ثلاثة تجمعات تقليدية رئيسية: نواب قبلة (السنة)، نواب شرق (الشيعة)، نواب القبائل. ونظراً إلى حركات واتجاهات التوسع العمراني، فقد امتدت هذه التجمعات جغرافيًا إلى الشمال نحو الصليبيخات والجهراء، وإلى الجنوب نحو السالمية والرميثية والفحيحيل والأحمدي. ويمكن ملاحظة هذا البعد الجغرافي في توزيع السكان من كون معظم نواب شرق جاؤوا في الفترة بين العامين ١٩٦٣ – ١٩٧٥، من الشريط الساحلي الممتد من شرق عبر دسمان وبنيد القار والدسمة إلى الدعية والشعب والسالمية والرميثية.

ويمكن ملاحظة الشيء نفسه بالنسبة إلى نواب قبلة. فقد انتخبوا في المناطق الممتدة جغرافيًا جنوب القبلة: الشويخ، الشامية، كيفان، الفيحاء، العديلية، الخالدية، حولي. أما نواب القبائل، فقد جاء أغلبهم من المناطق التي تقع جنوب الدائري الخامس في حزام قبلي

يمتد من الجهراء في الشمال إلى جليب الشيوخ والفروانية وأبرق خيطان ثم الصباحية والرقة حتى أم الهيمان في أقصى الجنوب.

وقد سمح هذا التمركز الطائفي (الشيعة في امتداد شرق) و(التمركز القبلي في المناطق ما وراء الدائري الخامس) بتبلور التركيبة التقليدية لمجلس الأمة وتوزيع المقاعد حسب البعد الجغرافي، في تقسيم عمل من نوع خاص، يحتكر فيه نواب شرق أصوات دائرتي شرق (الأولى) والدسمة (السابعة) حسب التقسيم القديم، بينما يحتكر نواب قبلة أصوات دوائر القبلة (الثانية) والسادسة (القادسية)، والثامنة (حولي). ويحتكر نواب القبائل أصوات دوائر الجهراء (الثالثة)، والفروانية (الرابعة)، والتاسعة (السالمية)، والعاشرة (الأحمدي). الدائرة الوحيدة التي كان فيها اختلاط بين نواب قبلة ونواب القبائل، كانت دائرة كيفان (الخامسة) فكانت تصوّت عادة ٣ إلى ٢ (من خمسة) لمصلحة نواب القبائل.

عندما صدر مرسوم تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس وعشرين دائرة، لم يستهدف قرار التعديل التوازن بين التجمعات السياسية التقليدية بقدر ما أدى إلى تكريسه وترسيخ تقسيم العمل بين الفئات الثلاث. وجاء مرسوم التعديل لمصلحة نواب القبائل على حساب نواب شرق بشكل خاص، ولو أنه تسبّب بتجزئة المناطق التي تصوّت للمعارضة أيضاً. وحتى يتضح هذا الموقف بجلاء، دعونا نقارن بين التقسيمين (١٠ و٢٥ دائرة) وعدد النواب لكل دائرة في كل منهما.

نظرة سريعة إلى جدول المقارنة الرقم (٤) تدلّنا على أن الدائرتين الأولى والسابعة (الشرق والدسمة) بقيتا كما هما ولكن انخفض عدد نوابهما من خمسة لكل منهما، حسب التقسيم القديم، إلى اثنين حسب التقسيم الجديد، بينما تحولت الدائرة الثالثة إلى ثلاث دوائر، وبذلك ازداد عدد نوابها من خمسة (للدائرة الواحدة حسب التقسيم القديم)، إلى ٦ (اثنان لكل دائرة حسب التقسيم الجديد). أما الدائرة الرابعة في التقسيم القديم، فقد تحولت إلى ثلاث دوائر، جميعها في مناطق قبلية (الفروانية، العمرية، جليب الشيوخ).

ووضع شبيه بهذا حصل في الدائرة الخامسة، فقد تحولت إلى ثلاث دوائر، واحدة منها منطقة شبه قبلية (أبرق خيطان). وكذلك انقسمت الدوائر السادسة والثامنة والتاسعة إلى دائرتين لكل منها، كما هو مدرج في جدول المقارنة. وبقيت الدائرة السابعة (الدعية) على حالها، فخسرت ثلاثة نواب، كما ذكرنا. أما في الدائرة العاشرة، الأحمدي، فقد تحولت من دائرة واحدة إلى خمس دوائر، أي أن عدد نوابها ارتفع من خمسة إلى عشرة نواب. وهكذا يكون قرار التعديل قد كرّس الوضع الطائفي وأعطى الوضع القبلي ثقلاً انتخابيًا أكبر.

ونتبيّن حجم هذه التوازنات بمقارنة التركيبة الطائفية والقبلية لمجلسي سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨١ (الرابع والخامس):

الجدول الرقم (١)
مقارنة بين التجمعات السياسية
التقليدية في مجلسي ١٩٧٥ و١٩٨١

	مجلس ١٩٧٥		مجلس ١٩٨١	
التجمع التقليدي	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نواب شرق	١٠	٪٢٠	٥	٪١٠
نواب قبلة	١٨	٪٣٦	١٨	٪٣٦
نواب القبائل	٢٢	٪٤٤	٢٧	٪٥٤
المجموع	٥٠	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠

فالأرقام في هذا الجدول لا تحتاج إلى تعليق، إذ إن عدد نواب شرق، حسب التقسيم الجديد، قد انخفض إلى النصف (من ١٠ إلى ٥ نواب) وارتفع نصيب نواب القبائل من ٢٢ إلى ٢٧ نائباً، بينما بقيت حصة نواب قبلة من دون تغيير.

إن الأسباب التي دعت إلى التعديل، ليست كلها سياسية محضة. فحركة السكان لا بدّ من أن تكون قد أدت إلى تركّز ديموغرافي في بعض المناطق دون أخرى، كما أدى التوسّع في العشرين سنة الأخيرة إلى توسّع المناطق الخارجية (كالجهراء الجديدة، والرقة، والصباحية) وظهور مناطق سكنية جديدة (كمشرف وبيان مثلاً). وكل ذلك أسباب وجيهة تبرّر إعادة تقسيم المناطق، ليكون هناك امتداد جغرافي وتناسب سكاني بين بعضها بعضاً.

ولكن كان في الإمكان إعادة التقسيم للإخلال الواعي المقصود بالتوازنات بين التجمعات التقليدية و ذلك بهدف الخلط و التداخل بين التركيبة الطائفية والقبلية. فكان من المناسب مثلاً لو استهدف التقسيم الجديد امتداداً عرضيًا ونحو المناطق على الشريط الساحلي، كأن تدمج الضاحية في المنصورية في الدسمة أو الفيحاء في النزهة في القادسية وفي الدعية، أو لو استهدف التقسيم الجديد امتداداً طوليًا نحو المناطق القبلية، كأن تدمج الخالدية في اليرموك في أبرق خيطان وهكذا.

كما أن التقسيم الجديد قد قلّل عدد النواب المطلوب انتخابهم من خمسة إلى اثنين،

وإذا ربطنا بين هذا وبين قلّة عدد الناخبين، فمن الطبيعي أن نتوقع نتيجتين سبق لنا أن نبّهنا إليهما. أولاهما، إمكانية ضمان نتيجة الانتخاب، إذا حصل المرشح على عدد قليل من الأصوات في الانتخابات الفرعية (أم الهيمان مثلاً). وثانيتهما، التفتّت الشديد في الأصوات إذا ازداد عدد المرشحين في مناطق أصبح عدد أصواتها قليلاً، حسب التقسيم الجديد، حيث إن الغالبية من نواب المجلس الخامس (سنة ١٩٨١) وصلت إلى عضوية مجلس النواب بأقل من ثلث أصوات ناخبي دوائرهم.

ولا بدّ من أن نلفت الانتباه إلى أمر آخر، هو أن هناك نمطاً واضحاً لفئات توزيع الدخل والمهنة ومستوى التعليم وغيرها من مؤشرات الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية في المناطق الانتخابية، كان من الضروري تدبّر نتائجه السلبية على المدى الطويل. ونقصد بهذا أن التقسيم الجديد، قد أدى إلى تركّز فئات الدخل والتعليم والمهن العليا في المناطق النموذجية، وكذلك تركّز فئات الدخل والتعليم والمهن الدنيا في المناطق الخارجية. وحتى يتضح هذا الموقف كميًّا، قمنا بمقارنة السكان الكويتيين في الدوائر الانتخابية، حسب المحافظات، مصنّفين على أساس أعلى مؤهل دراسي وأقسام المهنة الرئيسية، كما ورد ذلك في تعداد السكان لسنة ١٩٨٠.

في الجدول الرقم (٢) لجأنا إلى جمع الدوائر الانتخابية في المحافظات التي تتبعها، لإعطاء صورة عامة، وليست تفصيلية، رغم الادّعاء بأن الصورة العامة للمحافظة ثابتة وتصدق على الدوائر الانتخابية ضمنها، إلا في حالة المحافظة الثانية، أي حولي، لأنها تشمل عشر دوائر انتخابية. وهذا لا يجعلها أكبر المحافظات سكانيًّا فحسب، بل يجعلها جامعة للتجمعات التقليدية كلها، مثل: الرميثية (شرق)، العديلية (قبلة)، أبرق خيطان، (قبائل)، ومع ذلك فإن النمط التوزيعي يبقى واضحاً. وفي حالة المؤهل الدراسي، اختصرنا فئاته من سبع إلى أربع، بأن جمعنا الأمي والذي يعرف القراءة والكتابة فقط، وحملة الابتدائية والمتوسطة، وحملة الثانوية وما دون الجامعية في الثانوية، وبقيت الفئة الجامعية كما هي، وذلك تسهيلاً للمقارنة.

الجدول الرقم (٢)
النسب المئوية للسكان الذكور الكويتيين، ٢١ سنة فأكثر حسب أعلى مؤهل دراسي ومكان السكن، تعداد ١٩٨٠

	المحافظة					
المؤهل الدراسي	العاصمة الدوائر الانتخابية (١ – ٧)	حولي الدوائر الانتخابية (٨ – ١٧)	الجهراء الدوائر الانتخابية (١٨ – ٢٠)	الأحمدي الدوائر الانتخابية (٢١ – ٢٥)	مجموع حملة المؤهل الدراسي	النسبة المئوية من جملة السكان
أمي ويقرأ ويكتب	٪٩٫٨	٪٣٠٫٨	٪٣٤٫٤	٪٢٤٫٨	٥٤٢١٤	٪٥٢,١
ابتدائي ومتوسط	٪١٥٫٥	٪٤٣٫١	٪١٩٫٩	٪٢١٫٣	٢٨٨٩٥	٪٢٧٫٧
ثانوي ودون الجامعي	٪٣١	٪٥٠	٪٦٫٩	٪١١٫٨	١٥٥٧٣	٪١٤٫٩
الجامعي وما فوقه	٪٣٩٫٦	٪٤٩٫٥	٪٣٫٩	٪٦٫٨	٥٤٩٥	٪٥٫٣
مجموع سكان المحافظة	١٦٨٣٠	٣٩٦٩٢	٢٥٧٦٦	٢١٨٨٩	١٠٤١٧٧	
النسبة المئوية من جملة السكان	٪١٦٫٢	٪٣٨٫١	٪٢٤٫٧	٪٣٣٫١	جملة السكان	

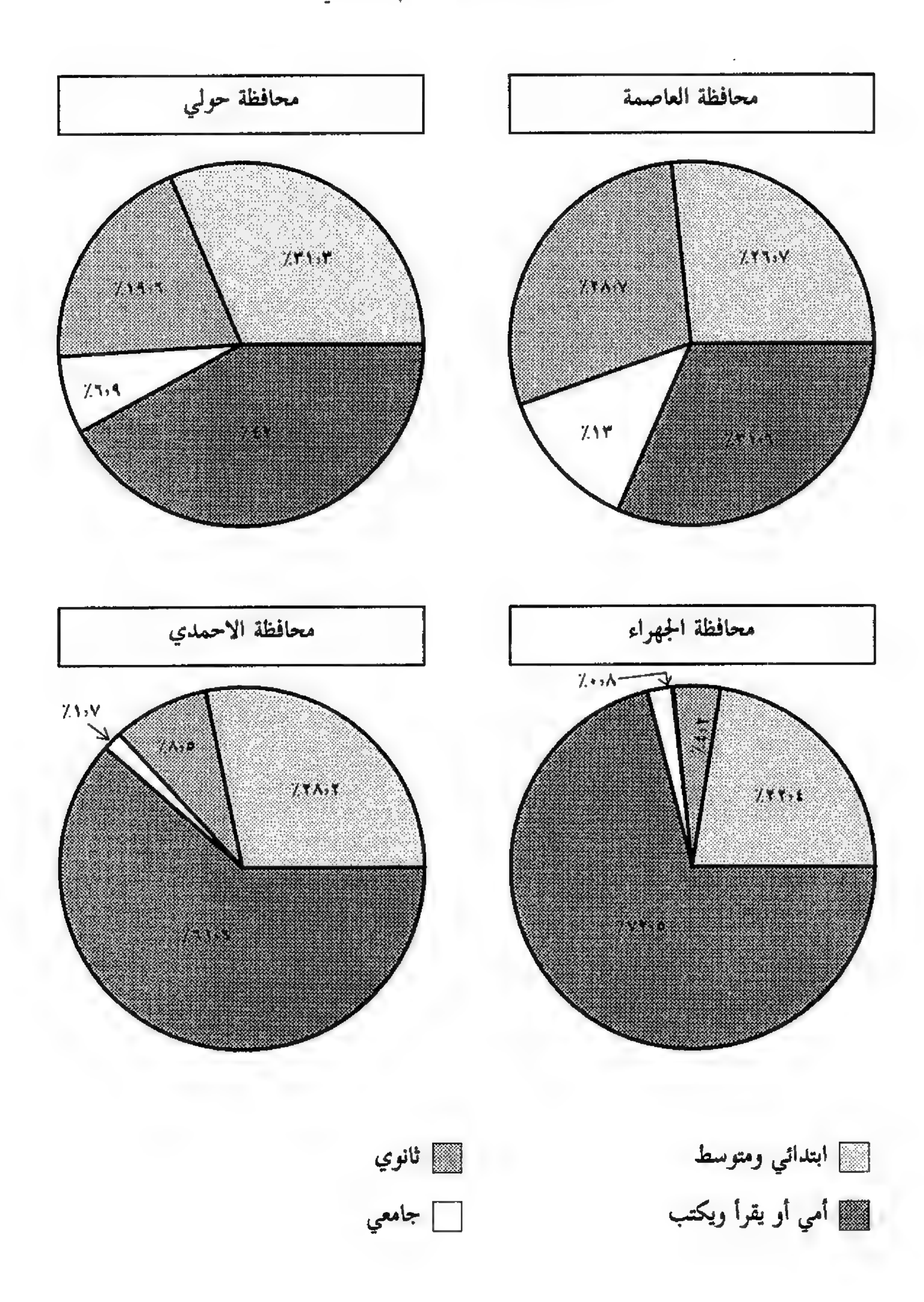
والمعلومات في الجدول الرقم (٢) مرتبة أفقيًا، وليس عموديًا، ولذلك يجب أن تقرأ بالطريقة التالية: ينقسم سكان الكويت الذكور البالغون سن ٢١ فأكثر، حسب التعليم، إلى أربع فئات: ٥٢،١٪ منهم، إما أمي أو يقرأ ويكتب فقط أو (٥٢٢١٤) ألف شخص، من هؤلاء ٩،٨٪ فقط يسكنون في محافظة العاصمة، بينما ثلثاهم يسكنون في محافظتي حولي والجهراء، وربعهم في محافظة الأحمدي. أما حملة الإجازة الجامعية وما فوقها، فلا يشكلون حتى سنة ١٩٨٠ إلا ٥،٣٪ من سكان الكويت الذكور الراشدين، أو (٥٤٩٥) شخصاً الغالبية الساحقة منهم أو ٣٩،٦٪ و٤٩،٥٪، يسكنون محافظتي العاصمة وحولي على التوالي، بينما لا تتجاوز نسبة حملة الإجازة الجامعية من سكان محافظتي الجهراء والأحمدي ١٠٪ مجتمعين. ونمط التمركز نفسه موجود بالنسبة إلى حملة الشهادة الثانوية ودون الجامعية في محافظتي العاصمة وحولي. فنصيب هاتين المحافظتين هو ٨١٪ مقابل ١٩٪ لمحافظتي الجهراء والأحمدي. علماً بأن جملة السكان الكويتيين في سن الانتخاب في سنة ١٩٨٠، كان (١٠٤١٧٧) نسمة.

أما إذا أردنا التعرف بتوزيع السكان، حسب أعلى مؤهل دراسي في كل محافظة، فقد لخصنا النتائج في الرسم البياني الرقم (١). وهنا أيضاً نلاحظ نمطاً واضحاً للتركّز بين فئات التعليم: بينما يمثل الأميون والذين يقرأون ويكتبون فقط ٣١،٦٪ من سكان محافظة العاصمة، فإن نسبتهم في سكان محافظة الأحمدي هي ضعف هذه النسبة ٦١،٦٪، وأكثر من الضعف في سكان محافظة الجهراء ٧٢،٥٪، وأعلى تركّز لحملة الإجازة الجامعية والشهادة الثانوية هو في محافظة العاصمة (١٣٪، ٢٨،٧٪) ومحافظة حولي بدرجة أقل (٦،٩٪، ١٩،٦٪)، بينما لا يمثل هؤلاء في سكان محافظة الجهراء إلا نسبة ضئيلة جدًّا تكاد لا تذكر (٠،٨٪، ٤،٢٪ على التوالي) والشيء نفسه تقريباً ينطبق على محافظة الأحمدي.

وبحساب بسيط آخر، نستطيع أن نقول إن ٤١،٧٪ من سكان محافظة العاصمة متعلمون تعليماً ثانويًا فأكثر، بينما ٣١،٦٪ منهم إما أميون أو يقرأون ويكتبون. وهذه النسب في باقي المحافظات يمكن وضعها على النحو التالي:

فئة التعليم	محافظة العاصمة	محافظة حولي	محافظة الجهراء	محافظة الأحمدي
أمي أو يقرأ ويكتب	٣١،٦٪	٤٢٪	٧٢،٥٪	٦١،٦٪
الثانوية وما فوقها (بما في ذلك التعليم العالي)	٤١،٧٪	٢٦،٥٪	٥٪	١٠،٢٠٪

خريطة المناطق الانتخابية بالكويت
بين حركة السكان والتقسيم السياسي



هل هناك نمط مماثل لتركّز السكان في المحافظات، حسب أقسام المهنة الرئيسية؟ هذا ما يجيب عنه الجدول الرقم (٣). ومرة أخرى نرى أن أصحاب المهن الفنية والعلمية يتركزون في محافظتي العاصمة وحولي (٢٠،٩٪ و١٤،٤٪ على التوالي). كما يتركّز نحو ثلث سكان محافظة العاصمة ونحو ٢٩٪ من سكان محافظة حولي في المهن الكتابية. في حين أن نسبة المشتغلين بهذه المهن من سكان محافظتي الجهراء والأحمدي قليلة بالمقارنة. وبالمقابل فإن أكثر من ثلثي سكان محافظتي الجهراء والأحمدي يعملون إما في الخدمات (٦٤،٩٪ و٤٥،٩٪ على التوالي) أو في تشغيل وسائل النقل (١٠،٥٪ و٢٣،٦٪ على التوالي). وأغلب الذين يعملون في الخدمات، يعملون في الخدمات الحكومية والعامة، أي أنهم من فئات المستخدمين الحكوميين.

الجدول الرقم (٣)
النسب المئوية للسكان الذكور الكويتيين، ٢١ سنة فأكثر حسب أقسام المهنة الرئيسية ومكان السكن، تعداد ١٩٨٠

	المحافظة					
	العاصمة الدوائر الانتخابية (١ـ٧)	حولي الدوائر الانتخابية (٨ـ١٧)	الجهراء الدوائر الانتخابية (١٨ـ٢٠)	الأحمدي الدوائر الانتخابية (٢١ـ٢٥)	مجموع السكان في المهنة	النسبة المئوية من جملة السكان
١ ـ أصحاب المهن الفنية والعلمية	٪٢٠٫٩	٪١٤٫٤	٪٢٫٨	٪٥٫٥	٨٦٣٦	٪١٠٫٥
٢ ـ المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	٪٧٫٢	٪٣٫١	٪٠٫٢	٪٠٫٧	٢٠٣٤	٪٢٫٥
٣ ـ أصحاب المهن الكتابية وما إليهم	٪٣٣٫٤	٪٢٩٫٢	٪٩٫٥	٪١٧	١٨٢٤٦	٪٢٢٫١
٤ ـ القائمون بأعمال البيع	٪١٥	٪٦٫٧	٪٢٫٤	٪٣٫١	٥٠٢٣	٪٦٫١
٥ ـ العاملون في الخدمات	٪١٠٫٩	٪٢٩٫١	٪٦٤٫٩	٪٤٥٫٩	٣٢٤٨٠	٪٣٩٫٤
٦ ـ عمال الإنتاج وتشغيل وسائل النقل	٪١٢٫٣	٪١٦٫٤	٪١٠٫٥	٪٢٣٫٦	١٣٠٦٩	٪١٥٫٨
٧ ـ العاملون في الزراعة وتربية الحيوان	٪٠٫٢	٪٠٫٩	٪٩٫٤	٪٣٫٧	٢٩٩٨	٪٣٫٦
مجموع سكان المحافظة	١٢١٠٣	٣١٢٠٦	٢١٤٢٠	١٧٧٥٥	٨٢٤٨٤	
النسبة المئوية من جملة السكان	٪١٤٫٧	٪٣٧٫٨	٪٢٦	٪٢١٫٥	جملة السكان	

ومعنى هذا التركّز في المهن، هو تركّز في توزيع الدخل الذي يترتب على المهن عادة. ولما كنا لا نملك معلومات عن توزيع الدخل في سكان المحافظات، فإننا نستطيع أن نفترض أن تركّز الفئات العليا من الدخل، يتبع تركّز الفئات العليا للمهن في محافظتي العاصمة وحولي. فالأغلبية من سكان هاتين المحافظتين، يعملون في الأقسام الأربعة العليا من المهن (أنظر الجدول الرقم ٣) وهي المهن التي تدرّ أعلى فئات الدخل في الاقتصاد الكويتي، بينما أغلبية سكان محافظتي الجهراء والأحمدي، يعملون في الأقسام الثلاثة الدنيا من المهن التي تدرّ دخلاً أدنى عادة.

وهكذا يتضح أن تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد، قد أدى إلى ترسيخ التجمعات السياسية التقليدية في الكويت، وكان هذا الترسيخ لمصلحة نواب القبائل الذين يحتكرون أصوات الدوائر الانتخابية في محافظتي الجهراء والأحمدي ونصف عدد الدوائر الانتخابية في محافظة حولي. ويتضح كذلك من تحليلاتنا أن هذا التركّز الطائفي ـ القبلي في الدوائر الانتخابية، يترتب عليه كذلك تركّز مماثل في توزيع التعليم والمهن والدخل، فتختص محافظتا العاصمة وحولي بالمستويات العليا من التعليم والمهن والدخل وتختص محافظتا الجهراء والأحمدي بالمستويات الدنيا من التعليم والمهن والدخل.

ومع قبولنا بحقيقة أن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، قد دعت إليها مجموعة من العوامل، ليست سياسية بحتة، منها ما يتصل بالحركات السكانية (كزيادة الكثافة الطبيعية والتجنيس)، ومنها ما يتصل بالتوسع العمراني وظهور مناطق سكنية جديدة، إلا أن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية كان أجدى وأنسب للوحدة الوطنية، لو أنه استهدف تقليص تقسيم العمل الطائفي ـ القبلي للتجمعات السياسية التقليدية وزعزعته. إذ إن هذين الدمج والاختلاط كانا حلاً ممكناً وعمليًا في الدوائر الانتخابية في محافظتي العاصمة وحولي. أما محافظتا الجهراء والأحمدي، فإن التيار القبلي فيهما، لا بد من أن ينحسر، مقابل ظهور فئات متعلمة واعية، تسعى إلى تكوين تنظيمات سياسية واجتماعية بديلة من المؤسسة القبلية والانتماءات العشائرية.

الجدول الرقم (٤)
مقارنة بين التقسيم القديم والتقسيم الجديد للدوائر الانتخابية في الكويت

التقسيم القديم (١٠ دوائر انتخابية) ١٩٦٣-١٩٧٥ الدائرة	عدد النواب	التقسيم الجديد (٢٥ دائرة انتخابية) ١٩٨١ الدائرة	عدد النواب
الأولى: الشرق، دسمان، بنيد القار	٥	الأولى: الشرق	٢
الثانية: القبلة، المرقاب، الصالحية	٥	الثانية: المرقاب، ضاحية عبد الله السالم	٤
الثالثة: الشويخ، الصليبيخات، الجهراء	٥	الدائرة ٣: القبلة، الشويخ، الشامية	
		الدائرة ١٨: الصليبيخات	
		الدائرة ١٩: الجهراء الجديدة	٦
		الدائرة ٢٠: الجهراء القديمة	
الرابعة: الشامية، الفروانية،	٥	الدائرة ١٥: الفروانية	
جليب الشيوخ، العمرية		الدائرة ١٦: العمرية	٦
		الدائرة ١٧: جليب الشيوخ	
الخامسة: كيفان، الخالدية، أبرق خيطان، السرة	٥	الدائرة ٧: كيفان	
		الدائرة ١١: الخالدية	٦
		الدائرة ١٤: أبرق خيطان	
السادسة: القادسية، المنصورية، الفيحاء	٥	الدائرة ٥: القادسية	٤
		الدائرة ٦: الفيحاء	
السابعة: الدسمة، الدعية، فيلكا والجزر	٥	الدائرة ٤: الدعية	٢
الثامنة: حولي، النقرة، الجابرية، الروضة، العديلية	٥	الدائرة ٨: حولي	
		الدائرة ٩: الروضة	٦
		الدائرة ١٠: العديلية	
التاسعة: السالمية، الرميثية، البدع، الشعب	٥	الدائرة ١٢: السالمية	٤
		الدائرة ١٣: الرميثية	
العاشرة: الأحمدي، الصباحية، الفحيحيل	٥	الدائرة ٢١: الأحمدي	
		الدائرة ٢٢: الرقة	
		الدائرة ٢٣: الصباحية	١٠
		الدائرة ٢٤: الفحيحيل	
		الدائرة ٢٥: أم الهيمان	
المجموع	٥٠	المجموع	٥٠

توزيع الأصوات القبلية

نحاول رصد وضع الدوائر الانتخابية ذات الكثافة القبلية، كما كان سائداً في انتخابات ١٩٨٥، مع الأخذ في عين الاعتبار غياب المصادر الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها. لذلك فقد قمنا بتتبع ظاهرة الانتخابات الفرعية من خلال رصد هذه الدوائر، وتبين عدد الناخبين المسجلين فيها، كما جاءت في الكشوفات الانتخابية الرسمية. وقد أخذنا كذلك وضع بعض القبائل وكثافتها في عين الاعتبار خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الفرعية ونسب الحضور، أو التصويت، بينما اضطررنا إلى اللجوء إلى بعض الأقطاب القبلية، أو أولئك الذين لهم دراية بأعداد القبائل وكثافتها وتوزيعها على الخارطة الانتخابية الكويتية للتأكد من صحة هذه الأرقام ـ ونحن لسنا في صدد تحديدها ـ توزيعاً لما يمكن أن يسمى بالشريط القبلي، وذلك بالنظر إلى طبيعة التوزيعة القبلية، وتناسقها جغرافيًا.

لقد أخذنا في عين الاعتبار، في الجداول المبينة أدناه، الوضع القبلي في ١٥ دائرة انتخابية تشكل في تقديرنا، ومن خلال متابعتنا، مركز الثقل.

وإذ نعرض هذه النتائج، نؤكد أن المقصود هو إعطاء صورة حية وواقعية لتوزيع الكثافة القبلية في بعض الدوائر، دون النظر في المرحلة الحالية إلى التحالفات أو الاتفاقات القبلية التي قد تمّت.

ولعلّ حساب أصوات ناخبي القبائل قياساً بعدد المسجلين في هذه الدوائر لا يعني انعدام وجود قبائل أخرى، بل إن ضآلة عددها أو انعدام توافر المعلومات الدقيقة حولها، أو تضارب المعلومات إلى الدرجة التي تشكّك في مصداقيتها، حدا بنا على تحاشي ذكرها.

ولعلّ هذه الأرقام، لا تعني تجاهل وضع الفئات الأخرى في بعض الدوائر الانتخابية والتي سنتناولها، لكن ما يهمنا توضيحه وتأكيده هنا، أننا نعرض لهذه المعلومات مجرّد عرض، ودون أن نتناولها بالتحليل والدراسة في ضوء توزيع الدوائر الانتخابية في الكويت ومدى تأثره، وتأثيره في هذه الخارطة، ومن ثم في الوضع الانتخابي العام والتركيب السكاني.

وفيما يلي نقدم جداول مفصلة بمراكز الثقل للتوزيع القبلي الكثيف في الدوائر الانتخابية[٢]:

الدائرة	عدد الناخبين المسجلين فيها	أصوات القبائل حسب أرقام الانتخابات الفرعية والتقديرات		
مشرف وبيان	٣٢٩٥	العوازم ٣٠٠		
السالمية	١٦١٨	العوازم ١٠٥٠		
الرميثية	٣٨٠٩	عوازم وكنادرة ١٦٠٠ (تقدير)		
خيطان	٢٢١٥	العتبان ٦٢٠		
الفروانية	٢٧٥٢	الرشايدة ١٢٥٢	المطران ٤٠٠	العداوين ١٥٠ العوازم ١٥٠
العمرية	٢٨١١	الرشايدة ٦٥٣	المطران ٥٤٥	عوازم ١٥٠ عداوين ١٣٠ عتبان ١٠٠
جليب الشيوخ	٢٠٠٤	المطران ١٣٠٠	الرشايدة ١٥٠	العداوين ٧٣
الصليبخات	٢٠٤٦	العوازم ٣٢٠		
الجهراء الجديدة	٢٠٠٦	الرشايدة ٢٦٣	عنزة ٣٠٠	الظفير ٣٠٠
الجهراء القديمة	٣١٠٥	عنزة ٥٦٠	العجمان ٤٥٠	الظفير ٣٥٠
الأحمدي	٣٤٧١	العجمان ٩٨٠	العوازم ٣٠٠	العتبان ٣٥٠
الرقة	٢٢٦٤	العوازم ٦٥٠	العجمان ٦٠٠	المطران ٤١٥
الصباحية	٣٢٠٨	العجمان ١١٤٩	العوازم ١١٠٠	
الفحيحيل	٢٠٥٤	العوازم ٤٠٠	الهواجر والقحطان ٣٨٤	
أم الهيمان	١٥٥٦	العوازم ٨٠٠		

● الدائرة الثامنة (حولي، بيان، مشرف، النقرة)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٣٢٩٥

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية ٣٠٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	٣٠٠	٩،١٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٩،١٪

● الدائرة ١٢ (السالمية)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ١٦١٨

عدد أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية ١٠٥٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	١٠٥٠	٦٤،٨٩٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٦٤،٨٩٪

● الدائرة ١٣ (الرميثية)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٣٨٠٩

عدد أصوات القبائل (تقدير بالاعتماد على بعض مصادر القبيلة أنفسهم) ١٦٠٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم والكنادرة (تقديرات)	١٦٠٠	٤٢٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٤٢٪

● الدائرة ١٤ (أبرق خيطان)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٢١٥

إجمالي أصوات القبائل ٦٢٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العتبان	٦٢٠	٢٧،٩٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٢٧،٩٪

● الدائرة ١٥ (الفروانية)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٧٥٢

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية أو التقديرات ١٩٥٢

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
الرشايدة	١٢٥٢	٤٥،٤٩٪
المطران	٤٠٠	١٤،٥٪
العوازم	١٥٠	٥،٤٪
العداوين	١٥٠	٥،٤٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٧١٪

● الدائرة ١٦ (العمرية)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٨١١

إجمالي أصوات القبائل في الانتخابات الفرعية ١٥٨٧

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
الرشايدة	٦٥٣	٪٢٢،٥
المطران	٥٤٥	٪١٩،٣
العوازم	١٥٠	٪٥،٣
العداوين	١٣٠	٪٤،٦
العتبان	١٠٠	٪٣،٥

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٪٥٥،٢

● الدائرة ١٧ (جليب الشيوخ)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٠٠٤

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية (التقدير) ١٥٢٣

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
المطران	١٣٠٠	٪٦٤،٨
الرشايدة	١٥٠	٪٧،٤
العداوين	٧٣	٪٣،٦

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٪٧٥،٨

● الدائرة ١٨ (الصليبخات)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٤٠٦

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية أو التقديرات ٣٢٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	٣٢٠	٪١٣،٣

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٪١٣،٣

● الدائرة ١٩ (الجهراء الجديدة)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٠٠٦

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية أو التقديرات ٨٦٣

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
عنزة	٣٠٠	١٤،٩٥٪
الظفير	٣٠٠	١٤،٩٥٪
الرشايدة	٢٦٣ (تقدير)	١٣،١٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٤٣،١٪

● الدائرة ٢٠ (الجهراء القديمة)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٣١٠٥

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية أو التقديرات ١٣٦٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
عنزة	٥٦٠	١٨٪
العجمان	٤٥٠	١٤،٤٩٪
الظفير	٣٥٠	١١،٢٧٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٤٣،٧٦٪

● الدائرة ٢١ (الأحمدي)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٣٤٧١

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية أو التقديرات ١٦٣٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العجمان	٩٨٠	٢٨،٢٣٪
العوازم	٣٠٠	٨،٦٤٪
العتبان	٣٥٠	١٠٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٤٦،٩٪

● الدائرة ٢٢ (الرقة)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٢٦٤

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية ١٦٦٥

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	٦٥٠	٢٨٫٧٪
العجمان	٦٠٠	٢٦٫٥٪
المطران	٤١٥	١٨٫٣٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٧٣٫٥٪

● الدائرة ٢٣ (الصباحية)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٣٢٠٨

إجمالي أصوات القبائل من وحي الانتخابات الفرعية ٢٢٤٩

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العجمان	١١٤٩	٣٥٫٨٪
العوازم	١١٠٠	٣٤٫٣٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٧٠٫١٪

● الدائرة ٢٤ (الفحيحيل)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ٢٠٥٤

إجمالي أصوات القبائل ٧٨٤

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	٤٠٠	١٩٫٤٪
الهواجر والقحطان (مجتمعتين)	٣٨٤	١٨٫٦٩٪
العتبان والفضول		(لم تتوافر معلومات عنهما)

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٣٨٫١٦٪

● الدائرة ٢٥ (أم الهيمان)

عدد الناخبين المسجلين في كشوفات الانتخابات ١٥٥٦

إجمالي أصوات القبائل ٨٠٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى المسجلين
العوازم	٨٠٠ (تقدير)	٥١٫٤٪

النسبة المئوية لأصوات القبائل إلى عدد المسجلين في الدائرة ٥١٫٤٪

هوامش الفصل السابع

(١) أنظر مقال د. جاسم كرم المنشور في جريدة **الوطن** على حلقتين: «الآثار المترتبة على تغيير الدوائر الانتخابية»، ١٩٨٤/١٢/٨ و«زيادة حدّة الطائفية والقبلية وشراء الأصوات»، ١٩٨٤/١٢/١٥.

(٢) نودّ أن نتقدم بجزيل الشكر لوزارة التخطيط ممثلة في الأساتذة فؤاد ملا حسين وكيل الوزارة ومساعد العميم الوكيل المساعد ومحمد السايح الخبير الإحصائي وموظفي الإدارة المركزية للإحصاء لتسهيل حصولنا على المعلومات الأولية التي استقينا منها البيانات الواردة.

الفصل الثامن

اتجاهات الناخبين: دراسة ميدانية(*)

في أول عمل إحصائي متكامل عن الانتخابات في تاريخ الكويت، أجري استفتاء حول آراء الناخبين الكويتيين بالمواصفات المطلوب توافرها في النائب المثالي. وشمل هذا الاستفتاء عيّنة من ٤٠٠ ناخب، تم اختيارهم من اللوائح الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية في الكويت.

وأكدت نتائج هذا البحث، الذي تم إنجازه حسب أحدث طرق الإحصاء العصرية وأجهزة «الكمبيوتر»، أن درجة الوعي الانتخابي بين جماهير الناخبين جاءت مطمئنة إلى حدّ كبير، مما يشير إلى أن الانتخابات المقبلة لمجلس الأمة ستكون متميزة عن المعارك الانتخابية السابقة.

وفيما يلي أبرز النتائج التي أسفر عنها هذا البحث الإحصائي:

أولاً ـ إن الغالبية العظمى ترى أن يكون النائب المثالي متعلّماً تعليماً جامعيًا (٦٦٪) أو تعليماً ثانويًا (١٢٪). بينما ذكر (١٩٪) من أفراد العينة أن التعليم ليس شرطاً ضروريًا بالنسبة إلى عضو مجلس الأمة.

ثانياً ـ إن الغالبية العظمى ترى أن يكون النائب المثالي من ذوي الخبرة والاختصاص (٦٩٪). بينما أجاب (٥٤٪) بأنه ليس من الضروري أن يكون النائب سياسيًا محترفاً، وقال (٧٢٪) إنه ليس من الضروري أيضاً أن يحمل المرشح آراء سياسية مطابقة لآراء الناخب. بينما يرى (٥٤٪) أن المرشح ينبغي أن يتمتع بميزات شخصية واضحة.

ثالثاً ـ ردًا على سؤال عن الأشخاص الذين يؤثرون بالناخب في اختياره للنائب المثالي، قال (٨٩٪) إن أفراد العائلة لا يؤثرون في هذا الاختيار، وقال (٨١٪) إن الأصدقاء في

(*) قامت المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية (بارك)، وهي عضو منظمة «غالوب»، العالمية للإحصاء، بتنفيذ الدراسة الميدانية، وبتمويل من جريدة «القبس».

الديوانية لا يؤثرون في قرار الاختيار، وأجاب (٣١٪) فقط بأن الانتماء الديني والانتخابات الفرعية تؤثر في اختيار النائب، بينما قال (٧٠٪) إن برنامج النائب الانتخابي ومواصفاته الفكرية السياسية لها تأثير في اختيار النائب المثالي لمجلس الأمة.

رابعاً ــ وردًّا على سؤال عن الطريقة المثلى لاختيار النائب، قال (٨٧٪) إن الطريقة المثلى هي التنافس الحرّ غير المقيد، بينما أجاب (١٢٪) فقط بأن الانتخابات الفرعية هي الطريقة المثلى.

خامساً ــ وحول سؤال عما إذا كان النائب المثالي من الذين سبق لهم الفوز بعضوية مجلس الأمة، وإذا كان سجل النائب ومواقفه السابقة من العوامل التي تؤثر في اختياره مرة ثانية، أجاب أكثر من ثلثي أفراد العينة (٧١٪) أن السجل والمواقف السابقة سيؤثران كثيراً في اختيار النائب مرة ثانية، وقال (٧٪) بأن السجل والمواقف السابقة يؤثران قليلاً في الاختيار، أما (٢٢٪) فقالوا إن السجل والمواقف السابقة لن يؤثرا في اختيارهم. وهذا يعني أن (٧٨٪) يرون أن مواقف النائب السابقة وسجلّه البرلماني هما عامل مؤثر في اختيارهم له مرة ثانية.

سادساً ــ وحول أهمية وجود برنامج انتخابي للنائب المثالي، قال (٦٥٪) إن البرنامج الانتخابي الواضح والمبني على دراسة وتقديرات موضوعية هو شرط مهم لاختيارهم للنائب. بينما يرى (١٨٪) أنه لا بدّ للنائب المثالي من بلورة آراء واجتهادات ذاتية في القضايا العامة، أما (١٤٪) فقط فهم الذين يرون أن البرنامج الانتخابي والآراء المبلورة، ليسا شرطاً ضروريًّا، ما دام النائب يتمتع بشخصية مميزة.

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة آراء المواطنين الذين لهم حق التصويت في انتخابات أعضاء مجلس الأمة وفي مواصفات نائب مجلس الأمة المثالي. وفي ما يلي المؤشرات الأساسية التي أسفرت عنها نتائج هذه الدراسة الميدانية.

النتائج والتحليل الإحصائي

١ ــ في مجال المستوى التعليمي للنائب المثالي

أظهرت نتائج البحث أن:

النسبة الغالبة من الناخبين، أفراد عينة الدراسة، (٦٦،٢٪) ترى أن التعليم الجامعي شرط أساسي ينبغي توافره في النائب المثالي المرشح لعضوية مجلس الأمة. وعلى حين أتى الرأي القائل إن التعليم، ليس شرطاً ضروريًّا ينبغي توافره في النائب المثالي المرشح، في المرتبة الثانية

من الآراء بنسبة ١٨،٨٪، فإن التعليم الثانوي قد احتل المرتبة الثالثة من الآراء، وذلك بنسبة ١١،٧٪، أما الذين رأوا أن المستوى التعليمي للنائب المثالي يمكن أن يقلّ عن مستوى التعليم الثانوي، فقد تدنّت نسبتهم إلى ١،٥٪، فيما لم تتخذ النسبة الباقية من أفراد العينة رأياً في هذا الجانب. من ذلك يتضح أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة أي ٧٧,٩٪ ترى أن التعليم الثانوي فما فوق هو شرط ضروري ينبغي توافره في النائب المثالي، وهي نسبة عالية تعكس مدى اهتمام الناخبين بالمستوى التعليمي للنائب المثالي المرتقب.

بلغت نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٣٤/٢١) عاماً، والذين يرون أن التعليم ليس شرطاً ضرورياً، ٢٣،١٪ وهي نسبة عالية، بالنسبة إلى باقي الناخبين.

بلغت نسبة فئة الناخبين الذين يقرأون ويكتبون فأقل، من حيث المستوى التعليمي، والذين يرون أن التعليم الثانوي فما فوق شرط ضروري ينبغي توافره في النائب المثالي ٧٦،٨٪، وهي نسبة عالية تعكس مدى اهتمام هذه الفئة بالمستوى التعليمي للنائب المثالي الجديد.

وهذا يعني أن المواطنين يجدون أهمية كبيرة في توافر شرط التعليم فيمن سيمثّلهم ويمثّل مصالحهم في مجلس الأمة الجديد.

المواصفات المطلوبة للنائب المثالي

أن يكون متعلماً (إجابة واحدة فقط)

أ ـ تعليماً جامعيًا	٦٦٪
ب ـ تعليماً ثانويًا	١٢٪
جـ ـ أدنى من ذلك	١٪
د ـ التعليم ليس شرطاً ضروريًا	١٩٪
هـ ـ لا أدري	٢٪
المجموع	١٠٠٪

٢ ـ بالنسبة إلى عمر النائب المثالي

في هذا الجانب، طرحت خيارات أربعة أمام أفراد عينة الدراسة جاءت نتائجهم مرتبة على النحو التالي:

أن يكون متوسطاً في السن، أي يتراوح عمره بين ٣٥ عاماً و٤٩ عاماً، وقد حقق هذا الرأي أعلى نسبة (٧١،٣٪) من إجابات المستفتين. وفي الترتيب الثاني، يأتي الرأي بأن يكون النائب كبيراً في السن، أي ذا خمسين عاماً فما فوق، وقد قرر ذلك ١٨،٨٪ من

المستفتين، أما الذين ذكروا أن العمر ليس شرطاً ضروريًا، فقد بلغت نسبتهم ٥،٦٪ من الإجمالي، فيما الذين يرون أن يكون النائب شابًا يقل عمره عن ٣٥ عاماً، لم تزد نسبتهم على ٤,٣٪ من المجموع.

أظهرت النتائج التفصيلية أيضاً، أن نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٥٠ سنة فما فوق) والذين يرون أن النائب المثالي، الذي يرغبون في أن يمثلهم في مجلس الأمة الجديد، يجب أن يكون من فئة العمر (٥٠ سنة فما فوق)، قد بلغت ٣٣،٩٪، وهي أعلى من مثيلاتها لفئات الأعمار المختلفة للناخبين. كما أظهرت النتائج أيضاً، أن نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٢١ ــ ٣٤) والذين يرون أن النائب المثالي، الذي يرغبون في أن يمثلهم في مجلس الأمة الجديد، يجب أن يكون من فئة العمر (٣٥ ــ ٤٩)، قد بلغت ٨٠،٦٪، وهذه النسبة تعني أن كلاً من الفئتين ترغب في أن يمثلها قرينها أو القريب منها في العمر، لاعتبارات عديدة.

ويجب أن لا نغفل أنه رغم انخفاض نسبة الذين يرون أن العمر ليس شرطاً ضروريًا، إلا أن نسبة الشباب في فئة العمر (٢١ ــ ٣٤) جاءت أعلى من نسب باقي الفئات العمرية للناخبين الذين يرون الرأي نفسه، إذ بلغت هذه النسبة ٧،٥٪.

أظهرت النتائج أيضاً، أن الناخبين الذين لا يتجاوز مستواهم التعليمي القراءة والكتابة فما دون، الذين يرون أن النائب المثالي يجب ألا يقل عمره عن ٣٥ عاماً، بلغت نسبتهم ٩٦،٩٪، في حين أن نسبة الفئة نفسها التي ترى أن يكون عمر النائب محصوراً بين (٣٥ ــ ٤٩)، بلغت فقط ٦١،٢٪. بينما نجد أن باقي النسب قد تدنّت بشكل ملحوظ، أو بلغت ١،٦٪.

من النتائج التفصيلية، اتضح أن نسبة فئة الناخبين المتقاعدين، جاءت أعلى النسب من بين فئات الناخبين، الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يكون عمره ٥٠ سنة فما فوق، إذ بلغت هذه النسبة ٣٨،٤٪.

في حين أن نسبة الناخبين من العاملين المهنيين جاءت أيضاً أعلى النسب من بين فئات الناخبين الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يكون عمره محصوراً بين (٣٥ ــ ٤٩ سنة)، في حين أن نسبة الناخبين المتقاعدين، جاءت أقلها، إذ بلغت هاتان النسبتان ٨١،٦٪ و٥٤،٤٪ على التوالي.

كما بلغت نسبة فئة الناخبين الذين ينحصر دخلهم ما بين (٢٠٠ ــ ٤٠٠) دينار كويتي، الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يكون عمره ٥٠ سنة فما فوق ٢٣،٢٪، وهي أعلى النسب من بين فئات الناخبين الأخرى.

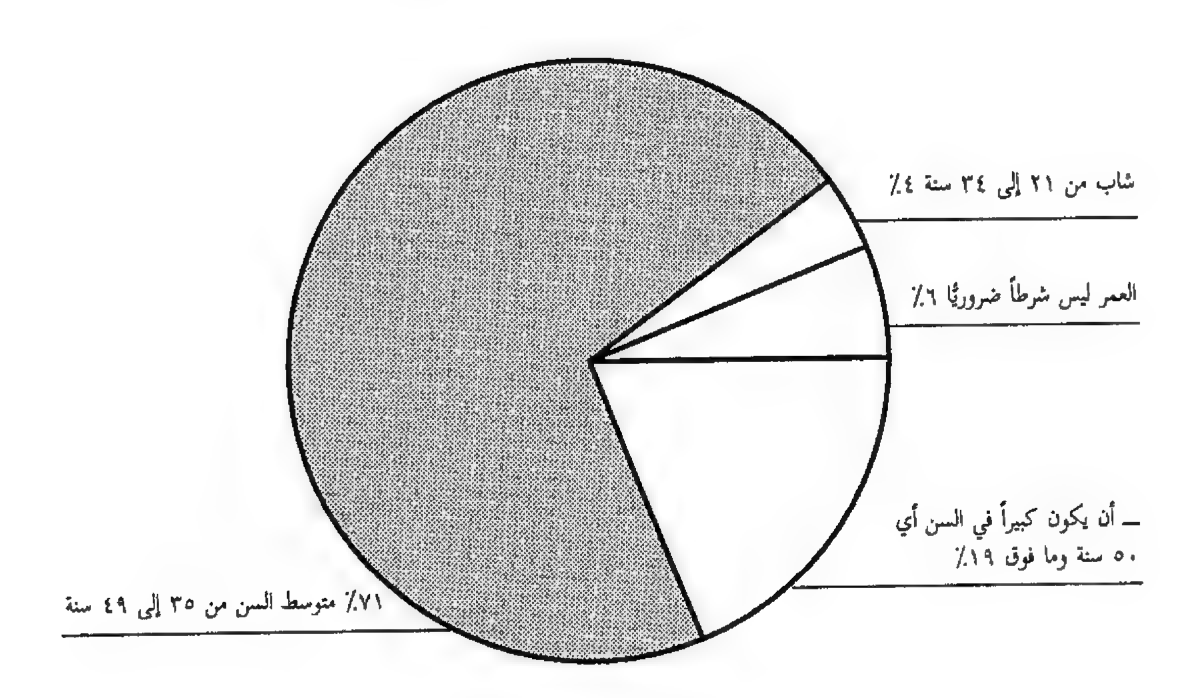
ومن ذلك يتضح أن المرحلة العمرية المفضلة لدى النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة (٧١،٣٪) هي تلك المرحلة التي تجمع بين فورة الشباب واكتمال الرجولة ونضجها، أي التي تتراوح بين (٣٥ ـ ٤٩ سنة) وهي مرحلة أيضاً يمكن أن تتصف باكتمال الخبرة العملية والرأي الراجح بالنسبة الى هذه الفئة العمرية.

عمر النائب المثالي

أن يكون في عمر مناسب (إجابة واحدة)

أ ـ أن يكون في الخمسين وما فوق	١٩٪
ب ـ أن يكون بين ٣٥ ـ ٤٩ سنة	٧١٪
جـ ـ أن يكون شابًا بين ٢١ ـ ٣٤ سنة	٤٪
د ـ العمر ليس شرطاً ضروريًا	٦٪
هـ ـ لا أدري	ـ
المجموع	١٠٠٪

العمر المناسب للنائب المثالي



٣ ـ بالنسبة إلى مؤهلات النائب المثالي

أظهرت نتائج البحث أن الرأي القائل بأن يكون النائب المثالي من ذوي الخبرة والاختصاص، يأتي في المرتبة الأولى من مؤهلات النائب المثالي، إذ بلغت نسبة القائلين بهذا الرأي ٦٨،٥٪ من إجمالي أفراد العينة. يليه الرأي القائل إنه ينبغي أن يتمتع النائب المثالي بميزات شخصية واضحة تميزه عن غيره من المرشحين في دائرته، إذ بلغت نسبة القائلين به ٥٣،٦٪ من إجمالي أفراد العينة. أما الذين يرون أن النائب يجب أن يكون سياسيًا محترفاً، فقد بلغت نسبتهم ٤٦،٤٪ من المجموع، بينما تدنت نسبة القائلين «بأنه ينبغي أن يحمل آراء سياسية مطابقة للرأي السياسي للناخب» إلى ٢٨،٢٪ من المجموع.

أظهرت النتائج أيضاً أن نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٢١ ـ ٣٤ سنة)، الذين يرون أنه يجب أن يكون النائب المثالي سياسيًا محترفاً، جاءت أعلى النسب من بين فئات الأعمار الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٥٣،٨٪، في حين جاءت نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٣٥ ـ ٤٩)، الذين يرون الرأي نفسه أقل النسب، إذ بلغت ٣٧،٧٪. كذلك أظهرت النتائج أن نسبة الناخبين من فئة العمر (٢١ ـ ٣٤) سنة، الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يحمل آراء سياسية مطابقة لآرائهم السياسية، جاءت أيضاً أعلى النسب من بين فئات الأعمار الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٣٤،٤٪ في حين جاءت هذه النسبة عند فئتي الأعمار (٣٥ ـ ٤٩) و(٥٠ فما فوق) متقاربة، إذ بلغتا ٢٤،٥٪، ٢٤،٨٪ على التوالي. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يتمتع بميزات شخصية واضحة، إذ جاءت نسبة فئة الناخبين من العمر (٢١ ـ ٣٤) أعلى النسب أيضاً، فقد بلغت ٦٠،٦٪ متفوقة على باقي نسب القائلين بهذا الرأي من فئات العمر الأخرى للناخبين.

جاءت نسبة فئة الناخبين الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو المتوسطة أعلى النسب من بين فئات الناخبين الآخرين في كافة الآراء المطروحة، بالنسبة إلى مؤهلات النائب المثالي. إذ بلغت هذه النسبة ٧٣،٤٪ و٥١،٤٪ و٣٨،٥٪ و٦٥،١٪ على التوالي.

جاءت نسبة فئة الناخبين الذين يقومون بأعمالهم بأنفسهم، والذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص، أعلى النسب، إذ بلغت ٧٥٪، تليها نسبة الذين يرون أنه يجب أن يتمتع بميزات شخصية واضحة إذ بلغت هذه النسبة ٦٣،٥٪.

أما بالنسبة إلى فئة العاملين المهنيين، فقد جاءت نسبتهم التي ترى أن النائب يجب أن يكون سياسيًا محترفاً ٥٥،٢٪، وهي أعلى النسب من بين الفئات المهنية الأخرى للناخبين، وكذلك جاءت نسبة هذه الفئة أيضاً، والتي ترى أن النائب يجب أن يحمل آراء سياسية

مطابقة لآرائهم السياسية، أعلى النسب من بين نسب الفئات المهنية الأخرى للناخبين، إذ بلغت ٣٢،٨٪.

بالنسبة إلى فئة أصحاب الدخول المرتفعة، التي تزيد على ٧٠٠ دينار كويتي، فقد جاءت نسبتهم التي ترى أن النائب المثالي يجب أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص أعلى النسب، إذ بلغت ٧٦،٨٪، بينما تلتها نسبة الذين يرون منهم أن النائب المثالي يجب أن يتمتع بميزات شخصية واضحة (٦٢،٦٪). وبلغت نسبة الذين يرون منهم أن النائب المثالي يجب أن يكون سياسيًا محترفاً ٥١،٥٪. ثم جاءت نسبة الذين يرون منهم أن النائب المثالي يجب أن يحمل آراء سياسية مطابقة لآرائهم السياسية في المرتبة الأخيرة، إذ بلغت ٣٤،٣٪.

وهكذا نرى أن الرأي القائل بأن يكون النائب من ذوي الخبرة والاختصاص، يأتي في مقدمة المؤهلات التي ينبغي أن تتوافر في النائب المثالي.

مؤهلات النائب المثالي (إجابة واحدة)

	نعم	لا
أ ــ أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص	٦٩٪	٣١٪
ب ــ أن يكون سياسيًا محترفاً	٤٦٪	٥٤٪
جـ ــ أن يحمل آراء سياسية مطابقة لآرائك	٢٨٪	٧٢٪
د ــ أن يتمتع بميزات شخصية واضحة	٥٤٪	٤٦٪
هـ ــ لا أدري	ــ	ــ

٤ ــ في مجال الانتماء القبلي أو الديني للنائب

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف عينة الدراسة، بالضبط (٥٤،٦٪)، يرون أن التمثيل القبلي أو الانتماء الديني ليسا شرطين ضروريين ينبغي توافرهما في النائب المثالي، بينما بلغت نسبة الذين يرون أنهما يشكلان ضرورة رئيسية (٢٩،٢٪) منهم.أما الذين يرون أنهما يشكلان ضرورة إلى حد ما، فقد بلغت نسبتهم (١٦٪). يتضح من النتائج أن نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٢١ ــ ٣٤) والذين يرون أن النائب المثالي هو الذي يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني إلى حد ما، جاءت أعلى النسب من بين فئات الناخبين الأخرى الذين يرون الرأي نفسه، إذ بلغت هذه النسبة ٢٠،٦٪. وجاءت كذلك نسبة فئة

الناخبين البالغين من العمر (٣٥ ـ ٤٩) والذين يرون أنه ليس شرطاً ضروريًا أن يكون النائب المثالي ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني، أعلى النسب من بين فئات الناخبين الأخرى والذين يرون الرأي نفسه، إذ بلغت هذه النسبة ٥٩،٤٪. أما بالنسبة إلى فئة أعمار الناخبين البالغين من العمر (٥٠ سنة فما فوق)، فقد جاءت نسبتهم أعلى النسب في الرأي القائل بأن النائب المثالي يجب أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني، إذ بلغت هذه النسبة ٣٥،٥٪.

بالنسبة إلى الناخبين ذوي المستوى التعليمي الابتدائي وأقل من الثانوي، فإن نسبة الذين يرون منهم أن النائب المثالي يجب أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني بشكل رئيسي، جاءت أعلى النسب من بين فئات الناخبين المتعلمين، إذ بلغت هذه النسبة ٣٦،٧٪. في حين جاءت أقل نسبة من الذين يرون الرأي نفسه من الحاصلين على الثانوية العامة فما فوق. ويؤكد هذه النتيجة أيضاً أن نسبة الذين يرون أنه ليس شرطاً ضروريًا عند اختيار النائب المثالي، أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني، جاءت عالية عند الناخبين الحاصلين على الثانوية العامة فما فوق، في حين جاءت أقل نسبة عند الناخبين الحاصلين على الابتدائية وأقل من الثانوية.

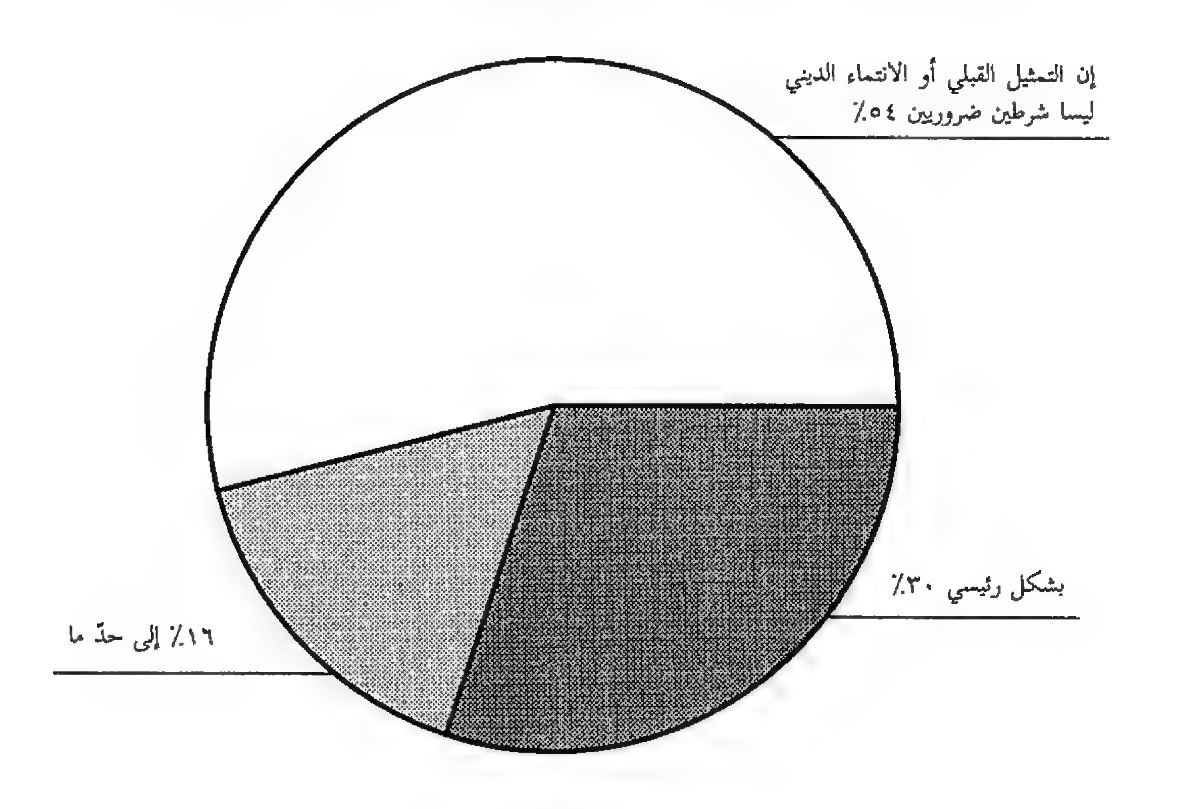
بالنسبة إلى فئة الناخبين المتقاعدين، فإن نسبة الذين يرون منهم أن النائب المثالي يجب أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني بشكل رئيسي، جاءت أعلى النسب من بين فئات الناخبين الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٣٩،٢٪. وكذلك جاءت نسبة الناخبين غير المهنيين، الذين يرون أن النائب المثالي يجب أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني، إلى حد ما، أعلى النسب من بين فئات الناخبين الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٢٢،٨٪.

في حين تدنت نسبة الناخبين المتقاعدين، الذين يرون أنه ليس شرطاً ضروريًا في النائب المثالي، أن يكون ممثلاً لقبيلتهم أو لانتمائهم الديني عن باقي نسب فئات الناخبين الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٥٠،٤٪.

وهذا يعني أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة، ترى أن هذا الانتماء لا يشكل شرطاً ضروريًا في النائب.

ولكن في الوقت نفسه لا يمكن إغفال نسبة الذين يرون أن هذا الانتماء يشكل ضرورة رئيسية أو يشكل إلى حد ما هذه الضرورة إذ هما في مجموعهما يمثلان (٤٥،٢٪).

هل من الضروري، في رأيك، أن يدخل في مؤهلات النائب المثالي أن يكون ممثلاً لقبيلتك أو لانتمائك الديني؟



٥ ــ بالنسبة إلى الطريقة المثلى لاختيار النائب

أظهرت النتائج أن نسبة الذين يرون أن التنافس الحر غير المقيد، هو الطريقة المثلى لاختيار النائب الذي سيمثلهم في مجلس الأمة، جاءت مرتفعة جدًا، إذ بلغت ٨٧٫٣٪ من مجمل أفراد العينة. بينما تدنت نسبة القائلين بطريقة الانتخابات القبلية أو الفرعية إلى ١١٫٧٪ منهم.

جاءت نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٢١ ــ ٣٤)، والذين يرون أن الطريقة المثلى لاختيار النائب المثالي، هي التنافس الحر غير المقيد، أعلى النسب، إذ بلغت ٩٠٫٦٪ من بين نسب باقي الفئات العمرية الأخرى للناخبين، والذين يرون الرأي نفسه.

كذلك جاءت نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر (٥٠ سنة فما فوق)، والذين يرون أن الانتخابات القبلية أو الفرعية، هي الطريقة المثلى لاختيار النائب المثالي، أعلى النسب، إذ

بلغت ١٤٪ من بين نسب باقي الفئات العمرية الأخرى للناخبين، والذين يؤيدون الرأي نفسه.

وهذا يعني أن الشباب أكثر تأييداً للرأي الأول، بينما كبار السن هم الأكثر تأييداً للرأي الثاني.

لم يكن هناك أي تأثير يذكر للمستوى التعليمي في الرأي القائل إن التنافس الحر غير المقيد، هو الطريقة المثلى لاختيار النائب، إذ جاءت النسب التي تؤيد هذا الرأي مرتفعة، عند كافة المستويات التعليمية، عن الرأي القائل بأن الانتخابات القبلية الفرعية هي الطريقة المثلى.

ولكن يجب ألا نغفل أن أعلى النسب التي تؤيد الرأي الأول، جاءت أعلى عند فئة الناخبين الحاصلين على الثانوية فأكثر. كما جاءت نسبة الذين يرون الانتخابات القبلية الفرعية هي الطريقة المثلى لاختيار النائب عالية، عند فئة الناخبين الذين يقرأون فأقل، على مثيلاتها بالنسبة إلى باقي الفئات التعليمية.

وجاءت نسبة فئة الناخبين المتقاعدين، الذين يرون أن طريقة الانتخابات القبلية الفرعية، هي الطريقة المثلى لاختيار النائب، أعلى النسب، إذ بلغت (١٤،٤٪).

كذلك جاءت نسبة فئة الناخبين أصحاب الدخول المرتفعة (٧٠١ دينار فأكثر) الذين يرون أن الطريقة المثلى لاختيار النائب هي التنافس الحر غير المقيد، أعلى النسب، إذ بلغت هذه النسبة ٩١،٩٪، على حين جاءت نسبة فئة الناخبين الذين ينحصر دخلهم بين (٢٠٠ ــ ٤٠٠) والذين يرون أن الانتخابات القبلية الفرعية، هي الطريقة المثلى لاختيار النائب، أعلى النسب من بين فئات الناخبين أصحاب الدخول الأخرى.

وهذا يؤكد ما جاء في إجابات السؤال السابق، من أن التمثيل القبلي أو الانتماء الديني ليسا شرطين ضروريين ينبغي توافرهما في النائب المثالي.

٦ ــ بالنسبة إلى الذين يؤثرون في الناخب عند اختياره للنائب الذي سيمثله

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة ٦٩،٨٪ يرون أن ما من أحد، سواء من أفراد العائلة أو من الأصدقاء في الديوانية أو الالتزام بالانتخابات الفرعية القبلية أو الانتماء الديني، يؤثر في اختيارهم للنائب الذي سيمثلهم في مجلس الأمة، وإنما برنامج النائب الانتخابي ومواصفاته الفكرية والسياسية، هما الفيصل في عملية الاختيار.

أما الذين قرروا أن الالتزام بالانتخابات الفرعية للقبيلة أو الانتماء الديني، هو المؤثر الوحيد في عملية اختيار النائب، فقد بلغت نسبتهم ٣٠،٧٪ من مجمل أفراد العينة.

ويأتي في المرتبتين الثالثة والرابعة من عوامل التأثير الأصدقاء في الديوانية، إذ بلغت نسبة القائلين بها ١٩،٥٪، ثم أخيراً تأثير الأب أو أحد أفراد العائلة، قد جاء بنسبة ١٠،٧٪. بلغت نسبة الذين يرون أن الأب أو أفراد العائلة هم الذين يؤثرون بهم في اختيار النائب الذي سيمثلهم في مجلس الأمة، أعلى نسبة عند فئة الناخبين البالغين من العمر ٢١ ــ ٣٤، إذ بلغت ١٣،١٪ وذلك بالنسبة إلى باقي الفئات العمرية للناخبين.

جاءت نسب الذين يرون أن الأصدقاء في الديوانية هم الذين يؤثرون بهم في اختيار النائب، متقاربة عند الفئتين العمريتين ٣٥ ــ ٤٩ و٥٠، فما فوق، إذ بلغتا ٢٣،٦٪، ٢٢،٦٪ على التوالي.

جاءت نسبة فئة الناخبين البالغين من العمر ٢١ ــ ٣٤، الذين يرون أنه ليس هناك أحد يؤثر بهم في اختيار النائب، بل المؤثر هما برنامجه الانتخابي ومواصفاته الفكرية والسياسية، أعلى النسب من بين الفئات الأخرى التي تؤيد الرأي نفسه، إذ بلغت ٧٣،٨٪.

جاءت نسبة فئة الناخبين الذين يقرأون ويكتبون فأقل، ويؤيدون الرأي القائل إن الأصدقاء في الديوانية هم الذين يؤثرون بهم في اختيار النائب، أعلى النسب التي تؤيد هذا الرأي من بين الفئات التعليمية الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٢٧،٩٪.

في حين أن نسبة فئة الناخبين الحاصلين على الشهادة الابتدائية والمتوسطة، الذين يرون أن الالتزام بالانتخابات الفرعية أو الانتماء الديني، هما اللذان يؤثران بهم في اختيار النائب، جاءت مرتفعة عن مثيلاتها التي تؤيد الرأي نفسه من بين الفئات التعليمية الأخرى، إذ بلغت هذه النسبة ٣٨،٥٪.

أما نسبة فئة المتعلمين تعليماً ثانويًا وجامعيًا فأكثر، فقد جاءت أعلى النسب ٧٦،٩٪ التي ترى أنه ليس هناك أحد يؤثر بهم في اختيار النائب، وإنما الذي يؤثر فيهم هو برنامجه الانتخابي ومواصفاته الفكرية والسياسية، وذلك من بين الفئات التعليمية الأخرى للناخبين.

أما بالنسبة إلى فئة الناخبين أصحاب الدخول المنخفضة ٢٠٠ ــ ٤٠٠ دينار، فقد جاءت نسبة الذين يرون منهم أن الالتزام بالانتخابات الفرعية أو الانتماء الديني هما اللذان يؤثران بهم في اختيار النائب الذي سيمثلهم في مجلس الأمة، أعلى النسب، إذ بلغت ٣٦،٨٪، وذلك بالنسبة إلى باقي فئات الناخبين الدخلية.

أما بالنسبة إلى فئة الناخبين أصحاب الدخول المحصورة بين ٤٠١ ــ ٧٠٠ دينار، فقد جاءت نسبة الذين يرون منهم أن الأصدقاء في الديوانية هم الذين يؤثرون بهم في اختيار النائب الذي سيمثلهم في مجلس الأمة، أعلى النسب، إذ بلغت ٢٢،٤٪، وذلك بالنسبة إلى باقي فئات الناخبين الأخرى.

أما فئة أصحاب الدخول المرتفعة ٧٠١ ـ ١٥٠٠ دينار فأكثر، فإن نسبة الذين يرون منهم أن برنامج النائب الانتخابي ومواصفاته الفكرية والسياسية هما اللذان يؤثران بهم في اختيارهم لنائب دون غيره، جاءت أعلى النسب بين فئات الدخول المختلفة التي تؤيد هذا الرأي، إذ بلغت هذه النسبة ٨١،٨٪.

ومما سبق يتضح أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة ٦٩،٨٪ ترى أن برنامج النائب الانتخابي ومواصفاته الفكرية والسياسية هما المؤثر الوحيد في عملية الاختيار.

مَنْ من هؤلاء يؤثر بك في اختيارك للنائب الذي يمثلك؟

	نعم	لا
أبوك أو أفراد عائلتك	١١٪	٨٩٪
أصدقاؤك في الديوانية	١٩٪	٨١٪
الالتزام بالانتخابات الفرعية	٣١٪	٦٩٪
ليس واحد من هؤلاء، بل برنامج النائب	٧٠٪	٣٠٪
لا أدري	ـ	ـ

٧ ـ بالنسبة إلى استشارة النائب لناخبيه

أظهرت نتائج البحث أن أعلى نسبة، أي ٤٧٪، من أفراد عينة الدراسة ترى أن على النائب المثالي أن يستشير ناخبيه في الأمور الجوهرية فقط، على حين بلغت نسبة الذين قرروا أن على النائب أن يقوم باستشارة ناخبيه باستمرار في مختلف الأمور ٤٠،٩٪ منهم. أما الذين قرروا أن استشارة الناخبين ليست شرطاً ضروريًا للنائب الجيد، فقد انخفضت نسبتهم إلى ١١،٧٪ منهم.

كذلك اتضح من النتائج أن نسبة الذين قرروا أن على النائب المثالي أن يقوم باستشارة ناخبيه باستمرار، جاءت أعلى عند ذوي المستوى التعليمي الأدنى منها عند ذوي المستويات التعليمية الأعلى، إذ بلغت ٤٥٪ عند الذين يقرأون ويكتبون، و٤٢،٢٪ عند الحاصلين على الابتدائية والشهادة المتوسطة، وانخفضت إلى أدناها، ٣٦،٥٪، عند الحاصلين على الشهادة الثانوية والتعليم الجامعي. وعلى عكس ذلك، نجد أن الذين قرروا أن على النائب المثالي أن يستشير ناخبيه في الأمور الجوهرية فقط، ترتفع نسبتهم عند الحاصلين على الشهادة الثانوية والتعليم الجامعي، عما هي عليه عند المستويات التعليمية الأدنى، إذ جاءت كالآتي:

عند الحاصلين على الشهادة الثانوية أو التعليم الجامعي	٥١،٣٪
عند الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو المتوسطة	٤٦،٨٪
عند من يقرأون ويكتبون	٤١،٩٪

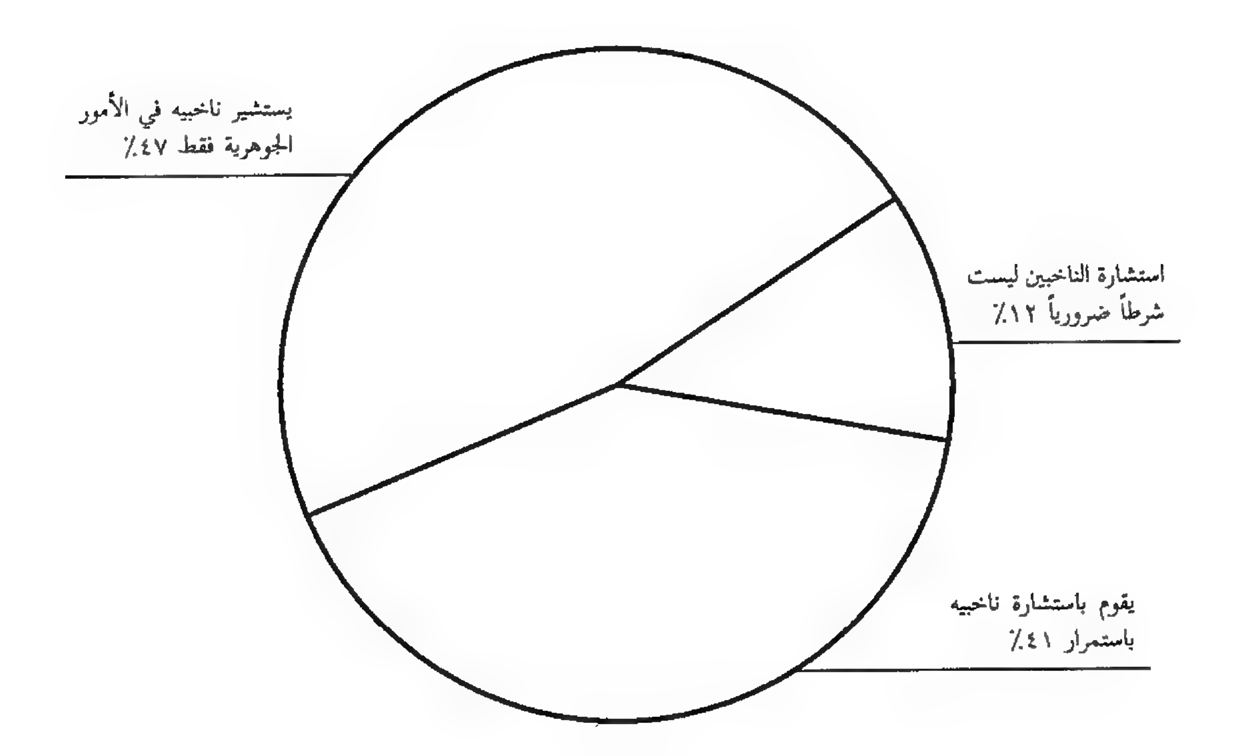
كما أوضحت النتائج أن الذين قرروا أن على النائب المثالي أن يستشير ناخبيه فقط في الأمور الجوهرية، ترتفع نسبتهم إلى أقصاها فقط عند ذوي الدخل الأعلى ٧٠١ ـ ١٥٠٠ د.ك. فأكثر، شهريًا، إذ بلغت هذه النسبة ٥٢٫٥٪.

من ذلك يتضح أن استشارة النائب لناخبيه (سواء كانت بصفة مستمرة أو في الأمور الجوهرية فقط) هي شرط ضروري ينبغي توافره في النائب المثالي، وذلك طبقاً لما أفادت به النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة ٨٧٫٩٪.

هل تعتقد بأن على النائب (إجابة واحدة فقط)

أ ـ	أن يقوم باستشارة ناخبيه باستمرار	٤١٪
ب ـ	أن يستشيرهم في الأمور الجوهرية فقط	٤٧٪
جـ ـ	استشارة الناخبين ليس شرطاً ضروريًا	١٢٪
د ـ	لا أدري	ـ

هل تعتقد أن النائب المثالي أن؟



٨ ــ بالنسبة إلى المهام الملقاة على النائب المثالي

أفادت النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة (٨٧،٦٪) أن على النائب المثالي أن يحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن مصالح ناخبيه. وبلغت نسبة الذين يرون أنه ينبغي عليه أن يحرص على تمثيل مصالح ناخبيه بالدرجة الأولى بصفته مسؤولاً أمامهم ١٢،٢٪ من مجمل أفراد العينة.

وفي دراسة النتائج، في ضوء عامل الفئات العمرية للناخبين، اتضح أن جميع الناخبين، على اختلاف أعمارهم، يؤيدون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن مصالح ناخبيه، باعتباره مسؤولاً أمام الشعب، إلا أن نسبة الشباب ٢١ ــ ٣٤ جاءت أعلاهم، إذ بلغت ٩١،٣٪.

في حين أن نسبة الناخبين الذين يرون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل مصالح ناخبيه بالدرجة الأولى (لأنه مسؤول أمامهم) جاءت أعلى النسب عند فئة العمر ٥٠ سنة فأكثر، بالمقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى للناخبين، إذ بلغت ١٨،٢٪ منهم.

وفي ضوء العلاقة بين التعليم والإجابة عن هذا السؤال، فإنه يمكن القول إن جميع الناخبين، على اختلاف مستواهم التعليمي، يؤيدون أن من مهمات النائب المثالي الحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن مصالح ناخبيه، باعتباره مسؤولاً أمام الشعب، إلا أن نسبة الناخبين الحاصلين على الثانوية فما فوق، جاءت أعلى، إذ بلغت ٩٢،٣٪.

وعلى حين جاءت نسبة الناخبين الذين يؤيدون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل ناخبيه بالدرجة الأولى، أعلى النسب عند الذين يقرأون ويكتبون بالمقارنة مع باقي فئات التعليم المختلفة للناخبين، إذ بلغت ٢٠،٢٪.

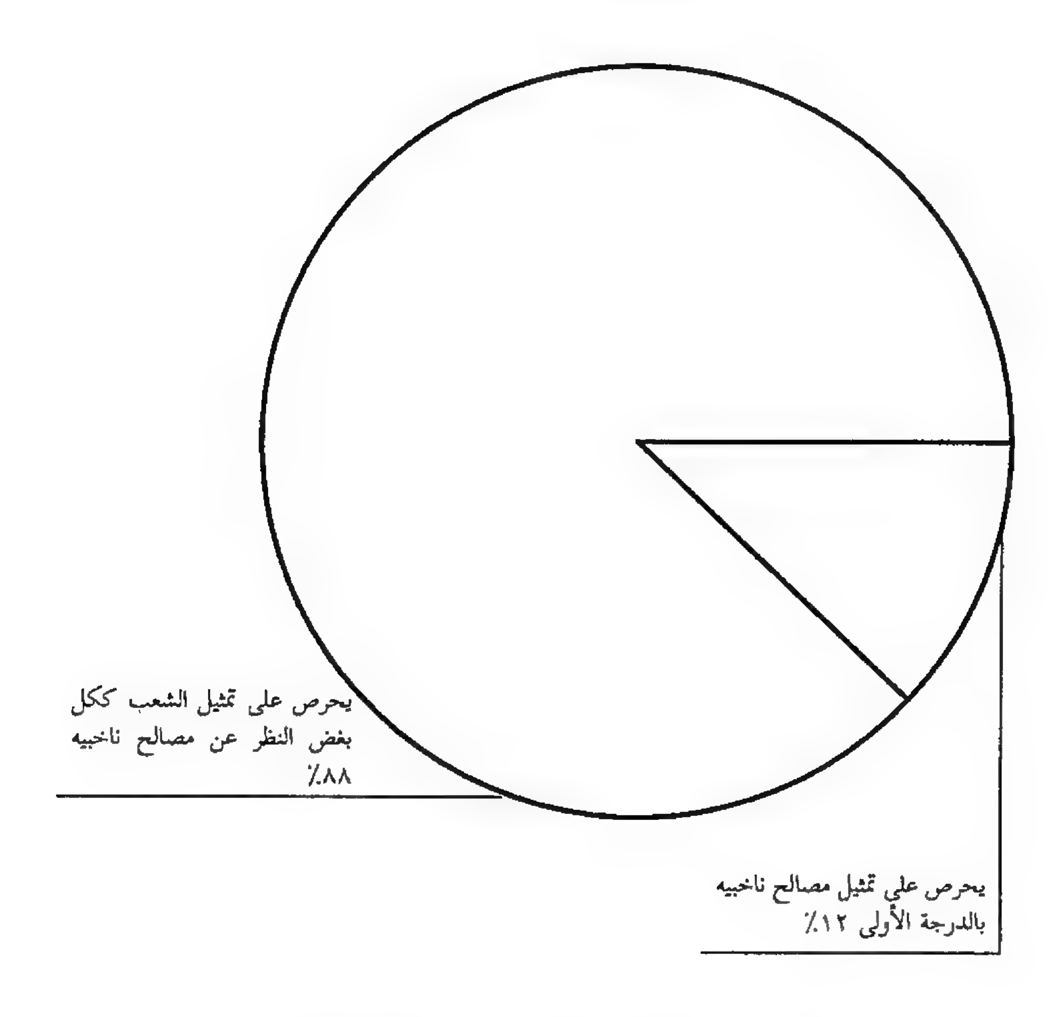
اتضح كذلك أن كافة الناخبين، على اختلاف مهنهم، يرون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن مصالح ناخبيه، إلا أن أعلى نسبة ترى هذا الرأي، كانت من أصحاب العمل الذين يقومون بأعمالهم بأنفسهم، إذ بلغت نسبتهم ٩٤،٢٪.

في حين أن نسبة الذين يرون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل مصالح ناخبيه بالدرجة الأولى، جاءت أعلى النسب عند المتقاعدين بالمقارنة مع باقي فئات المهن الأخرى، إذ بلغت ١٦٪ منهم.

ومن ناحية الدخل، أظهرت النتائج أيضاً أن كافة الناخبين، على اختلاف دخولهم، يؤيدون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن

مصالح ناخبيه. وقد جاءت أعلى النسب التي تؤيد هذا الرأي من الناخبين أصحاب الدخول المرتفعة، إذ بلغت ٩٦٪.

هل تعتقد بأن من مهمات النائب المثالي أن؟



هل تعتقد أن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه يقتضي منه:

أ ــ	أن يقوم بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجاز المعاملات	٩٪
ب ــ	أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه على الأمور المهمة غير الاعتيادية	٦١٪
جـ ــ	أن لا يتدخل في أمور ومعاملات يمكن أن تنجز بالطرق الاعتيادية	٢٨٪
د ــ	لا أدري	١٪
هـ ــ	رأي آخر (حدد)	١٪
	المجموع	١٠٠٪

في حين جاءت نسبة الذين يرون أن من مهمات النائب المثالي أن يحرص على تمثيل مصالح ناخبيه بالدرجة الأولى، أعلى النسب من فئتي الدخل ٤٠١ ـ ٧٠٠ د.ك. و٢٠٠ ـ ٤٠٠ د.ك، إذ بلغتا ١٥،٩٪ و١٤،٧٪ على التوالي، بينما تدنت النسبة القائلة بالرأي نفسه، لدى ذوي الدخل الأعلى، إذ بلغت ٣٪ فقط.

وهذا يعني أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة ٨٧،٦٪ ترى أن يكون النائب المثالي ممثلاً للشعب ككل، وليس ممثلاً لناخبيه فقط.

٩ ـ بالنسبة إلى ما يتطلبه تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه

أظهرت نتائج البحث أن أعلى نسبة (٦١،٢٪) من أفراد عينة الدراسة، ترى أن على النائب الجيد أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه في الأمور المهمة غير الاعتيادية، بينما تأتي في الترتيب الثاني نسبة الذين يرون أن على النائب أن لا يتدخل في أمور ومعاملات لناخبيه، يمكن أن تنجز بالطرق الاعتيادية، ويشكل عدم إنجازها تقصيراً هو ليس مسؤولاً عنه، إذ بلغت هذه النسبة ٢٧،٩٪ من مجمل أفراد العينة. أما الذين يرون أن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه يقتضي منه أن يقوم بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجازه من معاملات، فقد انخفضت نسبتهم إلى ٩،٤٪.

كذلك أوضحت النتائج أن الرأي القائل إن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه يقتضي منه أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه على الأمور المهمة غير الاعتيادية، جاءت نسبة القائلين به عند فئات الأعمار المختلفة مرتفعة ومتقاربة عند فئتي العمر ٢١ ـ ٣٤ سنة و٣٥ ـ ٤٩ سنة، إذ بلغتا ٦٥،٦٪ و٦٥،١٪ على التوالي. بينما انخفضت نسبة القائلين بهذا الرأي عند فئة العمر ٥٠ سنة فما فوق،فبلغت ٥٣،٧٪.

أما الذين قرروا أن على النائب الجيد أن لا يتدخل في أمور ومعاملات، يمكن أن تنجز بالطرق الاعتيادية، ويشكل عدم إنجازها تقصيراً هو ليس مسؤولاً عنه، فقد جاءت أعلى نسبة منهم عند فئة العمر ٥٠ سنة فوق، إذ بلغت ٣٠،٦٪. بينما انخفضت النسبة القائلة بالرأي نفسه عند الفئتين العمريتين الأخريين.

وعن الرأي القائل بأن يقوم النائب بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجازه من معاملات، فقد جاءت أعلى النسب المؤيدة لهذا الرأي أيضاً عند فئة العمر ٥٠ سنة فما فوق، إذ بلغت ١٥،٧٪. بينما تدنت النسبة المناظرة عن الفئتين العمريتين الأخريين.

كذلك أوضحت النتائج أن نسبة الذين يؤيدون الرأي القائل بأن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه، يقتضي منه أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه على الأمور المهمة غير الاعتيادية، جاءت أعلى النسب عند ذوي الشهادة الابتدائية أو المتوسطة، إذ بلغت ٦٩،٧٪.

على حين جاءت أعلى نسب الذين يرون أن يقوم النائب بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجازه من معاملات، عند الذين يقرأون ويكتبون بالمقارنة مع ذوي المستويات التعليمية الأعلى، إذ بلغت ١٧،٨٪، بينما تدنت إلى ٦،٤٪ عند الحاصلين على الشهادة الابتدائية أو المتوسطة، وإلى ٤،٥٪ بين الحاصلين على الشهادة الثانوية فأكثر.

كذلك أظهرت النتائج أن الذين يرون أن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه، يقتضي أن يقوم بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجازه من معاملات، جاءت نسبتهم مرتفعة ومتقاربة عند أصحاب العمل الذين يقومون بأعمالهم بأنفسهم وكذلك عند المتقاعدين عن العمل، إذ بلغتا ١٥،٤٪ و١٣،٦٪ على التوالي. بينما انخفضت النسبة المناظرة عند فئات العمل الأخرى.

أما الذين يرون أن على النائب أن لا يتدخل في أمور ومعاملات، يمكن أن تنجز بالطرق الاعتيادية، ويشكل عدم إنجازها تقصيراً هو ليس مسؤولاً عنه، فقد جاءت أعلى نسبة للقائلين بذلك، ٣١،٢٪، عند المتقاعدين بالمقارنة مع الفئات المهنية الأخرى.

وفي دراسة هذه النتائج، في ضوء عامل الدخل، يتضح أن نسبة القائلين بأن على النائب أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه على الأمور المهمة غير الاعتيادية، جاءت مرتفعة، ٦٨،٨٪، عند أصحاب الدخول من ٤٠١ ـ ٧٠٠ د.ك. بالمقارنة مع باقي فئات الدخل الأخرى.

أما الذين يرون أن يقوم بكل ما يطلب منه توفيره والمساعدة على إنجازه من معاملات، فقد بلغت أعلى نسبة لهم ١١،٦٪، عند أصحاب الدخول الدنيا ٢٠٠ ـ ٤٠٠ د.ك. بالمقارنة مع باقي فئات الدخل الأخرى.

وهذا يعني أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة، ترى أن تمثيل النائب الجيد لمصالح ناخبيه، يقتضي منه أن يكتفي بالتدخل لمساعدة ناخبيه على الأمور المهمة وغير الاعتيادية فقط.

هل تعتقد أن من مهمات النائب المثالي (إجابة واحدة فقط)

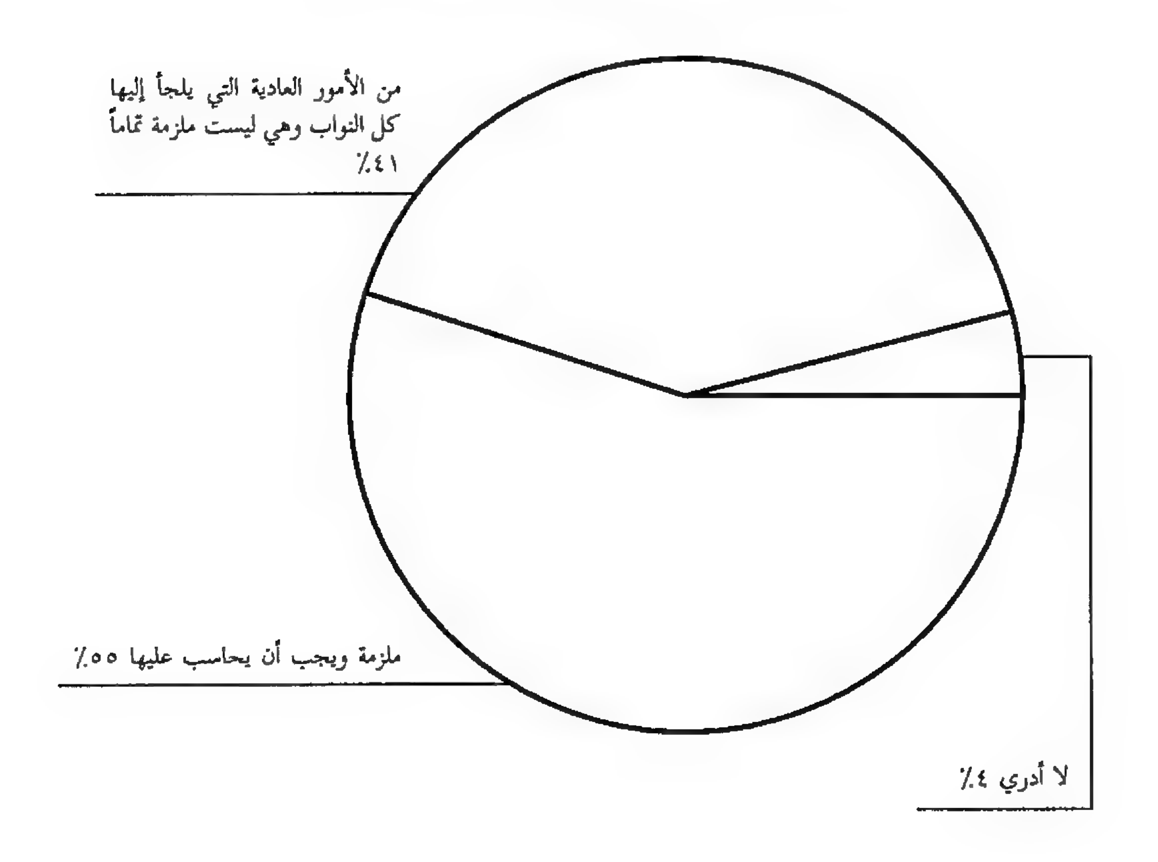
أ ـ	أن يحرص على تمثيل مصالح ناخبيه بالدرجة الأولى (لأنه مسؤول أمامهم)	١٢٪
ب ـ	أن يحرص على تمثيل الشعب ككل، بغض النظر عن مصالح ناخبيه (لأنه مسؤول أمام الشعب)	٨٨٪
جـ ـ	رأي آخر (يذكر)	ـ

١٠ ــ بالنسبة إلى ما يطلقه النائب الجيد من وعود انتخابية

أوضحت نتائج البحث أن أكثر قليلاً من نصف أفراد عينة الدراسة (٥٤،٨٪) يرون أن الوعود الانتخابية التي يطلقها النائب الجيد، ملزمة له، ويجب أن يحاسب عليها، على حين ترى نسبة ٤٠،٩٪ منهم أن هذه الوعود تعتبر من الأمور العادية التي يلجأ إليها كل النواب، وهي ليست ملزمة بشكل حرفي.

أظهرت النتائج أيضاً أن نسبة الناخبين الذين يرون أن الوعود الانتخابية التي يطلقها النائب الجيد هي ملزمة، ويجب أن يحاسب عليها، جاءت مرتفعة عند أصحاب الدخول المنخفضة (٢٠٠ ــ ٤٠٠)، بالمقارنة مع ذوي الدخل الأعلى، إذ بلغت ٦٤،٢٪ منهم.

هل تعتقد بأن الوعود الانتخابية التي يطلقها النائب الجيد؟



١١ ــ بالنسبة إلى ضرورة وجود برنامج انتخابي للنائب الجيد

أوضحت نتائج البحث أن نسبة تقترب كثيراً من ثلثي عينة الدراسة بالضبط (٦٥،٢٪) ترى أن النائب الجيد يجب أن يكون لديه برنامج انتخابي واضح، مبني على دراسة

وتقديرات موضوعية. بينما بلغت نسبة الذين يرون أن على النائب الجيد أن يبلور آراء واجتهادات ذاتية (١٨٪) من مجمل أفراد العينة، أما الذين يرون أن البرنامج الانتخابي أو بلورة آراء ذاتية ليسا أمرين ضروريين، ما دام النائب يتمتع بشخصية متميزة، فقد انخفضت نسبتهم إلى ١٣،٥٪.

عند دراسة العلاقة بين عمر الناخبين ورأيهم في هذا السؤال، أوضحت النتائج أن نسبة الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يكون لديه برنامج انتخابي واضح، مبني على دراسة وتقديرات موضوعية، جاءت أعلى عند فئة العمر (٢١ ـ ٢٤ سنة) مما هي عليه عند باقي فئتي العمر الأخريين، إذ بلغت ٧٠٪.

أما الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يبلور آراء واجتهادات ذاتية، فقد جاءت نسبتهم مرتفعة عند الناخبين الذين تزيد أعمارهم على (٥٠ سنة)، إذ بلغت ٢٠،٧٪. أما الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يتمتع بشخصية متميزة، فقد جاءت نسبتهم عالية عند فئة العمر (٣٥ ـ ٤٩)، إذ بلغت هذه النسبة ١٩،٨٪.

أجمعت آراء كافة الناخبين، على اختلاف مستوياتهم التعليمية، على النائب الجيد يجب أن يكون لديه برنامج انتخابي واضح، مبني على دراسة وتقديرات موضوعية، إلا أن أعلى نسبة كانت عند الناخبين الحاصلين على الشهادة الابتدائية والمتوسطة، إذ بلغت هذه النسبة ٧٢،٥٪.

أما أعلى نسبة عند الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يبلور آراء واجتهادات ذاتية، فقد كانت لدى فئة الناخبين الذين يقرأون ويكتبون، إذ بلغت هذه النسبة ٢٢،٥٪.

كذلك أجمعت آراء كافة الناخبين،على اختلاف مهنهم، على النائب الجيد يجب أن يكون لديه برنامج انتخابي واضح، مبني على دراسة وتقديرات موضوعية، وذلك بنسب متفاوتة، بلغت أعلاها ٧٥٪ عند أصحاب العمل الذين يقومون بأعمالهم بأنفسهم.

أما أعلى نسبة عند الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يبلور آراء واجتهادات ذاتية، فقد كانت لفئة الناخبين المهنيين، إذ بلغت هذه النسبة ١٩،٢٪.

أما نسبة الذين يرون أن النائب الجيد يجب أن يتمتع بشخصية متميزة، فقد بلغت أعلاها عند الناخبين غير المهنيين، إذ بلغت هذه النسبة ١٨،٥٪.

من ذلك يتضح أن النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة (٦٥،٢٪) ترى أن النائب الجيد يجب أن يكون لديه برنامج انتخابي واضح، مبني على الدراسة والتقديرات الموضوعية.

١٢ ـ بالنسبة إلى تأثير سجل ومواقف النائب الذي سبقت له عضوية مجلس الأمة في عملية الاختيار

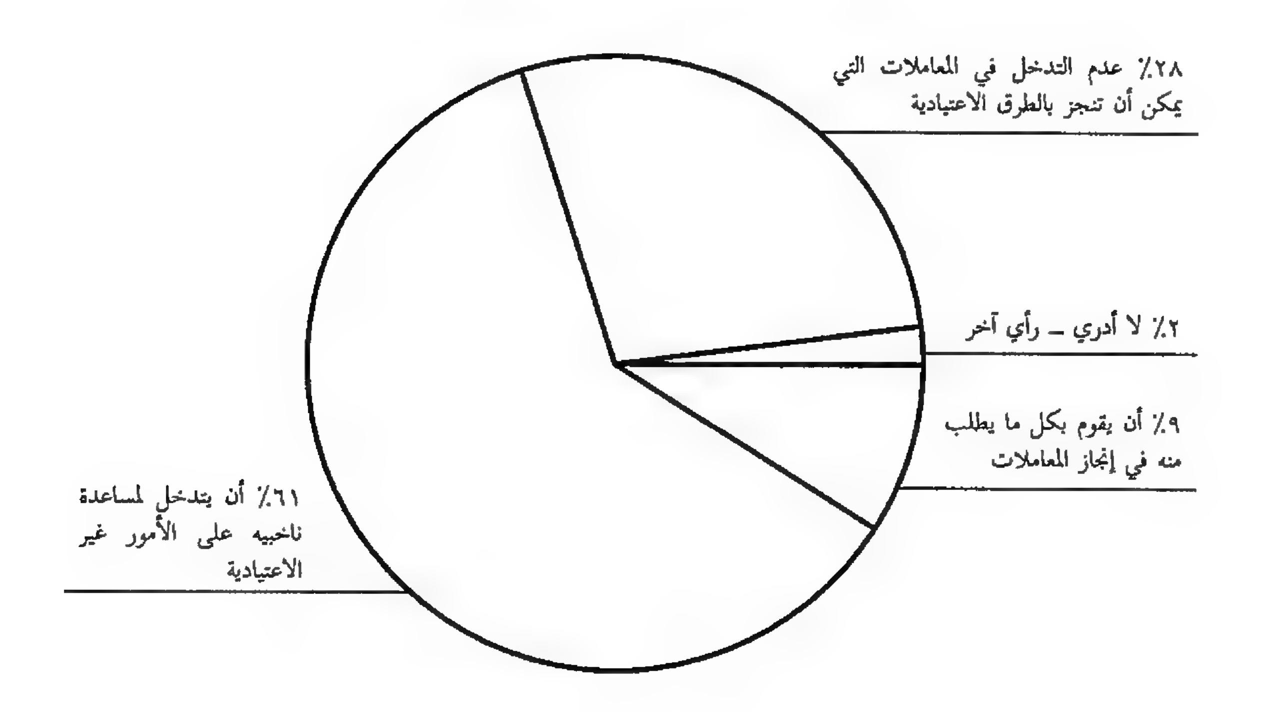
أظهرت نتائج البحث أن نسبة ٧١،١٪ من أفراد عينة الدراسة، ترى أن سجل ومواقف النائب الذي سبقت له عضوية مجلس الأمة يؤثران كثيراً في اختيارهم له مرة ثانية، على حين ترى نسبة ٢١،٨٪ منهم أنهما لا يؤثران في اختيارهم له مرة أخرى، أما الذين يرون أن ذلك يؤثر قليلاً في عملية الاختيار، فلم تزد نسبتهم على ٦،٩٪.

أجمعت آراء الناخبين، على اختلاف أعمارهم، على أن سجل ومواقف النائب الجيد الذي سبقت له عضوية المجلس سوف يؤثران كثيراً في اختيارهم له، وذلك بنسب متفاوتة بلغت أعلاها ٧٦،٤٪ للناخبين في فئة العمر (٣٥ ـ ٤٩).

وأظهرت النتائج أيضاً أن نسبة الناخبين الذين يرون أن سجل ومواقف النائب الجيد الذي سبقت له عضوية المجلس لن يؤثرا عند اختيارهم له، جاءت عالية عند أصحاب الدخول المنخفضة (٢٠٠ ـ ٤٠٠)، إذ بلغت ٣١،٦٪.

وهذا يعني أن الرأي القائل إن سجل ومواقف النائب الذي سبقت عضويته لمجلس الأمة يؤثران كثيراً في اختيار الناخبين له مرة أخرى، هو الرأي السائد عند النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة (٧١،١٪).

ما هي في تصورك مسؤولية النائب المثالي إزاء ناخبيه؟



الفصل التاسع

نحو تعميق التجربة الديموقراطية

تجربة الديموقراطية في الكويت تجربة فريدة وثمينة، وهي في الوقت نفسه، ذات جذور عميقة في المجتمع الكويتي. وقد أتاحت لنا أحداث سنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ فرصة تاريخية نادرة للتأمل ومراجعة مسيرة الماضي والتطلّع إلى مستقبل أفضل.

وفي هذا الإطار نقوم بطرح بعض الأفكار والآراء حول تعميق هذه التجربة الديموقراطية الفريدة والثمينة، علها تكون حافزاً لنقاش تشارك فيه جميع الفئات لصيانة هذا الإنجاز الشعبي وإزالة معوقاته.

وأولى هذه الأفكار لا بد أن تتصل بموضوع القاعدة الانتخابية وضيقها غير الطبيعي، بل الاستثنائي. ونقصد بضيق القاعدة الانتخابية أن عدد الذين ينتخبون أعضاء مجلس الأمة بالقياس إلى العدد الذي في إمكانه أو من حقّه التصويت هو قليل جدًّا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قاعدة الانتخاب في الإدارة الحكومية لا يتعدى أعضاء مجلس الأمة، بسبب المركزية الشديدة في هذه الإدارة. فلو فكّرنا في مشروع للامركزية الإدارة الحكومية، تتولى فيه مجالس بلدية منتخبة تنفيذ السياسات الحكومية في الخدمات، لضمنّا نطاقاً أوسع يؤدي إلى تعميق التجربة الديموقراطية في البلاد.

ولما كنّا نتكلم على موضوع حيوي وحسّاس مثل هذا، يجب أن نحرص على أن لا يكون كلامنا نظريًّا مجرّداً، وإنما عمليًّا ومدعّماً بالأرقام، علماً بأن من الصعب الحصول على جميع الأرقام المطلوبة. لنبدأ إذاً بوضع تصوّر رقمي لسكان الكويت، ومن ثم الإجابة عن السؤال: من الذي ينتخب في الكويت؟ وماذا سيكون الحال عليه لو أننا قررنا توسيع القاعدة الانتخابية؟

السكان والانتخابات

وصل عدد سكان الكويت، حسب آخر تقدير رسمي في سنة ١٩٩٠، إلى أكثر من مليونين ومائة ألف نسمة. أي أن سكان الكويت قد تضاعفوا ثلاث مرات في عشرين سنة، كما هو موضّح في الجدول الرقم (١). ولكن الغريب في الأمر، أن أعلى زيادة في السكان كانت في السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، أي في وقت كانت أزمة المناخ (وما أعقبها من ركود اقتصادي) في أوجها.

الجدول الرقم (١)

تطور سكان الكويت في سنوات التعداد(*)

السنة	السكان الكويتيون		مجموع السكان الكويتين	مجموع السكان	النسبة المئوية إلى مجموع السكان
	ذكور	إناث			
١٩٧٠	١٧٧٥٩٥	١٧٤٠٣٢	٣٥١٦٢٧	٧٤٧٣٤٧	٪٤٧
١٩٧٥	٢٣٨١٧٢	٢٣٧٢٣٧	٤٧٥٤٠٩	١٠٠٦٦٠٠	٪٤٧٫٢
١٩٨٠	٢٨٢٧١٢	٢٨٧٠١٠	٥٦٩٧٢٢	١٣٦٩٧٥٧	٪٤١٫٦
١٩٨٥	٣٤١٢٨٦	٣٤٤٩٥١	٦٨٦٢٣٧	١٧١٢١٣٣	٪٤٠
١٩٩٠	٤١١٩٩٧	٤١٤٥٨٩	٨٢٦٥٨٦	٢١٤٢٦٠٠	٪٣٨٫٥

(*) بمن فيهم غير محددي الجنسية الذين يقدر عددهم بنحو (٢٠٠ ألف نسمة) سنة ١٩٩٠ أو ١٠٪ من مجموع السكان، وتقدر وزارة التخطيط نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان سنة ١٩٨٨ بنحو ٢٨٫٦٪.

المصدر: وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية في ٢٥ عاماً**، عدد خاص، ١٩٩٠، الكويت، ص ٢٢. **النتائج النهائية لبحث القوة العاملة بالعينة**، ج ١، ص ١٤٩.

ويزداد الأمر غرابة إذا نظرنا إلى المعلومات في الجدول الرقم (٢) حين نتبين أن عدد حالات منح الجنسية الكويتية قد ازدادت كذلك بين سنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، إذ وصلت إلى أعلى معدل لها في سنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، وهي آخر فترة نملك معلومات عنها.

الجدول الرقم (٢)

حالات منح الجنسية الكويتية

سنوات	عدد الحالات
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٢٩٥٢٩
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٣٢٩١٧
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٤٤٢٢٢
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٦٧٠٤٩
١٩٨٦ ـ ١٩٨٨	٤٦٥٦٠
مجموع الحالات (٢٣ سنة)	٢٢٠٢٧٧

المصدر: وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية في ٢٥ سنة**، عدد خاص، ١٩٩٠، الكويت، ص ٤٠.

بينما يوضح الجدول الرقم (٣) أن نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان كانت في انخفاض متصل منذ مدة طويلة، وعلى وجه الدقة، منذ سنة ١٩٦٥. فقد انخفضت نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان من ٣٦٫١٪ سنة ١٩٦٥، إلى ٢٨٫٦٪ سنة ١٩٨٨، حسب تقدير العيّنة، وربما تكون النسبة الفعلية أقل من ذلك أيضاً سنة ١٩٩٠، قبيل الغزو العراقي.

الجدول الرقم (٣)

النسبة المئوية الفعلية للسكان الكويتيين إلى مجموع السكان بعد استبعاد غير محددي الجنسية

نيسان/أبريل	١٩٦٥	٣٦٫١٪
نيسان/أبريل	١٩٧٥	٣٠٫٩٪
نيسان/أبريل	١٩٨٥	٢٧٫٧٪
نيسان/أبريل	١٩٨٨	٢٨٫٦٪
(تقدير عينة)		

وزارة التخطيط، **النتائج النهائية لبحث القوة العاملة بالعينة**، آذار/مارس ١٩٨٨، ج ١، الكويت، ص١٤٩.

إننا لا نعلم على وجه الدقة النسبة الفعلية للكويتيين إلى عدد السكان بعد التحرير، ولكن المعلومات المدرجة في هذه الجداول الثلاثة، يكتنفها الغموض وفي حاجة إلى تحليل أدق مما

هو متيسّر لنا الآن. كل الذي يعنينا الآن هو محاولة التعرف على السكان الكويتيين الذين يشكّلون القاعدة الانتخابية في الانتخابات المقبلة.

الجدول الرقم (١) يقول لنا إن عدد الكويتيين سنة ١٩٩٠ هو (٨٢٦٥٨٦) نسمة. ولكن إذا استبعدنا غير محددي الجنسية، وهؤلاء يشكلون نحو عشرة بالمائة من السكان تقريباً، فإن عدد السكان الكويتيين الذي اعتمدناه في هذه الدراسة هو نحو (٦٢٦٠٠٠) نسمة. ولكننا لا نملك معلومات تفصيلية عن هذا الرقم الإجمالي لسنة ١٩٩٠. جميع المعلومات التفصيلية تعود إلى سنة ١٩٨٥، وهي آخر سنة أجري فيها التعداد العام للسكان.

وحتى تتضح الصورة السكانية بشكل أفضل قمنا في الجدول الرقم (٤) بتوزيع السكان الكويتيين حسب المحافظات لتوضيح درجة تركز الكويتيين في هذه المحافظات. ونتبين من هذا الجدول أن محافظة الجهراء تأتي في المرتبة الأولى، من حيث عدد الكويتيين ودرجة تركزهم، ثم الأحمدي فالفروانية فحولي، وأخيراً العاصمة. وأن العدد الإجمالي للسكان الكويتيين (بمن فيهم غير محددي الجنسية)، كان في تلك السنة (٦٨١٢٨٨) نسمة. ونفترض جدلاً أن درجة تركّز الكويتيين في هذه المحافظات لم يطرأ عليه تعديل كبير بعد التحرير، أي أن معدّلاتها ثابتة بين المحافظات.

الجدول الرقم (٤)

السكان الكويتيون حسب المحافظات لسنة ١٩٨٥(*)

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة إلى مجموع سكان المحافظة	النسبة إلى مجموع السكان
العاصمة	٥٣٨٤٩	٥٥٢٦٤	١٠٩١١٣	٪٤٥,٢	٪٦،٤
حولي	٥٥٨٩٥	٥٥٨٨٩	١١١٧٨٤	٪٢٢،٦	٪٦،٥
الفروانية	٦١٨٠٦	٦٢٢٧٥	١٢٤٠٨١	٪٢٩،٥	٪٧،٣
الأحمدي	٧٣٢٥٢	٧٤٢٤٣	١٤٧٤٩٥	٪٤٩	٪٨،٦
الجهراء	٩٣٩٩٤	٩٤٨٢١	١٨٨٨١٥	٪٧٨,٢	٪١١،١
المجموع	٣٣٨٧٩٦	٣٤٢٤٩٢	٦٨١٢٨٨	–	٪٤٠

(*) بمن فيهم غير محددي الجنسية.

المصدر: وزارة التخطيط، **المجموعة الإحصائية في ٢٥ سنة**، عدد خاص، ١٩٩٠، الجدول (٦).

ديموقراطية القلّة

إذا كان هذا هو الوضع السكاني، فكم عدد الناخبين من السكان الكويتيين؟ في حقيقة الأمر إن عدد الناخبين، أي السكان الكويتيين الذين يدلون بأصواتهم، المقيّدين في سجلات الانتخاب، حسب الأرقام الرسمية، هو قليل جدًّا، لا تتجاوز نسبتهم في أحسن الأحوال ١٠٪ من السكان الكويتيين. وكانت ٩،١٪ سنة ١٩٨٥. ومن هنا تأتي الإشارة إلى ديموقراطية العشرة بالمائة. ولكن النسبة انخفضت، في سنة ١٩٩٠، أي في انتخاب المجلس الوطني إلى أقل من ذلك، إلى ٧،٥٪ من الكويتيين.

وهذا من حيث المبدأ أمر غير طبيعي، ومعناه أن النواب الذين يمثلون الشعب لا ينتخبهم إلا أقل من عشرة بالمائة من السكان، بمن فيهم الذين من حقهم الانتخاب ولكن لا يمارسونه لأي سبب من الأسباب. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ يتعداه إلى أن عدد الناخبين المسجلين في كل دائرة انتخابية هو قليل جدًّا، كما هو موضح في الجدول الرقم (٥). ولذلك إذا زاد عدد المرشحين الأقوياء على عشرة، وهذا أمر وارد، فإن نائباً يمكن أن يصل إلى مجلس الأمة بعدد لا يتجاوز المائة والخمسين أو المائتين من الأصوات فقط، كما حصل فعلاً في بعض الدوائر في الانتخابات السابقة.

الجدول الرقم (٥)

الناخبون حسب الدائرة في انتخابات ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٩٠

رقم الدائرة	اسم الدائرة	عدد الناخبين لسنة ١٩٨٠	عدد الناخبين لسنة ١٩٨٤	عدد الناخبين لسنة ١٩٩٠	الفرق ٨٤ ــ ١٩٩٠
١	شرق	١٣٧٥	١٧٣٦	١٥٦٦	١٧٠ −
٢	المرقاب والضاحية	١٠٩٥	١٣٨٩	١٤١٠	٢١
٣	القبلة	١٠٧٠	١٤١٣	١٤٤٠	٢٧
٤	الدعية	١٨٠٠	٢٤٧٨	٢٤٧٥	٣ −
٥	القادسية	١٦٦٣	٢٢٥٥	٢٢١٢	٤٣ −
٦	الفيحاء	١٦٦٠	٢٣١٣	٢٢٦١	٥٢ −
٧	كيفان	١٣٣٨	١٨٠٤	١٨٨٤	٨٠
٨	حولي	١٣٦٥	٣٥٠٢	٣٥٥٩	٥٧
٩	الروضة	١٤٩٠	١٩٨٣	٢٠٢١	٣٨
١٠	العديلية	١٥٨٩	٢٤٣٧	٢٦٠٩	١٧٢
١١	الخالدية	١٢٨٤	١٨٢٤	١٨٣٠	٦
١٢	السالمية	١٢٨٣	١٨٤٦	١٨٠٠	٤٦ −
١٣	الرميثية	٢٧٨٥	٤٠٦٥	٤٠٩٠	٣٥
١٤	أبرق خيطان	١٧١٥	٢٥٢٥	٢٤٥٧	٦٨ −
١٥	الفروانية	١٥٤٧	٣٠٨٩	٣٣٠١	٢١٢
١٦	العمرية	١٧١٩	٢٩٢٨	٣١٢٥	١٩٧
١٧	جليب الشيوخ	١٨٨٣	٢٤٩٣	٢١١٦	٣٢٣ −
١٨	الصليبخات	١٨٤٤	٢٤٨٠	٢٦٧	١٩٠
١٩	الجهراء الجديدة	١٦١٧	٢٤٨٩	١٩٩٠	٤٩٩ −
٢٠	الجهراء القديمة	٢١٦٣	٣٢٧٩	٣٥٥٢	٢٧٣
٢١	الأحمدي	١٧٠٤	٣٧٨٥	٤١٥٢	٣٦٧
٢٢	الرقة	١٨٢٩	٢٦١٢	٢٥١٢	١٠٠ −
٢٣	الصباحية	٢٥٦٤	٣٤١٧	٣٤٢٦	٩
٢٤	الفحيحيل	١٧١٠	٢٢٢٨	٢٢٦٧	٣٩
٢٥	أم الهيمان	١٨١٢	٢٢١٤	١٣٩٨	٨١٦ −
المجموع		٤١٩٠٤	٦٢٥٨٤	٦٢١٢٣	٤٦١ −

علماً بأن عدد الذين أدلوا بأصواتهم فعلاً لا يزيد على ٣٨ ألفاً من مجموع الناخبين المقيدين، أي أن النسبة الحقيقية هي أقل من ذلك بكثير.

إذا كانت المعلومات المدرجة في الجدول الرقم (٥) صحيحة، فإن عدد الناخبين سنة

١٩٩٠ قد انخفض عن عدد الناخبين سنة ١٩٨٥ بأربعمائة وواحد وستين صوتاً. ولم أجد تفسيراً لهذا النقصان، وهو عكس المتوقع. فعلى الرغم من الزيادة في سكان الكويت والتي لا بدّ أن تقابلها زيادة في أعداد الناخبين، انخفض عددهم، ومعناه أن عدداً من الكويتيين في سن الانتخاب لم يسجّلوا أسماءهم في سجلات الناخبين، كما أن الذين توفوا لم تشطب أسماؤهم إلا هذا العدد المحدود (٤٦١ فقط).

وكانت أم الهيمان والجهراء الجديدة وجليب الشيوخ وشرق والرقة أكثر الدوائر الانتخابية خسارة للأصوات. بينما كسبت الأحمدي، والفروانية والعديلية والصليبيخات أكبر عدد من الأصوات، بين انتخابات ١٩٨٤ و١٩٩٠. ولكن العدد الإجمالي يبقى هو الموضوع الذي يحتاج إلى تفسير. فقد كانت زيادة أعداد الناخبين بين انتخابات ١٩٨٠ و١٩٨٤ طبيعية نسبيًا، ولكن أن تنخفض في ١٩٩٠ فهذا أمر لا تفسير له.

ومن هذا المنطلق، وتعميقاً للتجربة الديموقراطية في الكويت، فإننا ندعو إلى توسيع القاعدة الانتخابية، أي عدد الذين يحق لهم الانتخاب، بإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب، وبتخفيض سن الانتخاب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة.

توسيع القاعدة الانتخابية

إذا دققنا في إحصاءات السكان وأعداد الناخبين بقصد توسيع القاعدة الانتخابية، نجد أننا حتى إذا حسبنا النسبة المئوية من السكان الكويتيين الذكور في سن الانتخاب فقط، فإن النسب تبقى متدنية. لنتمعّن في هذه الأرقام لسنة ١٩٨٥، إننا نعلم أن السكان الكويتيين كانوا (١٢٦٠٧٩) نسمة سنة ١٩٨٥، وإذا استبعدنا غير محددي الجنسية، فإن عددهم يصل إلى نحو (١١٣٤٧٢) نسمة، وهذا الرقم يمثل الكويتيين الذين يملكون حق الانتخاب. بينما عدد الناخبين المسجّلين سنة ١٩٨٤ لم يتجاوز (٦٢٥٨٤) نسمة. فمعنى هذا أن ٤٥٪ من السكان الذين لهم حق الانتخاب لم يدلوا بأصواتهم ولم يسجّلوا أسماءهم في سجلات الانتخاب.

ماذا عن النساء الكويتيات في سن الانتخاب؟ إن عدد النساء الكويتيات سنة ١٩٨٥ بلغ (١٣٤٠٦٥) نسمة، وإذا عدّلنا هذا الرقم بعد استبعاد غير محددات الجنسية، فإن عددهن يبلغ (١٢٠٦٥٩) نسمة. وإذا ما أعطيت المرأة حق الانتخاب، فإن عدد الكويتيين الذين يحق لهم الانتخاب يصبح (٢٣٤١٣١) نسمة. وفي هذه الحالة، تنخفض نسبة الناخبين المسجلين في تلك السنة، إلى السكان الذين لهم حق التصويت في السنة نفسها، إلى ٢٦٫٧٪.

ولو أضفنا إلى هؤلاء الكويتيين الذين بلغوا (١٨) سنة إلى (٢٠) سنة في تلك السنة، والذين كانت أعدادهم على النحو التالي:

ذكور	إناث	المجموع
٢٠٩٤٧	٢١٩٥٩	٤٢٩٠٦

وبعد استبعاد غير محددي الجنسية (نحو ١٠٪)، يصبح المجموع (٣٨٦١٦) نسمة؛ إذاً على افتراض إعطاء النساء ومن بلغ ١٨ سنة فأكثر حق الانتخاب، لأصبح إجمالي سنة ١٩٨٥، نحو (٢٧٢٧٤٧) نسمة من الكويتيين الذين لهم حق الانتخاب بالمقارنة مع العدد الكلي من الذكور الكويتيين الذين بلغوا سن (٢١) سنة فأكثر في تلك السنة. إليكم ملخص هذه الحسابات في الجدول الرقم (٦).

ولو افترضنا جدلاً أن ٧٥٪ من هؤلاء سوف يدلون بأصواتهم في الانتخابات القادمة، فإن أكثر من (٢٠٠) ألف نسمة سيساهمون في اختيار أعضاء مجلس الأمة، وبذلك نكون قد وسعنا القاعدة الانتخابية عدديًا من نحو (٦٢) ألف نسمة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد. وتوسيع القاعدة الانتخابية عدديًا، يتيح لنا إدخال بعض التعديلات النوعية التي ستساعد دون أدنى شك على تعميق التجربة الديموقراطية في الكويت.

الجدول الرقم (٦)(*)

مجموع الناخبين المسجلين سنة ١٩٨٤	مجموع الذكور الكويتين الذين بلغوا(٢١) سنة فأكثر تعداد ١٩٨٥	مجموع الإناث الكويتيات اللواتي بلغن(٢١) سنة فأكثر تعداد ١٩٨٥	مجموع الكويتيين (ذكور + إناث) الذين بلغوا ١٨- ٢٠ سنة تعداد ١٩٨٥	المجموع الكلي للذين لهم حق الانتخاب بعد تعديل قانون الانتخابات
٦٢٥٨٤	١١٣٤٧٢	١٢٠٦٥٩	٣٨٦١٦	٢٧٢٧٤٧

(*) جميع هذه الأرقام باستثناء غير محددي الجنسية، هي ناتج استبعاد ١٠٪ من أرقام تعداد سنة ١٩٨٥، للسكان الكويتيين.

اللامركزية في الإدارة

اللامركزية في الإدارة تعتبر، بلا شك، واحدة من أهم وسائل تعميق الديموقراطية في البلاد. فتعميق الديموقراطية يستدعي زيادة مساهمة القطاعات الشعبية في القرارات الخاصة بأحوالهم وشؤونهم الحياتية، ولذلك فإن إنشاء مجالس بلدية منتخبة انتخاباً مباشراً، سيخفف من مركزية الإدارة ويفرز الدور الشعبي في اختيار العناصر المناسبة لهذه الإدارة. صحيح أن الكويت بلد صغير ولا يحتاج إلى عدة بلديات، لأن ذلك قد يؤدي إلى إعاقة العمل بخلق أجهزة بيروقراطية جديدة مكرّرة عن الأصل، ولكن إقرار مبدأ الانتخاب في الأجهزة التي تشرف على الخدمات، هو خطوة هامة في سبيل تعميق الديموقراطية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وجود مجالس بلدية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الخدمات في

كل المحافظات على قدم المساواة، في حدود الإمكان بدلاً من تركيز هذه الخدمات في محافظة العاصمة.

ثم إن اللامركزية في الإدارة إذا ما تركزت على مبدأ الاعتماد على النفس وروح التكافل الاجتماعي، اللذين ظهرا بوضوح أثناء تجربة الاحتلال العراقي، مع إتاحة المجال للابتكار والتجديد في تقديم الخدمات العامة، تسهم في تعميق التجربة الديموقراطية وفي توسيع مساهمة المواطنين في إدارة شؤونهم اليومية والوطنية.

الدوائر الانتخابية

إن أحد أهم شروط تعميق الديموقراطية أيضاً، هو توسيع القاعدة الانتخابية إلى أكبر قدر ممكن مما يقرّبنا من الديموقراطية المباشرة، التي تكون فيها صلة الناخب بالنائب صلة مباشرة وعبر تواصل مباشر ومستمر. ولذلك فإنه في حالة تبني اقتراح إعطاء المرأة حق الانتخاب وتخفيض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة، يمكن النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية إلى خمسين دائرة، تنتخب كل دائرة نائباً واحداً يمثّلها، فيتحقق هدف توسيع القاعدة الانتخابية. فعلاوة على تسهيل العملية الانتخابية، فإن من شأن تقسيم الدوائر إلى خمسين أن يسهّل على النائب متابعة ناخبه، ويمكّنه من التعرّف بآراء ناخبيه، وتوجهاتهم في القضايا المطروحة على مجلس الأمة بصورة أفضل من قبل، ما يشكل، بلا شك، تعميقاً إضافيًا للديموقراطية الكويتية.

خلاصة وتوصيات

من استقراء التجربة الديموقراطية في الكويت في الثلاثين سنة الأخيرة، يمكننا أن نتوصل إلى بعض التوصيات فيما يتصل بتعميق هذه التجربة وترسيخ الحياة الدستورية المنشودة:

أولاً ــ تعديل قانون الانتخابات، لإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب، ومن بلغ سن (١٨) سنة فأكثر حق الانتخاب.

ثانياً ــ ضبط عدد المقيّدين في سجلاّت الدوائر الانتخابية دوريًا،، واشتراط وجود تقارب بين عدد الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية.

ثالثاً ــ يشترط فيمن يفوز في انتخابات مجلس الأمة، أن يحصل على نصف أصوات الناخبين المقيدين. وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على هذه النسبة، تعاد الانتخابات بين المرشحين (الاثنين) اللذين حصلا على أعلى نسبة أصوات.

رابعاً ــ تنشأ مجالس بلدية منتخبة في كل محافظة.

خامساً ـ يخضع انتخاب المجالس البلدية في المحافظات إلى النظام نفسه الذي يتم بموجبه انتخاب أعضاء مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية التي تتبع كل محافظة.

سادساً ـ إعطاء الأحزاب والجماعات السياسية العاملة في البلاد صفة الشرعية، وحق التنظيم، وحق دخول انتخابات مجلس الأمة والمجالس البلدية.

سابعاً ـ ضمان حق المرشحين للانتخابات والجماعات السياسية في البلاد في الوصول إلى وسائل الإعلام العامة (صحافة، إذاعة، تلفزيون... إلخ) بشكل دائم ومنتظم.

القسم الثالث

الغــــزو

الفصل العاشر

الجلاد والغنيمة وحكم القبيلة

يجد أغلب العلماء الاجتماعيين صعوبة، بحكم بعدهم الطبيعي عن مجرى الأحداث السياسية، في تفسير الأحداث والظواهر الكبرى التي تهزّ ضمير المواطنين ووجدانهم، وتؤدي إلى تغيير مجرى حياتهم وتتحكم في طموحاتهم. أحداث مثل الغزو العراقي للكويت، وانهيار المعسكر الشرقي، ونهاية الحرب الباردة... إلخ. ولذلك فهم يفتقرون عادة إلى المعلومات الموثوقة من مصادرها، ويحتاجون إلى قدر من الوقت للتفكير والتأمل بحثاً عن العلاقات الضرورية بين الأحداث، والتي كثيراً ما تكون خفية غير ظاهرة، أملاً في الوصول إلى تحليل وفهم موضوعيين للواقع.

ولمعالجة هذا النقص تقدم ميشيل فوكو بمشروعه المسمى ريبورتاجات الأفكار[1]، وقد ولد مشروع فوكو في خضم أحداث التمرّد الإيراني الذي تحول إلى ثورة عارمة بين سنتي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وعلى الرغم من أن الأسس التي قام عليها المشروع هي أسس استشراقية قديمة، تتصل بروحانية الشرق مقابل مادية الغرب، وكون الاستبداد الشمولي ظاهرة ملازمة لجميع أنظمة حكم الشرق، إلا أن المحور أو الآلية التي استند إليها المشروع مناسبة لأوضاعنا في الخليج والمشرق العربي، لأننا نفتقر إلى مراكز البحوث والدراسات المتخصصة، التي توظّف خبرات الأكاديميين واهتماماتهم بالأحداث الجارية في إطار مؤسسي. ويمكن اعتبار التأملات الحالية في المسألة الخليجية ضمن سياق هذا المشروع.

مشروع فوكو يتطلّب تضافر جهود الصحافيين والمحلّلين السياسيين والأكاديميين المتخصصين في البحث عن الأفكار الحاكمة التي تدفع الناس إلى الفعل، والمساهمة في النشاطات العامة، والتمرّد الذي يجعلهم يبذلون أرواحهم من أجل أفكار وأهداف غامضة غير واضحة المعالم، مثل فكرة الحكومة الإسلامية وحكم الله الذي يدعيه الملالي (في حالة إيران). إنهم الوحيدون العارفون بأسراره.

فإذا وسّعنا نطاق البحث إلى الغزو العراقي للكويت، والذي راح ضحيته الآلاف من

البشر، والملايين من الخسائر المادية، فإنه سيذكرنا بالتساؤل الأزلي: لماذا يعتدي الناس بعضهم على بعض؟ وهنا يظهر أمامنا السؤال الحاسم الذي من دون الإجابة عنه، يصبح من المستحيل فهم ما حدث في أزمة الخليج: لماذا حدث الغزو؟ كيف سوّغ للناس؟ وكيف ظهر في وعيهم؟.. لقد اعتقد العراقيون وبعض العرب بأن المبرّرات التي برّر بها الغزو هي واقعية وحقيقية إلى درجة القبول به، بينما رفضه الكويتيون والبعض الآخر من العرب إلى درجة التمرّد العلني والعصيان المدني وتقبّل استعمال القوة المسلحة لإنهائه.

إن القصد من مشروع من هذا النوع، لا يقف عند حدّ الادعاءات التي تقوم عليها الحملات (الدعائية) الإعلامية والحملات الإعلامية المضادة. لأن الحملات الإعلامية مصمّمة لتبرير حادث وقع فعلاً أو يُراد له الوقوع، ولن يؤدي إلى الإجابة عن السؤال الحاسم الذي طرحناه: لماذا حدث الغزو؟ ولا الكشف عن دوافعه الحقيقية، ولا توقّع النتائج البعيدة المدى التي ترتبت عليه أو نجمت عنه. لأن الادّعاء يفرض على الذي يريد أن يفنّده الإطار الذي يجمع بين الادّعاء وضده، فيدخل الاثنان في حلقة مفرغة. وهكذا ينصب المدعي مصيدة للمدعى عليه، وهذه سلطة من بيده المبادرة[٢].

لنأخذ مثلاً ادعاءات العراق الأربعة الرئيسية لتبرير الغزو، فقد زعم:

أ ـ أن الكويت أضرّت بمصالح العراق النفطية والمالية.

ب ـ أن الكويت جزء من العراق.

ج ـ أن غزو الكويت خطوة نحو الوحدة العربية.

د ـ أن احتلال الكويت من قبل العراق، يهدف إلى تعديل ميزان العدالة في توزيع موارد الأمة بين الدول الغنية القليلة السكان، والدول الفقيرة عالية الكثافة السكانية.

من الواضح أن هذه الادعاءات واهية بادية الزيف، إذ أريد بها تبرير غزو بلد عربي كبير نسبيًّا قوي عسكريًّا لبلد عربي صغير وضعيف عسكريًّا.

ولكن انظر إلى الادعاءات المضادة التي جاءت في الإطار نفسه:

أ ـ الكويت لم تتعمّد الإضرار بمصالح العراق النفطية، لأن جميع دول الأوبك كانت تغش في أرقام إنتاجها النفطي (أي في حجم خطتها).

ب ـ إن الكويت كانت موجودة مستقلة عن العراق منذ أول التاريخ.

ج ـ لقد ثبت أن الوحدة العربية خرافة ووهم لتبرير مطامع الدول العربية الكبيرة بالدول العربية الصغيرة.

د ـ إن الأنصبة في موارد الأمة مسألة حظوظ ومصادفات التاريخ والجغرافيا، ولا علاقة لها بالعدالة في توزيع الموارد.

فالمصيدة التي ينصبها المدعي تنتهي عادة بتطرف مضاد، يتمثل في التشكيك في انتماء الكويت العربي، وفي تجميد دورها في الجهود القومية للتنمية، وباستحالة الدفاع عن حدودها إلا بالاعتماد الكامل على القوى الأجنبية الخارجية[٣].

لقد تكشّفت معركة الحملات الدعائية، والحملات الدعائية المضادة، عن أزمة حقيقية في الفكر السياسي العربي. وقد شخص أستاذنا فؤاد زكريا هذه الأزمة، بإخضاع الحملات الدعائية التي شنّها العراق ومؤيدوه من المثقفين لقواعد المنطق والتفكير العقلاني، ولكن توقف عند هذا الحد. بينما كانت الأزمة الفكرية أحد انعكاسات الأزمة البنائية العميقة التي كانت، وما زالت، تعصف بالنظام الإقليمي العربي منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، خلال مرحلة المخاض العسير من التسلطية إلى الديموقراطية والحياة الدستورية. وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في مكان آخر. المهم في الأمر أن حرب الخليج، لم تعالج هذه الأزمة لأن هذه الحرب لم تهدف إلا العودة إلى الوضع القائم الذي كان سائداً قبل آب/أغسطس ١٩٩٠، وليس إلى تغييره[٤].

رفض الغزو ـ الإطار التاريخي

إن فجيعتنا بالغزو العراقي للكويت، بحكم انتمائنا العربي المشترك، أفدح كثيراً من الأضرار المادية والنفسية التي خلّفها الغزو. إن مجرد حدوث الغزو، لا يخرج عما هو ممكن الحدوث في ظلّ سيادة منطق القوة السائد في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول.

إن الصدمة المفاجئة التي سبّبها الغزو ومبعثها يكمنان في فداحة الخطأ في الحساب والتقدير، وليس الحدث نفسه. ولكن ردة الفعل على الغزو، أي رفضه القاطع من قبل الكويتيين وغالبية الشعوب العربية ودول العالم، هي التي تبشّر بحقبة جديدة في السياسة العربية والعلاقات بين الدول. هذا الأمر يحتاج إلى شيء من التأمل والتدقيق.

أما إن الغزو العراقي للكويت لا يخرج عن حدود الممكن في السياسة الدولية، فهو زعم تسنده القرائن التاريخية: إسرائيل قامت وتوسعت بهذا الأسلوب، وبرضى منظمة الأمم المتحدة وإجماع الدول الكبرى، تركيا فعلت شيئاً مماثلاً في قبرص، وكذلك الصين في التبت، وأندونيسيا في شرق تيمور. هذا في العالم الثالث، ولكن في إمكاننا أن نذكر الشواهد التاريخية على هذا السلوك السياسي من الفكرة الامبريالية الغربية سواء منها النازية، أو الفاشية، أو الستالينية. والشيء نفسه ينسحب على الديموقراطيات الكبرى في مرحلة الاستعمار الغربي، وما زالت هذه الدول تلجأ إلى أسلوب الغزو واستعمال العنف المسلح في جميع أنحاء العالم، حتى وقت قريب.

في العالم الثالث، يبرر الغزو أو حلّ النزاعات باللجوء إلى القوة المسلحة، بادعاءات إقليمية شبيهة بتلك الادعاءات التي تذرّع بها العراق في غزوه للكويت. بينما يبرّر الغزو في

الدول الكبرى بالمسؤولية الأخلاقية للرجل الأبيض إزاء الضعفاء (white man's burden) أو بحماية المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله، من دون تحديد دقيق لهذه المصالح. لقد لعبت الحرب الباردة دوراً بارزاً في نجاح الغزو، في الحالات المذكورة أعلاه، بسبب حالة التعادل في ميزان القوى والردع المتبادل بين القوتين الأعظم، ووقوع معظم هذه الحوادث خارج منطقة المصالح الحيوية للدول الكبرى.

وكان من حسن حظ الكويت، أن الغزو العراقي جاء في مرحلة الانفراج الدولي ونهاية الحرب الباردة. فكان في إمكان الدول الكبرى مجتمعة التوصل إلى قرار إنهاء الاحتلال وامتلاك القدرة على تنفيذه. ولكنني أزعم أن رفض الغزو والأسلوب الذي تمّ دحره فيه، أعمق من هذه المصادفة التاريخية بكثير. فعلى الساحة الدولية، ألزمت الدول الغربية الكبرى نفسها برفض منطق القوة المسلحة في العلاقات الدولية، في وقت أصبح من المتصور أو ربما المتوقع أن يكون هناك تعدّد للقوى الكبرى، يحلّ محلّ هيمنة قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة. وعلى الساحة العربية، فإن رفض الغزو، من حيث المبدأ، هو رفض لجزء كبير من تراثنا الجمعي المبني على فكرة الغزو والغنيمة. إنها فرصة تاريخية لا تعوّض لتطهير النفس العربية من الاعتزاز اللاواعي بالغزو وحكم القبيلة.

حكم الشعب أم حكم القبيلة؟

إن الدافع الكامن، أو أحد أهم الدوافع الكامنة، وراء الغزو العراقي للكويت، لا يخرج بدوره عن حدود فكرة الغنيمة، ثمرة الغزو، وهي فكرة ذات جذور عميقة في التراث السياسي القبلي (أو الباتريمونيالي) في البلاد العربية. وكانت المسافة التي قطعها جلاّد طاغية، من نوع صدام حسين، في إقناع الطغمة الحاكمة في العراق باتخاذ القرار بالغزو، وبعض العرب بتقبله، مسافة قصيرة حقاً. لأن فكرتي الغنيمة والغزو (الكرّ والفرّ) فكرتان متلازمتان لهما شرعية لاواعية، دخلتا العقل والمخيلة للجمعية العربية بحكم العادة والتكيف.

الغزو العراقي للكويت هو محاولة لإلباس القبلية السياسية لباساً إيديولوجيًا عصريًا، بينما ينتمي هذا الغزو إلى التراث السياسي القبلي التقليدي الذي يسميه الفيبريون: البطركة (حكم رب الأسرة) وامتداد هذا الأسلوب إلى الدولة التي يحكمها حاكم مستبد. كما تحكم الأسرة الواحدة من خلال بيروقراطية مركزية، يطلق عليه الفيبريون مصطلح الحكم الأبوي (الباتريمونيالي)[٥]. والمدقق في وضع العراق، يجد السمات التقليدية لهذا الحكم متوافرة في النموذج العراقي: شخصية القائد رئيس القبيلة، نخبة القبيلة التكريتية، النخبة الحاكمة البعثية في بيروقراطية الدولة، العراق كتجمع قبلي (أي منظم على أسس قبلية). وهذه التنظيمات جميعها تصب في محصلة الحكم التسلطي.

إن وجود جلاد طاغية في هذه البيئة القبلية، يسعى إلى الغنيمة عن طريق الغزو، يدفعه دائماً إلى خلق قوة عسكرية، التي هي أداته الضرورية. ولذلك يحرص القادة المستبدون على خلق قوة عسكرية كبيرة، تناسب استعدادهم الاستثنائي للجوء إلى العنف المسلح. وهذا ما يسمح لهم بتقديم أنفسهم في صورة القائد الفارس المقدام، لما تتمتع به هذه الصورة من مكانة خاصة في المخيلة الشعبية. هكذا قدّم صدام حسين نفسه للناس، إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهكذا خدع العديد من حسني النية وسليمي الطوية في البلدان العربية.

إنه ليس سرًّا كون «الجيوش العربية، شأنها شأن جيوش دول العالم الثالث، ليست معدة لحرب نظامية ضد مصالح الدول الكبرى، وإنما هي معدة للقمع الداخلي والنزاعات الإقليمية والزهو القومي، كأحد رموز السيادة والاستقلال. ولو كانت غير ذلك لشكلت خطراً على مصالح الدول الكبرى التي تدرّبها وتزوّدها بالسلاح، وهذا بالطبع غير منطقي ولا واقعي»[٦]. وبناء العراق لقوته العسكرية، بكل هذه التكاليف الهائلة، يخضع لهذا الحكم، ولا يشذّ عنه. ومع أن هذه القوة ساعدت على تحجيم تطلعات ملالي إيران الإقليمية، الذين لا يقلّون تخلّفاً عن حكام العراق، إلا أن هذا قد حدث بشكل عرضي، ولم يكن مخططاً أصلاً.

وعندما غزا العراق الكويت، أدرك الناس ما كان يجب أن يكون واضحاً من البداية، وهو أن بناء قوة العراق العسكرية لم يكن لتمكين العراق من لعب دور قومي قيادي، وإنما لدعم حكم القبيلة، ولدعم صورة الفارس الغازي، صدام حسين في صورة عمر الفاروق «صاحب القادسية الأولى»! أو صلاح الدين قاهر الصليبيين، أو جمال عبد الناصر موحد الأمة في العصر الحديث. إن هذا العالم غير الواقعي، المبني على تصورات يختلط فيها تراث القبيلة بالحضارة الاستهلاكية والسياسات التسلطية، يجعل من الصعب التمييز بين أين يبدأ الواقع وأين ينتهي الوهم، ما لم يسعَ العرب لتحديد موقعهم في الحضارة العالمية وموقفهم من تراثهم.

مكانة العرب في العالم، مكانة العرب في التاريخ

إن عدم ربط غزو العراق للكويت بفكرة الغنيمة وحكم القبيلة، ورفض الاثنين معاً، معناه إخراج «حادثة» أو حدث الغزو من إطاره المرجعي التاريخي، وكأن في إمكاننا فصل الاثنين أحدهما عن الآخر. أي كأننا نقول إن الغزو مرفوض لأن نظام حكم صدام حسين قام به، ولكن مبدأ الغزو مقبول إذا استطعنا تسويقه تحت ستار فكرة الجهاد، أو التذرّع بحماية مصالح حيوية وهمية مثلاً. بينما نرفض في الحقيقة فكرة الغنيمة المتولّدة من الغزو، من حيث المبدأ، ونرفض سيادة منطق القوة والعنف المسلح في العلاقات بين الشعوب والدول،

إقليميًا وعالميًا. وليس في هذا تسطيح للخطر القادم من العراق، ولا تقليل من شأنه، وإنما هو دعوة إلى النظر إلى الأمور بمنظار أكثر شمولية، وأكثر موضوعية، وتحذير إلى دول الجوار من أن أحداً لن يكسب من متاعب الأمة العربية الحالية، حسب منطق القوة والعنف المسلح.

ثم إننا، برفضنا لمبدأ الغزو وفكرة الغنيمة، نتمرّد على تاريخنا أو على جزء مهم منه، لفقدانه المسوّغات المنطقية والقانونية في نهاية القرن العشرين، ونتمرّد بذلك على حق القوي في غزو الضعيف وفرض إرادته عليه، سواء كان ذلك القوي قوة إقليمية أو قوة عالمية. من هذا المنطلق، يجب أن ننظر إلى التدخل الأجنبي الذي أدى إلى تحرير الكويت، من زاوية المصالح المتبادلة بين دول المنطقة والقوى العالمية التي ساندتها. وينتهي هذا التدخل بزوال الأسباب التي دعت إليه في المقام الأول. وكون التدخل نجم عن خطأ فادح في الحسابات، سعياً وراء الغنيمة وتوسيعاً لحكم القبيلة، فيجب أن لا تتحمل شعوب الخليج والجزيرة العربية وزر هذا الخطأ ونتائجه الوخيمة.

كما أننا يجب أن لا نغفل حقيقة واضحة جلية، لم يحجبها تداعي الأحداث السريع في هذه المسألة الخليجية، وهي أن التدخل الأجنبي قد جاء بهدف واحد، وهو محاولة العودة إلى الوضع القائم القديم الذي كان سائداً قبل آب/أغسطس ١٩٩٠، وليس إلى تغييره. إن الغرب الذي قاد التدخّل، هو أجنبي، ليست له مصلحة خاصة في إقامة الشرعية الدستورية والمؤسسات الديموقراطية في الخليج والمشرق أو في أنحاء العالم العربي. بل بالعكس، فإن للغرب مصلحة خاصة في ضمان عدم تحكم العرب في مواردهم النفطية، خلافاً لتوصيفات الغرب ومؤسساته العسكرية ـ الصناعية ـ المالية. وهذه المصلحة بالذات كانت العامل الحافز في التدخل الأجنبي لمنع نظام حكم صدام حسين من التحكم في أسعار النفط. وينطبق هذا على أي بلد عربي آخر أو مجموعة بلدان عربية، مهما كان نظام حكمها.

إن رفض الغزو العراقي للكويت، ورفض فكرة الغزو والغنيمة وحكم القبيلة، ليسا أمراً مبدئيًا فقط، وإنما فرصة تاريخية ثمينة للعرب، جميع العرب، لمراجعة الذات والانطلاق نحو المستقبل بضمير حرّ متطهّر من أوزار الماضي وعقد الحاضر. إنها مسؤولية العرب أنفسهم الدعوة إلى قيام نظام إقليمي عربي، يرفض فكرة الغنيمة والغزو وحكم القبيلة، ويبنى على حق الشعوب في تقرير مصيرها. نظام إقليمي عربي يرفض الحكم التسلطي الأبوي وحكم الطاغوت، ويسود فيه حكم القانون والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

خاتمة ـ الغزو وطبائع الشعوب

لقد حاولنا أن نقف وقفة مراجعة وتأمل على الأفكار الحاكمة في تاريخنا العربي وعلى

عقليتنا العربية. وقد هدفنا إلى توضيح أمرين: الأمر الأول، هو كيف توظف الرموز والإشارات في تراثنا السياسي لتبرير أفعال عصرية وإصباغ شرعية تراثية عليها. والأمر الثاني، هو دور العنف المسلح في سلوك الدول وفي معايير السلوك السياسي بينها. وأردنا أن نخلص من هذا الاستعراض إلى تثبيت أمرين:

أ ــ إن حكم القبيلة يتشرّب في الثقافة السياسية للعرب في الوقت الحاضر.

ب ــ إن رفض الغزو العراقي، من خلال المظلة والاجتماع الدوليين، يمكن أن يكون إطاراً مناسباً لنظام العالم الجديد، المبني على رفض سيادة منطق العنف المسلح في فرض إرادة القوي على الضعيف في العلاقات الدولية.

وقد تبيّن لنا، من خلال كارثة أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها، عجز الحكام العرب أمام نظام حكم صدام حسين (أي نظام حكم القبيلة)، وكان لهذا العجز أصول بنائية تتصل بالنظام السياسي العربي نفسه. ولذلك فإن مسؤولية الشعوب العربية، بمثقفيها وقادة الرأي فيها وأحزابها وقواها السياسية، هي مسؤولية مضاعفة في فرض إرادتها على حكامها، وفي معرفة ما تريد بدقة ووضوح، أي تحديد مصالح الأمة الحيوية وطرق حمايتها. إنها لفرصة تاريخية لا تعوّض أن نجتهد جميعاً في هذا المسعى، بدلاً من أن نتحول جميعاً إلى أسرى لنظام حكم صدام حسين، لنظام حكم القبيلة.

هوامش الفصل االعاشر

(١) أنظر:

Georg Stouth, «Revolution in Spiritless Times: An Essay on Michel Foucault's Enquiries into the Iranian Revolution», **International Sociololgist**, Vol. 6, No. 3. Sept, 1991.

(٢) أنظر:

Theodore Draper, «The Gulf War Reconsidered», **New York Review of Books**, Jan, 16-30, 1992 (2 Articles).

(٣) المراجع السابقة، وخاصة فيما يتعلق بقضية الحدود بين الكويت والعراق والسعودية، التي تطرقت إليها في كتابي عن **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، عندما تعرضت للأهمية التاريخية لمؤتمر العقير لسنة ١٩٢٢.

(٤) أنظر ثيودور دريير في مراجعته للكتب عن أزمة الخليج، وكذلك خلدون حسن النقيب «العناصر البنائية الدائمة في كارثة حرب الخليج».
ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

(٥) أنظر:

James A. Bill and R. Springborg, **Politics in the Middle East**, 3 rd. ed. Ny: Harper Collins, 1990. Chapter 4.

(٦) أنظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ١٥٣.

القسم الرابع

ديناميات العملية السياسية
في انتخابات ١٩٩٢

الفصل الحادي عشر

المؤشرات السياسية والإحصائية للانتخابات

لقد شغلت القضية التي أثرناها في الفصل التاسع «نحو تعميق التجربة الديموقراطية»، والمتعلقة بضيق القاعدة الانتخابية، مساحة واسعة في النقاشات التي دارت تحضيراً لمجلس تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في الكويت. فالناخبون الذين أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات لم تتجاوز نسبتهم ١٢٪ من مجموع السكان الكويتيين، أي (٨١٤٤٠) ناخباً من (٦٨١٢٨٨) مواطناً حسب تعداد سنة ١٩٩٠ (بمن فيهم طبعاً غير محددي الجنسية). وقد ثبت أن هذه القضية تشغل الرأي العام الكويتي، بأشكال مختلفة، ومن خلال قضايا عامة عديدة ومتفرقة.

فموضوع حق المرأة في الانتخاب والترشيح، يطرح بشكل حاسم لأول مرة في هذه الانتخابات. وبدأت قضية حقوق المرأة السياسية تحظى بعطف واسع من الناخبين. أما على صعيد المرشحين، فما زال يعارض حق المرأة هذا القبليون (هم الفائزون في الانتخابات الفرعية) وبعض التيارات السياسية، بالإضافة إلى بعض المرشحين المستقلين الذين لم يحدّدوا موقفهم بشكل واضح. هناك عقبة أخرى أمام قضية المرأة، سببها المرأة نفسها، فالمرأة الكويتية ما زالت من دون «لوبي» منظم يعمل على كسب أصوات المرشحين وأخذ الوعد العلني ممن يفوز منهم في الانتخابات بإعطاء صوته لتعديل قانون الانتخابات في مجلس الأمة القادم لمصلحة حق المرأة في الترشيح والتصويت.

أما العنصر الآخر في توسيع القاعدة الشعبية لمجلس الأمة، وهو تخفيض سن الانتخاب إلى ثمانية عشر عاماً، فهو الآخر يحظى باهتمام أغلب المرشحين. ولكن العنصر الذي يحظى بإجماع أو شبه إجماع المرشحين، هو إلغاء التمييز بين الكويتيين والمتجنسين في الحقوق السياسية. فلم يذكر أحد من المرشحين أنه يريد أن يحرم الكويتي المتجنّس (حسب المادة الثانية من قانون الجنسية) من حق الترشيح والانتخاب، وإن كان بعض المرشحين لا

يتطرقون صراحة إلى حق المتجنس في الترشيح لمجلس الأمة، ويحصرون كلامهم في حق الانتخاب.

هناك تطور مهم في الانتخابات الحالية، وهو بروز دور التكتلات السياسية شبه المنظمة إلى جانب التكتلات القبلية والعائلية والطائفية التقليدية. وفي حقيقة الأمر، فإن هناك عدة أنواع من التكتلات السياسية. هناك مثلاً حركات سياسية ذات هياكل تنظيمية معلنة، مثل المنبر الديموقراطي. وهناك حركات سياسية شبه منظمة، أي أنها لم تعلن عن هياكلها التنظيمية ونظمها الداخلية، مثل الحركات الدينية المسيّسة، السنية والشيعية، مثل الحركة الدستورية الإسلامية، والسلفيين الذين يعرفون الآن باسم التجمع الإسلامي الشعبي، وتكتل الجمعية الثقافية الاجتماعية الذي يحمل اسم الائتلاف الإسلامي الوطني.

الجدول الرقم (١)

تطور أعداد الناخبين المقيدين في جداول انتخابات مجلس الأمة الكويتي لسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢

رقم الدائرة	اسم الدائرة	عدد الناخبين	عدد الناخبين	عدد الناخبين	عدد الناخبين	الفرق بين سنتي ١٩٩٠- ١٩٩٢
١	شرق	١٣٨٣	١٥٦٦	١٥٦٦	١٨٩٨	+ ٣٣٢
٢	المرقاب والضاحية	١٠٨٧	١٤١٠	١٤١٠	١٧٢٨	+ ٣١٨
٣	القبلة	١٠٦٨	١٤٤٠	١٤٤٠	١٦٦٦	+ ٢٢٦
٤	الدعية	١٧٦٢	٢٤٧٥	٢٤٧٥	٢٩٢٧	+ ٥٥٢
٥	القادسية	١٦٧١	٢٢٠٩	٢٢١٢	٢٥٤٩	+ ٣٣٧
٦	الفيحاء	١٦٥٧	٢٢٦٢	٢٢٦١	٢٦٣٠	+ ٣٦٩
٧	كيفان	١٤٣٤	١٨٨٤	١٨٨٤	٣١٢٠	+ ١٢٣٦
٨	حولي	١٣٣٩	٣٥٥٩	٣٥٥٩	٤٥٩٥	+ ١٠٣٦
٩	الروضة	١٤١٧	٢٠٢٣	٢٠٢١	٢٥٣٦	+ ٥١٥
١٠	العديلية	١٥٤٨	٢٦٠٩	٢٦٠٩	٣٧٢٩	+ ١١٢٠
١١	الخالدية	١٢٣٠	١٨٣٠	١٨٣٠	٢٤٠٩	+ ٥٧٩
١٢	السالمية	١٢٦٩	١٨٠٠	١٨٠٠	٢٩١٣	+ ١١١٣
١٣	الرميثية	٢٧٨٢	٤٠٩٠	٤٠٩٠	٥٠٠٠	+ ٩١٠
١٤	أبرق خيطان	١٧١٤	٢٤٥٧	٢٤٥٧	٣١٤٦	+ ٦٨٩
١٥	الفروانية	١٥٤٤	٣٣٠١	٣٣٠٠	٤٢٧٧	+ ٩٧٧
١٦	العمرية	١٦١٨	٣١٢٥	٣١٢٥	٤٩٦٢	+ ١٨٣٧
١٧	جليب الشيوخ	١٧٧٨	٢١١٦	٢١١٦	٣٣٨٩	+ ١٢٧٣
١٨	الصليبخات	١٨٤٤	٢٦٧٠	٢٦٧٠	٣٣٧٠	+ ٧٠٠
١٩	الجهراء الجديدة	١٦٠٧	١٩٩٠	١٩٩٠	٢٦٤٣	+ ٦٥٣
٢٠	الجهراء القديمة	٢١٥٦	٣٥٥٢	٣٥٥٢	٤٣١٣	+ ١٧٦١
٢١	الأحمدي	١٦٩٢	٤١٥٢	٤١٥٢	٧١٣٠	+ ٢٤٧٨
٢٢	الرقة	١٨٣٤	٢٥١٢	٢٥١٢	٣٣٠١	+ ٧٨٩
٢٣	الصباحية	٢٥٨٩	٣٤٢٦	٣٤٢٦	٤١٤٨	+ ٧٢٢
٢٤	الفحيحيل	١٧١٠	٢٢٦٧	٢٢٦٧	٣١٦٦	+ ٨٩٩
٢٥	أم الهيمان	١٨٦٥	١٣٩٨	١٣٩٨	٨٩٦	- ٤٠٢
	المجموع	٤١٩٠٤	٥٦٨٤٨	٦٢١٢٣	٨١٤٤٠	+ ١٩٣١٧

المصدر: **الكويت اليوم**، أعداد متفرقة.

بالإضافة إلى هذه التكتلات السياسية، هناك تحالفات سياسية مرنة أو غير واضحة المعالم، ولا تملك صيغة تنظيمية معينة مثل التجمع الدستوري الذي يجمع شخصيات من التجار

ذوي التوجهات الإصلاحية، والذين لعبوا دوراً تاريخيًّا مهمًّا في الحركة الدستورية ـ البرلمانية في البلاد. وهناك كذلك تكتل نواب مجلس سنة ١٩٨٥، والذي يجمع، بالإضافة إلى أعضاء من التيارات سالفة الذكر، شخصيات التزمت بحق مجلس ١٩٨٥ الشرعي في الاستمرار في لعب دور سياسي، والتزمت أيضاً بمقاطعة انتخابات المجلس الوطني غير الدستوري. ويضم هذا التكتل شخصيات سنية وشيعية وقبلية، بالإضافة إلى جماعة التجار. وقد دأبت هذه الشخصيات على تقديم نفسها باسم تكتل النواب، والتوقيع بهذا الاسم في البيانات المشتركة التي تصدرها «القوى السياسية» في الكويت.

ومجموع المرشحين الملتزمين بهذه التكتلات، لا يزيد على (٢٩) مرشحاً حسبما هو موضح في الجدول الرقم (٢). وهو مجموع المرشحين الذين يمكن أن يطلق عليهم أعضاء «المعارضة السياسية» المنظمة. ويشكل مرشحو التيار الديني المسيّس أكثر من نصف عددهم الإجمالي (الائتلاف والإسلامي ٤ + التجمع الإسلامي ٧ + الحركة الدستورية ٥ = ١٦ من ٢٩).

الجدول الرقم (٢)

المرشحون لانتخابات مجلس الأمة الكويتي الذين يمثلون تكتلات انتخابية والذين تساندهم هذه التكتلات

التكتلات السياسية والطائفية والقبلية	عدد المرشحين المنتمين	عدد المرشحين المسنودين
١ ــ الائتلاف الإسلامي الوطني	٤	
٢ ــ التجمع الإسلامي الشعبي	٧	١٢
٣ ــ التجمع الدستوري	٢	
٤ ــ الحركة الدستورية الإسلامية	٥	٢٥
٥ ــ تكتل نواب ١٩٨٥ (من غير هؤلاء)	١١	
٦ ــ القبليون (الفائزون بالانتخابات الفرعية)	٢٢	
٧ ــ المجلسيون (من كان عضواً في المجلس الوطني)	٣٣	
٨ ــ المنبر الديمقراطي	٨	
المجموع	٩٢	
المستقلون (ممن لم يحدد انتماءه السياسي) ١٩٢		

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
الأولى ــ الشرق	يعقوب حياتي (تكتل النواب) (عدنان عبد الصمد (الائتلاف الإسلامي الوطني) عاشور الصباغ (مجلس وطني) كاظم بو عباس (مجلس وطني) سلمان العلوان (قبليون)	أحمد عبد المحسن المليفي (التجمع الإسلامي الشعبي)
الثانية ــ المرقاب	جار الله الجار الله (الحركة الدستورية الإسلامية) عبد الله محمد النيباري (المنبر الديمقراطي)	حمد الجوعان (التجمع الإسلامي الشعبي) صالح النفيسي (التجمع الإسلامي الشعبي)

تابع الجدول الرقم (٢)

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
الثالثة ـ القبلة	خالد سلطان بن عيسى (التجمع الإسلامي الشعبي)	جاسم حمد الصقر (الحركة الدستورية الإسلامية)
	جاسم عبد العزيز القطامي (المنبر الديمقراطي)	
	جاسم الصقر (تجمع دستوري)	
الرابعة ـ الدعية	عبد الله يوسف الرومي (تكتل النواب)	عبد الله الرومي (الحركة الدستورية الإسلامية)
	حسام الرومي (مجلس وطني)	جاسم المضف (الحركة الدستورية الإسلامية)
	صقر السودان (مجلس وطني)	
الخامسة ـ القادسية	أحمد باقر (التجمع الإسلامي الشعبي)	أحمد باقر (الحركة الدستورية الإسلامية)
	إبراهيم يوسف العبد المحسن (المنبر الديمقراطي)	عبد العزيز المطوع (الحركة الدستورية الإسلامية)
	عبد العزيز المطوع (تكتل النواب)	
	أحمد بهبهاني (مجلس وطني)	
السادسة ـ الفيحاء	حمود الرومي(الحركة الدستورية الاسلامية)	
	فهد صالح الخنة (التجمع الإسلامي الشعبي)	
	مشاري العنجري (تكتل النواب)	
	مبارك العتيبي (مجلس وطني)	
السابعة ـ كيفان	جاسم العون (التجمع الإسلامي الشعبي)	د. عادل الصبيح (الحركة الدستورية الإسلامية)
الثامنة ـ حولي	د. اسماعيل الشطي (الحركة الدستورية الإسلامية)	
	أحمد علي الدين (المنبر الديمقراطي)	
	جواد المتروك (مجلس وطني)	
	حمود الحبيني (قبليون)	

تابع الجدول الرقم (٢)

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
التاسعة ـ الروضة	د. أحمد الخطيب (المنبر الديمقراطي)	د. ناصر الصانع (الحركة الدستورية الإسلامية)
	جاسر الجاسر (مجلس وطني)	
العاشرة ـ العديلية	سامي أحمد المنيس (المنبر الديمقراطي)	صالح الفضالة (الحركة الدستورية الإسلامية/ التجمع الإسلامي الشعبي)
	صالح الفضالة (تكتل النواب)	أحمد الكليب (الحركة الدستورية الإسلامية/ التجمع الإسلامي الشعبي)
	حمد التويجري (مجلس وطني)	
	حمد الجوعان (تكتل النواب)	
	علي ثنيان الغانم (التجمع الدستوري)	
	علي حسين العمر (مجلس وطني)	
الحادية عشرة ـ الخالدية	بدر ناصر العبيد (التجمع الإسلامي الشعبي)	أحمد السعدون (الحركة الدستورية الإسلامية)
	أحمد السعدون (تكتل النواب)	محمد المرشد (الحركة الدستورية الإسلامية)
	محمد المرشد (تكتل النواب)	
	خلف التميمي (مجلس وطني)	
الثانية عشرة ـ السالمية	سالم الحماد (تكتل النواب)	أحمد الحريتي (الحركة الدستورية الإسلامية + التجمع الإسلامي الشعبي)
	د. عبد الله جراغ (الائتلاف الإسلامي الوطني)	د. عبد المحسن المدعج (التجمع الإسلامي الشعبي)
	راشد الجويسري (مجلس وطني)	
	جمعان الحريتي (مجلس وطني)	

تابع الجدول الرقم (٢)

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
الثالثة عشرة ـ الرميثية	د. خالد ناصر الوسمي (المنبر الديمقراطي)	جمال الكندري (الحركة الدستورية الإسلامية)
	د. ناصر صرخوه (الائتلاف الإسلامي الوطني)	
	عباس الخضاري (مجلس وطني)	
	جاسم قبازرد (مجلس وطني)	
الرابعة عشرة ـ خيطان	فهاد محمد العريمان (التجمع الإسلامي الشعبي)	زين العتيبي (الحركة الدستورية الإسلامية)
	ناصر البناي (تكتل النواب)	ناصر البناي (الحركة الدستورية الإسلامية)
	حمود الجبري (مجلس وطني)	
	علي مسلم العتيبي (مجلس وطني)	
الخامسة عشرة ـ الفروانية	عباس حبيب مناور (تكتل النواب)	عباس مناور (الحركة الدستورية الإسلامية)
	غنام الجمهور (قبليون)	
	عبد الهادي الظريف (قبليون)	
	فايز البغيلي (مجلس وطني)	
	محمد المسيلم (مجلس وطني)	
السادسة عشرة ـ العمرية	مبارك الدويلة (الحركة الدستورية الإسلامية)	مبارك الدويلة (التجمع الإسلامي الشعبي)
	مبارك سلطان العدواني (المنبر الديمقراطي)	
	مسلم البراك (قبليون)	
	فهد العلاج (قبليون)	
	براك النون (مجلس وطني)	
	مبارك الخرينج (مجلس وطني)	

تابع الجدول الرقم (٢)

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
السابعة عشرة ـ جليب الشيوخ	يوسف المخلد (تكتل النواب)	د. فلاح المطيري (الحركة الدستورية الإسلامية)
	محمد المهمل (مجلس وطني)	
	عبد الكريم الجحيدلي (مجلس وطني)	
الثامنة عشرة ـ الصليبيخات	عبد الله عربود (قبليون)	عبد الله العرادة الرشيدي (الحركة الدستورية الإسلامية)
	حمد سيف الهرشاني (قبليون)	
	راشد سالم الهبيدة (مجلس وطني)	
	خلف دميثير العنزي (مجلس وطني)	
التاسعة عشرة ـ الجهراء الجديدة	مفرج نهار المطيري (التجمع الإسلامي الشعبي)	مفرج المطيري (الحركة الدستورية الإسلامية)
	أحمد نصار الشريعان (تكتل النواب)	
	مطلق الشليمي (مجلس وطني)	
	منيزل العنزي (مجلس وطني)	
العشرون ـ الجهراء القديمة	محمد محسن البصيري (الحركة الدستورية الإسلامية)	محمد محسن البصيري (التجمع الإسلامي الشعبي)
	محمد هيف الحجرف (مجلس وطني)	
	طلال العيار (مجلس وطني)	
	سالم الشمري (قبليون)	
الحادية والعشرون ـ الأحمدي	خالد العدوة (قبليون)	خالد العدوة (الحركة الدستورية الإسلامية + التجمع الإسلامي الشعبي)
	شارع ناصر العجمي (قبليون)	شارع العجمي (الحركة الدستورية الإسلامية)
	راشد علي عبد الله (قبليون)	
	حمود الخدعان (قبليون)	
	سعدون العتيبي (مجلس وطني)	

تابع الجدول الرقم (٢)

الدائرة الانتخابية	مرشحون يمثلون التكتلات السياسية	مرشحون تساندهم التكتلات السياسية
الثانية والعشرون ـ الرقة	هادي هايف الحويلة (مجلس وطني + قبليون)	عايض علوش المطيري (الحركة الدستورية الإسلامية + التجمع الإسلامي الشعبي)
	سلطان سلمان بن حثلين (قبليون)	
	مرزوق الحبيني (قبليون + مجلس وطني)	
	عايض علوش (قبليون)	
الثالثة والعشرون ـ الصباحية	جمعان العازمي (الحركة الدستورية الإسلامية + قبليون)	
	بيان سلمي المطيري (قبليون)	
	فهد المكراد (قبليون)	
	فهد دهيسان اللميع (قبليون)	
الرابعة والعشرون ـ الفحيحيل	عبد الله راشد الهاجري (قبليون)	د. عبد الله الهاجري (الحركة الدستورية الإسلامية)
	تركي المجلية العازمي (قبليون + مجلس وطني)	سعد شبيب المقبول (الحركة الدستورية الإسلامية)
الدائرة الخامسة والعشرون أم الهيمان	مصلح هميجان (قبليون)	
	أسعد بليق (قبليون)	

المصادر:

- القبس ١٩٩٢/٩/٢١ «السلفيون يعلنون أسماء مرشحيهم في الانتخابات».
- القبس ١٩٩٢/٩/٢٢ «الحركة الدستورية الإسلامية تعلن مرشحيها والمرشحين الذين تدعمهم».
- البرنامج الانتخابي لمرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي، ١٩٩٢.
- القبس ١٩٩٠/٦/١٢ القائمة الكاملة لأسماء الفائزين في انتخابات المجلس الوطني.
- القبس ١٩٩٠/٦/٢٠ الأمير يعين (٢٥) عضواً في المجلس الوطني.
- القبس يونيو ـ سبتمبر ١٩٩٢ (نتائج الانتخابات الفرعية، أعداد متفرقة).
- □ التكتلات السياسية والطائفية والقبلية في الكويت، سبتمبر ١٩٩٢.

وهذا العدد: (١٦) مرشحاً للحركات الدينية، يعتبر أكبر عدد لمرشحي هذه الحركات في الانتخابات العامة. فلم يسبق أن أوصلت هذه الحركات إلى مجلس الأمة أكثر من خمسة مرشحين (اثنان للسلف، اثنان للحركة الدستورية، واحد للشيعة) في أية انتخابات سابقة. ولم تكتف هذه الحركات بتسمية مرشحين رسميين يمثلونها في الانتخابات العامة، بل لجأت إلى الإعلان عن ٣٧ مرشحاً آخرين (١٩ مرشحاً مكررون أي متداخلون مع التكتلات الأخرى و١٨ مرشحاً من المستقلين). أي أن مجمل عدد المرشحين الذين يمثلون هذه الحركات والمرشحين، الذين أعلنت هذه الحركات عن مساندتها لهم، هو (٣٠) ثلاثون مرشحاً. هذا بالإضافة إلى تداخل انتماءات بعض المرشحين الآخرين مع هذه التيارات الدينية.

ولأول مرة تقوم هذه الحركات الدينية المسيّسة بالتحالف العلني فيما بينها، بأن تعلن الحركة الدستورية عن مساندة المرشحين من السلف وبالعكس. وهذا مؤشر واضح على أن التيارات الدينية المسيسة، تحاول أن تضمن نسبة كبيرة من أصوات نواب مجلس الأمة القادم لتنفيذ مطالبها.

أما الثقل الحقيقي، من حيث العدد ومن حيث النفوذ، فهو للتيار الموالي للحكومة والمتمثل في التكتلات القبلية وتكتل المجلس الوطني، الذي يطلق على شخصياته القيادية صفة «نواب الخدمات». ونقصد بالتكتلات القبلية المرشحين الفائزين في الانتخابات القبلية الفرعية، ونقصد «بالمجلسيين» أعضاء المجلس الوطني المنتخبين والمعينين، الذين ارتبطوا علناً بالسياسات الحكومية، والتي يستمدون منها نفوذهم وتمويلهم حسبما هو متداول في أوساط الناخبين. ويبلغ عدد مرشحي هذا التيار خمسة وخمسين مرشحاً.

وقياساً على نتائج الانتخابات الماضية، فإن نسبة لا بأس بها من هذا التيار تعتبر في وضع أفضل من غيرها من المرشحين، بسبب ضمان كتلة الصوت القبلي (en block) (أي التصويت الجماعي لأبناء القبيلة) أو بسبب النفوذ الذي يتمتع به هؤلاء المرشحون لدى الحكومة. وفي حالة فوز هؤلاء في الانتخابات القادمة، فإنهم سيمثلون الأغلبية التي ستستند إليها الحكومة في تمرير مشاريع القوانين غير الدستورية في مجلس الأمة القادم، كما حصل في السابق.

وفي الحقيقة، فإن عدم وصول هذه الأغلبية إلى المجلس القادم، ستكون إحدى المفاجآت التي ستربك سياسة الحكومة نحو المجلس، وخاصة في تقرير درجة استعدادها للتعاون معه.

إذا ما اعتبرنا أعداد المرشحين المنتمين إلى تكتل سياسي معين إلى مجموع المرشحين الذين بلغ عددهم (٢٩٩) مرشحاً حتى ١٩٩٢/٩/٢٤ والذي بلغ ٢٩٥ مرشحاً في ٢٧/ ١٩٩٢/٩، فإن هؤلاء المرشحين المنتمين يمثلون أكثر من ٣٦٪ من مجمل أعداد المرشحين،

وهذا تطور جديد لا بد أن يحظى بعناية خاصة من الباحثين السياسيين ومن المتتبعين للحياة البرلمانية في الكويت.

ولهذا الغرض قمنا بتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن السجل الانتخابي لجميع المرشحين، المنتمين والمستقلين في الجدول الرقم (٣)، للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٩٢. وتشمل هذه المعلومات مجلس ١٩٨١، ومجلس ١٩٨٥ والمجلس الوطني، ومجلس تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وسعينا في هذا الجدول لتوضيح مَنْ من المرشحين سبق له أن رشح نفسه للانتخابات العامة في الاثنتي عشرة سنة الماضية، ومَنْ منهم نجح في الانتخابات العامة السابقة، ومَنْ منهم لم يحالفه الحظ، ومَنْ من المرشحين الحاليين لمجلس ١٩٩٢ القادم يرشح نفسه لأول مرة. والفئة الأخيرة مهمة، ليس بالنسبة إلى الباحثين السياسيين، وإنما إلى عامة الناخبين، والذين ينوون الانغماس في الحياة العامة في البلاد.

الجدول الرقم (٣)

السجل الانتخابي لمرشحي انتخابات سنة ١٩٩٢

[من سبق له الترشيح وفاز ومن سبق له الترشيح ولم يفز في انتخابات ٨١ ـ ٨٥ ـ ١٩٩٠ والمرشحون لأول مرة]

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١ ـ	الشرق	عدنان عبد الصمد	يعقوب حياتي	يعقوب حياتي	عدنان عبد الصمد ـ قاسم محمد علي الصراف	عاشور الصباغ ـ كاظم بو عباس	ـ	خالد مسعود المسعود ـ فيصل بدر الجزاف ـ احمد عبد المحسن المليفي عبد الله محمد الموسوي سلمان مرزوق العلوان
٢ ـ	المرقاب	عبد الله النيباري (القادسية)	فيصل الوقيان	حمد عبد الله الجوعان	صبحي الهندي ـ عبد الله النيباري (الفيحاء)	بدر ناصر البشر	ـ	صالح مشاري النفيسي ـ علي محمد الغانم ـ محمد خالد صالح الرومي ـ عبد الوهاب التمار ـ عبد العزيز الماجد ـ جار حسن الجارالله ـ عبد العزيز العندليب ـ محمود خالد العدساني ـ عبد الله عمر الياقوت ـ حمد محمد المرعي.

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
٣ ـ	القبلة	جاسم الصقر ـ خالد بن عيسى عن (المرقاب)	جاسم القطامي	جاسم القطامي	خالد بن عيسى عن (المرقاب) ـ جاسم الصقر	—	زاهر عبد المحسن الشرهان	عبد الله محمد شهاب ـ برجس حمود البرجس ـ عبد الله احمد الشايجي ـ عبد الله عقاب الخطيب ـ عبد العزيز الفليج
٤ ـ	الدعية	—	—	عبد الله يوسف الرومي	—	صقر السودان ـ حسام الرومي	شاكر سيد إسماعيل ـ حسن علي عمران	عبد اللطيف مال الله ـ عبد الله محمد شهاب عبد الواحد العوضي ـ محمد سعود القضيبي ـ عيسى احمد كرم ـ جاسم المضف ـ عبد الحميد عثمان ـ مال الله مبارك سعدون المطوع ـ مجيد الاستاذ ـ علي البغلي ـ صالح يوسف كحيل ـ إسماعيل العوضي

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
٥ -	القادسية	عبد المحسن جمال	-	أحمد باقر ــ عبد العزيز المطوع	عبد المحسن جمال - عبد العزيز المخلد	أحمد إسماعيل بهبهاني	-	خالد عبد الرحمن الفارسي - مطر سعيد المطر - علاء الدين ميرزا السيمي - إبراهيم يوسف العبد المحسن ــ عبد ابراهيم السعيدي ــ جواد مبارك سعود ــ ناصر جاسم محمد السعيد ــ عبد العزيز خليل القطان
٦ -	الفيحاء	مشاري العنجري ١ - حمود حمد الرومي ــ ١	مشاري العصيمي ١	مشاري العنجري ٢ ــ حمود حمد الرومي ١	محمد ضاحي الحواس ١	مبارك محمد العتيبي		عبد العزيز عبد الله الدويش ــ فهد صالح الخنة ــ تركي احمد منصور الانيعي
٧ -	كيفان	جاسم العون ١	-	جاسم العون	عادل خالد الصبيح	-	-	عبد العزيز العدساني - سعود السمكة ــ احمد يوسف السعيد

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
٨ -	حولي	أحمد فهد الطخيم	حمود مناور الحبيني ١ ـ عبد الرحمن العسعوسي عن (العديلية) ٢ ـ عبد العزيز المطوع	أحمد علي الربعي ١	أحمد فهد الطخيم ٢ ـ محمد عبد الله الهاجري ١ ـ عبد العزيز سليمان المطوع ١ ـ عبد الرحمن عبد الله العسعوسي عن (العديلية) ٢	جواد علي المتروك	محمد عبد الله الهاجري ٢	محمد راشد الحفيتي ـ عبد الهادي عبد الحميد الصالح ـ حسين علي القلاف ـ يوسف أحمد الطراح ـ محمد صادق الموسوي ـ عمر إبراهيم الغرير ـ إسماعيل خضر الشطي ـ عبد الكريم عباس اليوسف ـ محمد غريب حاتم ـ مصطفى عباس معرفي ـ عبد الرحمن سيد الرفاعي
٩ -	الروضة	جاسر الجاسر	أحمد الخطيب ـ سليمان يوسف النويخ	أحمد الخطيب جاسر الجاسر	يوسف علي المناعي (الدعية)	جاسر الجاسر	عادل يوسف الزواوي	عبكل معيجل العبكل ـ يعقوب حسن الفضالة ـ جمعة محمد الياسين ـ ناصر جاسم الصانع ـ عبد الحميد محمد ابو البنات ـ بدر حمد النجدي

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١٠ -	العيدلية	صالح الفضالة - يؤسف الشاهين الغانم – مطلق مزيد المسعود (الجهراء الجديدة)	حبيب إبراهيم شعبان ١	صالح الفضالة - سامي المنيس	يوسف الشاهين الغانم – مطلق مزيد المسعود (الجهراء الجديدة) حبيب إبراهيم شعبان ٢	حمد إبراهيم التويجري - علي حسن فهد العمر	-	سيف عباس عبد الله – هشام حمد المؤمن - محمد عيسى البلوشي – عبد الله عبد الغفور – صلاح عبد الرحمن الهاشم – وليد خالد بورسلي – إبراهيم عبد الله دشتي – احمد خالد الكليب – ناصر عبد المجيد يرغش
١١ -	الخالدية	أحمد عبد العزيز السعدون ١ – محمد سلمان المرشد	خلف جمعة السيتي ١	أحمد عبد العزيز السعدون – محمد سليمان المرشد	خلف جمعة السيتي ٢	خلف جمعة السيتي ٣	بدر ناصر معتوق العسلاوي – عبد الله راشد الهاجري	وليد أحمد الوزان – بدر ناصر العبيد - محمد مبارك الفجي

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١٢ -	السالمية	سالم عبد الله الحماد	ثنيان الأذينة ١ ــ راشد عوض الجويسري ١ ــ جمعان محمد الحريتي ١	سالم عبد الله الحماد ــ راشد عوض الجويسري ٢	ثنيان الأذينة ٢ ـ علي عيسى محمد ١ ــ جمعان محمد الحريتي ٢ ــ عبد الله جراغ (حولي)	جمعان محمد الحريتي ٣ ــ راشد عوض الجويسري	ثنيان الأذينة ٣ ــ يوسف خالد الحماد	علي درويش حسن عباس ــ عبد المحسن المدعج ــ أحمد نصار الحريتي ــ أحمد مروي الهدبة ــ طراد سليمان طراد ــ محمد عيسى محمد ــ عبد الرضا عبد الرزاق يعقوب
١٣ ــ	الرميثية	ناصر صرخوه خالد ناصر الوسمي	عباس الخضاري	عباس الخضاري - ناصر صرخوه	خالد ناصر الوسمي - جمال احمد الكندري	عباس الخضاري ــ جاسم قبارزد	نبيل عبد الهادي يمضحي الغريبة ــ عبد الحميد عباس الدشتي ــ كاظم عباس جوهر شهاب	صالح يأسين مصيب زعلي ــ عباس حمزة خورشيد ــ عبد الرحمن السريع ــ عبد الله يعقوب الوزان ــ طلال أحمد عباس دهران ــ أحمد مجيد أحمد الغريب

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١٤ -	خيطان	-	ناصر فهد البناي	حمود ناصر الجبري ـ ناصر فهد البناي	أحمد غازي العتيبي	حمود ناصر الجبري - علي عبد الله مسلم العتيبي	-	رياض عبد الله ـ جاسم محمد الشهاب - ناصر علي العجمي ـ فهد علي الجبري ـ اسامة خالد المسعود الفهيد ـ خالد ابداح بوردن ـ علي سالم ابو حديدة ـ يوسف محمد البداح ـ زين جعيجر العتيبي ـ عبد السلام مناحي العصيمي ـ خالد خلف العتيبي ـ فهد العريمان
١٥ -	الفروانية	خالد نزال المعصب ـ فايز حامد البغيلي	عباس مناور - محمد مفرج المسيلم ـ غنام الجمهور عن (العمرية)	عباس مناور - محمد مفرج المسيلم	فايز حامد البغيلي - خالد نزال المعصب ـ غنام الجمهور عن (العمرية) ـ سعود رشيد القفيدي	محمد مفرج المسيلم - فايز حامد البغيلي	سعود رشيد الفقيدي - غانم الجمهور (العمرية)	محمد ناصر الشهري ـ عبد الهادي الظريف المطيري - ضافي محمد النجدي

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١٦ .	العمرية	-	براك النون	مبارك الدويلة . براك النون	-	مبارك الخرينج ــ براك النون	فهد خلف العلاج	ناصر مطلق راشد ــ مبارك العدواني . مسلم البراك ــ سعد عباد السوارج ــ فهد عبد الله العدواني ــ جاسم القطان
١٧ .	جليب الشيوخ	عبد الكريم الجحيدلي ــ فيصل الدويش ــ مهدي أبو رمية	يوسف المخلد عن (العمرية) ــ رجا حجيلان	فيصل الدويش . يوسف المخلد	عبد الكريم الجحيدلي . محمد خلف المهمل ــ ناشي الحميدي العدواني	١ ــ محمد خلف المهمل ــ ٢ ــ عبد الكريم الجحيدلي	محمد ضيف الله شرار . علوش لافي المطيري	فاضل مشعان العنزي ــ عقاب عوض المطيري ــ حسين ذياب ــ علي سعد المطيري ــ سعران فهد الرديني المطيري ــ سعد المرجاح المطيري ــ سعد سالم الرخيمي ــ فلاح عقيل المطيري ــ فهد محمد العجمي
١٨ .	الصليبخات	خلف دميثر العنزي	حمد سيف الهرشاني	خلف دميثر العنزي	حمد سيف الهرشاني . عبد الله عربود البذالي	خلف دميثر العنزي . راشد سلمان الهبيدة	عبد الله عربود البذالي	عبد الله متعب العرادة ــ خالد إبراهيم المذن ــ عبد الأمير التركي ــ شعيب المويزري

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
١٩ -	الجهراء الجديدة	مطلق الشليمي	مفرج الخليفة	منيزل العنزي ـ أحمد الشريعان	مطلق الشليمي ـ مفرج الخليفة عن (الجهراء القديمة)	منيزل العنزي ـ مطلق الشليمي	بندر سوعان العنزي ـ فهد ناصر الظفيري ـ مفرج الخليفة عن (الجهراء القديمة) ـ مطلق ابو ظهير عن (الجهراء القديمة)	مفرج نهار المطيري ـ عبد العزيز الرشيدي ـ بدر محمد قبيان المطيري ـ خشمان منوخ الظفيري ـ نافع محمد الحصبان
٢٠ -	الجهراء القديمة	-	-	علي الخلف السعيد	طلال السعيد ـ علي العوام الشمري	طلال العيار ـ محمد هيف الحجرف	طلال السعيد ـ علي الخلف السعيد	محمد سلف الحريجي ـ سعد بن طفلة العجمي ـ سالم الخزيم الشمري ـ جزاع القحص ـ محمد البصيري ـ هادي المطوطح العنزي ـ مبارك محمد الهرشاني

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
٢١ -	الأحمدي	-	-	دعيج الجري	راشد علي عبد الله	سعدون العتيبي	عبد الرضا الزنكوي	علي بجاد المطيري ـ خالد العروة ـ محمد منيف العتيبي ـ شارع ناصر العجمي ـ جاسم الحمدان ـ راكان عيسان الحربي ـ عايد علي الهاجري ـ حمود سعود العازمي ـ محمد هلال العتيبي ـ عبد الله مشرع العتيبي ـ عبد المحسن هلال العتيبي
٢٢ -	الرقة	هادي هايف (الحويلة)	سلطان سلمان (الصباحية)	هادي هايف (الحويلة)	سلطان سلمان	هادي هايف (الحويلة) - مرزوق البيني العازمي	-	حمود سلطان العتيبي ـ صلاح المجيبل ـ عبد الحسين الكاظمي ـ عايض علوش ـ قليفص ناصر المكشاني
٢٣ -	الصباحية	-	-	-	-	-	-	جمعان فالح العازمي ـ فهد حمد المكراد ـ فهد دهيبان اللميع ـ مفرح الرشيدي ـ بيان سلمي الديحاني

تابع الجدول الرقم (٣)

رقم الدائرة	الدائرة	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وكان عضواً في مجلس ١٩٨١	مرشح انتخابات ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ١٩٨١ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في مجلس ١٩٨٥	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح سنة ٨٥ ولم ينجح	مرشح سنة ١٩٩٢ وكان عضوا في المجلس الوطني	مرشح سنة ١٩٩٢ وسبق له الترشيح للمجلس الوطني ولم ينجح	مرشحون لأول مرة
٢٤ .	الفحيحيل	مبارك جاسم الدبوس	.	.	مبارك جاسم الدبوس	.	مبارك عبيد الدوسري	سعد شبيب العجمي ـ ناهض ناصر الهاجري ـ شافي علي الدبوس ـ حسين براك الدوسري ـ حمود عبد الله العتيبي ـ عبد الله راشد الهادي ـ سامي علي الدبوس
٢٥ .	أم الهيمان	.	عبد الله راشد جديد الهاجري	.	عبد الله راشد جديد الهاجري ـ خالد علي الصانع عن (خيطان)	مصلح هميجان	عبد الله راشد جديد الهاجري ـ جاسم محمد العريفان (القادسية)	سعد بليق العازمي ـ سعد مبارك العازمي ـ يعقوب هاشم جمعة ـ محمد عبد الوهاب المسلم ـ محمد خالد حمادة ـ حسن عبد الملك حيدر ـ محمد وحش الزعبي

□ السجل الانتخابي لمرشحي انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، من سبق له الترشيح للانتخابات العامة، والمرشحون لأول مرة.

جمع وإعداد: حمزة عليان، صالح بركة السعيدي إشراف: د. خلدون حسن النقيب.

فهذه الفئة من المرشحين الذين يرشحون أنفسهم لأول مرة، تواجه تكتلات سياسية قوية غالبية مرشحيها متمرسون بالحياة العامة، وممن سبق لهم الترشيح أو سبقت لهم عضوية مجلس الأمة.

ولذلك فالكثير منهم يخوض هذه الانتخابات أملاً في تهيئة أنفسهم بشكل أفضل للانتخابات العامة في المستقبل بعد مجلس تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وبسبب ضيق الوقت، أي المسافة الزمنية التي تفصلنا عن الانتخابات، والتي لا تتجاوز الأسبوع الواحد، فإننا لا نستطيع أن ندرس هذه الفئة من المرشحين بشيء من التفصيل، من حيث انتماءاتهم السياسية، وخلفياتهم الاجتماعية، ومستواهم التعليمي، وفئاتهم العمرية وغيرها من المؤشرات التي ستلعب دوراً مهمًا في المستقبل. وكلنا أمل في أن لا يتحول هؤلاء المرشحون إلى وقود أكثر فاعلية وأفضل تعليماً للصيغ التقليدية القبلية والطائفية التي ما زالت تؤثر سلباً في العملية السياسية في الكويت.

هذه الصيغ التقليدية المختلفة هي موضوع الجداول الثلاثة المتبقية، ولكن بشكلها القبلي. فالجدول الرقم (٤) يعطي تفاصيل التوزيع القبلي لأصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية التي يغلب عليها الطابع القبلي. وهي تفاصيل دقيقة تنشر لأول مرة بهذا الشكل مقسمة إلى فئتين: القبائل «دائمة العضوية» في مجلس الأمة، وهي التكتلات القبلية الثمانية، والتكتلات القبلية الأصغر، وهي ثلاث عشرة قبيلة لها ثقل انتخابي في الكويت.

الجدول الرقم (٤)

توزيع الأصوات القبلية لانتخابات سنة ١٩٩٢ حسب الدوائر الانتخابية/أ

القبيلة	العوازم	العجمان	مطير	الرشايدة	عتيبة	عنزة	الظفير	بني هاجر
الشرق	٣٤٠	-	-	٥	-	-	-	-
حولي	٤٢٣	٨٠	٥٠	٣٠	٩٠	٣٥	٢	٣٥
السالمية	١٤٠٠	-	١٠	٥٠	-	-	-	-
الرميثية	٣٨٠	١٥	١٠	٢٠	١٠	-	٢	٥
خيطان	٢٥	٢٦٠	١٢٠	٩٠	٦٧٠	٣٥	٢٢	٢٥
الفروانية	١٠٥	٥٥	٨٥٠	٢٠٠٠	٦٠	٧٥	٦٦	١٠
العمرية	١٥٠	١٠٥	٨٢٥	١٠٨٠	١٥٠	٦٠	٦٦	٤٠
جليب الشيوخ	٥٥	٦٥	١٨٩٠	١٧٥	٨٥	٨٠	٣٥	٥
الصليبيخات	٣٤٠	٢٠	٧٠	٢٦٠	١٠	٢٦٠	٤٥	٣
الجهراء الجديدة	٨٥	١١٥	٣٨٠	١٦٠	٤٥	٥٦٠	٥٦٥	١٠
الجهراء القديمة	١٣٥	٦٦٠	٣٤٠	٣٠	٢٠	٧٣٠	٥٠٠	١٠
الأحمدي	١٣٤٠	١٨٦٠	٣١٢	٨٥	٥٤٠	٥٠	٢٢	١٩٠
الرقة	٧٠٠	٤٢٠	٤٠	١٩٠	١٩٠	٢٠	٢٢	
الصباحية	١٦٠٠	٩٠٠	٤٤٠	٨٥	١٩٠	٥٠	١٥	٨٥
الفحيحيل	٥٢٠	٢٥٠	٦٠	٦٠	٤٠٥	٦٥	-	٥٧٠
أم الهيمان	٥٩١	١١٥	٣٠	٢٠	١٥	٥	-	٥٠
المجموع	٨١٨٨	٥٥٥٠	٥٨٠٧	٤١٩٠	٢٤٨٠	٢٠٨٥	١٣٦٠	١٠٩٣

المصدر: الكويت اليوم، آذار/مارس، الملاحق الخاصة بالجداول الانتخابية.

تابع الجدول الرقم (٤)
توزيع الأصوات القبلية سنة ١٩٩٢ (القبائل الأخرى)/ب

القبيلة	شمر	الصلبة	هرشان	عداوين	حروب	فضول	دواسر	سبيع	آل مرة	سهول	بني خالد	زعب	قحطان
حولي	٢٥	-	-	-	٥	-	٥	٧٠	-	١٠	١٠	-	٣٥
السالمية	-	٥	١٠	-	-	-	٥	-	-	-	-	-	-
الرميثية	-	-	-	-	-	-	٥	٥	-	٥	-	-	٥
خيطان	٣٠	-	٥	٢٥	١٠	٥	٥	٥	-	٥	-	-	٥
الفروانية	٤٥	-	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠	٥	٥	١٥	٥	٤٢	٢٠	٥
العمرية	٥٥	-	١٠	١٢٥	٢٥	١٠	٣٠	٢٥	٤٥	١٠	٤٠	٣٢	١٠
جليب الشيوخ	١٥	-	١٠	١٣٠	٤٠	٥	١٨	٢٥	٥	٥	١٥	٣٠	٥
الصليبيخات	٨٥	٤٦٠	٣٦٥	-	٢٥	٢٥	١٦	٥	-	٧	٧	-	٣
الجهراء الجديدة	٢٢٠	١٠٠	٢٥	٥	٨٥	٢٠	١٠	٥	٥	٥	٥٥	٣	-
الجهراء القديمة	٥٠٠	٣٧٠	٤٥	٥	١٣٠	٣٥	١٠	١٥	-	٥	٣٥	-	١٥
الأحمدي	٣٥	-	٥	١٥	٤٠	٢٥	٧٥	١١٦	١٢٠	١١٢	٤٥	-	٣٠
الشرق	٤٠	-	-	١٥	٢٠	١٠	٣٥	٥٠	٧٥	٣٠	٥	١٥	٢٠
الصباحية	٣٠	-	٥	٦	٣٠	٣٥	٨٥	٨٠	٧٥	١٠	١٠	-	١٥
الفحيحيل	٢	-	٥	٤٠	١٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٥	٢٠	٢٠	٣٠	١٠	٣٠
أم الهيمان	٢	-	-	-	٢	٢	١٨	١٠	٢٠	٤	-	٥	٢
المجموع	١٠٨٤	٩٣٠	٥١٥	٤٦٦	٤٥٢	٤٨٢	٥٨٢	٤٤١	٣٨٠	٢٣٣	٢٩٤	١١٥	١٨٠

المصدر: الكويت اليوم، الملاحق الخاصة بالجداول الانتخابية، آذار/مارس ١٩٩٢.

□ التوزيع القبلي لأصوات الناخبين حسب الدوائر الانتخابية لسنة ١٩٩٢، القبائل الثماني الرئيسية، والتكتلات القبلية القليلة العدد.

الجدول الرقم (٥) يوفر معلومات مقارنة للثقل الانتخابي للأصوات القبلية بين انتخابات سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٢، والتغييرات التي طرأت على أماكن تركّز التكتلات القبلية حسب الدوائر الانتخابية في فترة السبع سنوات الماضية. وهذه المعلومات تنطوي على أهمية ديموغرافية ـ سكانية واجتماعية، بالإضافة إلى أهميتها السياسية، ولا يتسع المجال للدخول في تفاصيلها الآن. ولذلك نكتفي بمجرد اعتبارها مؤشرات إحصائية في العملية الانتخابية في الوقت الحاضر.

الجدول الرقم (٥)
مقارنة بين الثقل الانتخابي (تركّز أصوات القبائل) حسب الدوائر الانتخابية لسنتي ١٩٨٥ و١٩٩٢

الدائرة	عدد الناخبين المسجلين للعام ١٩٨٥	عدد أصوات القبيلة	عدد الناخبين المسجلين للعام ١٩٩٢	عدد أصوات القبيلة
حولي	٣٥٥٩	العوازم ٣٠٠	٤٥٩٥	العوازم ٤١٠
السالمية	١٨٠٠	العوازم ١٠٥٠	٢٩١٣	العوازم ١٤٠٠
الرميثية	٤٠٩٠	العوازم ١٨٠	٥٠٠٠	العوازم ٣٨٠
خيطان	٢٤٥٧	عتيبة ٥٨٠	٣١٤٦	عتيبة ٦٧٠
الفروانية	٣٣٠١	الرشايدة ١٢٥٢	٤٢٧٧	رشايدة ٢٠٠٠ مطير ٨٥٠
العمرية	٣١٢٥	الرشايدة ٦٥٣ مطير ٥٤٥	٤٩٦٢	الرشايدة ١٠٨٠ مطير ٨٢٥
جليب الشيوخ	٢١١٦	مطير ١٢٥٠	٣٣٨٩	مطير ١٨٩٠
الصليبخات	٢٦٧٠	الصلبة ٣٣٠	٣٣٧٠	الصلبة ٤٦٠
الجهراء الجديدة	١٩٩٠	الظفير ٣١٠	٢٦٤٢	الظفير ٥٦٥
الجهراء القديمة	٣٥٥٤	عنزة ٣٠٠ عنزة ٥٦٠ العجمان ٤٥٠	٤٣١٣	عنزة ٥٦٠ ـ مطير ٣٨٠ عنزة ٧٣٠ ـ شمر ٥٠٠ العجمان ٦٧٠ ـ الظفير ٥٠٠
الأحمدي	٤١٥٢	العجمان ٩٨٠ العوازم ٥٠٠	٧١٣٠	العجمان ١٨٦٠ العوازم ١٣٤٠
الرقة	٢٥١٢	العوازم ٥٠٠ العجمان ٦٠٠	٣٣٠١	العجمان ١٠٥٠ العوازم ٧٠٠
الصباحية	٣٤٢٦	العوازم ١١٠٠٠ العجمان ١٠٠٠	٤١٤٨	العوازم ١٦٠٠ العجمان ٩٠٠
الفحيحيل	٢٢٦٧	بني هاجر ٤٠٠ العوازم ٣٨٠	٣١٦٦	بني هاجر ٥٧٠ العوازم ٥٣٠
أم الهيمان	١٣٩٨	العوازم ٨٠٠	٨٩٦	العوازم ٥٩٠

□ مقارنة بين الثقل الانتخابي (تركز الصوت القبلي) حسب الدوائر الانتخابية لسنتي ١٩٨٥ و١٩٩٢.

أما الجدول الرقم (٦) فيوضح، على خلاف كل التوقعات والحملات المعادية أو المضادة لظاهرة الانتخابات القبلية الفرعية، أن الانتخابات الفرعية في ازدهار، وأن عدد الذين

يساهمون فيها من المواطنين الكويتيين من أبناء القبائل ويلتزمون بنتائجها بصفتهم الثانية، أي كأبناء قبائل أولاً، وليس كمواطنين كويتيين هو في ازدياد. كما أن من يساهم فيها في المتوسط، هذه الأيام، أفضل تعليماً وأكثر وعياً، ولكنه مع الأسف وعي قبلي في المقام الأول، وليس وعياً سياسيًا لحقوق المواطنة. ليست المسألة أن تستعمل القبيلة، أي قبيلة، ثقلها الانتخابي (عدد أصوات أبنائها) كأداة لتحسين أوضاع القبيلة، وإنما هي في أن يشترط أن يكون المرشح ابن القبيلة أمام المواطنين الآخرين في دائرته الانتخابية، خاصة إذا كانت هذه المسؤولية لا تخدم أغراض القبيلة السياسية. وهذا موضوع يجب أن لا يهمل من قبل القوى السياسية المنظمة، فيستفحل ضرره على العملية السياسية في البلاد.

الجدول الرقم (٦)

مقارنة بين نتائج الانتخابات الفرعية لسنتي ١٩٨٥ و١٩٩٢ حسب الدوائر الانتخابية

● الدائرة الأولى: الشرق ــ عدد الناخبين ١٨٩٨

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٣٤٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
العوازم	٣٤٠	١٧٫٩٪

● الدائرة الثامنة: حولي ــ عدد الناخبين ٤٥٩٥

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٤٢٣

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
العوازم	٤٢٣	٨٫٩٪

● الدائرة الخامسة عشرة: الفروانية ــ عدد الناخبين ٤٢٧٧

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٨٥٠

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
مطير	٨٥٠	١٩٫٩٪

● الدائرة السادسة عشرة: العمرية ــ عدد الناخبين ٤٩٦٢

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٨٢٥

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
مطير	٨٢٥	١٦٫٦٪

تابع الجدول الرقم (٦)

● الدائرة الثامنة عشرة: الصليبيخات ـ عدد الناخبين ٣٣٧٠

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٨٢٥

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
الصلبة	٤٦٠	١٣،٦٪
الهرشان	٣٦٥	١٠،٨٪

● النسبة المئوية لأصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٢٤،٤٪

● الدائرة العشرون: الجهراء القديمة ـ عدد الناخبين ٤٣١٣

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة المئوية إلى عدد المسجلين
شمر	٥٠٠	١١،٦٪

● الدائرة الحادية والعشرون: الأحمدي ـ عدد الناخبين ٧١٣٠

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٣٣٢٠

القبيلة	عدد الأصوات	نسبة القبيلة إلى عدد المسجلين
يام (العجمان والمرة)	١٩٨٠	٢٧،١٪
العوازم	١٣٤٠	١٨،٨٪

● النسبة المئوية لأصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٤٥،٩٪

● الدائرة الثانية والعشرون: الرقة ـ عدد الناخبين ٣٣،١

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٢٢٤٥

القبيلة	عدد الأصوات	نسبة القبيلة إلى عدد المسجلين
يام (العجمان والمرة)	١١٢٥	٣٤،١٪
العوازم	٧٠٠	٢١،٢٪
مطير	٤٢٠	١٢،٧٪

● النسبة المئوية لأصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٦٨٪

● الدائرة الثالثة والعشرون: الصباحية ـ عدد الناخبين ٤١٤٨

إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٣٠١٥

تابع الجدول الرقم (٦)

القبيلة	عدد الأصوات	نسبة القبيلة إلى عدد المسجلين
العوازم	١٦٠٠	٣٨،٦٪
يام (العجمان والمرة)	٩٧٥	٢٣،٥٪
مطير	٤٤٠	١٠،٦٪

● النسبة المئوية لأصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٧٢،٥٪

● الدائرة الرابعة والعشرون: الفحيحيل ـ عدد الناخبين ٣١٦٦.

● إجمالي أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ١١٢٠.

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة إلى عدد المسجلين
بني هاجر وقحطان	٦٠٠	١٩٪
العوازم	٥٢٠	١٦،٤٪

● نسبة أصوات القبائل التي أجرت انتخابات فرعية ٣٥،٤٪.

الدائرة الخامسة والعشرون: أم الهيمان ٨٩٦

القبيلة	عدد الأصوات	النسبة إلى عدد المسجلين
العوازم	٥٩٠	٦٥،٨٪

المهم في أمر هذه الجداول الثلاثة أنها توضح أن الصوت القبلي يتركز في خمس عشرة دائرة من خمس وعشرين دائرة انتخابية، وأن مجموع الصوت القبلي إلى مجموع أصوات الناخبين الكويتيين هو ٣٦٨٤٩ صوتاً إلى ٨١٤٤٠ صوتاً، أي ٤٥٪. «بالإضافة إلى ٤٦١٤ صوتاً قبليّاً غير مبين الانتماء القبلي، وبذلك تصبح نسبة الصوت القبلي ٥٠٪».. وهو أكبر تكتل انتخابي يتعاون مع المجلسيين (أعضاء المجلس الوطني) في مساندة الحكومة في مجلس الأمة. وتحاول بعض التيارات المسيّسة أن تكسب ودّه سرًّا وعلانية، بهدف خلق تحالف سياسي جديد قادر على تغيير الخريطة السياسية في البلاد.

مما تقدم يتضح أن هناك عدة تكتلات سياسية وطائفية وقبلية مسيطرة، ما زال الطابع التقليدي غالباً عليها. ولكن بروز الجماعات السياسية المنظمة وشبه المنظمة والتحالفات ذات الطابع السياسي، المتمثل في تكتل النواب، تعتبر تطورات إيجابية في المعركة الانتخابية الحالية. تقابلها تطورات سلبية بتحالف التيارات التي تهدف إلى تعديل الدستور، وانتشار

الانتخابات القبلية الفرعية على نطاق أوسع من السابق. هذه معالم الخريطة الانتخابية، أما كيفية حساب قوى المعارضة وقوى الموالاة فهو أمر غاية في الصعوبة على أرض الواقع، بسبب التداخل في الولاءات والانتماءات، وعدم وضوح توجهات المستقلّين من المرشحين. ولكن يبدو أن معالم المعركة القادمة قد رسمت من الآن وتتمثل في تقدير أي التطورات السلبية أم الإيجابية هو الأقوى وبالتالي هو الأبقى، لمصلحة التطور الديموقراطي في الكويت والخليج.

الفصل الثاني عشر

تحليل نتائج الانتخابات في ضوء المؤشرات السياسية

بعد إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، لنا أن نتساءل هل اتضحت معالم الخريطة السياسية في البلاد للسنوات الأربع القادمة؟ من الذي كسب، ومن الذي خسر من القوى الاجتماعية والسياسية؟ وما هي القضايا التي لم تحسمها الانتخابات الحالية وبقيت معلقة؟ حتى لا يتشعّب بنا التأمل والتعليل والتأويل، يمكننا رصد المضامين السياسية لنتائج الانتخابات في عجالة على النحو التالي:

١ ـ لقد كسبت النخبة الحاكمة (أو الحكومة اختصاراً لأنها تشكّل من جهة واحدة ثابتة ولا تخضع لمبدأ تداول السلطة) جولة كبيرة باستيعاب السخط الشعبي الذي صاحب فترة الاحتلال ومرحلة ما بعد التحرير. واستطاعت من خلال إجراء انتخابات نزيهة تشكيل حكومة تحظى برضا شعبي واسع. وقد أثبتت الحكومة تمتّعها بمرونة عالية وقدرة على المناورة، واستعداداً للدخول في صفقات سياسية لم يكن يعرف عنها من قبل.

٢ ـ لقد كسبت الطبقات الوسطى، على جهتي الخط الفاصل والقاسم بين المناطق الداخلية والخارجية، في إيصال مرشحيها (بحكم انتمائهم الطبقي) إلى مجلس الأمة. وقد تجلّى تكتّل الطبقات الوسطى بشكل الوحدة الوطنية في التصويت اللاطائفي في الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) على سبيل المثال، وفي المناطق القبلية التي خسر فيها مشايخ القبائل لأول مرة. وهذا يثبت أن عصر الطبقات الوسطى، كقوة سياسية مستقلّة، قد بدأ في الكويت.

٣ ـ وكسب نواب مجلس ١٩٨٥، كما يتضح من عودتهم القوية، استناداً إلى هذا

التحالف الطبقي. وعودة هؤلاء رسالة واضحة يرسلها الناخبون إلى مجلس الأمة الحالي والحكومة في الوقت نفسه، وهي الإصرار على النهج الذي اتّبعه مجلس ١٩٨٥ بضرورة ممارسة مجلس الأمة صلاحياته الرقابية على السلطة التنفيذية كاملة غير منقوصة. وفي هذا تغيّر كبير في المزاج السياسي بين تموز/يوليو سنة ١٩٨٦، عندما تقبّل المواطنون حلّ مجلس الأمة بصمت مريب وتشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٢.

٤ ـ وأخيراً فقد كسب التيار الأصولي كسباً كبيراً، كان متوقعاً حسب المعطيات السياسية السائدة في المنطقة هذه الأيام، وضمن التيار العام للاتجاهات السياسية، إذ يلجأ الناخبون إلى مرشحي التيار الأصولي اعتقاداً، في الدرجة الأولى، بأمانتهم السياسية ونزاهتهم المادية، أي بعدهم عن الكسب غير المشروع، وليس دعماً لمطالبتهم بتعديل المادة الثانية من الدستور، الذي لو طبّق لدفع بالكويت إلى دوامة التعصّب التي تعصف ببلدان مثل إيران والسودان والجزائر ومصر. فهناك فرق بين التديّن الذي هو سمة عامة في المنطقة، وبين التعصّب الذي هو السمة العامة للتيار الأصولي.

٥ ـ أما الذي خسر في معركة الانتخابات الحالية، فهو تيار المعارضة التقليدية المكوّن من تحالف التجمع الوطني والتجمع الديموقراطي الذي كوّن المنبر الديموقراطي، والذي كان نواة الحركة الدستورية. وكان واضحاً من تشكيل لجنة الخمسة والأربعين، إبان ازدهار الحركة الدستورية في الفترة بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، أن هذا التيار قد بدأ يفقد مواقعه التقليدية لأسباب عديدة انتهت به إلى خسارة ٦ من مرشحيه الثمانية في الانتخابات.

٦ ـ وكذلك انحسر نفوذ ممثلي النخبة التجارية (أو الشريحة العليا من التجار المتصلين بقيادة غرفة التجارة)، وهم الذين يمثلون القيادات الإصلاحية ـ الليبرالية التقليدية في البلاد، والذين قدموا إلى حركة المعارضة الدعم والشرعية السياسية طوال تاريخها. وانحسار نفوذهم يرجع، في الدرجة الأولى، إلى عدم قدرتهم على مواكبة تيار الأحداث، وإلى عدم تمكنهم من تكوين تنظيم سياسي يدعم الحملات الانتخابية لمرشحيهم.

٧ ـ وقد أظهرت نتائج الانتخابات كذلك انحسار دور المستقلين في الانتخابات، فلم يصل إلى مجلس الأمة الحالي إلا اثنا عشر مرشحاً أي أقل من ربع أعضاء المجلس الحالي، أما بقية الفائزين، فقد ساندتهم تكتّلات انتخابية علنية. وفي تقديري، إن عصر الآلة السياسية (political machine) قد بدأ في الكويت، هذه الآلة هي الأداة

الانتخابية الضرورية والتي من دونها من الصعب على المرشح المستقل الوصول إلى مجلس الأمة في المستقبل. أقول بداية عصر الآلة السياسية، لأننا ما زلنا في مرحلة التكتلات الانتخابية فقط، ولم تكتمل ملامح هذه الآلة بالقدر الكافي من الوضوح بعد.

٨ ـ أما الخاسر الأكبر الذي أظهرته نتائج انتخابات مجلس الأمة، فكان بلا أدنى منازع «نائب الخدمات»، الذي كان القلعة الحصينة للتيار الموالي للحكومة والعقبة الكأداء أمام العملية الديموقراطية. هذه الخسارة لم تكن الحكومة تتوقعها بالشكل الذي تمّت عليه أولاً، ولم يكن متوقعاً أن ينحسر تأثير الانتخابات الفرعية في النتائج النهائية للانتخابات ثانياً، ولم تكن محسوبة قوة الهزة التي تعرّضت لها الترتيبات التقليدية للقبلية السياسية، التي كان يعتقد أنها عميقة الجذور في الوعي الجمعي للسكان القبليين.

هذه هي نتائج الانتخابات ومؤشراتها السياسية والإحصائية وإسقاطاتها على مستقبل العملية السياسية في الكويت بشكل مختصر. دعونا إذاً نتمعّن في بعض المضامين العميقة التي لا تبدو واضحة للعيان لأول وهلة.

عصر التكتلات الانتخابية

إن نتائج الانتخابات لا تظهر هذه المضامين السياسية الثمانية التي مرّ ذكرها، إلا بإعادة تصنيفها حسب التكتلات الانتخابية التي كسبت الانتخابات لمصلحة مرشحيها. وهنا نحن نتكلم على تكتلات انتخابية علنية تخفي وراءها مساومات وصفقات ومناورات واسعة، أوصلت المرشحين إلى مجلس الأمة. ولذلك تبدو هذه التكتلات وكأنها طريقة عائمة في التصنيف، ولكنها تنطوي على بداية عصر الآلة الانتخابية التي تعرفها الديموقراطيات العريقة، والتي تعتمد على نظام الأحزاب والجماعات السياسية المنظمة. ما هو شكل نتائج انتخابات مجلس الأمة حسب التكتلات الانتخابية الفاعلة؟ هذا ما يوضحه الجدول الرقم (١).

الجدول الرقم (١)

نتائج انتخابات مجلس الأمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ حسب التكتلات الانتخابية والأصوات التي حصل عليها مرشحوها

التكتلات الانتخابية	عدد المرشحين الفائزين	مجموع عدد المرشحين	مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون في جميع الدوائر	النسبة المئوية لأصوات التكتل الانتخابي إلى مجموع أصوات المقترعين
١ ـ الائتلاف الإسلامي الوطني	٢	٣	٢٩٨٩ صوتاً	٢٫٣٪
٢ ـ التجمع الإسلامي الشعبي	٤	١١	٧٠٨٠ صوتاً	٥٫٥٪
٣ ـ الحركة الدستورية الإسلامية	٥	١٥	١٤٠٧٣ صوتاً	١١٫٤٪
٤ ـ القبليون (الفائزون في الانتخابات الفرعية)	٩	٢٠	٢٢٢١٨ صوتاً	١٧٫٤٪
٥ ـ المجلسيون (أعضاء المجلس الوطني من غير القبليين)	٦	٣٤	٢١٣٨٢ صوتاً	١٦٫٧٪
٦ ـ المنبر الديمقراطي	٢	٨	٤١٩٤ صوتاً	٣٫٣٪
٧ ـ تكتل نواب ٨٥ (من خارج التكتلات الأخرى)	١١	١٣	١٠٨٠٥ أصوات	٨٪
المجموع	٣٩	١٠٣	٨٢٧٣٨ صوتاً	٦٤٫٩٪
٨ ـ المستقلون	١١	١٧٥	٤٤٩١٠ أصوات	٣٥٫١٪
المجموع الكلي	٥٠	٢٧٨	١٢٧٦٥١ صوتاً	٩٩٫٨٪

ملحق بالجدول الرقم (١)

كشف تفصيلي بأسماء مرشحي التكتلات الانتخابية وعدد الأصوات التي حصلوا عليها

الائتلاف الإسلامي الوطني

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الأولى	عدنان عبد الصمد	٦٩٥	
١٢	د. عبد الله جراغ	٥٧٢	٪٢٫٣٥
١٣	د. ناصر صرخوه	١٧٢٢	
	مجموع الأصوات	٢٩٨٩	النسبة المئوية إلى مجموع المقترعين ٢٫٠٣٪

التجمع الإسلامي الشعبي

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الأولى	أحمد عبد المحسن المليفي	٤٦٠	
الثانية	صالح النفيسي	٢١٦	
الثالثة	خالد سلطان بن عيسى	٥٦٦	
الخامسة	أحمد باقر	٨٣٩	
السادسة	فهد صالح الخنة	٨٧٠	
السابعة	جاسم العون	٨٧٧	
العاشرة	أحمد الكليب	٩٦٣	٪٦٫٣٧
١١	بدر ناصر العبيد	٤٨٧	
١٢	أحمد الحريتي	٥٨٤	
١٤	فهاد محمد العريمان	٤٥٨	
١٩	مفرج نهار المطيري	٧٦٠	
	مجموع الأصوات	٨١٢٧	٪ إلى مجموع المقترعين ٥٫٥٪

تابع ملحق بالجدول الرقم (١)
كشف تفصيلي بأسماء مرشحي التكتلات الانتخابية
وعدد الأصوات التي حصلوا عليها

الحركة الدستورية الاسلامية

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الثانية	جار الله الجار الله	٣٢٥	
الرابعة	جاسم المضف	٥٩٩	
الخامسة	عبد العزيز المطوع	٥٧٥	
السادسة	حمود الرومي	٥٧٩	
السابعة	د. عادل الصبيح	٧٦٥	
الثامنة	د. إسماعيل الشطي	١٢٦٥	١٢،٩٤٪
التاسعة	د. ناصر الصانع	١٠٧٠	
١٣	جمال الكندري	١٥١٦	
١٤	زين العتيبي	٣٣٣	
١٦	مبارك الدويلة	٢١٩٣	
١٧	د. فلاح المطيري	٤٢٨	
١٨	عبد الله العرادة الرشيدي	٦٧٢	
٢٠	محمد محسن البصيري	٨٨٣	
٢٣	جمعان العازمي	٢٢٦٥	
٢٤	سعد شبيب المقبول	٦٠٥	
	مجموع الأصوات	١٤٠٧٣	٪ إلى مجموع المقترعين ١١،١٪

المنبر الديمقراطي

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الثانية	عبد الله محمد النيباري	٤٧٠	
الثالثة	جاسم القطامي	٣٩٢	
الخامسة	إبراهيم يوسف العبد المحسن	٣٧٣	
التاسعة	د. أحمد الخطيب	٨٨٦	
العاشرة	سامي أحمد المنيس	٨٠٣	
١٣	د. خالد ناصر الوسمي	٧٥٨	٣،٢٩٪
١٦	مبارك العدواني	٣٠٧	
الثامنة	أحمد علي الديين	٢٠٥	
	مجموع الأصوات	٤١٩٤	٪ إلى مجموع المقترعين ٣،٣٪

تابع ملحق بالجدول الرقم (١)
كشف تفصيلي بأسماء مرشحي التكتلات الانتخابية
وعدد الأصوات التي حصلوا عليها

القبليون

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الأولى	سلمان العلوان	٤٥٠	
الثامنة	حمود الحبيني	٥٥٣	
١٥	غنام الجمهور	١١٦٥	
١٥	عبد الهادي الظريف	٤٨٧	
١٦	مسلم البراك	١٣٤١	
١٦	فهد العلاج	٦٣٠	
١٨	عبد الله عربود	٧٤٠	
١٨	حمد سيف الهرشاني	٨٨٢	
٢٠	سالم الشمري	٤٤١	
٢١	خالد العدوة	٢٧٣٦	٪١٧٫٠٤
٢١	شارع العجمي	١٩٠٠	
٢١	راشد علي عبد الله	١٣٨٠	
٢١	حمود الخدعان	١٢٩٠	
٢٢	سلطان سلمان بن حثلين	٨٥٤	
٢٢	عايض علوش	١٢٧٤	
٢٣	بيان سلمى المطيري	٩٩٣	
٢٣	فهد المكراد	١٣٦١	
٢٣	فهد دهيسان اللميع	١٨٣٥	
٢٤	عبد الله راشد الهاجري	١٣٨١	
٢٥	أسعد بليق	٥٢٥	
	مجموع الأصوات	٢٢٢١٨	٪ إلى مجموع المقترعين ١٧٫٠٤٪

تابع ملحق بالجدول الرقم (١)
كشف تفصيلي بأسماء مرشحي التكتلات الانتخابية وعدد الأصوات التي حصلوا عليها

المجلسيون

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الأولى	عاشور الصباغ	٢٧٢	
الأولى	كاظم بو عباس	٧٦	
الثانية	بدر ناصر البشر	١٢٠	
الرابعة	حسام الرومي	٣٨٦	
الرابعة	صقر السودان	٣٢٤	
الخامسة	أحمد بهبهاني	٤٦٢	
السادسة	مبارك العتيبي	١٤٨	
التاسعة	جاسر الجاسر	٧٨٣	
الثامنة	جواد المتروك	٣٤١	
العاشرة	حمد التويجري	٣٣٧	
العاشرة	علي حسين العمر	٦٠٨	
١١	خلف التميمي	٥٨٣	
١٢	راشد الجويسري	٤٤٢	
١٢	جمعان الحربتي	٣١٣	
١٣	عباس الخضاري	١٤٧١	
١٣	جاسم قبازارد	٢٨٤	
١٤	حمود الجبري	٥٦٢	
١٤	علي مسلم العتيبي	٢٨٤	
١٥	فايز البغيلي	٤٣٣	
١٥	محمد المسيلم	٩٣١	
١٦	براك النون	١٢٧٦	
١٦	مبارك الخرينج	١٢٥١	
١٧	عبد الكريم الجحيدلي	٣٥٤	
١٧	محمد أمهل	٥٧٧	
١٨	راشد سالم الهبيدة	١٠٥٤	
١٨	خلف دميثير العنزي	١٢٩٦	
١٩	مطلق الشليمي	٣٤٧	
١٩	منيزل العنزي	٦٤٤	٪١٦،٧٥
٢٠	محمد هيف الحجرف	٥٦٤	
٢٠	طلال العيار	١٣٨٢	
٢١	سعدون العتيبي	٧١٨	
٢٢	مرزوق الحبيني العازمي	١٠٣٦	
٢٢	هادي هايف الحويلة	١١٠١	
٢٥	مصلح هميجان العازمي	٥٢٢	
	مجموع الأصوات	٢١٣٨٢	٪ إلى مجموع المقترعين ١٦،٠٧٪

تابع ملحق بالجدول الرقم (١)
كشف تفصيلي بأسماء مرشحي التكتلات الانتخابية وعدد الأصوات التي حصلوا عليها

تكتل النواب

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	
الأولى	يعقوب حياتي	٦٤٣	
الثانية	حمد الجوعان	٦٨١	
الرابعة	عبد الله يوسف الرومي	٨٩٩	
السادسة	مشاري العنجري	١١٨٢	
العاشرة	صالح الفضالة	١٤٣٤	
١١	أحمد السعدون	١٤٠٣	
١١	محمد المرشد	٩١٩	
١٢	سالم الحماد	٦٠٥	
١٧	يوسف المخلد	٤٥٦	
١٤	ناصر البناي	٤٧٦	
١٥	عباس حبيب مناور	١٣٥٠	
١٩	أحمد نصار الشريعان	٧٥٧	
	مجموع الأصوات	١٠٨٠٥	٪ إلى مجموع المقترعين ٨٪
	المستقلون		
	مجموع الأصوات	٤٣٢٤٤	
	+	٦١٩	
	+		٪٣٣،٨٧
	+	١٠٤٧	٪ إلى مجموع المقترعين
		٤٤٩١٠	٪٣٥،١

التكتلات الانتخابية الثلاثة الأولى تمثل التيار الأصولي. وكلمة الأصولي (وإن كانت غير دقيقة بما فيه الكفاية) إلا أنها أفضل من تسمية هذا التيار بالإسلامي، لأن في هذه التسمية افتئات على نسبتهم إلى الإسلام من دون المسلمين، وغمط لحقوق العباد في عموم هذه النسبة على كل من ينتمي إلى الإسلام ديناً وحضارة.

هذا التيار الأصولي إذاً مكوّن من ثلاثة تنظيمات هي الائتلاف الإسلامي الوطني، الذي يجد أصله في الجمعية الثقافية الاجتماعية، ويمثل التيار الأصولي الشيعي. والتجمع الإسلامي

الشعبي الذي يمثّل تنظيم السلف، والحركة الدستورية الإسلامية التي تجد أصلها في جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي التنظيم المحلّي لحركة الإخوان المسلمين الدولية.

وقد وصل أحد عشر مرشحاً من هذا التيار إلى عضوية مجلس الأمة من مجموع عدد مرشحيه الثلاثين، أي أن نسبة نجاح ممثلي هذا التيار هي ٣٦،٦٪. وقد حصل مجموع مرشحي التيار الأصولي على ٢١٤٦٦ صوتاً من مجموع عدد أصوات الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، وتعادل ١٩،٢ من مجموع أصوات الناخبين في الكويت. وبمعنى آخر، فإن نحو ٢٠٪، أو واحداً من كل خمسة ناخبين في الكويت، صوَّت لمصلحة التيار الأصولي. وهي أعلى نسبة حصل عليها ممثلو هذا التيار في تاريخ الكويت، بل لم يصل إلى عضوية مجلس الأمة في جميع مجالس الأمة السابقة أكثر من خمسة مرشحين، وكان هذا هو عددهم في مجلس سنة ١٩٨٥.

أما التكتّل الانتخابي الثاني، فهو التكتّل الموالي للحكومة والمكوّن من المرشحين القبليين، الذين فازوا في الانتخابات الفرعية لقبائلهم، فيما عدا المرشحين الفائزين في الانتخابات الفرعية والذين دعمتهم التكتلات الانتخابية، وعددهم أربعة مرشحين، وبعض أعضاء المجلس الوطني الذين دعمتهم بعض القيادات المتنفذة في الحكومة. هذا التكتّل يمثّل تيارين، يكمل أحدهما الآخر. ولكن الصفة القبلية لمن فاز في الانتخابات الفرعية أسبق وأهم من كون المرشح عضواً في المجلس الوطني. وقد أخذ البعض علينا ذكرنا بأن المجلسيين الذين فازوا في الانتخابات هم ستة، وليس تسعة مرشحين، وسبب ذلك أن هؤلاء المرشحين الثلاثة فازوا في الوقت نفسه في الانتخابات الفرعية، فالصفة القبلية لديهم أسبق لأنهم عليها يعوّلون في الحصول على أصوات الناخبين.

وفي جميع الأحوال فقد فاز هذا التكتل بخمسة عشر مقعداً في مجلس الأمة من مجموع عدد مرشحيه الأربعة والخمسين، بنسبة نجاح تعادل ٢٧،٧٪. وحصل مرشحو هذا التكتّل على ٤٣٦٠٠ صوت في جميع المناطق الانتخابية، بما يعادل ٣٤،١٪ من جميع أصوات الناخبين، أو نحو ثلث أصوات الناخبين. ولكن لاحظ إذا اعتبرنا تيار المجلسيين بمفرده، فإن نسبة نجاحه ضئيلة جدًّا ولا تزيد على ١٦٪ إلا قليلاً أي ٦ من ٣٤ مرشحاً. بينما تمثل نسبة نجاح التيار القبلي ٤٥٪ (٩ من ٢٠ مرشحاً). ولكن النتائج النهائية للانتخابات قد أظهرت ضعف الالتزام القبلي بنتائج الانتخابات الفرعية. فمن بين العشرين مرشحاً الذين فازوا في الانتخابات الفرعية، لم ينجح إلا تسعة مرشحين فقط. وهذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة متأنية لتفسير سبب فشل التحالفات القبلية في إيصال مرشحيها إلى عضوية مجلس الأمة.

ولما كانت المعلومات في الجدول الرقم (١) لا تعطينا الصورة الكاملة لتركيبة التصويت

القبلي في الانتخابات العامة، قمنا بتتبع الانتماء القبلي للمرشحين القبليين في جميع الدوائر الانتخابية. وقد لخصنا المعلومات التي حصلنا عليها من هذا التتبع في الجدول الرقم (٢) الذي يوضح الانتماء القبلي للمرشحين وعدد المقاعد التي فازت بها التكتلات القبلية الرئيسية الثمانية، الدائمة العضوية في مجلس الأمة الكويتي.

الجدول الرقم (٢)

توزيع الثقل الانتخابي للتكتلات القبلية الرئيسية الثمانية في الكويت (القبائل التي تملك أكثر من ألف صوت)

القبيلة	عدد المرشحين	عدد الأصوات التي حصلوا عليها	عدد الفائزين	النسبة المئوية للمرشحين الفائزين
١ ـ العوازم	٢٠	١٦٠٦٤	٨	٪٤٠
٢ ـ العجمان	١٤	١٢٨١٧	٣	٪٢١،٤
٣ ـ المطران	٢٤	١٢٢١٢	٥	٪٢٠،٨
٤ ـ الرشايدة	١٧	١١٨٢١	٤	٪٢٣،٥
٥ ـ العتبان	١٠	٤٠٤٧	١	٪١٠
٦ ـ عنزة	٩	٣٦٥١	١	٪١١
٧ ـ بني هاجر	٥	١٨٥٢	١	٪٢٠
٨ ـ الظفير	٤	١٣٨٨	١	٪٢٥
المجموع	١٠٣	٦٣٨٥٢	٢٤	النسبة المئوية إلى مجموع أصوات المقترعين ٥٠٪

ملحق بالجدول الرقم (٢)

كشف تفصيلي بالأسماء وعدد الأصوات والترتيب

العوازم

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
الأولى	سلمان مرزوق محمد العلوان	٤٥٠	الرابع	
الثامنة	حمود مناور حمود الجبيني	٥٥٣	الخامس	
الثانية عشرة	عبد المحسن مدعج محمد المدعج	١٠٤٧	الأول	
	سالم عبد الله حمود الحماد	٦٠٥	الثاني	
	أحمد نصار محمد الحريتي	٥٨٤	الثالث	

تابع ملحق بالجدول الرقم (٢)

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
	راشد عوض الجويسري	٤٤٢	الخامس	
	جمعان محمد الحريثي	٣١٣	السابع	
	أحمد مروي ملفي الهدية	١٦٨	العاشر	
	يوسف خلف مساعد الحماد	١٠٠	الحادي عشر	
الثالثة عشرة	خالد ناصر الوسمي	٧٥٨	الخامس	
	نبيل عبد الهادي مبارك الغربية	١٤٤	العاشر	
الثامنة عشرة	راشد سلمان الهبيدة	١٠٥٤	الثاني	
الحادية والعشرون	راشد علي عبد الله ناصر العازمي	١٣٨٠	الثالث	
	حمود سعود خدعان العازمي	١٢٩٠	الرابع	
الثانية والعشرون	مرزوق فالح الحبيني العازمي	١٠٣٦	الثالث	
الثالثة والعشرون	جمعان فالح سالم زبن العازمي	٢٢٦٥	الأول	
	فهد دهيسان زبن العازمي	١٨٣٥	الثاني	
الرابعة والعشرون	تركي محمد فلاح المجلية العازمي	٩٩٣	الثاني	
الخامسة والعشرون	سعد ابليق قعم العازمي	٥٢٥	الأول	
	مصلح هميجان مرشد العازمي	٥٢٢	الثاني	النسبة المئوية إلى مجموع من أدلوا بأصوتهم
	ـ مجموع الأصوات	١٦٠٦٤		١٢,٥٨٪
	ـ عدد المرشحين	٢٠		الفائزون منهم ٨ النسبة المئوية ٤٠٪ الفائزون / إلى المرشحين

بنو هاجر

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	المرشحون ٥ الفائزون ١
الثامنة	محمد عبد الله أحمد عيد الهاجري	٢١٤	العاشر	٢٠٪
الحادية والعشرون	عايد علي عايد الهاجري	٢١٧	الحادي عشر	١،٤٥٪
الرابعة والعشرون	عبد الله راشد شافي سعيد	١٣٨١	الأول	
	ناهض ناصر طاحوس الناهض	١٨	التاسع	
الخامسة والعشرون	عبد الله راشد عبد الله الهاجري	٢٢	الثالث	النسبة المئوية
	مجموع الأصوات	١٨٥٢		٦٢٪

تابع ملحق بالجدول الرقم (٢)

الرشايدة

الرابعة عشرة	علي سالم أبو حديدة	٦١٠	الأول	
الخامسة عشرة	عباس حبيب مناور المسيلم	١٣٥٠	الأول	
	محمد مفرج عاصي المسيلم	٩٣١	الثالث	
	سعود ارشيد القفيدي كعمي	٨٤٩	الرابع	
	خالد نزال رشيد المعصب	٧٢٣	الخامس	
	فايز حامد باتل البغيلي	٤٣٣	السابع	
	محمد ناصر علي الشهري الرشيدي	٣٧٩	الثامن	
	سالم سليمان رشيد رويشد	٢٠	التاسع	
السادسة عشرة	مبارك فهد علي فهد الدويلة	٢١٩٣	الأول	
	مبارك بنيه متعب الخرينج	١٣٥١	الثاني	
	براك ناصر فلاح النون	١٢٧٦	الرابع	
	سعد عباد حسين سوارج	٢٨٠	السابع	
السابعة عشرة	حسين عمر ذياب	٤٠٤	السابع	عدد المرشحين ١٧
الثامنة عشرة	عبد الله متعب مسفر العرادة	٦٧٢	الخامس	الفائزون ٣
	شعيب شباب قذيفان المويزري	٢٢١	السابع	النسبة المئوية ١٧،٦٪
التاسعة عشرة	عبد العزيز غازي هادي الرشيذي	١٠١	الحادي عشر	
	علي مرزوق صندل الرشيدي	٢٨	الثالث عشر	
	مجموع الأصوات	١١٨٢١		٩،٢٦٪

العجمان

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
الرابعة عشرة	فهاد محمد عبد الله العريمان	٤٥٧	الخامس	
	ناصر علي عبد الهادي علي العجمي	١٩٠	الحادي عشر	
	أسامة خالد المسعود الفهيد	١٠٤	الثالث عشر	
العشرون	محمد محسن جديع حسن البصيري	٨٨٣	الثالث	
	محمد هيف مبارك الحجرف	٥٦٤	السادس	
	سعد محمد فالح طفلة العجمي	٤٥٤	السابع	
الحادية والعشرون	خالد سالم عبد الله العدوة	٢٧٣٦	الأول	
	شارع ناصر سعد شارع العجمي	١٩٠٠	الثاني	
	دعيج خليفة طلال محمد الجري	٩٧١	الخامس	

تابع ملحق بالجدول الرقم (٢)

الثانية والعشرون	هادي هايف عبد الله الحويلة	١١٠١	الثاني	
	سلطان سلمان سلطان العجمي	٨٥٤	الرابع	
	غليفص ناصر طاحوس العكشاني	٦٣٦	الخامس	
الثالثة والعشرون	فهد حمد راكان المكراد	١٣٦١	الثالث	
الرابعة والعشرون	سعد محمد شبيب المقبول	٦٠٥	الخامس	
	مجموع الأصوات	١٢٨١٧		٪١٠٠٫٠٤
				عدد المرشحين ١٤
				الفائزون ٣ ٢١٫٠٤٪

مطير

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
الخامسة عشرة	خالد ابداح عباس بوردن	٣٠٣	الثامن	
	غنام علي حمدان جمهور المطيري	١١٦٥	الثاني	
السادسة عشرة	عبد الهادي شنار جلوي الظريف	٤٨٧	السادس	
	مسلم محمد حمد ناصر البراك	١٣٤١	الثالث	
	فهد خلف فهد علاج	٦٣٠	الخامس	
السابعة عشرة	محمد خلف دهش امهمل	٥٧٧	الأول	
	محمد ضيف الله هايف شرار	٤٦٦	الثاني	
	يوسف خالد المخلد المطيري	٤٥٦	الثالث	
	فيصل بندر وطبان الدويش	٤٣٥	الرابع	
	رجا حجيلان شباب المطيري	٤٣٤	الخامس	
	فلاح عقيل دغيم حسين المطيري	٤٢٨	السادس	
	مهدي عبد الله ضيف الله أبو رمية	٣٩٤	الثامن	
	سعران فهد سعران الرديني	٣٧٦	التاسع	
	عبد الكريم هلال الجحيدلي	٣٥٤	العاشر	
	سعد محمد مرجاح براك	٣٢١	الثاني عشر	
	عقاب عوض دخيل الله المطيري	١٥٥	الثالث عشر	
	علوش لافي علوش المطيري	١٠١	الرابع عشر	
	علي سعد مسعد فلاح عويمر المطيري	٩٠	الخامس عشر	
	سعد سالم سعيد سالم الرخيمي	٣١	السادس عشر	
التاسعة عشرة	مفرج نهار خلف المطيري	٧٦٠	الأول	
	بدر محمد قبيان المطيري	٢٨٩	السادس	
الحادية والعشرون	علي بجاد خالد المطيري	٣٥٢	الثامن	

تابع ملحق بالجدول الرقم (٢)

الثانية والعشرون	عايض علوش عوض الحميدي المطيري	١٢٧٤	الأول	٩،٥٦٪
الثالثة والعشرون	يان سلمى فالح ضاوي الديحاني	٩٩٣	الرابع	
	مجموع الأصوات	١٢٢١٢		عدد المرشحين ٢٤ عدد الفائزين ٦ ٢٥٪

عتيبة

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
الرابعة عشرة	حمود ناصر العبد الله الجبري	٥٦٢	الثاني	
	عبد السلام مناحي صنهات العصيمي	٥٥٣	الثالث	
	أحمد غازي مشعان شبيب العتيبي	٣٨٥	السادس	
	بن صعيجر صنهات العتيبي	٣٣٣	السابع	
	علي عبد الله مسلم العتيبي	٢٨٤	التاسع	
	فهد علي عبد الله الجبري	٢٥٨	العاشر	
	خالد خلف هضيبان جهز العتيبي	٧٣	الرابع عشر	
الحادية والعشرون	سعدون حماد عبيد مزعل بداح العتيبي	٧١٨	السابع	
	محمد منيف محمد جبيران العتيبي	١٤٠	الثالث عشر	
الرابعة والعشرون	حمود عبد الله زيد هلال	٧٤١	الرابع	
	عدد الأصوات	٤٠٤٧		٣،١٧٪ ١٠٪ عدد المرشحين ١٠ عدد الفائزين ١

عنزة

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
الخامسة عشرة	ضافي محمد النجدي العنزي	١٩	العاشر	
السابعة عشرة	فاضل فهد مشعان العنزي	٢٣	السابع عشر	
الثامنة عشرة	خلف دميثير عجاج العنزي	١٢٩٦	الأول	
التاسعة عشرة	منيزل جاسر العنزي	٦٤٤	الثالث	
	مطلق سعود بوظهير	٣٥٤	الرابع	
	نافع محمد الفهيد	١٥٩	الثامن	

تابع ملحق بالجدول الرقم (٢)

بندر سوعان العنزي	٦١٥	التاسع		
الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
العشرون	جزاع فهد ضيف الله العنزي	٦٠٥	الخامس	
	هادي محمد المطوطح العنزي	٣٨٦	التاسع	
	مجموع الأصوات	٣٦٥١		
		٪٢٠،٨٦		٪ لإجمالي الأصوات
				عدد المرشحين ٩
				عدد الفائزين ١
				٪١١

الظفير

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات	الترتيب	
التاسعة عشرة	أحمد نصار الشريعان	صوت	الترتيب	
	مطلق محمد الشليمي	٧٥٧	الثاني	
	فهد ناصر فهيد الظفيري	٣٤٧	الخامس	
	خشمان منوخ حمدان الظفيري	١٩٥	السابع	
	مجموع الأصوات	٨٩	الثاني عشر	٪١,٠٨
		١٣٨٨		٪ من إجمالي الأصوات
				عدد المرشحين ٤
				عدد الفائزين ١
				٪٢٥

ماذا نستنتج من المعلومات الواردة في هذا الجدول؟ الاستنتاج الأول هو أنه من بين الأربعة والعشرين فائزاً في الانتخابات، فاز ١٥ ضمن تكتلات انتخابية أخرى، كالتكتل الأصولي أو نواب سنة ١٩٨٥، وليس بصفته القبلية. ولو كان الأمر غير ذلك، لأصبح تعداد مقاعد القبليين (حسب الانتماء القبلي) نحو نصف مقاعد مجلس الأمة (٢٤ من خمسين مقعداً).

والسبب الثاني في ضعف الالتزام بنتائج الانتخابات الفرعية الذي يمكن استنتاجه من الجدول الرقم (٢) هو كثرة أعداد المرشحين القبليين الذين لم يدخلوا الانتخابات الفرعية. مما أدى إلى تشتّت أصوات التكتّلات القبلية؛ وفي هذا مفارقة طريفة. وهي أن معركة انتخابات مجلس الأمة لسنة ١٩٩٢ شهدت أكبر عدد من الانتخابات الفرعية، بينما أظهرت النتائج أقل نسبة من المرشحين الذين فازوا في الانتخابات النهائية من بين الذين

دخلوا الانتخابات الفرعية. وقد تفاوتت التكتلات القبلية في درجة الالتزام بالتصويت القبلي عامة، فقد كان العوازم أكثر التزاماً قبليًا (٤٠٪) يليهم الظفير (٢٥٪) والرشايدة (٢٣٫٥٪) ثم مطير (٢٠٫٨٪) ثم العجمان فبني هاجر. أما أقل التكتلات القبلية التزاماً، فكان العتبان وعنزة (١٠٪ و١١٪ على التوالي).

المنبر الديمقراطي يمثل التكتّل الثالث وهو، كما ذكرنا، يجمع التيارين الوطني والديمقراطي وهما ينحدران تاريخيًا من حركة القوميين العرب، ويمثلان مع النخبة التجارية الليبرالية العمود الفقري للمعارضة السياسية التقليدية في الكويت. ولم يفز هذا التكتل إلا بمقعدين في مجلس الأمة الحالي من ثمانية مرشحين. أي بنسبة نجاح لا تتجاوز الربع (٢٥٪). وحصل مرشحوه على ٤١٩٤ صوتاً في جميع المناطق الانتخابية التي ترشحوا فيها. فكانت حصتهم ٣٫٣٪ من أصوات الناخبين. هذه النتائج لا بد أن تجعل قادة المنبر الديمقراطي يدرسون بعمق أسباب ضعف أدائهم وأسباب انحسار تأثيرهم في الحركة الوطنية الداعية إلى الإصلاح الوطني والدستوري.

ويتحالف المنبر الديمقراطي بشكل كبير مع تكتّل نواب سنة ١٩٨٥، الذين فازوا جميعهم في الانتخابات. هؤلاء الذين لم يدخلوا في تكتلات أخرى، وإنما ترشحوا في الانتخابات استناداً إلى رصيدهم الشعبي كونهم أعضاء في مجلس نازل الحكومة واستطاع تحدّيها، فأدى ذلك إلى حلّه وإجهاض ممارسته الرقابية. فقد أعاد الناخبون هؤلاء المرشحين في هذا التكتل بشعبية كبيرة وبرسالة واضحة إلى الحكومة من أن هؤلاء المرشحين يمثلون مصالح حقيقية للناخبين.

وحتى نتحقق من صدق هذا الزعم قمنا بمقارنة الأصوات التي حصل عليها جميع أعضاء مجلس ١٩٨٥، الذين فازوا في انتخابات سنة ١٩٩٢، بين تلك السنتين ١٩٨٥، ١٩٩٢. وقد لخصنا المعلومات التي توصلنا إليها في الجدول الرقم (٣). وقد وجدنا صدق زعمنا بشعبية أعضاء مجلس ١٩٨٥ في أن جميع أعضاء ذلك المجلس قد حصلوا على عدد أكبر من الأصوات في انتخابات سنة ١٩٩٢، ما عدا ثلاثة نواب هم عبد الله الرومي، وسالم الحماد، وحمود الجبري. بينما حصل كل من أحمد الربعي ومبارك الدويلة سنة ١٩٩٢ على أكثر من ضعف عدد الأصوات التي حصلا عليها سنة ١٩٨٥. وحتى في حالة الدكتور أحمد الخطيب، الذي تعرض لأقوى حملة تشهير وحرب إعلامية في تاريخ الانتخابات في الكويت، استطاع أن يضيف ١٣٢ صوتاً على ما حصل عليه سنة ١٩٨٥ في دائرة انتخابية شهدت أقوى الحملات الانتخابية. واستطاع مع د. ناصر الصانع أن يهزما أحد رموز التيار الموالي للحكومة وأحد أقطاب نواب الخدمات.

الجدول الرقم (٣)

مقارنة بين عدد الأصوات التي حصل عليها الأعضاء الفائزون في انتخابات مجلس ١٩٩٢ والأصوات التي حصلوا عليها في انتخابات مجلس ١٩٨٥

الدائرة	اسم المرشح	عدد الأصوات سنة ١٩٨٥	ترتيبه	عدد الأصوات سنة ١٩٩٢	ترتيبه
الأولى	يعقوب محمد حياتي	٤٥٦	٢	٦٤٣	٢
الثانية	حمد عبد الله الجوعان	٥٤٥	٢	٦٨١	١
الرابعة	عبد الله يوسف الرومي	١٠٧١	٢	٨٩٩	٢
الخامسة	أحمد باقر	٤٨٤	٢	٨٣٩	
السادسة	مشاري العنجري	١١٤٨	١	١١٨٢	١
السابعة	جاسم محمد العون	٧٠٦	١	٨٧٧	
الثامنة	أحمد عبد الله الربعي	٧٦٠	٢	١٦٦٩	١
التاسعة	د. أحمد الخطيب	٧٥٤	٢	٨٨٦	١
العاشرة	صالح الفضالة	٩٣٠	١	١٤٣٤	٢
الحادية عشرة	أحمد السعدون	٨٣٠	١	١٤٠٣	١
	محمد المرشد	٦٦٨	٢	٩١٩	٢
الثانية عشرة	سالم الحماد	٧٤٧	١	٦٠٥	٢
الثالثة عشرة	ناصر عبد العزيز صرخوه	١٢١٣	٢	١٧٢٢	١
الرابعة عشرة	حمود ناصر الجبري	٨١٠	١	٥٦٢	٢
الخامسة عشرة	عباس مناور	٧٨٢	١	١٣٥٠	١
السادسة عشرة	مبارك فهد الدويلة	١١٠٦	١	٢١٩٣	١
الثامنة عشرة	خلف دميثير العنزي	٨٩٥	١	١٢٩٦	١
التاسعة عشرة	أحمد نصار الشريعان	٦٣٥	٢	٧٥٧	٢
الثانية وعشرون	هادي هايف الحويلة	٦١٥	٢	١١٠١	٢
	ـ مجموع المرشحين العائدين	١٩			
	ـ مجموع الذين حصلوا على أصوات أعلى من العائدين	١٦			
	ـ مجموع الذين حصلوا على أصوات أقل من العائدين	٣			

أما المستقلّون، فقد اعتبروا مستقلّين حسب إعلانهم عن أنفسهم في المعركة الانتخابية بأنهم لا يتبعون أي من التنظيمات أو التكتلات الانتخابية. وقد حصل هؤلاء على اثني

عشر مقعداً، بما فيها مقعد واحد حصل عليه المرشح الوحيد للتجمع الدستوري، الذي يمثل النخبة التجارية في البلاد. فكانت نسبة نجاحهم في الانتخابات لا تتجاوز ٧٪ (١٢ مرشحاً فائزاً من ١٧٦ مرشحاً مستقلاً). وكان نصيب المستقلّين من الأصوات هو ٤٦٢٦٣ صوتاً، أي ما يعادل ٣٦،٢٪ من مجموع أصوات الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية. بينما كان نصيب مرشحي التكتلات الانتخابية هو ٦٣،٦٪ من أصوات الناخبين (انظر الجدول الرقم ١)، وهذه النتيجة يجب أن تدخل في حسابات المرشحين المستقلين في المستقبل. إذ إنه حسب معطيات الانتخابات الحالية، سيكون من الصعب الدخول في الانتخابات القادمة من دون نوع من التحالف مع أحد التكتلات الانتخابية أو التنظيمات السياسية القائمة الآن، أو التي يمكن أن تقوم مستقبلاً.

وقد ظهر نوع فريد من هذه التحالفات في الانتخابات الحالية، بشكل الدعم الذي تقدمه بعض التنظيمات السياسية للمرشحين المستقلين. فقد أعلن لأول مرة كل من التجمع الإسلامي الشعبي (السلف) والحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمين) وكلاهما من التكتّل الأصولي دعمهما لبعض المرشحين. وجاء هذا الدعم، في أغلب الأحيان، من دون أن يسعى إليه المرشحون المستقلون. وقد قدم هذا الدعم بشكل يوحي وكأن هناك صفقة انتخابية سرّيّة (أو غير معلنة) بين المرشح المستقل وهذا التنظيم أو ذاك. بينما كان الواقع خلاف ذلك، وربما كان هذا الأسلوب في المساندة مناورة ذكية من التيار الأصولي السني، إلا أن هناك من المرشحين المستقلين من أصابهم الحرج فهو «عرض لا يمكنه رفضه»، كما يقول العارفون ببواطن الأمور.

وأغلب الظن أن هذه التحالفات الانتخابية ستنظم، بشكل أكثر وضوحاً، عندما تستقرّ التنظيمات السياسية وتكتسب شرعية قانونية. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد وتيرة الصفقات الانتخابية بين التكتلات القبلية، بعد أن ظهر ضعف تحالفاتها التقليدية إزاء الاختراق الأصولي للمناطق القبلية الخارجية. بل يمكننا القول إن التيار الأصولي السني مرشح لتحالفات أوسع مما حصل في هذه الانتخابات في المستقبل، قياساً إلى التحالفات التي تمّت في الدوائر الانتخابية الثامنة، والثالثة عشرة، والسادسة عشرة، والحادية والعشرين.

وتسهيلاً على القارىء للتعرف بالتكتلات الانتخابية بمعالمها الرئيسية، ندرجها ملخصة في الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤)

التكتلات الانتخابية وعدد المقاعد التي حصلت عليها والنسب المئوية لأصوات الناخبين التي حصل عليها مرشحوها

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

التكتل الانتخابي	عدد المقاعد التي حصل عليها مرشحوه	٪ للأصوات التي حصل عليها في جميع الدوائر
التكتل الأصولي	١١	٪١٩٫٢
التكتل الموالي للحكومة	١٥	٪٣٤٫١
تكتل نواب ٨٥	١٠	٪٧
المنبر الديمقراطي	٢	٪٣٫٣
مجموع التكتلات	٣٨	٪٦٣٫٦
المستقلون	١٢	٪٣٦٫٢
مجموع المقاعد	٥٠	٪٩٩٫٨

النتائج النهائية للانتخابات حسب القواسم القبلية ـ الطائفية ـ الحضرية

كان بودّنا الحصول على معلومات عن التصويت في الدوائر الانتخابية مقسمة حسب المحافظات، وحسب المستوى التعليمي، والتصنيف المهني للناخبين في كل محافظة، ولكننا مع الأسف، لم ننجح في الحصول على هذه المعلومات، لأن الدائرة المركزية للإحصاء لم تقم بإجراء تعداد السكان في سنة ١٩٩٠، لسبب لا نعلمه. ولذلك فإن هذه المعلومات متوافرة لسنة ١٩٨٥ فقط. ولم نستطع التوصل إلى تقديرات لهذه التوزيعات لسنة ١٩٩٢ بناء على إسقاطات على معلومات سنة ١٩٨٥، لأن تقديراتنا لن تكون صحيحة، بسبب التغيّر في أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية.

ولذلك قمنا بدلاً من ذلك بتقسيم الكويت إلى ثلاث مجموعات من المناطق مقسمة حسب القواسم القبلية ـ الحضرية، القبلية ـ الطائفية (tribal - urban divide, tribal - secterian divide).

المجموعة الأولى مكونة من الدوائر الانتخابية ٢، ٣، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١ (ما مجموعه ٧ دوائر)، أطلقنا عليها صفة المناطق الحضرية، وهي التي يتمركز فيها سكان القبلة والمرقاب، وأغلبهم من السنة الحضر.

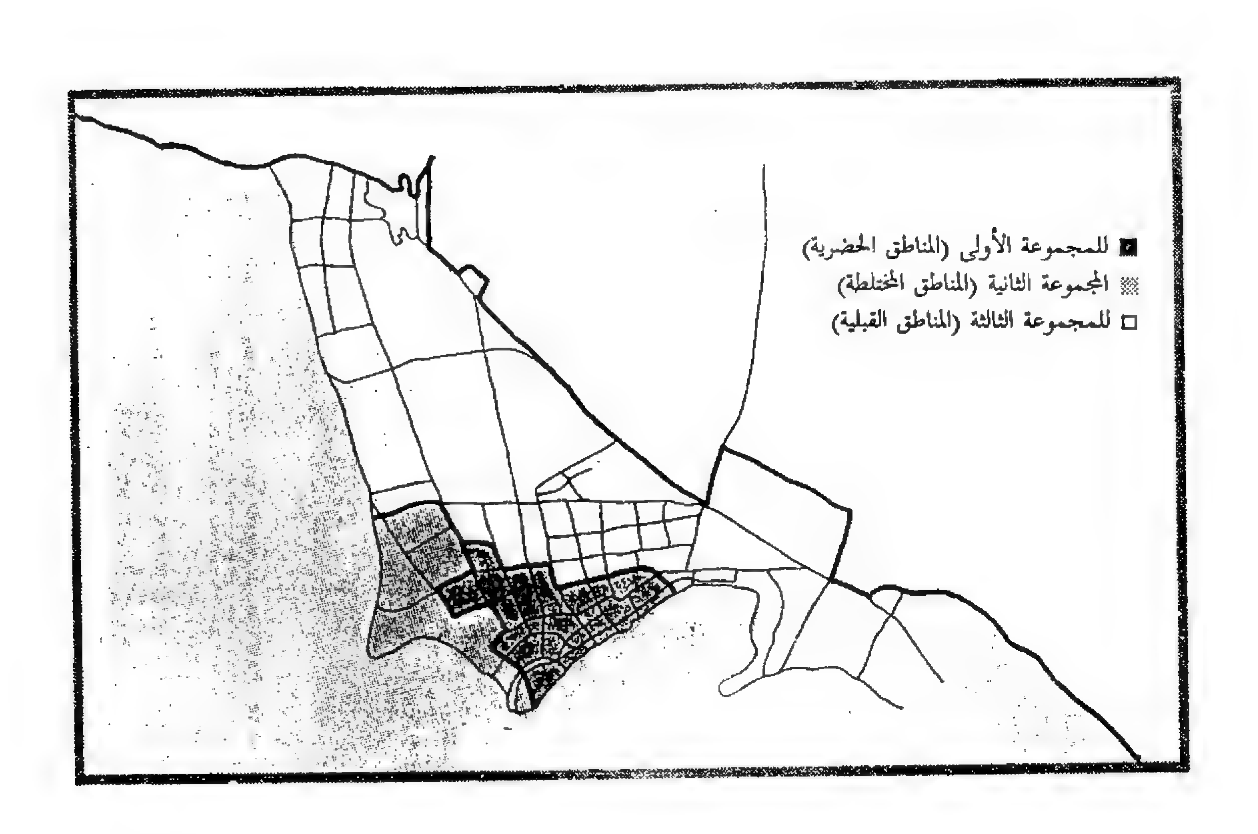
والمجموعة الثانية مكونة من الدوائر الانتخابية ١، ٤، ٨، ١٢، ١٣ (ما مجموعه ٥

دوائر) وهي المناطق التي يتمركز فيها سكان شرق من الشيعة والعوازم، على طول الشريط الساحلي من شرق إلى نهاية البدع. وداخل الأرض من حولي والنقرة إلى بيان ومشرف، ما بين الدائري السادس وطريق السفر السريع. هذه هي المناطق التي تمثل اختلاطاً سكانياً بين الحضر (الشيعة) والقبائل (العوازم)، وبدرجة أقل من الحضر السنة. وأطلقنا عليها صفة المناطق المختلطة.

أما المجموعة الثالثة، فهي المناطق القبلية التي تتكوّن من الدوائر ١٤ إلى ٢٥ (أي ما مجموعه ١٢ دائرة). وإذا ما حاولنا أن ننظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه المناطق على خريطة الكويت، لوجدنا أن سكان الكويت مقسّمون فعليًا إلى مناطق منعزلة عن بعضها سكنيًا، وربما مهنيًا وطبقيًا وتعليميًا. فهناك المناطق الحضرية لسكان داخل السور، وهناك المناطق التي يتمركز فيها الشيعة، وهناك في النهاية الغيتو القبلي الكبير الذي يتمركز فيه سكان «المناطق الخارجية»، بالإضافة إلى السكان غير محددي الجنسية، أو «البدون».

خريطة رقم (١)

النتائج النهائية للانتخابات حسب القواسم القبلية ـــ الطائفية الحضرية



كيف توزّعت الأصوات أو أنماط التصويت (voting patterns) حسب هذه المجموعات الثلاث من المناطق؟ وهل كانت هناك فوارق واضحة بينها من حيث التكتلات الانتخابية؟ وما هي التكتلات التي كسبت أكثر الأصوات في المناطق الثلاث؟ للإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بتقسيم البيانات الموجودة بالجدول الرقم (١) حسب المجموعات الثلاث من المناطق، ولخصناها في الجدول الرقم (٥) والخريطة. ولكن على القارىء ملاحظة أن مجموع الأصوات التي حصل عليها كل تكتّل في المجموعات الثلاث في الجدول الرقم (٥) إذا ما قرئت أفقيًا، فإنها تعادل المجموع الكلي لعدد أصوات كل تكتل في العمود الرقم (٣) في الجدول الرقم (١). أما النسب المئوية في الجدول الرقم (٥) فهي محسوبة لكل مجموعة من المناطق على حدة، وتقرأ عموديًّا. فإذا أخذنا المناطق الحضرية (أو المجموعة الأولى) على سبيل المثال، فإن التجمع الإسلامي الشعبي (السلف) حصل على ١٥٫٩٪ والحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمين) ١١٫٩٪، والمستقلّون ١٠٪، والمنبر الديمقراطي ٩٫٦٪... وهكذا.

الجدول الرقم (٥)

توزيع أصوات التكتلات الانتخابية حسب القواسم

القبلية ــ الحضرية والطائفية، انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

التكتل الانتخابي	المناطق الحضرية (مجموعة ١)		المناطق المختلطة (مجموعة ٢)		المناطق القبلية (مجموعة ٣)	
	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
ــ الائتلاف الإسلامي الوطني	صفر	صفر	٢٩٨٩	١٠٫٥٪	صفر	صفر
ــ التجمع الإسلامي الشعبي	٤٨١٨	١٥٫٩٪	١٠٤٤	٣٫٦٪	١٢١٨	١٫٨٪
ــ الحركة الدستورية الإسلامية	٣٣١٤	١١٫٩٪	٣٫٣٨٠	١١٫٩٪	٧٨٥٥	١١٫٤٪
ــ القبليون	صفر	صفر	١٠٠٣	٣٫٥٪	٢١٢١٥	٣٠٫٨٪
ــ المجلسيون	٣٠٤١	١٠٪	٣٩٠٩	١٣٫٨٪	١٤٤٣٢	٢٠,٩٪
ــ المنبر الديمقراطي	٢٩٢٤	٩٫٦٪	٩٦٢	٣٫٤٪	٣٠٧	٠٫٤٪
ــ تكتل نواب ١٩٨٥	٥٦١٩	١٨٫٥٪	٢١٤٧	٧٫٦٪	١٢١٣	١٫٧٪
ــ المستقلون	١٠٦٥٩	٣٥٪	١٢٩٢١	٤٥٫٥٪	٢٢٦٨٠	٣٣٪
المجموع الكلي ١٢٧٦٥١ صوتاً موزعة حسب المجموعات	٣٠٣٧٥	٢٣,٨٪	٢٨٣٥٦	٢٢٫٢٪	٦٨٩٢٠	٥٤٪

وإذا ما قرأنا المعلومات التي يتضمنها الجدول الرقم (٥) أفقيًا (حسب توزيع الأصوات الكلي) وعموديًا (حسب النسب المئوية لكل مجموعة من المناطق) نجد، حسبما هو متوقع،أن الائتلاف الإسلامي الوطني ليس له وجود خارج المناطق المختلطة (الساحلية) في المجموعة الثانية، وأن نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحوه في هذه المناطق هي ١٠،٥٪. ونجد كذلك أن التجمع الإسلامي الشعبي (السلف) يمثل ظاهرة حضرية، أي أن ثقله الانتخابي هو في المناطق الحضرية (المجموعة الأولى)، حيث نال أكثر من نصف عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحوه.

ويتضح لنا أن الحركة الدستورية الإسلامية تملك وجوداً محسوساً في المجموعات الثلاث من المناطق، إذ حصل مرشحوها على أكثر من ١١٪ من أصوات المجموعات الثلاث من المناطق. ولكن نصف الأصوات التي حصل عليها مرشحو هذه الحركة كانت في المناطق القبلية للمجموعة الثالثة، وهذا ما لم يكن متوقعاً. بل إننا نستطيع أن نقول إن الحركة الدستورية الإسلامية قد نجحت في اختراق المناطق القبلية، بينما فشلت التكتلات الانتخابية والتنظيمات السياسية الأخرى في ذلك (السلف ١،٨٪ من أصوات هذه المجموعة، المنبر الديمقراطي ٠،٤٪، تكتل النواب ١،٧٪). ما هو سرّ هذا النجاح الذي حققته الحركة الدستورية الإسلامية؟ هذا السؤال سيلقي ظلاً طويلاً على العملية السياسية في الكويت، وهو موضوع سنعود إليه بعد قليل.

وكما هو متوقع، ليس للقبليين (الذين فازوا في الانتخابات الفرعية) من وجود انتخابي في المجموعة الأولى، وهي المناطق الحضرية. وكان لهم ٣،٥٪ من أصوات هذه المجموعة، بينما حصلوا على ٣٠،٨٪ من أصوات الناخبين في المجموعة الثالثة من المناطق القبلية. ويجب أن يكون واضحاً أننا لا نعتبر المرشح قبليًا، إلا إذا دخل وفاز في الانتخابات الفرعية التي تلتزم القبائل فيها بإعطاء أصواتها مجتمعة (in block) لذلك المرشح. والمجلسيون يتبعون نمطاً مشابهاً للقبليين، وإن كان لهم وجود محسوس في جميع المناطق الثلاث (١٠٪ في المجموعة الأولى، ١٣،٨٪ في المجموعة الثانية، و٢٠،٩٪ في المجموعة الثالثة). إلا أن ثلثي عدد الأصوات التي حصل عليها المجلسيون، كانت في المناطق الخارجية (١٤٤٣٢ صوتاً من المجموع الكليّ، ٢١٣٨٢ صوتاً، الذي حصل عليه هذا التكتل في جميع المناطق).

أما بالنسبة إلى المنبر الديموقراطي، الذي تركز ثقله الانتخابي في المجموعة الأولى وهي المناطق الحضرية، فثلثا عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحوه كانت متمركزة في هذه المجموعة. والنمط نفسه يمكن ملاحظته بالنسبة إلى تكتل النواب الذي حصل على ٦٢،٥٪ من أصواته في المجموعة الأولى للمناطق الحضرية و٢٤٪ في المجموعة الثانية للمناطق المختلطة و١٣،٥٪ في المجموعة الثالثة للمناطق القبلية.

وإذا ما نظرنا إلى المرشحين المستقلين، فقد وصل عددهم عند إجراء الانتخابات إلى ١٧٦ مرشحاً، مقابل ١٠٢ ينتمون إلى التكتلات الانتخابية (وصل مجموع المرشحين عند

إجراء الانتخابات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧٨ مرشحاً). ونعلم من الجدول الرقم (١) أن من بين المرشحين المائة والاثنين المنتمين إلى التكتلات الانتخابية، نجح ٣٨ منهم في الوصول إلى مجلس الأمة، بينما لم يصل من المرشحين المستقلين المائة والستة والسبعين، إلا اثنا عشر مرشحاً فقط، أي أن نسبة نجاح المستقلين تصل إلى نحو ٧٪ فقط، بينما تصل نسبة نجاح مرشحي التكتلات إلى أكثر من ٣٧٪. ولم يحصل المرشحون المستقلون إلا على ٣٦٪ من مجموع أصوات الناخبين في جميع المناطق. ومن يريد الاطلاع على تفصيل أصوات المستقلين في جميع الدوائر الانتخابية فليرجع إلى الجدول الرقم (٦).

الجدول الرقم (٦)

الأصوات التي حصل عليها المستقلون في جميع الدوائر الانتخابية انتخابات تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٢

الدائرة	إجمالي الأصوات في كل دائرة	الأصوات التي حصل عليها مرشحو التكلات	الأصوات التي حصل عليها المستقلون	الدوائر التي حصل فيها المستقلون على أكثر من نصف عدد الأصوات
الأولى	٢٩٩٨	٢٥٩٦	٤٠٢	
الثانية	٢٧٨٧	١٨١٢	٩٧٥	
الثالثة	٢٥٠٩	١٥٧٧	٩٣٢	١
الرابعة	٤٨٠٧	٢٢٠٨	٢٥٩٩	
الخامسة	٤٠٧١	٢٢٤٩	١٨٢٢	
السادسة	٤١٥٨	٢٧٧٩	١٣٧٩	
السابعة	٣٠٩١	١٦٤٢	١٤٤٩	
الثامنة	٧٧٥١	٢٣٦٤	٥٣٨٧	٢
التاسعة	٣٧٩٨	٢٧٣٩	١٠٥٩	
العاشرة	٦٠٥٧	٤١٤٥	١٩١٢	
الحادية عشرة	٣٩٠٤	٣٣٩٢	٥١٢	
الثانية عشرة	٤٧٠٥	٣٥٦٣	١١٤٢	
الثالثة عشرة	٨٠٩٥	٥٧٥١	٢٣٤٤	
الرابعة عشرة	٤٧٧٤	٢١١٣	٢٦٦١	٣
الخامسة عشرة	٦٣٥٦	٤٣٦٦	١٩٩٠	
السادسة عشرة	٧٥٣١	٧٠٩٨	٤٣٣	
السابعة عشرة	٥٣٩٠	١٨١٥	٣٥٧٥	٤
الثامنة عشرة	٥٢٠٢	٤٦٤٤	٥٥٨	
التاسعة عشرة	٣٩٩٦	٢٥٠٨	١٤٨٨	
العشرون	٦٧٣٠	٣٢٧٠	٣٤٦٠	٥
الحادية والعشرون	١١٣٨٨	٨٠٢٤	٣٣٦٤	
الثانية والعشرون	٤٩٠١	٤٢٦٥	٦٣٦	
الثالثة والعشرون	٦٤٥٤	٦٤٥٤	-	غير معروف
الرابعة والعشرون	٥١٠٥	١٩٨٦	٣١١٩	٦
الخامسة والعشرون	١٠٩٣	١٠٤٧	٤٦	
المجموع	١٢٧٦٥١	٨١٣٨٨	٤٦٢٦٣	

وكانت المناطق المختلفة في المجموعة الثانية أكثر تصويتاً للمرشحين المستقلين، إذ بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها المستقلون في هذه المناطق ٤٥٫٥٪، تليها المناطق الحضرية ٣٥٪، ثم المناطق القبلية في المجموعة الثالثة، إذ بلغت نسبة أصواتهم ٣٣٪ من مجموع الأصوات في هذه المجموعة. وفي الحقيقة، فإن أصوات الناخبين قد توزعت على النحو التالي في مجموعات المناطق الثلاث.

المجموعة الأولى

١ ـ المستقلون ٣٥٪.
٢ ـ تكتل النواب (٨٥) ١٨٫٥٪.
٣ ـ التجمع الإسلامي الشعبي (السلف) ١٥٫٩٪.
٤ ـ الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان) ١١٫٩٪.
٥ ـ المجلسيون ١٠٪.
٦ ـ المنبر الديموقراطي ٩٫٦٪.

المجموعة الثانية

١ ـ المستقلون ٤٥٫٤٪.
٢ ـ المجلسيون ١٣٫٨٪.
٣ ـ الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان) ١١٫٩٪.
٤ ـ الائتلاف الإسلامي الوطني (الشيعة) ١٠٫٥٪.
٥ ـ تكتل النواب (٨٥) ٧٫٦٪.
٦ ـ التكتلات الأخرى ١٠٫٥٪.

المجموعة الثالثة

١ ـ المستقلون ٣٣٪.
٢ ـ القبليون ٣٠٫٨٪.
٣ ـ المجلسيون ٢٠٫٩٪.
٤ ـ الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان) ١١٫٤٪.
٥ ـ التكتلات الأخرى ٣٫٩٪.

من هذه التوزيعات، يتضح أن النسبة العالية من الأصوات التي حصل عليها المرشحون

المستقلون، لم توصلهم إلى مجلس الأمة بسبب تفتّت الأصوات وتشتّتها. وأن عصر الآلة الانتخابية في الكويت قد بدأ، أو أوشك أن يبدأ. وأن التكتلات الانتخابية الرئيسية على الرغم من أنها تكتلات، وليست تنظيمات ذات برامج معلنة، وتفتقد اللوائح الداخلية المنظمة لعملها، لعبت دوراً كبيراً في إنجاح مرشحيها. وأن هناك أنماطاً انتخابية واضحة، حسب القواسم القبلية ـ الطائفية ـ الحضرية، يستدل عليها بالتوزيع النسبي للأصوات المدرجة أعلاه.

عصر الصفقات السياسية

لقد غيّرت النتائج النهائية لانتخابات مجلس ١٩٩٢ ملامح الخريطة السياسية إلى درجة كبيرة. فقد أسقطت خرافةِ نائب الخدمات الذي لا يقهر، كما غيّرت أساليب المعارضة والموالاة للحكومة. فلا المعارضة ولا الموالاة أصبح لها انتماء إيديولوجي أو طبقي محدّد، واضح المعالم، قاطع الزوايا. ما هي الأسس التي ستبنى عليها العملية السياسية في الكويت في المستقبل إذاً؟ ستبنى بشكل أساسي على المناورات والمساومات والصفقات السياسية، إما سريّة خارج البرلمان وفي دهاليز الحكومة، أو علنية على قارعة المقرّات الانتخابية وفي زوايا الديوانيات السياسية.

ما هو شكل هذه الصفقات السياسية المحتملة؟ وهل هي علامة على النضج السياسي أم مؤشر إلى الانحلال الأخلاقي والتسيّب الإيديولوجي؟

إن الدافع الأعظم للمساومات والصفقات السياسية، هو أن ليس للحكومة ولا للنواب ولا للتنظيمات السياسية الفاعلة برامج عملية لمعالجة مشكلات البلاد المستعصية والمزمنة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن لا الحكومة بمفردها، ولا مجلس الأمة بمفرده، ولا الكويت كدولة منفردة قادرة على معالجة كثير من جوانب الإصلاح السياسي والاقتصادي، بسبب تشابك أطرافه المحلية والإقليمية والعالمية، وبسبب درجة التعقيد العالية التي تتطلّبها هذه الحلول. ومن الأمثلة على هذين التشابك والتعقيد مشكلة المديونيات، والمديونية العامة للدولة، وعلاقات الكويت الإقليمية، وضرورات التسلح وما تفرضه هذه من عبء على الموازنة العامة للدولة، والتركيبة السكانية ومضاعفاتها الديموغرافية والاقتصادية... إلخ.

وفي الحقيقة، فإن نتائج انتخابات مجلس الأمة وتشكيل الحكومة الحالية لم يحسما عدداً من القضايا التي بقيت من دون حلّ واضح، والتي ستكون مصدراً للاحتكاك وموضوعاً للمساومات والصفقات السياسية في الأعوام الأربعة القادمة. ويمكن تلخيص هذه القضايا بالطريقة التالية:

١ ـ إن طريقة تشكيل الحكومة الحالية، من حيث هي استجابة لنتائج انتخابات مجلس

الأمة (على الرغم من أنها تمثل خطوة إيجابية) لم تحسم العلاقة بين الأسرة الحاكمة والدولة. بمعنى آخر، لم يتوصل النواب وقادة الحكومة إلى تقنين لهذه العلاقة، فيما يتصل بفصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة (مبدأ تداول السلطة)، وفيما يتصل بجمع أفراد الأسرة الحاكمة بين الحكومة والتجارة.

٢ ـ عدم قدرة الحكومة على تقديم برنامج عملي، أي قابل للتنفيذ حسب مراحل زمنية محددة، أو خطة زمنية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. نحن نعلم أن الحكومة وأعضاء مجلس الأمة يملكون «تصورات» عامة لما يجب أن يكون عليه هذا البرنامج، ولكن أيًّا منهم لا يملك، وليس في مقدوره تقديم هذا البرنامج في المهلة الزمنية المتاحة (أي قبل نهاية العام ١٩٩٢) حسب العرف الدستوري. فقد تركت الحكومة فرصة ذهبية تفلت من يديها في عدم وضعها هذا البرنامج في الفترة التي أعقبت التحرير منذ نحو السنتين.

٣ ـ لقد بقيت السياسة الخارجية للبلاد أسيرة الهاجس الأمني. وقد تجنّب جميع النواب الحاليين التعرض لهذه القضية (وبخاصة دور الكويت العربي والإقليمي في مرحلة ما بعد التحرير) أثناء حملاتهم الانتخابية، وكأنهم بذلك قد ألقوها كاملة على عاتق الحكومة. فكانت النتيجة استمرار دبلوماسية دفتر الشيكات، على الرغم من العجز في الموازنة العامة، والاستمرار في برامج التسلح العبثي، الذي كان وما زال ميداناً للصفقات والعمولات المالية غير القانونية.

٤ ـ وكذلك بقيت قضية استثمارات الدولة الخارجية، من حيث الإشراف، ومن حيث المحاسبة، ومن حيث الرقابة عليها من دون صيغة قابلة للتنفيذ. ولا يملك أعضاء مجلس الأمة طريقة دستورية لإجبار الحكومة على إطلاعه على حجم الاستثمارات الخارجية وعلى طرق إدارتها، وعلى أساليب اتخاذ القرارات فيها، وعلى الجهة التي تقوم بمحاسبة المسؤولين عنها. لقد أثمرت جهود مجالس الأمة السابقة في إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، ولكنها، مع الأسف، ولدت مخلوقاً ميتاً عند الولادة.

وكما قلنا، فإن كل واحدة من هذه القضايا يمكن أن تكون موضوعاً للمساومات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة، للأسباب السابق ذكرها. وموضوع المساومات والصفقات السياسية في الديموقراطيات عموماً، والديموقراطيات الغربية خصوصاً، وبسبب ضعف الوازع الإيديولوجي، تمثّل ظاهرة عامة. والقصد من ورائها أنه من خلال التفاوض على الصفقة يتنازل أحد أطراف اللعبة السياسية عن جزء من مطالبه للطرف الآخر، مقابل الحصول على جزء آخر من مطالبه، على أن يتنازل الطرف الثاني، بدوره، عن جزء من مطالبه، وبذلك يكسب الجميع. نقول إن هذا يحدث في حالة ضعف الوازع الإيديولوجي

المتصلب، لأن الوازع الأساسي في لعبة التفاوض التي تنبثق عنها الصفقة السياسية، هو افتراض تطابق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة بهذا الترتيب.

وتزداد وتيرة المساومات السياسية في الحالات التي لا توجد فيها أغلبية برلمانية واضحة، كما هو الحال في مجلس الأمة الحالي. فإذا ما عدنا إلى المعلومات في الجدول الرقم (٤) وهي خلاصة المعلومات المدرجة في الجدول الرقم (١)، لتبين لنا أن أيًا من التكتلات الانتخابية السياسية، لا تملك أغلبية مطلقة في مجلس الأمة السابع (المنتخب في سنة ١٩٩٢). فالتكتل الأصولي يملك أحد عشر مقعداً يمكن أن ينضم إليه في التصويت ثلاثة من المستقلين من ذوي الميول الدينية، فيصبح مجموع أصواته أربعة عشر صوتاً مضموناً.

أما التكتل الموالي للحكومة، فيملك خمسة عشر مقعداً، مع احتمال انضمام اثنين من المستقلين إليه، فيصبح عدد أصواتهم سبعة عشر صوتاً. وإذا صوّت معهم عشرة وزراء من خارج أعضاء المجلس المنتخبين، يصبح مجموع الأصوات لهذا التكتل سبعة وعشرين صوتاً، وهو أقل من الأغلبية المطلقة المطلوبة وهي واحد وثلاثون صوتاً.

التحالف الآخر في المجلس، الذي يمكن أن يصل إلى أغلبية مطلقة، هو إذا تضامن تكتل مجلس ١٩٨٥ في المجلس الحالي وعدده تسعة عشر عضواً (انظر الجدول الرقم ٣)، مع عشرة أعضاء من المستقلّين، فيصبح عددهم تسعة وعشرين عضواً. وإن كان هناك احتمال كبير أن لا يصوت عضوان على الأقل من نواب سنة ١٩٨٥ مع هذا التكتل، فتتساوى أصوات هذا التحالف مع التحالف السابق عند سبعة وعشرين صوتاً.

مَن الذي يملك إذاً كفة الترجيح في حالة المساومة على الوصول إلى صفقة سياسية في المجلس الحالي؟ إنه التيار الأصولي، الذي إذا ما أضيفت أصواته الأربعة عشر إلى أصوات التكتل الموالي للحكومة وعدد أصواته سبعة عشر، مضافاً إليها أصوات الوزراء العشرة من خارج المجلس، فيصبح المجموع واحداً وأربعين صوتاً. وهو عدد كاف من الأصوات لتمرير أية صفقة سياسية في مجلس الأمة، بما في ذلك تعديل المادة الثانية من الدستور التي تحتاج إلى أصوات ثلثي عدد أعضاء المجلس، أو أربعين صوتاً.

هذه بطبيعة الحال احتمالات نظرية افتراضية، وليست توقعات فعلية، لأن النواب وأعضاء الحكومة سيقعان تحت ضغوط واسعة من الناخبين، ومن تنظيماتهم السياسية، ومن الاعتبارات المستقبلية في حساب الخسارة والربح. وقد ذكرنا هذه الافتراضات هنا من باب التوضيح، لتبيان طبيعة التحالفات المحتملة وتأثيرها في السلوك السياسي والدوافع السياسية للمشاركين في اللعبة السياسية. ومن هذا المنطلق نفسه، يمكننا أن نتوقع عدداً من الصفقات السياسية الممكنة التي ستعتمد على هذا النوع من التحالفات. وبخاصة تلك التي ظهرت

أثناء الانتخابات لاختيار أعضاء اللجان البرلمانية، في مجلس الأمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

لقد ذكرنا أن الطريقة التي شكلت بها الحكومة، كانت صفقة كسبتها النخبة الحاكمة في المحافظة على أحد أسس الوضع القائم في الكويت، وهو عدم تداول السلطة، في محاولة منها للتقليل من الخسائر التي تعرضت لها الحكومة، بسقوط نواب الخدمات، وفي النهاية باستيعاب السخط الشعبي على الأداء الضعيف للحكومة، قبيل الاحتلال العراقي للكويت وأثناءه وبعده. والتنازل الذي قدمته الحكومة يكمن في دخول ستة من النواب في التشكيلة الوزارية، بعضهم من الذين عرف عنهم المعارضة لسياسات الحكومة في السابق، وحسب في الوقت الحاضر لمصلحة النخبة الحاكمة. إن النخبة الحاكمة تعلم أن هذه الصفقة مؤقتة، ولم تتعرض بعد للاختبار الفعلي. ولذلك فهي ستسعى إلى التوصل إلى مزيد من الصفقات حول القضايا الأربع التي لم تحسمها نتائج الانتخابات، والتي قلنا إنها ستكون مصادر احتكاك مستمرّ، وربما ميادين للصراع الجدّي.

هناك صفقتان محتملتان نظريًّا في الطريق إلينا. الصفقة المحتملة الأولى تتصل ببرنامج المديونيات، واحتمال تحولها إلى كبش فداء. فمن الممكن أن تتنازل الحكومة عن برنامج شراء المديونيات أو جزء منه، مقابل سكوت مجلس الأمة عن قضية الفساد الإداري والمالي في الدولة. ويمكن أن يبرّر هذا السكوت بصيغة فتح صفحة جديدة والبدء بتنفيذ بعض مشاريع الإصلاح الإداري.

أما الصفقة الثانية المحتملة، فمن الممكن أن تتعرض لقضية الاستثمارات الخارجية. وفي تقديري، فإن كثيراً من الشواهد الفعلية تشير إلى أن الحكومة مستعدة إلى كسب رضى التكتل الأصولي، بأسلمة القوانين وحتى التطبيق الفعلي لمشروع تعديل المادة الثانية من الدستور (من دون الحاجة إلى تعديل نصها)، مقابل موافقة التكتل الأصولي على بقاء استثمارات الدولة الخارجية خارج السلطة الرقابية الفعلية لمجلس الأمة. والصيغة المحتملة لهذه الصفقة، هي أن هذه البيانات سرّية بطبيعتها، وبالتالي تسمح الحكومة بإحاطة اللجنة المالية في مجلس الأمة فقط (وليس مجلس الأمة بكامل هيئته) بالمعلومات التي يريد أن يطّلع عليها أعضاء اللجنة.

هل يملك مجلس الأمة أولويات العمل؟

هذه الصفقات هي مجرد احتمالات وافتراضات مستقاة من بعض الشواهد والمؤشرات السياسية، والتي يمكن استنتاجها من تحليلنا لنتائج الانتخابات البرلمانية. ولكن الحقيقة البارزة التي أفرزتها هذه النتائج، هي أن مجلس الأمة الحالي يمثل مختلف التيارات السياسية والقوى

الاجتماعية في البلاد، ويتعاون مع حكومة أكثر من ثلث أعضائها مع النواب المنتخبين. والمؤمل أن تتعاون السلطتان في الإتيان ببرنامج عمل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي قابل للتنفيذ في حيز زمني معين، وليس خطة الخدمات العامة التي اعتادت الحكومة تقديمها إلى مجالس الأمة السابقة، على أنها برنامج الحكومة الذي ألزم النص الدستوري الحكومة تقديمه.

فهناك كثير من القضايا المتراكمة التي لا يمكن السماح لها بالاستمرار في التراكم، وفي سدّ شرايين العملية السياسية، مما يسبّب حالة مزمنة من الركود والشلل السياسي. ويمكننا الإشارة هنا إلى بعض هذه القضايا المتراكمة.

١ ـ القوانين غير الدستورية التي تتعارض مع الحريات العامة التي كفلها الدستور، وبخاصة قانون المطبوعات والرقابة السياسية عليها.

٢ ـ النصوص المخلّة بمبدأ المواطنة في قانون الجنسية، وبخاصة ما يتعلق منها بممارسة حق الترشيح والانتخاب للمواطنين الذين حصلوا على الجنسية، حسب المادة الثانية من ذلك القانون.

٣ ـ قانون الانتخابات، وبخاصة المواد التي تحرم المرأة والشباب من حقوقهم السياسية في الترشيح والانتخاب للمجالس المنتخبة.

٤ ـ افتقار مجلس الأمة إلى جهاز أو أجهزة فنية مستقلة عن الحكومة، تمدّه بما يحتاج إليه من دراسات ومعلومات تتصل بمشاريع القوانين والبرامج التي تقوم لجانه المختلفة بدراستها.

خاتمة

لقد حاولنا أن نبحث في هذا التحليل عن المضامين المستقرة للمؤشرات السياسية والإحصائية، التي تمخضت عنها نتائج انتخابات مجلس الأمة في تشرين الأول/أكتوبر لسنة ١٩٩٢، وبخاصة القوى السياسية والاجتماعية التي برزت في ميدان العمل السياسي، في أعقاب نهاية الحرب الباردة التي تزامنت مع حملة تحرير الكويت من الاحتلال العراقي. وقد استعملنا تسميات مختلفة لمجموعة واحدة من الظواهر المتداخلة: عصر التكتلات الانتخابية، عصر الصفقات السياسية، عصر الطبقات الوسطى كقوة سياسية مستقلة.

فهذه الطبقات الوسطى، المكونة لغالبية جموع الناخبين، صوتت كقوة مستقلة من خلال تكتّل نواب ١٩٨٥، والتكتل الأصولي، لمصلحة نواب يمثلون مصالحها، وليس من خلال أفراد النخبة التجارية سواء من السنة أو من الشيعة، كما كان يحدث في السابق، ولا من خلال نائب الخدمات الذي يعتبر موقعه المتميز في العملية السياسية كامتداد للنخبة الحاكمة.

وكما خسرت النخبة الحاكمة نائب الخدمات، كذلك خسرت المعارضة التقليدية

للتجمع الوطني وللتجمع الديموقراطي القاعدة الإيديولوجية التي تنطلق منها. فلم يعد لبرامج الإصلاح المبنية على العدالة الاشتراكية، ولا للمطالبات بالانتماء القومي العربي بريقها السابق، ولا صداها في ساحة العمل السياسي في الكويت. بالطبع ليس معنى هذا نهاية هذا التيار الذي مثّل في السابق العمود الفقري للمعارضة التقليدية في البلاد، وإنما سيخضع، من دون شك، لمراجعة ولإعادة الحساب والتقدير. وكذلك التيار الموالي للحكومة، فإنه سيعيد النظر في تقييم مواقعه. وربما سنشهد في الأعوام القادمة جيلاً جيداً من نواب الخدمات، ليس بالضرورة من المشايخ والمتنفذين التقليديين، وإنما من نوع وسوّية أعضاء المجلس الوطني المعينين الأحسن تعليماً والأكثر مكراً.

من بين القوى السياسية التي برزت في ميدان العمل السياسي، كسبت التيارات الأصولية السنية والشيعية مواقع جديدة على حساب القيادات القبلية والطائفية التقليدية. وأزعم أن السبب الرئيسي لنجاح هذه التيارات في الكويت، يعود إلى اعتقاد الناخبين بأن نواب هذه التيارات أقدر على الإصلاح الاجتماعي وأنزه من غيرهم. وليس إلى دعاوى أسلمة القوانين، بمعنى بعث روح التعصب الديني والطائفي من جديد. إن من يريد أن يصوِّر نجاح التكتل الأصولي في الانتخابات على أنه إعلان حرب ممن يريد أسلمة القوانين على من يريد علمنة الدولة، يرتكب خطأً سياسيًّا فادحاً يعرض مسيرة البلاد الديموقراطية بكمالها إلى خطر محدق أكيد.

إن الكويت، شأنها شأن البلدان العربية على طول العالم العربي وعرضه، تعاني أزمة سياسية مستفحلة وعميقة الجذور، تعرضت لها في كتابي عن الدولة التسلطية بشيء من التفصيل. ولكن الكويت تملك، أكثر من أغلب البلدان العربية الأخرى، مقومات وموارد تساعدها على تجاوز هذه الأزمة. فدعونا لا نضيع الفرص (كما كنا وما زلنا نفعل حتى الآن)، للخروج من هذه الأزمة، بما يؤهلنا للتعامل مع عالم نهاية القرن ونهاية الألف الثاني من السنين.

في كتاب باربرا تاكمان، عن مسيرة الحماقة في التاريخ من طروادة إلى فيتنام، تقتبس المؤلفة تعليق الرئيس الأميركي الثاني جون آدمز (سنة ١٨١٣) على الأحداث في عصره: «بينما كل العلوم الأخرى تقدمت، إلا الحكم بقي كما هو، فهو لا يمارس الآن إلا بطريقة أفضل قليلاً مما كان يمارس منذ ثلاثة أو أربعة آلاف سنة مضت». ولكنني أعتقد أننا تقدمنا خطوة كبيرة من هذه الحالة بتوصلنا إلى قناعة بأن الحكم الدستوري والحياة الديموقراطية الحديثة، يمثلان مطلب الحد الأدنى والقاسم المشترك لجميع القوى السياسية والاجتماعية في عالمنا المعاصر. ولن يفلح من يحاول اختلاق المبررات للتنصل من هذا المطلب أو التهرب منه، سواء كانت هذه الجهة هي النخبة الحاكمة أو التيارات الأصولية، أو القيادات القبلية والطائفية التقليدية، أو أصحاب المصالح الساعين وراء الصفقات السياسية في الخفاء.

الفصل الثالث عشر

اتجاهات المرشحين لانتخابات مجلس الأمة(*)

تهدف هذه الدراسة الميدانية (الاستبيان ــ الاستطلاع) إلى معرفة آراء مرشحي انتخابات مجلس الأمة، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٢، في مجموعة من القضايا الهامة التي سيواجهها المجلس المنتخب، في ما يتعلق بالنواحي السياسية والاجتماعية في دولة الكويت.

وينبغي الإشارة إلى أن إجابات المرشحين الذين شملهم الاستطلاع، ليست سوى مؤشرات لأنها «سلوك لفظي» أو كلام يقوله المرشح، لكنه مع ذلك مؤشر مهم لأنه موقف يسجل على المرشح عندما يصبح نائباً ممثلاً للشعب وإرادته.

أولاً ــ الاستبيان

قُسمت أسئلة الاستبيان الذي يهدف إلى سبر اتجاهات المرشحين حول القضايا العامة إلى ست مجموعات، كما هو موضح في استمارة الاستبيان المرفقة مع هذا التحليل، يمكن إجمالها في قسمين. القسم الأول يتعلق بمقومات الحياة الدستورية الديموقراطية الطبيعية، حسبما ضمنها دستور ١٩٩٢. وهذه تشمل المجموعة الأولى من الأسئلة عن الضمانات الدستورية لهذه الحياة (الأسئلة الثلاثة الأولى). والمجموعة الثانية من الأسئلة، صممت للكشف عن درجة تبلور الوعي بالحقوق المكتسبة للمواطنين التي كفلها الدستور (الأسئلة من الرابع إلى السابع). بينما وضعت المجموعة الثالثة من الأسئلة للكشف عن درجة وضوح تصور المرشح لمبدأ فصل السلطات ولطبيعة الدور الرقابي للمجلس على الحكومة (الأسئلة من الثامن إلى الحادي عشر).

(*) أجرى هذه الدراسة الميدانية فريق من جريدة «القبس» الكويتية، بإشراف الدكتور خلدون النقيب والدكتور عبد الوهاب الظفيري، ونشرت في الأعداد الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٣٠ و١ و٣ و١٩٩٢/١٠/٤.

أما القسم الثاني، فيتكوّن أيضاً من ثلاث مجموعات من الأسئلة. المجموعة الرابعة منها تتصل ببرامج إصلاح الاقتصاد الوطني، وقد صيغت الأسئلة هنا بشكل اقتراحات محددة، تعطي للمسيرة الإصلاحية توجّهاً مستقبليًا واضحاً في حالة قبولها واعتمادها طبعاً (الأسئلة من الثاني عشر إلى الخامس عشر). والمجموعة الخامسة من الأسئلة، صممت في صيغة تجبر المرشح على تحديد موقفه من موضوع علاقات الكويت الخارجية، والتي يحاول أغلب المرشحين تجنبها عن عمد، حتى لا يخسر أصوات الناخبين في قضايا ألقى عليها الاحتلال العراقي ظلالاً طويلة من الشك والريبة لدى الشعب الكويتي (الأسئلة من السادس عشر إلى الثامن عشر). أما المجموعة السادسة والأخيرة من الأسئلة، فقد وضعت لمسح اتجاهات الناخبين حول القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والحضارية، التي تمس حياة المواطنين وتصورات المرشحين لمسيرة الإصلاح الاجتماعي في البلاد (الأسئلة من التاسع عشر إلى الرابع والعشرين).

ثانياً ـ تصميم الدراسة

لقد صممت جميع الأسئلة في صيغة تجبر المرشح على تحديد اتجاهه من القضية موضوع السؤال، وهذه القضية تتطلب اتخاذ موقف معين غير قابل للتأويل أو التخريج الخطابي أو التمويه الإعلامي. ولذلك استبعدت الأسئلة العامة الفضفاضة، التي يقصد بها كسب ودّ الناخبين وإسماعهم ما يريدون سماعه. فلم يسأل المرشح عن استعداده للدفاع عن الدستور، مما يتيح له «تسجيل موقف» كلامي، وإنما سئل عن تجاوز الحكومة سلطاتها في حالة حلّ مجلس الأمة بغير سند دستوري، وعن شرعية الحكومة في هذه الحالة، وعن المجلس الوطني كونه تجربة غير دستورية، كما ورد في أسئلة المجموعة الأولى. وقد حرصنا هنا على ذكر المجلس الوطني، لأن إنشاءه كان بقصد إعاقة الحياة الديموقراطية، فهو ليس كبقية المجالس التي «لم ينص» الدستور عليها، كالمجلس البلدي ومجلس التخطيط. فهذا المجلس ليس «جنساً ثالثاً» في المجالس، وإنما ينمّ على تجربة سياسية معينة.

وقياساً إلى المبدأ نفسه، لم يسأل المرشح عن موقفه من التمييز بين المواطنين عامة، وهو الأمر الذي كان يمكن للمرشح أن يسجل موقفاً كلاميًا منه فقط، وإنما سئل في مجموعة الأسئلة الثانية عن المساواة بين المواطنين في الحقوق وعن تعديل قانون الانتخاب، وعن حق غير محدد الجنسية في الحصول على الجنسية، إذا كان له قريب من الدرجة الأولى (أب، أخ، أخت... إلخ) يتمتع بالجنسية الكويتية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسئلة المجموعة الثالثة، وخاصة فيما يتصل بإحكام الأسس المحاسبية التي تقوم عليها ميزانية الدولة، وما قد يترتب على هذا الاقتراح من تبعات رقابية للمجلس.

ولهذا السبب، استبعدت من أسئلة المجموعة أية أسئلة عن موضوع المديونيات الصعبة مثلاً، لأن في إمكان المرشح أن يقفز عنها بأن يقول إنه يؤمن بحرمة المال العام، من دون أن يكون لديه تصور دقيق لإصلاح الاقتصاد. بينما تتضمن هذه المجموعة أسئلة تتعلق باقتراحات محددة لإصلاح الاقتصاد، منها ما يتعلق بمعالجة الفساد الإداري، ومنها ما يتعلق بتنشيط عجلة الاقتصاد.

في أسئلة المجموعة الخامسة اقتراحات محددة لا تتعلق بالكويت مباشرة، وإنما قصد بها رصد اتجاهات المرشح من العلاقات الخليجية الإقليمية، وبخاصة منها تصور ريادي لدولة الكويت في مشروع تحويل دول مجلس التعاون إلى منطقة تجارة حرة موحدة، ومنها ما يتصل بتطوير حلف دفاعي مشترك يسمح بدخول دول الخليج في اتفاقات دفاعية جماعية، ومنها ما له علاقة بتوسع الاستثمار في البلاد العربية والإسلامية، يفهم منها ضمناً أنها بديل من سياسات القروض ودبلوماسية «دفتر الشيكات» التي ثبت فشلها. كما تجنبنا طرح أسئلة عن العدوان العراقي على الكويت وعن قضية المفقودين والمحتجزين في العراق، لأنهما قضيتان تحظيان بإجماع وطني، وهما ليستا محلاً للمزايدة الكلامية.

وفي القضايا العامة في البلاد، أردنا أن نحدد ملامح برامج الإصلاح الاجتماعي والسياسي، ولم نترك للمرشح فرصة المراوغة الخطابية، فسألناه عن أنواع محددة من التمييز بين المواطنين، وعن تشخيص الأزمة الوطنية القادمة، وهي في التعليم ومستقبل الثقافة، وعن ما يجب أن يتضمنه برنامج الحكومة القادمة. فقد جرت العادة أن تقدم الحكومة برنامجاً مليئاً بوعود الإصلاح، ولكن من دون ذكر آليات لتنفيذ هذه الوعود وفترة زمنية محددة لذلك. وأكبر دليل على ذلك أن أغلب المشكلات الوطنية الكبرى، بقيت على جدول أعمال مجالس الأمة وحركة الإصلاح الوطني منذ الستينات. ولا يقتصر فقدان آليات التنفيذ العملية على برامج الحكومة، وإنما يمتدّ هذا النقص ليشمل آليات التطبيق العملي للديموقراطية، وهي الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية والسياسية. فمن دون هذه الآليات، سيبقى التطبيق الكويتي للديموقراطية ـ الدستورية ناقصاً غير مكتمل.

ثالثاً ـ قياس الرأي لدى المرشحين

كيف يجب أن نقرأ نتائج الاستبيان، أي الإجابات عن أسئلة الاستبيان؟ لقد قصد من الاستبيان الكشف عن وجود رأي عام بين المرشحين، حول القضايا العامة المحددة التي انطوت عليها الأسئلة. هذا الرأي العام يراد به التعرف بشكل المجلس القادم وتركيبته. فوجود رأي ما، يدل، من الناحية الافتراضية، على وجود تصوّر وفهم واضح متبلور (ومتمفصل) لدى المرشح حول هذه القضايا العامة. ومن جهة أخرى، تضمنت الأسئلة برنامج عمل

يساهم في تحديد مسار العملية الإصلاحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

وفي حالة وجود هذا التصور لدى المرشحين، يمكننا إذاً قياس درجة وضوحه، بإعطاء المرشح خيار الموافقة على الأسئلة أو الاعتراض بشدة. بين هذين الطرفين، هناك درجة أقل حماساً من الموافقة وأقل حماساً من الاعتراض على الأسئلة. الاختلاف بين درجات الحماس للموافقة والاعتراض مهم في توضيح ما إذا كان هناك إجماع على قضية، أو عدم وجوده. بينما القيمة الوسطى تمثل عدم وجود رأي أو عدم الرغبة في إبدائه، وهي عبارة «لا أدري»، والتي لا تمثل بالضرورة تهرباً من إبداء الرأي وإنما يمكن تأويلها على أنها مؤشر إلى عدم أهمية هذه القضية لدى المرشح، وبالتالي عدم وجود رأي عام حولها. ومن هنا، جاءت فئات الإجابة الخمس الموجودة في استمارة الاستبيان.

يجب أن يحذر القارىء عامة من تفسير نتيجة الاستبيان على أنها تضفي صبغة إيجابية على اتجاهات المرشح السياسية، إذا كانت إجاباته عن جميع الأسئلة «أوافق بشدة»، أو صبغة سلبية على اتجاهاته السياسية، إذا كانت إجاباته عن جميع الأسئلة «أعترض بشدة». إذ إن المقصود من تصميم الاستبيان هو محاولة التعرف بوجود رأي عام حول القضايا التي تتضمنها الأسئلة. ولكن درجة الموافقة ودرجة الاعتراض يمكن أن تكونا مؤشراً دقيقاً إلى درجة تبلور القضية لدى الرأي العام، ومن ثم صدقها من حيث إنها قضية عامة تشغل الرأي العام.

رابعاً ــ خصائص العيّنة

تبين النتائج الأولية أن مائة وسبعة وأربعين مرشحاً، أمكن الحصول على إجاباتهم من مجموع المائتين والتسعين مرشحاً في اثنتين وعشرين دائرة من بين الخمس والعشرين دائرة، أي أن لدينا إجابات ٥٠٪ من مجموع المرشحين، وهي عينة كبيرة جدًّا، بالاعتبارات الإحصائية الاعتيادية. ويوضح الجدول الرقم (١) توزيع المرشحين الذين تمّ رصد إجاباتهم، حسب الدوائر الانتخابية.

الجدول الرقم (١)

المرشحون الذين شملتهم الدراسة الميدانية، حسب الدوائر الانتخابية

رقم الدائرة	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع
١	١٠	٦٫٨
٢	١١	٦٫٧
٣	١	٠٫٧
٤	١٦	١٠٫٩
٥	٣	٢
٦	٦	٤٫١
٧	١	٠٫٧
٨	٩	٦٫١
٩	٤	٢٫٧
١٠	٥	٣٫٤
١١	١	٠٫٧
١٢	١٠	٦٫٨
١٣	١٢	٨٫٢
١٤	١٦	١٠٫٩
١٥	٦	٤٫١
١٦	٦	٤٫١
١٧	١١	٧٫٥
١٨	٤	٢٫٧
١٩	٥	٣٫٤
٢١	٨	٥٫٤
٢٢	٢	١٫٤
المجموع	١٤٧	١٠٠

أما أسباب فشلنا في الحصول على إجابات جميع المرشحين، فهي:

- في عدد من الحالات، رفض بعض المرشحين المساهمة في الدراسة.
- في حالات أخرى، كان من الصعب على الباحثين الالتقاء بالمرشح، بسبب مشاغله أو بسبب عدم تواجده في مقرّه الانتخابي، وفي بعض الأحيان عدم وجود مقرّ انتخابي للمرشح.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة، إذ منع كثير من الباحثين من متابعة المرشحين أو العودة إليهم أكثر من مرة، والحرص على جدولة البيانات قبل أسبوع من موعد الانتخابات.

وتوضح الجداول ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ خصائص الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمرشحين الذين شملتهم الدراسة.

يتضح من الجدول الرقم (٢)، أن غالبية المرشحين، الذين شملتهم الدراسة الميدانية، تفوق

أعمارهم الخمسين سنة، فنسبة هؤلاء إلى مجموع المرشحين (أي ٥١ سنة فأكثر) هي ٦٨٪، بينما لم تتجاوز نسبة الذين أعمارهم ٥٠ سنة فأقل ٢٤٫٥٪ من المجموع. وإذا ما قارنّا هذه المعلومات بالمعلومات في الجدول الرقم (٧) لوجدنا أن ٦٣٫٣٪ يرشحون أنفسهم لأول مرة. ومعنى هذا أنه على الرغم من أن ثلثي المرشحين الذين شملتهم الدراسة يرشحون أنفسهم لأول مرة، إلا أن غالبيتهم تزيد أعمارهم على الخمسين سنة.

الجدول الرقم (٢)

توزيع فئات العمر بين المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية

فئات العمر	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية إلى المجموع
٤٠ فأقل	٢١	١٤٫٣
٤١ ـ ٤٥	١٥	١٠٫٢
٤٦ ـ ٥٠	٣٠	٢٠٫٤
٥١ ـ ٥٥	٣٦	٢٤٫٥
فوق ٥٦	٣٢	٢١٫٨
لم يذكر	١٣	٨٫٨
المجموع	١٤٧	١٠٠

وتدل المعلومات في الجدول الرقم (٣) على التوزيع المهني للمرشحين، والجدول الرقم (٤) على المستوى التعليمي. إن معامل الارتباط عالٍ.

الجدول الرقم (٣)

التوزيع المهني للمرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية

المهنة	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
تاجر	٣٤	٢٣٫١
دخل مستقل	٢١	١٤٫٣
يعمل لحسابه	٢٤	١٦٫٣
مهني	٥٦	٣٨٫١
موظف	٥	٣٫٤
يعمل بالخدمات	٢	١٫٤
لم يذكر	٥	٣٫٤
المجموع	١٤٧	١٠٠

كما هو متوقع في مثل هذه الحالات، فالمعلومات المستقاة من الجدول الرقم (٣) تشير إلى أن أكثر من ثلث المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية هم من المهنيين، أي أصحاب

المهن من المحامين والمهندسين والمعلمين وأساتذة الجامعة، ٣٨٪، وهي أكبر جماعة مهنية بين المرشحين. تليها في الأهمية جماعة التجار، ويمثلون نحو ربع عدد المرشحين الذين شملتهم الدراسة أو ٢٣٪، ثم فئة الذين يعملون لحسابهم ١٦،٣٪، ثم فئة أصحاب الدخول المستقلة، الذين ليس لهم عمل محدد ١٤،٣٪. أما الجماعات المهنية من الموظفين والمشتغلين بأعمال البيع، فتعد نسبتهم الأصغر بين المرشحين، إذ لا تتجاوز ٨،٢٪.

ولذلك فإن نسبة المتعلمين تعليماً نظاميًا عالياً بين المرشحين الذين شملتهم الدراسة هي كبيرة، وتصل إلى ٦٠٪ أو (٥٩،٩٪) من المرشحين. بينما يمثل التعليم الثانوي أو ما يعادله ثلث العينة. أما الذين لا يتعدى تعليمهم المرحلة المتوسطة، فهم يمثلون الأقلية أي نحو ٦٪ من مجموع المرشحين. ومن كلا الجدولين يتضح أن الجماعتين المهنيتين الرئيسيتين هما المهنيون الجامعيون والتجار ٦١،٢٪. وهذا لا بد أن ينعكس مباشرة على أمرين آخرين، وهما ارتفاع المستوى المعيشي، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي، الذي تجلّى في محاضرات وندوات ومناظرات الحملات الانتخابية لعامة المرشحين.

الجدول الرقم (٤)

المستوى التعليمي للمرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية

المستوى التعليمي	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
يقرأ ويكتب ابتدائي	١	٠،٧
أقل من الثانوي	٨	٥،٤
ثانوي	٤٩	٣٣،٣
جامعي وأكثر	٨٨	٥٩،٩
لم يذكر	١	٠،٧
المجموع	١٤٧	١٠٠

الجدول الرقم (٥)

الحالة الاجتماعية للمرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية

الحالة الاجتماعية	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
أعزب	٦	٤،١
متزوج	١٢٣	٨٣،٧
متزوج بأكثر من واحدة	١٤	٩،٥
أرمل مطلق	٣	٢
لم يذكر	١	٠،٧
المجموع	١٤٧	١٠٠

وللتحقق من الأمر الأول، وهو ارتفاع المستوى المعيشي للمرشحين الذين شملتهم الدراسة، نلجأ إلى المعلومات الواردة في الجدول الرقم (٦). وهذه المعلومات لا تعطينا صورة دقيقة، إذا ما أخذت كمؤشر إلى ارتفاع المستوى المعيشي، وخاصة إذا ما تذكرنا أن ربع المرشحين الذي شملتهم الدراسة هم من التجار. إذ إن نسبة الذين يزيد دخلهم الشهري عن الألفي دينار، لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع المرشحين. بينما غالبية المرشحين، لا يتجاوز دخلهم الشهري الألفي دينار. وأكبر جماعة دخل هي التي ينحصر دخلها الشهري بين ٥٠٠ دينار وألف وخمسمائة دينار، إذ تصل نسبتهم إلى ٦ و٦٢٪.

الجدول الرقم (٦)

مستوى الدخل الشهري للمرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية

الحالة الاجتماعية	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
٥٠٠ دينار فأقل	٣	٢
٥٠٠ ــ ٩٠٠	٤٣	٢٩٫٣
١٠٠٠ ــ ١٤٩٩	٤٩	٣٣٫٣
١٥٠٠ ــ ١٩٩٩	٢٢	١٥
٢٠٠٠ ــ ٢٩٩٩	١٠	٦٫٨
٣٠٠٠ دينار فأكثر	١٢	٨٫٢
لم يذكر	٨	٥٫٤
المجموع	١٤٧	١٠٠

الجدول الرقم (٧)

المرشحون الذين يرشحون أنفسهم لأول مرة والمرشحون الذين سبق لهم الترشيح من الذين شملتهم الدراسة الميدانية

	عدد المرشحين	نسبهتم المئوية
سبق له الترشيح	٥٠	٣٤
المرشحون لأول مرة	٩٣	٦٣٫٣
لم يذكر	٤	٢٫٧
المجموع	١٤٧	١٠٠

هناك عدة تفسيرات لهذا التناقض. منها أن المرشحين لم يعطوا تقديرات دقيقة لدخلهم الشهري، أو أنهم تعمّدوا ذكر أرقام أقل من الواقع. أو أنهم فهموا كلمة «تاجر» على أنها أي شخص يشتغل في القطاع الخاص، وليس في القطاع الحكومي.

وهذه التفسيرات هي، بشكل عام، وصفية وغير دقيقة. وهذه كلها أمور متوقعة. ولكننا نتوقع الاطمئنان، إلى معامل الارتباط بين متوسط الدخل، حيث ٤٨،٣٪ من المرشحين يتراوح دخلهم الشهري بين ألف وألفي دينار في الشهر ومتوسط التعليم الجامعي فما فوق. وبالتالي فإن غالبية المرشحين، حسب ما تدل عليه هذه المعلومات، هم من المهنيين الجامعيين الموظفين الذين يعملون لدى الغير، إما في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، ولا يمثل أصحاب الدخول الخاصة النسبة العالية المدرجة في الجدول الرقم (٣) حسب إفادة المرشحين أنفسهم.

هذه بصورة عامة هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة أو المرشحين الذين شملتهم الدراسة. كيف أجاب المرشحون عن أسئلة الاستبيان؟ وما هي الاتجاهات الغالبة بينهم حول القضايا العامة المطروحة في الاستبيان؟ هذا ما سنتبيّنه في ما يلي.

استبيان للمرشحين لعضوية مجلس الأمة لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

أ ــ الضمانات الدستورية

١ ــ لقد تجاوزت الحكومة سلطاتها الدستورية، بحلّ مجلس الأمة بغير الوجه الذي نص عليه الدستور، وبتعليق مواد الدستور.

٢ ــ في حالة حلّ مجلس الأمة بشكل غير دستوري، فإن الحكومة تفقد شرعيتها.

٣ ــ إن تجربة المجلس الوطني تجربة غير دستورية، يجب أن لا تتكرر مرة أخرى.

ب ــ حقوق المواطنة

٤ ــ إن التمييز بين الكويتيين حسب المادة الأولى والكويتيين حسب المادة الثانية هو خطأ فادح، يجب تصحيحه بمساواتهم في الحقوق والواجبات.

٥ ــ لقد أخطأ مجلس الأمة سنة ١٩٨١، بمنع العربي غير المسلم من الحصول على الجنسية الكويتية.

٦ ــ تعديل قانون الانتخابات لمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة وجميع المجالس المنتخبة.

٧ ــ من حق المقيمين من فئة «بدون جنسية» الحصول على الجنسية الكويتية، إذا كان لهم أقارب من الدرجة الأولى يحملون الجنسية الكويتية.

ج ـ فصل السلطات

٨ ـ ليس لوزير العدل سلطة على مجلس القضاء الأعلى، الذي يجب أن يكون مستقلاً ماليًا وإداريًا عن الحكومة.

٩ ـ من الضروري تعديل قانون المحكمة الدستورية، بالسماح للمواطنين بالتقاضي أمامها في شأن دستورية القوانين.

١٠ ـ إن معالجة الفساد الإداري في البلاد، تتطلّب التشريع لمقاضاة الوزراء وكبار موظفي الدولة، لمنع ظاهرة الإثراء على حساب الدولة.

١١ ـ إن إحكام الرقابة على الحكومة يبدأ بإحكام الأسس المحاسبية التي تقوم عليها ميزانية الدولة، وعدم اعتماد مجلس الأمة أي بند في الميزانية، ما لم يكن مفصلاً ومبرّراً، بما في ذلك البنود السرية.

د ـ إصلاح الاقتصاد

١٢ ـ يجب تحويل القطاع العام بكماله، بما في ذلك شركة البترول الوطنية، إلى القطاع الخاص والقطاع التعاوني (ما عدا خدمات الصحة والأمن والكهرباء) تحت رقابة ممثلي الشعب، مع التشريع لمنع الاحتكار.

١٣ ـ تماشياً مع السؤال السابق، لا بدّ من إصدار تشريعات لدعم التوظيف في القطاع الخاص.

١٤ ـ إن إعطاء وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية إلى القطاع الخاص والقطاع التعاوني، يعمّق مبدأ حرية الرأي وحرية الحصول على المعلومات، ويمنع الحكومة من سوء استغلالها.

١٥ ـ إن تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني والحفاظ على المال العام يقتضيان الحكومة إصدار تشريعات تحدّ من ملكية الحكومة في أسهم شركات القطاع الخاص.

هـ ـ علاقات الكويت

١٦ ـ بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، أصبح من المناسب الآن توحيد اقتصادات الدول الخليجية فتصبح منطقة تجارة حرة واحدة، تتبع سلطة عليا واحدة.

١٧ ـ يجب أن تساهم الكويت في الاستثمار المدروس والجدي في البلدان العربية والإسلامية بشكل أوسع من السابق.

١٨ ـ في إمكان دول الخليج أن تطوّر حلفاً دفاعيًا في ما بينها، للدفاع عن نفسها بالاعتماد على مواردها الخاصة (المادية والبشرية) في ظل دعم الشرعية الدولية.

و ـ الحياة العامة في البلاد

١٩ ـ ما زال التمييز بين المواطنين على أساس الأُصيل والبيسري، مادة أولى ومادة ثانية، الحضري، والقبلي، والسني والشيعي، قويًا ويشكّل عائقاً أمام الوحدة الوطنية.

٢٠ ـ إن فشل سياسات الحكومة التعليمية وتخبّطها يعرضان البلاد الآن لأزمة حقيقية في ميدان التعليم والتربية ومستقبل الثقافة، يجب أن تعالج بأسرع وقت ممكن ومحاسبة المسؤولين عنها.

٢١ ـ يجب أن يعلن مجلس الأمة عدم التعاون مع الحكومة القادمة، ما لم تقدم برنامجاً حكوميًا مفصّلاً، يوضح حسب تسلسل زمني مرحلي خططها نحو: التركيبة السكانية، الوضع الأمني، استثمارات البلاد الخارجية، الوحدة الوطنية، مستقبل البلاد الاقتصادي، الاستثمار في الموارد البشرية.

٢٢ ـ يجب أن تكون الحكومة القادمة حكومة وحدة وطنية، تمثل جميع التيارات السياسية في البلاد (وليس الانتماءات القبلية والطائفية) وأن يكون نصف وزرائها، على الأقل، من أعضاء مجلس الأمة.

٢٣ ـ جميع الوزارات في الحكومة القادمة، يجب أن تكون مفتوحة للجميع، حسب الكفاءة.

٢٤ ـ إن عدم السماح بقيام التنظيمات الشرعية للجماعات السياسية في البلاد، كالأحزاب والحركات الاجتماعية، يجعل التطبيق الديموقراطي في الكويت ناقصاً غير مكتمل.

أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	أعترض بشدة
☐	☐	☐	☐	☐

دليل الناخبين إلى المرشحين لعضوية مجلس الأمة ١٩٩٢

S.E.S المرشحين:

١ ـ الدائرة الانتخابية: ....

٢ ـ سنة الميلاد: ....

(أجب عن الأسئلة التالية بوضع دائرة حول رقم الإجابة الصحيحة).

٣ ـ المهنة:

١ تاجر	٢ دخل مستقل	٣ يعمل لحسابه في القطاع الخاص
٤ موظف مهني	٥ أعمال كتابية	٦ يعمل بالبيع/ بالخدمات/ قطاع خاص

٤ ـ المستوى التعليمي:

١ تقليدي	٢ قراءة كتابة	٣ ابتدائي	٤ متوسط
٥ ثانوي	٦ جامعي فأعلى		

٥ ـ الحالة الاجتماعية:

١ أعزب	٢ متزوج بواحدة	٣ متزوج بأكثر من واحدة	٤ مطلق/أرمل

٦ ـ الدخل الشهري:

١ أقل من ٥٠٠ دينار	٢ ٥٠٠ ـ ٩٩٩	٣ ١٠٠٠ ـ ١٤٩٩
٤ ١٥٠٠ ـ ١٩٩٩ ديناراً	٥ ٢٠٠٠ ـ ٢٩٩٩	٦ ٣٠٠٠ فأكثر

٧ ـ هل تدخل الانتخابات باعتبارك:

١ سنيًا ٢ شيعيًا ٣ من البادية ٤ من الحضر

٥ غيره، اذكره

٨ ـ هل سبق أن رشحت نفسك لانتخابات مجلس الأمة قبل هذه المرة. ○ نعم ○ لا

الحياة الدستورية والنظام السياسي في البلاد

لقد تحدث جميع المرشحين عن تمسكهم بدستور الكويت لسنة ١٩٦٢، وعن كامل استعدادهم للدفاع عنه بكل الطرق الشرعية. وكذلك عبروا عن استعدادهم للدفاع عن الحقوق المكتسبة للمواطنين التي كفلها الدستور لهم. كما طالبوا بضرورة الفصل بين السلطات الثلاث والمحافظة على استقلال كل منها. لكن كيف كانت ردود المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية على قضايا محددة في هذه الموضوعات؟ وبالتالي ما الذي يجب أن يتوقعه الناخب من هؤلاء المرشحين عندما يفوز خمسون منهم في الانتخابات؟ وما الذي يجب أن تتوقعه الحكومة من المجلس القادم الذي عبر أعضاؤه عن آرائهم وتصوراتهم بالصورة التي تظهر عليها في نتائج الاستبيان؟

لقد كشفت النتائج النهائية أن ٧٦،٥٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية، يعتقدون أن الحكومة قد تجاوزت سلطاتها بحل مجلس الأمة، بينما لم يعارض هذا الرأي، إلا ١٣،٧٪ من المرشحين. وهذا لا بد أن يكون انعكاساً للتصميم الشعبي الذي تجلّى في أكثر من مناسبة على المحافظة على المكتسبات الدستورية.

الجدول الرقم (٨)
لقد تجاوزت الحكومة سلطاتها بحل مجلس الأمة
بغير الوجه الذي نص عليه الدستور

	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٨٦	٥٦،٢
أوافق	٣١	٢٠،٣
لا أدري	١٠	٦،٥
لا أوافق	١٥	٩،٨
أعترض بشدة	٦	٣،٩
لم يذكر	٥	٣،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

ولكن ردود المرشحين تباينت كثيراً، عندما طلب منهم تحديد موقفهم من شرعية الحكومة في حالة حلّ مجلس الأمة. ٤٤،٤٪ من المرشحين وافقوا بشدة على فقدان الحكومة لشرعيتها الدستورية، مقابل ٥٦،٢٪ في إجاباتهم عن السؤال الأول. بينما وافق فقط على فقدان الحكومة شرعيتها الدستورية ٣٢،٧٪، مقابل ٢٠،٣٪ الذين وافقوا على

تجاوز الحكومة لسلطاتها بحلّ مجلس الأمة حسب السؤال الأول. ولكن نسبة الذين اعترضوا على تجاوز الحكومة سلطاتها في السؤال الأول، وعلى فقدان الحكومة شرعيتها لم تتغير: ١٣،٧٪ في السؤال الأول و١٣،٧٪ في السؤال الثاني.

الجدول الرقم (٩)

في حالة حل مجلس الأمة بشكل غير دستوري فإن الحكومة تفقد شرعيتها

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٦٨	٤٤،٤
أوافق	٥٠	٣٢،٧
لا أدري	١١	٧،٢
لا أوافق	١٩	١٢،٤
أعترض بشدة	٢	١،٣
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

وهذا يدل على أن هناك شبه إجماع بين المرشحين الذين شملتهم الدراسة على تجاوز الحكومة سلطاتها بحلّ مجلس الأمة بغير سند دستوري، وعلى فقدان الحكومة شرعيتها الدستورية في حالة إقدامها مرة أخرى على هذه الخطوة. ومعنى فقدان الشرعية يتطلب إجراءات ومواقف لم نرد الخوض فيها في هذه المرحلة، ولا بدّ أن أغلب المرشحين قد أدرك مضامين هذه المسألة.

وقد تجلى إجماع أقوى بين المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية على إدانة تجربة المجلس الوطني، فأيّد ٨٢،٤٪ من المرشحين (٦٣،٤٪ منهم أيّد بشدة) أن تجربة المجلس الوطني تجربة غير دستورية يجب أن لا تتكرّر. ولم يعترض على هذه العبارة إلا ١١،١٪ من المرشحين (٣،٣٪ منهم، أي ٥ من ١٥٣ مرشحاً اعترضوا بشدة) على هذه العبارة. بينما تهرّب ٨٪ من المرشحين (١٢ مرشحاً) من الإجابة. وهذا مؤشر قوي وموضوعي إلى فشل تجربة المجلس الوطني، وإلى احتمال فشل أي مشروع يهدف إلى استبدال مجلس الأمة بمجلس استشاري (شوري) لا حول له ولا قوة (انظر الجدول الرقم ١٠).

الجدول الرقم (١٠)
إن تجربة المجلس الوطني تجربة غير دستورية يجب أن لا تتكرر مرة أخرى

	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٩٧	٦٣،٤
أوافق	٢٩	١٩
لا أدري	٧	٤،٦
لا أوافق	١٢	٧،٨
أعترض بشدة	٥	٣،٣
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

حقوق المواطنة التي كفلها الدستور

عندما نصل إلى موضوع حقوق المواطنة المكتسبة، يبدأ التباين في الردود وفي الآراء. هذا التباين، في حقيقة الأمر، يعكس الهوة الفاصلة (ودرجة اتساعها) بين المثاليات والواقع، بين التمنيات والمخاوف مما يمثله الواقع من تهديد لمصالح الجماعات. عندما سئل المرشحون الذين شملتهم الدراسة في الجدول الرقم (١١) عن التمييز بين الكويتيين (الأصليين) والمتجنسين في الحقوق، وافق ٨٨،٢٪ على ضرورة إلغاء هذا التمييز، ولم يعترض إلا ٨ مرشحين (من ١٥٣ مرشحاً) على إلغاء هذا التمييز. واتفق ٦٣،٤٪ من المرشحين بحماس على إلغاء هذا التمييز، وهي أعلى نسبة اتفاق موازية لنسبة الاتفاق على إدانة تجربة المجلس الوطني.

الجدول الرقم (١١)
إن التمييز بين الكويتيين حسب المادة الأولى وحسب المادة الثانية خطأ فادح يجب تصحيحه بمساواتهم في الحقوق والواجبات

	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٩٧	٦٣،٤
أوافق	٣٨	٢٤،٨
لا أدري	٥	٣،٣
لا أوافق	٦	٣،٩
أعترض بشدة	٢	١،٣
لم يذكر	٥	٣،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

ولكن لما سئل المرشحون الذين شملتهم الدراسة عن رأيهم في قرار مجلس الأمة سنة ١٩٨١، بعدم أحقية العربي غير المسلم في الحصول على الجنسية الكويتية، بينما يحق لغير العربي المسلم الحصول عليها، اختفى الإجماع بين المرشحين، واختلفت الآراء بدرجة كبيرة، كما هو موضح في الجدول الرقم (١٢). فأيد التمييز بين العرب، حسب الدين، ٢٥٫٥٪ من المرشحين بشدة، و٢٨٫١٪ من المرشحين بحماس أقل. بينما لم يعارض التمييز بين العرب، حسب الدين، بشدة إلا ١٢٫٤٪ من المرشحين، وعارض هذا التمييز بدرجة أقل ٢٤٫٢٪ منهم. ومعنى هذا أنه مع وجود نص واضح في الدستور يكفل حرية الرأي والمعتقد والعبادة، إلا أن المرشحين في الواقع أكثر استعداداً للتمييز بين الناس وحرية الدين والمعتقد مما يعلنون.

الجدول الرقم (١٢)
لقد أخطأ مجلس الأمة سنة ١٩٨١ بمنع العربي غير المسلم من الحصول على الجنسية الكويتية

	عدد المرشحين الذين اجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	١٩	١٢٫٤
أوافق	٣٧	٢٤٫٢
لا أدري	١٤	٩٫٢
لا أوافق	٤٣	٢٨٫١
أعترض بشدة	٣٩	٢٥٫٥
لم يذكر	١	٠٫٧
المجموع	١٥٣	١٠٠

وكذلك الأمر بالنسبة إلى التمييز بين المواطنين على أساس الجنس. فعندما سئل المرشحون عن استعدادهم لتعديل قانون الانتخابات لمنح المرأة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات العامة، في الجدول الرقم (١٣)، لم يؤيد قضية المرأة بشدة إلا ٢٣٪ من المرشحين، و٢٦٫٨٪ من المرشحين بحماس أقل. بينما عارض حق المرأة ٣٠٪ من المرشحين، وعارض حقها ١٥٪ من المرشحين بشدة. وهكذا يكون مجموع الذين أيدوا حق المرأة ٤٩٫٧٪ من المرشحين والذين عارضوا حق المرأة ٤٤٫٤٪ من المرشحين. ومع أن كفة الذين يؤيدون حق المرأة هي الغالبة، إلا أن هناك انقساماً في الرأي بين المرشحين حول هذا الموضوع.

الجدول الرقم (١٣)
تعديل قانون الانتخابات لمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٣٥	٢٢،٩
أوافق	٤١	٢٦،٨
لا أدري	٦	٣،٩
لا أوافق	٤٥	٢٩،٤
أعترض بشدة	٢٣	١٥
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

ثم يبدأ نوع من الاتفاق في الرأي في شأن «إنصاف» غير محددي الجنسية، من حيث حقهم في الحصول على الجنسية، إذا كان أقرباؤهم من الدرجة الأولى يحملون الجنسية الكويتية. فقد أيّد حق هؤلاء بشدة ٣٠،٧٪ من المرشحين وبدرجة أقل ٤٧،٧٪ منهم. ولم يعارض حق هؤلاء إلا ١٣٪ من المرشحين، ولم يعترض بشدة إلا ثلاثة مرشحين من ١٥٣ مرشحاً. وهذا مؤشر قوي إلى نية مجلس الأمة القادم في حسم هذه القضية المعلقة والمحزنة.

الجدول الرقم (١٤)
من حق المقيمين من فئة بدون جنسية الحصول على الجنسية الكويتية إذا كان له أقارب من الدرجة الأولى يحملونها

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٤٧	٣٠،٧
أوافق	٧٣	٤٧،٧
لا أدري	٧	٤،٦
لا أوافق	٢٠	١٣،١
أعترض بشدة	٣	٢
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

فصل السلطات

يتضح من إجابات المرشحين الذين شملتهم الدراسة الميدانية، حول موضوع فصل السلطات، أن هناك إدراكاً عالياً لدى الأغلبية العظمى من المرشحين لأهمية فصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهذا مؤشر دقيق إلى حقيقة أن الدستور قد منح السلطة التنفيذية (الحكومة) سلطات واسعة جدًّا. ولكنها لم تكتف بذلك، بل تجاوزت هذه السلطات وتدخلت بشكل واسع في عمل السلطتين التشريعية والقضائية. وفي الأحوال التي حلّ فيها مجلس الأمة، استولت الحكومة على صلاحيات السلطة التشريعية وأصدرت القوانين بفرض وصاية وزير العدل على السلطة القضائية.

ولذلك فقد أعلن ٨٤٫٤٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة رفضهم لوصاية وزير العدل على مجلس القضاء الأعلى. وكانت نسبة الذين أيدوا هذا الرأي بشدة ٦٥٫٤٪ من المرشحين، ولم يعترض بشدة إلا مرشح واحد، كما ورد في الجدول الرقم (١٥).

الجدول الرقم (١٥)
ليس لوزير العدل سلطة على مجلس القضاء الأعلى

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	١٠٠	٦٥٫٤
أوافق	٢٩	١٩
لا أدري	١٠	٦٫٥
لا أوافق	١١	٧٫٢
أعترض بشدة	١	٠٫٧
لم يذكر	٢	١٫٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

ولكن فكرة تعديل قانون المحكمة الدستورية بالسماح للمواطنين بالتقاضي أمامها في شأن دستورية القوانين، لم تحظ بالحماس، فقد أيد هذا الرأي نصف المرشحين بشدة و٣٨٫٦٪ بحماس أقل. وربما يعزى انخفاض الحماس لهذه الفكرة إلى الخوف من مبالغة المواطنين في اللجوء إلى المحكمة الدستورية، مدركين أن نسبة عالية من القوانين الحالية مخالفة للدستور، إما نصًّا أو روحاً.

بينما أجمع المرشحون الذين شملتهم الدراسة على ضرورة معالجة الفساد الإداري ومحاسبة المستفيدين منه. وقد أيد هذا الرأي بشدة ٦٦٫٧٪ من المرشحين، وأيده بدرجة أقل ٢٨٫١٪ منهم، ولم يعارضه إلا اثنان من المرشحين.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى موضوع إحكام الأسس المحاسبية، التي تقوم عليها ميزانية

الدولة. فقد أيّد نحو ٩٠٪ من المرشحين الذي شملتهم الدراسة هذا الموضوع. وهذا يدل أيضاً على إحساس المرشحين الذين شملتهم الدراسة بأن هناك مواطن للخلل في إعداد الميزانية وفي المحاسبة اللاحقة، التي لحقت بسياسات الحكومة المالية في السابق، وهذه البيانات موضحة في الجدول الرقم (١٨).

مما تقدم، يتضح أن هناك رأياً عامًا متبلوراً لدى المرشحين الذين شملتهم الدراسة، حول القضايا الملحة المتعلقة بالحياة الدستورية والحقوق المكتسبة التي كفلها الدستور، ووعياً عميقاً بمبدأ فصل السلطات. وإن إجابات المرشحين تعكس بشكل دقيق إدراكاً واقعيًا لمظاهر الخلل التي أصابت الحياة الدستورية وطبيعة أداء المؤسسات السياسية لعملها. وتدلّ إجاباتهم كذلك على تبلور الآراء والتصوّرات حول طرق معالجة مظاهر الخلل هذه، وكون معظمها تنبع من تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها واختصاصاتها التي حددها الدستور.

الجدول الرقم (١٦)

من الضروري تعديل قانون المحكمة الدستورية بالسماح للمواطنين بالتقاضي أمامها في شأن دستورية القوانين

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٦	٤٩٫٧
أوافق	٥٩	٣٨٫٦
لا أدري	٩	٥٫٩
لا أوافق	٥	٣٫٣
أعترض بشدة	٢	١٫٣
لم يذكر	٢	١٫٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

الجدول الرقم (١٧)

إن معالجة الفساد الإداري تتطلب التشريع لمقاضاة الوزراء وكبار موظفي الدولة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	١٠٢	٦٦٫٧
أوافق	٤٣	٢٨٫١
لا أدري	٤	٢٫٦
لا أوافق	٢	١٫٣
لم يذكر	٢	١٫٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

الجدول الرقم (١٨)
إن إحكام الرقابة على الحكومة يبدأ بإحكام الأسس المحاسبية التي تقوم عليها ميزانية الدولة

	عدد المرشحين	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٨٩	٥٨،٢
أوافق	٤٨	٣١،٤
لا أدري	٨	٥،٢
لا أوافق	٤	٢،٦
لم يذكر	٤	٢،٦
المجموع	١٥٣	١٠٠

يتركز الجزء الثالث من الاستطلاع على آراء المرشحين لانتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر حول الإصلاح الاقتصادي في البلاد، وكذلك حول علاقات الكويت الإقليمية والعربية، إضافة إلى الحياة العامة في البلاد، وخصوصاً مسألة الوحدة الوطنية ومرتكزاتها، فضلاً عن شروط الحياة الديموقراطية وضمنها تشريع الأحزاب السياسية.

عندما سئل المرشحون عن ضرورة تحويل القطاع العام بكماله إلى القطاع الخاص، وافق ٧٣،٩٪ على ذلك، ولكن ٢٨٪ منهم فقط، هم الذين تحمسوا. بينما عارض الاقتراح ١٤،٤٪ من المرشحين الذين شملهم الاستطلاع.

أما في شأن علاقات الكويت الإقليمية والعربية، فإن تجنّب أغلب المرشحين التطرق إليها، هو من العلامات الواضحة في الحملات الانتخابية الحالية.

٤٧،٧٪ أيدوا بشدة توحيد اقتصاديات دول الخليج في منطقة تجارية حرة واحدة، ونحو ٣٨٪ منهم أيدوه بحماس أقل، وعارضه ٩،٢٪ منهم.

٣٠٪ من المرشحين عارضوا أن تُوسِّع الكويت استثماراتها في الدول العربية والإسلامية.

وفيما يتصل بموضوع الوحدة الوطنية، فقد وجدنا بعض المؤشرات السلبية الكامنة لدى نسبة كبيرة من المرشحين.

كما كشفت الدراسة الميدانية شبه إجماع على أن البلاد تمرّ بأزمة حقيقية في مجال التعليم، تهدّد مستقبل التربية والثقافة.

وهناك أيضاً نسبة إجماع على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة.

٨٧،٦٪ من المرشحين أيدوا عدم التعاون مع الحكومة القادمة، إذا خلا برنامجها من الخطة الزمنية المرحلية لمعالجة مشكلات البلاد الملحة. ولم يعارض هذا الرأي إلا ٤٪ من المرشحين.

أما بالنسبة إلى الاقتراح القائل بأن تكون الحكومة القادمة حكومة وحدة وطنية، فقد أيده ٤٨،٤٪ من المرشحين، وأيده بحماس أقل ٣٦،٦٪. لم يعارضه إلا ٨٪ من المرشحين.

أما الاقتراح الذي حظي بإجماع المرشحين، فهو القائل بأن جميع الوزارات في الحكومة القادمة، يجب أن تكون مفتوحة للجميع حسب الكفاءة.

أما عن ضرورة وجود تنظيمات شرعية تحكمها القوانين لا الأحزاب، فقد جاءت ردود المرشحين متباينة كثيراً، مما يدل على عدم وجود رأي عام واضح حول هذه القضية بينهم (٤٩،٧٪ أيدوا، و٣٩،٩٪ عارضوا) وهذه أكبر نسبة للانقسام في الرأي بين المرشحين كشفتها دراسة «القبس» الميدانية.

الجدول الرقم (١٩)
جميع الوزارات في الحكومة القادمة يجب أن تكون مفتوحة للجميع حسب الكفاءة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	١١٥	٧٥،٢
أوافق	٣٥	٢٢،٩
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

الجدول الرقم (٢٠)
إن عدم السماح بقيام تنظيمات سياسية شرعية في البلاد كالأحزاب والحركات الاجتماعية يجعل التطبيق الديموقراطي ناقصاً غير مكتمل

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٣٢	٢٠،٩
أوافق	٤٤	٢٨،٨
لا أدري	١٣	٨،٥
لا أوافق	٤٢	٢٧،٥
أعترض بشدة	١٩	١٢،٤
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

تختلف درجة حماس المرشحين للأفكار المتعلقة بإصلاح الاقتصاد، وإن كانت آراء أغلب المرشحين إيجابية تجاه جميع الأسئلة التي طرحت عليهم في هذا الشأن. فمثلاً في الجدول الرقم (٢١) عندما سئل المرشحون عن ضرورة تحويل القطاع العام بكماله إلى القطاع الخاص، أجاب ٧٣٫٩٪ منهم بالموافقة على ذلك. ولكن ٢٨٪ منهم فقط هم الذين تحمسوا لهذا الاقتراح. بينما عارضه ١٤٫٤٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة. ومع أن السؤال قد أدرك تخوف المرشحين من احتمال أن يصبّ هذا الاقتراح في مصلحة كبار التجار، بأن استدرك بتضمين الاقتراح ضرورة التشريع لمنع الاحتكار، إلا أن عدم حماس المرشحين لهذه الفكرة، مع موافقتهم عليها، يمكن أن يفهم في هذا الاتجاه.

ومع أن نسبة المرشحين الذين أيّدوا بشدة الاقتراح بضرورة إصدار تشريعات لدعم توظيف الكويتيين في القطاع الخاص، قد ارتفعت من ٢٨٪ في السؤال السابق إلى ٤٧٪ في السؤال الرقم (١٣)، إلا أن نسبة كبيرة أيضاً، أو ٤٥٪ من المرشحين أبدوا موافقتهم، ولكن بحماس أقل. هنا يجب أن نتنبّه إلى أن فكرة القطاع العام الذي يمثّل خدمة عامة لا تسعى وراء الربح، كما في القطاع الخاص، يمكن أن تكون وراء عدم حماس المرشحين إلى تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص. ولكن إدراكهم لعدم كفاءة الإدارة الحكومية أو سوء إدارتها للاقتصاد، جعلهم يؤيّدون تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص. كما أن حقيقة أن النسبة العظمى من الكويتيين موظفة لدى الحكومة، جعلت نصف المرشحين تقريباً من الذين شملتهم الدراسة يتحمسون لدعم التوظيف في القطاع الخاص، طلباً لتكويته.

إزاء هذا الوضع، يجب أن نوازن بين خيارين آخرين في هذا الأمر، وهما ضعف إنتاجية الموظف الكويتي في الحكومة، وارتفاع إنتاجيته النسبية في القطاع الخاص، مع ما يتطلب رفع الإنتاجية من الالتزام بمواعيد العمل وتعليماته. وكان من المفروض أن نطرح أسئلة تفصيلية حول هذا الموضوع وحول المبدأ نفسه في صيغة تصنف الخدمات العامة من حيث جواز تقديمها طلباً للربح، أو ضرورة تقديمها بغض النظر عن الربح الذي يجنى من وراء تقديمها. ولكن ضيق المجال وضيق الوقت، لم يسمحا لنا بذلك، ولذلك اكتفينا بوضع استدراك واحد في الجدول الرقم (٢١) باستثناء خدمات الصحة والأمن والماء والكهرباء من التحويل إلى القطاع الخاص، أي عدم جواز طلب الربح في تقديم هذه الخدمات، آخذين في عين الاعتبار طبيعة المجتمع الكويتي.

الجدول الرقم (٢١)
يجب تحويل القطاع العام بكماله إلى القطاعين الخاص والتعاوني والتشريع لمنع الاحتكار

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٤٣	٢٨،١
أوافق	٧٠	٤٥،٨
لا أدري	١٠	٦،٥
لا أوافق	٢٢	١٤،٤
أعترض بشدة	٦	٣،٩
لم يذكر	٢	١،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

وكان هناك شبه إجماع بين المرشحين الذين شملتهم الدراسة حول ضرورة إعطاء القطاع الخاص السيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية، تماشياً أو اتساقاً مع إجاباتهم عن التحول إلى القطاع الخاص والتوسع في التوظيف فيه. هنا يمكن أن يفسر عدم حماس ٣٩،٢٪ من المرشحين إلى حقيقة أن المطلوب هو تحرير وسائل الإعلام من قبضة الحكومة، ولكن ليس بالضرورة تحويل المؤسسات الإعلامية والثقافية إلى مؤسسات تسعى وراء الربح. وهذا يبدو أحد الأسباب الذي جعل نحو ١٤٪ من المرشحين يرفضون هذا الاقتراح.

الجدول الرقم (٢٢)
لا بد من إصدار تشريعات لدعم التوظيف في القطاع الخاص

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٢	٤٧،١
أوافق	٦٩	٤٥،١
لا أدري	٥	٣،٣
لا أوافق	٣	٢
لم يذكر	٤	٢،٦
المجموع	١٥٣	١٠٠

الجدول الرقم (٢٣)

إن إعطاء وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية إلى القطاعين الخاص والتعاوني يعمّق مبدأ حرية الرأي وحرية الحصول على المعلومات

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٦٣	٤١،٢
أوافق	٦٠	٣٩،٢
لا أدري	٦	٣،٩
لا أوافق	٢١	١٣،٧
أعترض بشدة	١	٠،٧
لم يذكر	٢	١،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

ومرة أخرى يقلّ حماس المرشحين، عندما طلب منهم إبداء الرأي في ملكية الحكومة لأسهم شركات القطاع الخاص، كما هو موضح في الجدول الرقم (٢٤). هذه البيانات تكاد تكون مطابقة للبيانات في الجدول الرقم (٢١) عن التحول إلى القطاع الخاص.

في هذه الحالة، ٢٨٪ فقط من المرشحين أيدوا الاقتراح بشأن الحد من ملكية الحكومة في القطاع الخاص بشدة. بينما أيّده ٤٩٪ بحماس أقل. وعارضه ١٣٪ من المرشحين. يظهر أن نسبة لا بأس بها من المرشحين، ما زالت تعتقد أن تدخل الحكومة يمكن أن يخدم الحكومة في حالات الأزمة، كما حصل في أزمة المناخ، وهذا ما يجعلهم أقل حماساً لتأييد الاقتراح الوارد في السؤال.

الجدول الرقم (٢٤)

إن تنشيط عجلة الاقتصاد يقتضي إصدار تشريعات تحد من ملكية الحكومة لأسهم شركات القطاع الخاص

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٤٣	٢٨،١
أوافق	٧٥	٤٩
لا أدري	١١	٧،٢
لا أوافق	٢٠	١٣،١
أعترض بشدة	١	٠،٧
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

علاقات الكويت الإقليمية والعربية

إحدى العلامات الواضحة في الحملات الانتخابية الحالية، هي تجنب أغلب المرشحين التطرق إلى علاقات الكويت العربية والإقليمية. وقد يكون أحد الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة، أن الكويت لا تملك أن تقرر بمفردها طبيعة المرحلة القادمة في العلاقات العربية والإقليمية. ولكن القصد من إثارة هذا الموضوع، هو معرفة ما إذا كان الأشخاص الذين سيمثلون الشعب الكويتي في مجلس الأمة القادم يملكون تصورات واضحة لما يمكن أن تكون عليه العلاقات العربية ودور الكويت الإيجابي في تحسين هذه العلاقات. وفي حالة وجود هذه التصورات، يصبح للناخب الكويتي أمل في أن يأخذ مجلس الأمة القادم زمام المبادرة في صياغة سياسة خارجية للكويت مبنية على أسس عقلانية، ومن مبدأ المصالح القومية المشتركة.

لقد تفاوتت درجة الحماس، وربما درجة وضوح هذه التصورات لدى المرشحين. فعندما طرح على المرشحين الاقتراح بأن توحّد اقتصاديات دول الخليج في منطقة تجارية حرة واحدة، أيّد ٤٧،٧٪ منهم الاقتراح بشدة، وأيّده نحو ٣٨٪ منهم بحماس أقل، وعارضه ٩،٢٪ منهم.

بينما عندما سئل المرشحون عن ضرورة أن توسع الكويت من استثماراتها في الدول العربية والإسلامية، في الجدول الرقم (٢٦)، أيّد هذا الاقتراح بشدة ٢٤،٨٪ فقط من المرشحين، وأيّده ٣٧،٩٪ منهم بحماس أقل. بينما عارضه نحو ٢١٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة، وعارضه ٩،٢٪ منهم بشدة، أي أن نحو ٣٠٪ من المرشحين عارضوا هذا الاقتراح، وهي أعلى نسبة بالنسبة إلى مجموع الأسئلة.

الجدول الرقم (٢٥)
أصبح من المناسب الآن توحيد اقتصادات الدول الخليجية في منطقة تجارة حرة واحدة تتبع سلطة عليا واحدة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٣	٤٧،٧
أوافق	٥٨	٣٧،٩
لا أدري	٦	٣،٩
لا أوافق	١٤	٩،٢
أعترض بشدة	١	٠،٧
لم يذكر	١	٠،٧
المجموع	١٥٣	١٠٠

الجدول الرقم (٢٦)
يجب أن تساهم الكويت في الاستثمار المجدي في البلدان العربية والإسلامية بشكل أوسع من السابق

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٣٨	٢٤،٨
أوافق	٥٨	٣٧،٩
لا أدري	٨	٥،٢
لا أوافق	٣٢	٢٠،٩
أعترض بشدة	١٤	٩،٢
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

وبالمقابل، فإن ٩٥،٤٪ من المرشحين (في الجدول الرقم ٢٧)، أيّدوا الفكرة القائلة بقدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الدفاع عن نفسها، بالاعتماد على مواردها الخاصة. وهي أعلى نسبة تأييد بالنسبة إلى مجموع الأسئلة. هل تعكس هذه الردود المزاج العام أو التيار العام للآراء المتعلقة بعلاقات الكويت العربية والإقليمية؟ الجواب، بطبيعة الحال، بالإيجاب. فمع أن فكرة توحيد اقتصادات دول مجلس التعاون تعترضها، في الواقع، عقبات كثيرة، إلا أن ٤٧،٧٪ من المرشحين أيّدوها بشدة. بينما فكرة زيادة استثمارات الكويت العربية والإسلامية، وهي فكرة عملية وواقعية وقابلة للتنفيذ بسرعة، لم يؤيدها بحماس إلا ٢٤،٨٪ من المرشحين. كما أن إمكانية تطوير حلف دفاعي خليجي غير واردة الآن، وهي ليست على جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي، إلا أن ٦٣،٤٪ من المرشحين أيّدوها بحماس، بغض النظر عن واقعية الفكرة. وهذا، في تقديرنا، مؤشر إلى التيار العام للانغلاق على الذات، والافتقار إلى تصور واضح وإيجابي لعلاقات الكويت العربية والإقليمية.

الجدول الرقم (٢٧)
في إمكان دول الخليج أن تطور حلفاً دفاعيًا فيما بينها للدفاع عن نفسها بالاعتماد على مواردها الخاصة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٩٧	٦٣،٤
أوافق	٤٩	٣٢
لا أدري	٣	٢
لا أوافق	٢	١،٣
لم يذكر	٢	١،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

الحياة العامة في البلاد

أما فيما يتصل بموضوع الوحدة الوطنية، فإننا نجد بعض المؤشرات السلبية الكامنة لدى نسبة كبيرة من المرشحين الذين شملتهم الدراسة، وهي حالة شبيهة باستعداد بعض المرشحين التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد (كما في موضوع عدم أحقية العربي غير المسلم في الحصول على الجنسية الكويتية). فعندما سئل المرشحون الذين شملتهم الدراسة عن رأيهم في أن أشكالاً اجتماعية مختلفة من التمييز بين المواطنين (الأصيل والبيسري، الحضري والقبلي، السني والشيعي... إلخ) ما زالت قوية، وتشكّل عائقاً أمام الوحدة الوطنية، أيّد ٤٤،٤٪ من المرشحين هذا الرأي بشدة. ووافق على هذا الرأي ٢٣،٥٪ منهم. بينما أنكر ٢٢،٨٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة أن هذه الأشكال من التمايز الاجتماعي تشكّل عائقاً أمام الوحدة الوطنية.

عندما وضعنا الاستبيان، كنا نتوقع أن يكون إدراك المرشحين لانتخابات مجلس الأمة للآثار السلبية لمظاهر التمايز الاجتماعي، التقليدية والقبلية والطائفية، أكثر وضوحاً مما دلت عليه بيانات الدراسة الميدانية. وتوقعنا هذا بني على تجربة الاحتلال العراقي المريرة، وعلى افتراض أن روح الوحدة الوطنية بعد التحرير، ما زالت قوية تجعلنا نتغلب على هذه الأنواع من التمايز، الموروثة من الماضي، بين المواطنين. يبدو أننا بالغنا بعض الشيء في التفاؤل بإمكان التخلّص من التمايز الاجتماعي التقليدي.

الجدول الرقم (٢٨)

ما زال التميز بين المواطنين على أساس الأصيل والبيسري، مادة أولى ومادة ثانية حضري وقبلي، سني وشيعي، قويًّا ويشكل عائقاً أمام الوحدة الوطنية

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٦٨	٤٤،٤
أوافق	٣٦	٢٣،٥
لا أدري	٧	٤،٦
لا أوافق	٢٣	١٥
أعترض بشدة	١٢	٧،٨
لم يذكر	٧	٤،٦
المجموع	١٥٣	١٠٠

ولكن الدراسة الميدانية تكشف، من زاوية أخرى، أن هنالك شبه إجماع على الرأي القائل بأن البلاد تمرّ بأزمة حقيقية في التعليم تهدد مستقبل التربية والثقافة، وكذلك شبه إجماع على ضرورة معالجة هذه الأزمة بشكل عاجل. وهناك أيضاً شبه إجماع على ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة. فقد وافق بشدة على هذه الاقتراحات أكثر من نصف المرشحين (٥١٪ منهم، كما في الجدول الرقم ٢٩). ووافق عليها ٣٧،٩٪ منهم، أي أن مجموع من أيّد هذه الاقتراحات من المرشحين ٨٨،٩٪ من المرشحين. ولم يعارضها إلا ٥ أشخاص من مجموع ١٥٣ مرشحاً.

الجدول الرقم (٢٩)

إن فشل سياسات الحكومة التعليمية وتخبطها يعرضان البلاد الآن لأزمة حقيقية في ميدان التربية والتعليم ومستقبل الثقافة، يجب أن تعالج وأن يحاسب المسؤولون عنها

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٨	٥١
أوافق	٥٨	٣٧،٩
لا أدري	٧	٤،٦
لا أوافق	٤	٢،٦
أعترض بشدة	١	٠،٧
لم يذكر	٥	٣،٣
المجموع	١٥٣	١٠٠

وجاءت نسب المرشحين الذين أيّدوا اقتراحاً بأن يعلن مجلس الأمة عدم تعاونه مع الحكومة القادمة، إذا خلا برنامجها من الخطة الزمنية المرحلية لمعالجة مشكلات البلاد الملحة (التركيبة السكانية، الوضع الأمني، استثمارات البلاد الخارجية، الوحدة الوطنية، مستقبل البلاد الاقتصادي، الاستثمار في الموارد البشرية) مطابقة للاقتراحات السابقة. فقد أيّد بشدة مبدأ عدم التعاون مع الحكومة. في هذه الحالة ٥٠،٣٪ من المرشحين الذين شملتهم الدراسة، وأيده بدرجة أقل ٣٧،٣٪ من المرشحين. ولم يعارضه إلا نحو ٤٪ من المرشحين، ولم يعترض عليه أحد بشدة، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣٠). السؤال الآن هو هل في مقدور الحكومة أن تقدم برنامجاً مفصلاً مع خطة عملية زمنية لتنفيذه في هذه المدة القصيرة؟ وهو أمر لم تعد الحكومة تقديمه إلى المجالس السابقة. الإجابة عن هذا السؤال لا تملكها إلا الحكومة، وهي لا شك تملك، أو من المفروض أن تملك العديد من الدراسات التي أعدت قبل وأثناء وبعد الأزمة المريرة التي تعرضت لها البلاد في السنوات الأخيرة، ومنذ انهيار سوق المناخ على وجه التحديد.

الجدول الرقم (٣٠)

يجب عدم تعاون مجلس الأمة مع الحكومة القادمة، ما لم تقدم برنامجاً حكوميًا مفصلاً حسب تسلسل زمني مرحلي، يتضمن خططها لمعالجة مشكلات البلاد الملحة، كالتركيبة السكانية واستثمارات البلاد الخارجية

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٧	٥٠،٣
أوافق	٥٧	٣٧،٣
لا أدري	٧	٤،٦
لا أوافق	٦	٣،٩
لم يذكر	٦	٣،٩
المجموع	١٥٣	١٠٠

كما جاءت نسب المرشحين الذين أيّدوا الاقتراح القائل بأن تكون الحكومة القادمة حكومة وحدة وطنية ممثلة لجميع التيارات والقوى السياسية، مقاربة للنسب السابقة.

فقد أيّد الاقتراح بشدة ٤٨،٤٪ من المرشحين الذي شملتهم الدراسة، وأيّده بحماس أقل ٣٦،٦٪ منهم. ولم يعارضه إلا ٨٪ من المرشحين، كما هو موضح في الجدول الرقم

(٣١). ويمكن تفسير سبب الانخفاض النسبي لحماس المرشحين لهذا الاقتراح، باشتراط أن يكون نصف وزراء الحكومة القادمة، على الأقل، من النواب، لأن بعض المرشحين لم يرتح لهذه الفكرة على ما يبدو.

الجدول الرقم (٣١)

يجب أن تكون الحكومة القادمة حكومة وحدة وطنية وأن يكون نصف وزرائها، على الأقل من أعضاء مجلس الأمة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٧٤	٤٨،٤
أوافق	٥٦	٣٦،٦
لا أدري	٨	٥،٢
لا أوافق	٩	٥،٩
أعترض بشدة	٣	٢
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

أما الاقتراح الذي حظي بإجماع المرشحين، فهو الاقتراح القائل بأن جميع الوزارات في الحكومة القادمة، يجب أن تكون مفتوحة للجميع حسب الكفاءة، وليس كما جرى العرف منذ الاستقلال. فقد أيّد هذا الاقتراح بحماس ٧٥،٢٪، وأيّده بحماس أقل نحو ٢٣٪. ولم يعارضه أحد على الإطلاق، كما هو موضح في الجدول الرقم (٣٢). الأسئلة الثلاثة الأخيرة الموضحة بياناتها في الجداول (٣٠)، (٣١)، (٣٢) مؤشرات دقيقة لا بد أن تؤثر في الطريقة التي ستشكل بها الحكومة القادمة، لدى متخذ القرار.

الجدول الرقم (٣٢)

جميع الوزارات في الحكومة القادمة يجب أن تكون مفتوحة للجميع حسب الكفاءة

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	١١٥	٧٥،٢
أوافق	٣٥	٢٢،٩
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

أما السؤال الأخير، فكان عن ضرورة وجود تنظيمات شرعية، أي تحكمها قوانين، كالأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية. فعدم وجود هذه التنظيمات، يجعل التطبيق الديموقراطي في الكويت ناقصاً غير مكتمل، ويسمح بظهور التكتلات القبلية والطائفية. وجاءت ردود المرشحين الذين شملتهم الدراسة متباينة كثيراً، مما يدل على عدم وجود رأي عام واضح حول هذه القضية بينهم. وكما يدل على وجود المخاوف من «الحزبية» بشكلها السلبي، الذي تظهر عليه في البلاد العربية، التي تختلط فيها الحزبية بالطائفية والقبلية. ولذلك فلم يؤيد شرعية الأحزاب السياسية بشدة إلا ٢١٪ من المرشحين، ونحو ٢٩٪ من المرشحين بحماس أقل. بينما عارض فكرة السماح للأحزاب السياسية بالعمل ٢٧،٥٪ من المرشحين، وعارضها بشدة ١٢،٤٪ منهم. أي أن مجموع المؤيدين هو ٤٩،٧٪، ومجموع المعارضين هو ٣٩،٩٪، وهذه أكبر نسبة للانقسام في الرأي بين المرشحين تكشفها دراستنا الميدانية.

الجدول الرقم (٣٣)

إن عدم السماح بقيام تنظيمات سياسية شرعية في البلاد، كالأحزاب والحركات الاجتماعية، يجعل التطبيق الديموقراطي ناقصاً غير مكتمل

	عدد المرشحين الذين أجابوا	نسبتهم المئوية
أوافق بشدة	٣٢	٢٠،٩
أوافق	٤٤	٢٨،٨
لا أدري	١٣	٨،٥
لا أوافق	٤٢	٢٧،٥
أعترض بشدة	١٩	١٢،٤
لم يذكر	٣	٢
المجموع	١٥٣	١٠٠

في جميع الأحوال، فإن كفة الذين يؤيدون السماح للأحزاب السياسية بالعمل، هي الأرجح، وقد تجلّى ذلك في حقيقة أن التنظيمات السياسية المنظمة وشبه المنظمة تدخل الانتخابات بشكل عملي لأول مرة في تاريخ الكويت. وستثبت نتائج الانتخابات أن لهذه التنظيمات دوراً مهمًا تلعبه في توصيل المرشحين إلى مجلس الأمة. وإذا أراد القارىء أن يستزيد من المعلومات عن هذه التنظيمات في الانتخابات الحالية، فله أن يعود إلى المؤشرات السياسية والإحصائية لانتخابات مجلس الأمة المدروسة في الفصل الحادي عشر.

هكذا صممت... ونفذت

لقد صممت الدراسة الميدانية حسب المنهج المعتاد في استطلاعات الرأي العام، وقد أُخذ في عين الاعتبار عند تصميم الاستبيان الأمور التالية:

- لقد روعي في صياغة الأسئلة أن تكون خلاصة أمينة للقضايا العامة، التي طرحت بشكل ملحّ في الحملات الانتخابية لأغلب المرشحين.
- كما استهدفت صياغة الأسئلة التنبؤ باتجاهات المرشحين، في حالة نجاحهم في الانتخابات القادمة، وبخاصة فيما يتصل بالحكومة القادمة.
- وكان هناك غرض إضافي من وضع الأسئلة بالطريقة التي وردت في الاستبيان، وهو تنبيه القارىء وتوعيته إلى أهمية هذه القضايا وبلورتها في ذهنه، عندما يستمع إلى المرشحين من جهة، وبلورة القضايا نفسها بغرض تكوين رأي عام حولها.

ولكن للقارىء أن يتساءل، لماذا اخترنا مرشحي الانتخابات لمجلس الأمة موضوعاً للدراسة الميدانية، بينما في دراسات الرأي العام غالباً ما يستطلع رأي الناخب، كأن يسأل عن القضايا التي تشغله، أو من هو المرشح الذي يفضله، ويودّ أن ينتخبه. لقد وجدنا أن البيئة السياسية للمجتمع الكويتي تختلف عن غيرها من المجتمعات. فليس هناك في الكويت أحزاب منظمة تعلن عن برامجها الانتخابية وأسماء مرشحيها. وقد وجدنا من الجماعات السياسية شبه المنظمة أربعاً تدخل انتخابات مجلس الأمة لأول مرة، وهي المنبر الديموقراطي، والجبهة الدستورية الإسلامية والائتلاف الوطني الإسلامي، والتجمع الوطني الإسلامي. وهذه الجماعات تمثل عدداً محدوداً من المرشحين. حتى لو أضفنا إلى هذه الجماعات التكتلات الانتخابية السياسية والقبلية، كتكتل نواب مجلس ١٩٨٥، والمجلسيين (أعضاء المجلس الوطني)، والقبليين (الفائزين في الانتخابات الفرعية) فإن عدد هؤلاء لن يتجاوز الاثنين والتسعين مرشحاً (٩٢) من مجموع مائتين وتسعين مرشحاً. ولذلك فإن غلبة عدد المرشحين المستقلين أو الذين فضلوا عدم الارتباط بجماعة سياسية شبه منظمة كان كبيراً بالقياس إلى مجموع المرشحين. وهذا معناه أن نسبة كبيرة منهم ستبقى كمًّا مجهولاً في معركة الانتخابات، ونسبة كبيرة منهم لن تصل، بطبيعة الحال، إلى عضوية مجلس الأمة القادم، ولن نعرف بالتالي ما هي اتجاهاتهم وتصوراتهم لقضايا البلاد الملحة، وما إذا كان هناك رأي عام متبلور حولها، وهذه خسارة كبيرة حقًّا. لهذا السبب، وجدنا أنه من الأنسب توجيه الدراسة الميدانية إلى المرشحين أنفسهم، وليس إلى الناخبين. وهذا هو عنصر الجدة والطرافة في دراستنا الميدانية الحالية.

لقد حاولنا أن نجعل الدراسة الميدانية تشمل جميع المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية،

ولكننا لم ننجح في ذلك، وإن كنا وصلنا فعلاً إلى مائة وواحد وثمانين منهم (١٨١)، وهي نسبة تعادل ٦٢،٤٪ من مجموع المرشحين الذي كان عددهم ٢٩٠ مرشحاً عند البدء بجمع المعلومات، وهذه نسبة عالية، لم نكن نتوقعها، وهي أحد الأسباب الكامنة في نجاح الدراسة كونها ممثلة لجمهور المرشحين ومعبرة عن آرائهم. وقد اضطررنا إلى استبعاد (٢٨) ثمانية وعشرين استمارة للأسباب التالية:

- تم استبعاد (١٥) استمارة استبيان، عندما تبين للباحث أن المرشحين لم يفهموا الأسئلة بالشكل الصحيح.
- تم استبعاد (٧) استمارات استبيان، لأن الباحث أفاد بأن المرشحين استعانوا بأشخاص آخرين في الإجابة عن الأسئلة.
- رفض ثلاثة من المرشحين، كانوا أعضاء في المجلس الوطني، الإجابة عن الأسئلة لعدم رغبتهم في التعاون.
- تم استبعاد ثلاث استمارات استبيان بسبب عدم إكمال الإجابة عن جميع الأسئلة.

وفي الختام، لن نعلق على أهمية الدراسة، ولا على المادة الغنية التي حصلنا عليها، ولا على كونها منطلقاً لدراسات ميدانية أكثر تطوراً وإحكاماً من حيث المنهج وأوسع أفقاً. فجميع هذه المعلومات، بالإضافة إلى الاختبارات والقياسات الإحصائية، وبخاصة منها المتصل بالثبات الداخلي للأسئلة ومعاملات التباين والارتباط، هي مودعة في مركز الدراسات والمعلومات التابع لجريدة «القبس» لمن يريد أن يتوسع في الاطلاع عليها. وهناك كم كبير من المعلومات لم ينشر، إما بسبب طبيعته التخصصية، أو لعدم توافر المساحة.

الفصل الرابع عشر

المعارضة الكويتية:
إرث الماضي ورصيد المستقبل

يقصد بالمعارضة في الثقافة السياسية مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة، تهدف إلى طرح بديل أو بدائل لسياسات النخبة الحاكمة في السلطة. ولذلك فالمعارضة في العرف السياسي الحديث:

١ ـ حق طبيعي للمواطنين، مصدره اختلاف الآراء، وتعارض المصالح، وتعدّد الجماعات.

٢ ـ وأمر ضروري لحاجة من في السلطة إلى طلب مشورة الآخرين، ودرء لغواية القوة والثروة.

٣ ـ ونشاط شرعي، تقوم به الأحزاب والحركات الاجتماعية والروابط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي.

فالمعارضة السياسية ليست سلبية دائماً، ولا تشمل كل المتأفّفين أو «المتحلطمين»! الذين تتضرّر مصالحهم أحياناً، ولا كل أعضائها من الوصوليين الذين يريدون تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو أدبية من وراء معارضتهم غير العقلانية.

وفي مقابل حركات المعارضة السياسية للحكومة، هناك تيارات تؤيد الحكومة وتعلن موالاتها لها بسبب استفادتها من سياسات الحكومة أو الوضع القائم. وهذه التيارات الحكومية تتصرّف بحكم حماية مصالحها وامتيازاتها ونفوذها. فهي توالي الحكومة عن قناعة بسلامة الوضع القائم على الرغم من معرفتها «ببعض» سلبياته، ولكنها تفضل المحافظة عليه بحكم مصالحها. وقد اتضحت التيارات الحكومية أو «حزب الحكومة»؛ وهي التسمية التي أطلقها قادة هذا التيار على أنفسهم، في انتخابات غرفة التجارة في أيار/مايو ١٩٩٢.

ومن حيث المبدأ، يتنافس تيار المعارضة مع تيار المحافظة في أي نظام سياسي مبني على

الحكم الدستوري الديموقراطي (التعدّدي) في خدمة المصالح العليا للبلاد، وفي تحقيق المطالب الشعبية وحمايتها لفئات السكان المؤيدة لكل من التيارين. فأي نظام سياسي يفتقر إلى أحد هذين التيارين: تيار المعارضة وتيار المحافظة، يعتبر نظاماً سياسيًا غير طبيعي وغير شرعي، يفتقر إلى أحد أهم مقوّمات النظم السياسية الدستورية ـ الديموقراطية الحديثة.

ومن المتوقع أن تقوم حركات المعارضة الكويتية بمراجعة حساباتها السياسية، في ضوء نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر لسنة ١٩٩٢. ونقدم، في هذا المقال، بعض الملاحظات المتصلة بجوانب من نشاط حركات المعارضة الكويتية وإنجازاتها ونقاط الضعف فيها، مساهمة منا في سياق المراجعة السياسية في البلاد.

المعارضة الكويتية: قضاياها المحورية

لقد برزت المعارضة الكويتية، منذ نشأتها، عبر محطات رئيسية ثلاث: سنة ١٩٣٨، وسنة ١٩٦١، وأخيراً سنة ١٩٨٩. وتركزت جهودها طوال هذه الفترة على عدد من القضايا المحورية، نقتصر على ذكرها هنا بإيجاز، لأنها تنطوي على كثير من القضايا التفصيلية التي تحتاج إلى معالجة تاريخية يضيق المكان عن ذكرها:

أولاً ـ المطالبة بعدم انفراد الأسرة الحاكمة باتخاذ القرار، وبالدخل من النفط.

ثانياً ـ إبداء الرأي في طريقة توزيع الثروة الوطنية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد.

ثالثاً ـ السعي إلى تحقيق مبدأ المواطنة وسيادة القانون، واعتبار جميع المواطنين سواسية أمام القانون.

رابعاً ـ الدعوة إلى البديل القومي، مقابل التبعية للغرب، وتسخير موارد البلاد لخدمة القضايا القومية المصيرية.

ويمكننا أن نؤرخ لبداية حركات المعارضة السياسية شبه المنظمة، منذ سنة ١٩٣٨ وتجربة المجلس التشريعي الأولى الرائدة. وقد تمخضت أحداث تلك السنة عن انقسام التجار، من حيث هم القوة-الاجتماعية المهيمنة إلى تيارين: تيار إصلاحي قومي، قاد الحركة الدستورية، وتيار موالٍ ومحافظ، انحاز إلى جانب النخبة الحاكمة. كما انحاز إلى جانب النخبة الحاكمة الشيعة من التجار وقادة قوى قبلية. إن كثيراً من خفايا السياسة والحياة العامة في الكويت، يجد أصله في أحداث تلك السنة. ويمكننا أن نقول إن التيار القومي الإصلاحي، الذي قاد حركات المطالبة بعودة الحياة الدستورية والإصلاحات الديموقراطية، بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، كان الوريث الشرعي لقادة مجلس سنة ١٩٣٨.

وبعد الاستقلال وعودة الحياة البرلمانية، تولى هذا التيار القومي الإصلاحي قيادة حركات

المعارضة التي تبلورت حول القضايا المحورية الأربع، مارة الذكر، إلى حين هزيمة الناصرية ـ الحليف الطبيعي لهذا التيار ـ سنة ١٩٦٧. ففي السنة التي أعقبت الهزيمة، انقسم التيار القومي إلى جناح إصلاحي ناصري، وجناح راديكالي يساري. وكانت الترجمة المحلية لهذا الانقسام ظهور التيار الملتف حول قيادة غرفة التجارة من جهة، والتجمع الوطني (الناصري)، والتجمع الديموقراطي (اليساري). وقد صاحب هذا الانقسام سلسلة من الصدمات والهزائم أدت إلى انحسار تيارات المعارضة هذه في عهد السادات وتحت تأثير المرحلة النفطية، وانتشار نموذج الدولة التسلّطية في المنطقة العربية.

في هذه المرحلة، ظهر التيار الأصولي المحافظ، بفرعيه السلفي (المكون من أبناء الطبقات الوسطى) والإخوان المسلمين (بقيادة فرع آخر من كبار التجار). ويعتبر هذا التيار ضمن حركات المعارضة، ما دام ملتزماً بطرح البديل للوضع القائم بصيغة «الحكومة الإسلامية» التي تستمد تشريعاتها وسياساتها من «الشريعة الإسلامية». ولما كان هذا التيار لا يطرح علناً هذه الصيغة للحكومة الإسلامية في الكويت بالشكل المطروح في إيران أو السودان أو الجزائر، فإن وضع هذا التيار ضمن حركات المعارضة، يصبح وضعاً قلقاً غامضاً، يفتقر إلى تحديد مواقفه من القضايا المحورية الأربع والتي يتحدّد بموجبها من يدخل في عداد المعارضة، ومن يدخل في عداد الموالاة.

هناك، بطبيعة الحال، عدد من المعارضين المستقلين الذين لا ينتمون إلى أي من حركات المعارضة شبه المنظمة. ولكن الصفة الغالبة على حركات المعارضة جميعها، هي طغيان شخصية القيادات على الحركات، تلك الشخصيات التي غالباً ما يطلق عليها صفة «الرموز»، كما في «الرموز التاريخية للمعارضة». ويبدو أن هذه سمة عامة تشترك فيها حركات المعارضة السياسية العربية بوجه عام.

ولذلك يرتكز عمل المعارضة الكويتية، في غياب التنظيمات الحزبية الشرعية العلنية، على خلق رأي عام وبلورة الوعي حول القضايا الجوهرية الأربع، مارة الذكر، ومع أن المعارضة الكويتية لم تكن يوماً كبيرة الحجم عدديًا (إلا في فترة ازدهار الناصرية القصيرة والوطنية المحلية بشكل أكبر بكثير من حجمها الحقيقي) نجحت في تحقيق بعض الإنجازات الهامة أحياناً، كما لحق بها الفشل في أحيان أخرى.

من السمات المميزة للمعارضة الكويتية، أن أملها في الوصول إلى الحكم، أي تكليفها بتشكيل الوزارة، في ظل الأوضاع القائمة، هو غير وارد. مع أنها معارضة دستورية (فقد كفلها الدستور من خلال اعترافه صراحة بشرعية «الجماعات السياسية في البلاد»). ولذلك يغلب على طبيعة عملها الجانب السلبي، المتمثل في النقد والرفض بشكل متواصل. ولم يسبق للمعارضة بتياراتها السياسية المختلفة أن شكلت أغلبية في الحكومة، أو طالبت صراحة

بتشكيل الحكومة، وكان كل أملها وما زال أن تمارس دورها الرقابي فقط من خلال مجلس الأمة، على الرغم من أنها لم تشكل أغلبية عددية فيه.

كشف حساب أولي

١ ـ من يستعرض مسيرة الكويت، عبر محطات تاريخها المعاصر، يتضح له أن الكويت والكويتيين مدينون بكثير من الإنجازات الديموقراطية والدستورية، فيما يتصل بالقضية المحورية الأولى، إلى رجال المعارضة الذين وهبوا الجزء الأكبر من عمرهم السياسي للعمل الوطني. فقد جاء ميلاد الحياة الدستورية تتويجاً لمرحلة اختمار طويل، بدأ منذ المجلس التشريعي لسنة ١٩٣٨. وإن كان العامل المحرك في ميلاد الحياة الدستورية يعود جزئيًا إلى التهديد الخارجي المباشر لأمن الكويت في سنة ١٩٦١.

ولقد لعبت المعارضة الكويتية تاريخيًا، من خلال مجلس ١٩٣٨ ومجالس الأمة التي أعقبته بعد ربع قرن، دوراً بارزاً في معالجة القضية الجوهرية الأولى، أي إيجاد صيغة مؤسسية لمشاركة أهل الكويت الأسرة الحاكمة في اتخاذ القرارات السياسية. وقد تعثّرت هذه الصيغة في مراحل مختلفة تمثلت في الأزمات الدستورية سنة ١٩٦٧، وسنة ١٩٧٦، وسنة ١٩٨٦، عندما علق الدستور أو زُوّرت الانتخابات، إلا أن الصيغة نفسها بقيت قائمة، كما يتضح من انتخابات تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٢.

أما موضوع التحكم في الدخل من النفط، فقد فشلت المعارضة فشلاً ذريعاً في وضع صيغة مؤسسية لطريقة استلامه وأساليب التصرف فيه. ويعود مصدر الفشل إلى قصور فعلي في صيغة المشاركة الشعبية في الحكم، وفي اتخاذ القرار. فالدخل من النفط قبل أن «يورد إلى» الميزانية العامة ويدخل فيها، لا يخضع للسلطات الرقابية لمجلس الأمة، ولا للحكومة بكامل أعضائها، وإنما لنخبة حاكمة دائمة ومحدودة العدد. كل الذي يستطيع مجلس الأمة عمله هو إحكام الأسس المحاسبية التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة، أو التشريع لحماية المال العام، ولكن من دون أن تكون له سلطة فعلية على متخذي القرار الاستراتيجي.

٢ ـ القضية المحورية الثانية (توزيع الثروة وإدارة شؤون البلاد) لم يكن نجاح المعارضة السياسية وجهودها فيها كبيراً، لأن عنصر المصلحة هنا لعب دوراً كبيراً في تشتيت جهودها. أي لم تحظ مطالبها بالإجماع الوطني الذي حظيت به القضية الأولى لعدة أسباب:

أ ـ تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة في سنوات ارتفاع الدخل من النفط كان وسيلة

لتوزيع الدخل بشكل غير متكافىء، ولكنه منع من تضرّر سكان الكويت في رزقهم، بعد انهيار الاقتصاد التقليدي ــ فتقبلت المعارضة البطالة المقنعة، ولم تقدم بديلاً منها.

ب ــ كان لموضوع التثمين، كوسيلة أخرى لتوزيع الدخل القومي، تأثير غير متكافىء استفاد منه فئات معينة من السكان بشكل كبير، ولم يؤثر بشكل إيجابي في نمو القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية (أي دخل جيوب المستفيدين، ولم ينعكس على نمو قطاع الإنتاج، وبخاصة الصناعة).

ج ــ كان توسُّع القطاع العام الحكومي، بالشكل الأخطبوطي الذي اتخذه، على حساب القطاع الخاص الأهلي ــ التعاوني يعود جزئيًا، إلى مطالبة ومباركة أجنحة رئيسية من المعارضة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: بيع بعض الشركات إلى الحكومة. لقد كانت هذه الشركات تخسر بسبب سوء الإدارة، أو ضيق السوق، ومع ذلك طلب من الحكومة أن تتحمل خسارتها من دون وجود مبرر اقتصادي عقلاني.

د ــ لم تنجح المعارضة في أن تقنع الحكومة بتقديم برنامج حكومي تلتزم به أمام مجلس الأمة وتحاسب على أساسه. ولذلك بقيت البرامج الحكومية مجرّد سدّ فراغ، ولم تكن (الخطط الخمسية) إلا برامج أو (خطط) خدمات عامة غير ملزمة، كثيراً ما كانت تقصر عن المطلوب، وكان التمييز بين المناطق الخارجية والمناطق الداخلية فيها واضحاً، وكثيراً ما استغل لأغراض سياسية.

٣ ــ فيما يتصل بالقضية المحورية الثالثة، فقد كان أداء المعارضة في أمر سيادة القانون متبايناً:

أ ــ لم تستطع المعارضة حشد الأصوات ولا الأجهزة الكافية للتشريع في هذا الأمر، وبخاصة بت أمر القوانين غير الدستورية، والتي ما زالت قائمة حتى الآن، وعلى رأسها قانون المطبوعات. ولذلك جاءت أغلب التشريعات من الحكومة، وبقيت الحكومة تأخذ زمام المبادرة طوال الوقت.

ب ــ نجحت المعارضة في تأسيس المحكمة الإدارية، والمحكمة الدستورية، وفي إصدار التشريعات النقابية. ولكن هذه النجاحات جاءت مقيدة كثيراً، مما أفقدها الفاعلية المطلوبة. فالقرارات التنفيذية لا تدخل ضمن اختصاصات المحكمة الإدارية، ولا يدخل في اختصاصها كذلك حق التظلّم من القرارات الحكومية التي تلحق ضرراً عامًا بمصالح السكان. ومنع قانون المحكمة الدستورية المواطنين وهيئاتهم الأهلية من حق التقاضي أمامها للطعن في دستورية القوانين أو الأوامر الأميرية بتعليق مواد الدستور.

ج ــ فشلت المعارضة في تقديم تصور دقيق وعملي لقضية الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية. كما فشلت في إصدار تشريع لمحاسبة الوزراء وكبار المسؤولين

ومحاكمتهم. وفشلت فشلاً بيّناً في معالجة سوء استغلال المنصب الرسمي وظاهرة الإثراء على حساب الدولة. وما مسلسل العمولات السرية والاختلاسات شبه العلنية، إلا دليل على أن كبار المسؤولين آمنون من العقوبة وبعيدون عن طائلة القانون.

د ـ لم تنجح المعارضة في التشريع لتقنين علاقة أفراد الأسرة الحاكمة بالحكومة، من حيث المعاملة في ميدان التجارة والمقاولات، وفي ميادين تبوؤ المناصب الاستراتيجية في الدولة من خارج القنوات البيروقراطية الاعتيادية. فمنطق الأمور يستدعي أن لا يدخل أفراد الأسرة الحاكمة ميدان التجارة، إذا كان نظام الحكم لا يخضع لمبدأ تداول السلطة، فتختص الأسرة الحاكمة بالحكم مقابل مخصصات سنوية معلومة. بينما إذا كان نظام الحكم يخضع لمبدأ تداول السلطة، فإن لأفراد الأسرة الحاكمة نفس حقوق وواجبات بقية المواطنين. إذ إن الجمع بين الحكم والتجارة يخلّ بمبدأ تكافؤ الفرص، وهو أساس العدل الاجتماعي.

٤ ـ أما القضية المحورية الرابعة، وهي بلورة البديل القومي للتبعية للغرب فتكتسب أهمية خاصة في مرحلة ما بعد تحرير الكويت. وقد يبدو على السطح، أن مسألة التبعية للغرب قد انتهت، بسبب فشل حركات المعارضة في الكويت وفي بقية البلاد العربية في إيجاد بديل عربي لحماية أمن الكويت وأمن البلاد العربية، بانهيار النظام الإقليمي العربي الذي تسبّب به الغزو العراقي للكويت. إن لجوء الحكومة الكويتية وبقية الحكومات العربية إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية أمر مشروع ومنطقي، ولكنه ليس الأساس الوحيد أو الدائم الذي تستند إليه السياسات الخارجية. فالاتفاقات الأمنية تخضع لمستجدات ومتغيرات السياسة الدولية ومصالح الدول الغربية أساساً، عندما تكون لها مصالح مشتركة معنا، وتزول بزوالها، وليس هناك من يستطيع الجزم بأن مصالحنا ستبقى مشتركة مع الغرب إلى أبد الآبدين.

ولذلك ستجد المعارضة الكويتية نفسها مضطرة إلى تبني بديل إقليمي ـ عربي للأمن الجماعي مكمّل للاتفاقات الأمنية. وهي إن فعلت ذلك، فإنها ستنجح في كسر حالة الجمود التي أصابت السياسة الخارجية الحكومية منذ التحرير حتى الآن. وهذا البديل الإقليمي لا بدّ من أن يقوم على مبدأ نبذ استعمال القوة في الخلافات الإقليمية، واعتبار الحدود الدولية القائمة، أينما وقعت، هي نهائية، وتعدل بالتفاوض والتحكيم الدولي. وهذا يستدعي من حركات المعارضة تحديد الأطر العامة للمصالح المتبادلة بين العرب مع بعضهم بعضاً، وجيرانهم الإقليميين.

إن تجنّب حركات المعارضة الخوض في بدائل السياسة الخارجية الحكومية، هو خطأ

فادح وتغليب للمصلحة الخاصة الضيقة في العمل العام. إن خلافات الكويت مع منظمة التحرير ومع مسلكية الفلسطينيين، أثناء الاحتلال العراقي، يجب أن لا تجعل قوى المعارضة تستهين بالخطر الإسرائيلي على الأمن الجماعي الإقليمي ـ العربي، وتقلّل من فداحة تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وتغضّ النظر عن سكوت الغرب المريب عن عدوانية نظام الحكم في إسرائيل. لقد وصلت الشعوب العربية إلى مرحلة متقدمة من الوعي السياسي، فهي تدرك أن الأمن الجماعي الإقليمي ـ العربي مكمل بعضه لبعض. وتدرك أن المصالح الانتخابية والرغبة في عدم خسارة أصوات الناخبين في مسائل لا تتمتع بالشعبية، هما وراء تجنّب حركات المعارضة طرح البديل الإقليمي ـ العربي في السياسة الخارجية.

المعارضة الكويتية وقضايا المستقبل

تجد المعارضة الكويتية نفسها أمام أوضاع في غاية الجدة هذه الأيام، فمن هذه الأوضاع، على سبيل المثال:

أ ـ نهاية الحرب الباردة وانهيار توازن القوى الدولي، وضرورة تحديد العلاقة مع الغرب في إطار سياسة عامة طويلة المدى للأمن القومي، في أعقاب حرب الخليج والنتائج التي ترتبت عليها.

ب ـ انهيار النظام الإقليمي العربي بعد الغزو العراقي للكويت، وبروز الصدع في الجماعة العربية بسبب مواقفها المتباينة من الغزو ومن التدخل الأجنبي، في غياب كامل للبديل العربي لمعضلة الأمن القومي.

ج ـ ضرورة وقف الهدر الذي تتعرض له الثروة الوطنية في ظل المديونية العامة للدولة، وارتباك السياسات الاقتصادية والاستثمارية.

د ـ الحاجة الملحة إلى مراجعة مسيرة البلاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، من منظور ما بعد الأزمة، وفي إطار مستقبلي.

هـ ـ بروز العديد من المشكلات والظواهر السلبية الاجتماعية والأمنية، واستمرار معاناة المواطنين قصور السياسات الحكومية وافتقارها إلى التخطيط العقلاني الطويل الأمد.

إزاء هذا الخضم من القضايا المصيرية، لا بد أن تساهم حركات المعارضة الكويتية في إعادة صياغة مصالح البلاد العليا، وفي بلورة المطالب الشعبية العاجلة، وأساليب تحقيقها وحماية مكتسباتها. وحتى تستطيع أن تفعل ذلك، يجب أن تغيّر حركات المعارضة من نظرتها إلى العمل السياسي على أنه عمل لبعض الوقت (part-time) أو مجال لممارسة

الهوايات في ميدان الحياة العامة. وقد كان هذا الأمر أحد الأسباب الرئيسية في عدم استمرارية هذه الحركات.

وفي هذه الحالة، لا بد لحركات المعارضة السياسية من بناء تنظيمات حزبية أو حركات اجتماعية ذات أطر تنظيمية ثابتة ومستقرة نسبيًا، وذات موارد مالية تستطيع أن تدعم من يريد أن يتفرغ لممارسة العمل السياسي، وينقطع للحياة العامة. فوجود مثل هذه التنظيمات يسمح بتقديم برامج عمل متكاملة بديلة لما تطرحه الحكومة، وتكسب العمل السياسي الانتظام والاستمرارية. كما تمنع هذه التنظيمات عن العمل السياسي صفة الفردية الشديدة التي تطبعه بطابعها الآن. ففي الأوضاع القائمة الآن، ما أن تختلف جماعة عن التيار العام لإحدى هذه الحركات، حتى تنفصل هذه الجماعة وتحاول أن تؤسس كياناً خاصًا بها. مما يؤدي في المدى الطويل، إلى تشرذم جماعات المعارضة وتقوقع بعضها على نفسه في ديوانية أو دائرة ضيقة. وقد ينتهي بها الأمر إلى الانسحاب من الحياة العامة كلية.

إن خطر تشرذم حركات المعارضة في الأوضاع القائمة الآن، يتعدى أثره الخلافات الشخصية أو الإيديولوجية إلى خطر التشرذم القبلي أو الطائفي، والذي قد يؤدي، في حالة استفحاله، إلى كارثة وطنية حقيقية. ويمكننا أن نلمح الأشكال المستجدة التي يمكن أن يتخذها هذا التشرذم في ظاهرة المزاوجة بين الانتماء للتيار الأصولي (الديني) والانتماء القبلي ـ الطائفي، وهو زواج مصلحة، لأن الانتماءين متناقضان بشكل جذري. فالانتماء إلى الإسلام هو انتماء أممي ـ إنساني معارض للعصبية ومانع للتعصب.

بينما في حالة وجود تنظيمات سياسية ديموقراطية واسعة، تستطيع أن تجمع هذه التنظيمات تيارات مختلفة داخلها، دون أن تتشرذم إلى شلل وشراذم صغيرة مغلقة. فمن الممكن أن يتكوّن تحت مظلة هذه التنظيمات «يمين ويسار ووسط» أو تحت مسمّيات مشابهة تحفظ لهذه التنظيمات وحدتها، مع اختلاف الآراء وتعدد الاتجاهات داخلها، ولكن ضمن صيغة تنظيمية واحدة، يسود فيها رأي الأغلبية التي تتفق على المبادىء السياسية والإيديولوجية العامة، من دون اعتبار للانتماء الطائفي أو القبلي ـ العائلي. وتقف حدود خلافاتها عند المصلحة العليا للبلاد، التي يجب أن تحظى بإجماع وطني على حدودها ومحتواها.

ولما كان أساس نظام الحكم الديموقراطي الدستوري يُبنى على مبادىء المواطنة وسيادة القانون، فإن من أولى مهمات حركات المعارضة محاربة ظاهرة الانتخابات الفرعية، التي تنتج نائب الخدمات. ولا تستطيع الحركات السياسية في البلاد مجرّد محاربة هذه الظاهرة بالقول، وإنما بالفعل أيضاً. لأن هناك جانباً لهذه الظاهرة كثيراً ما تغفله حركات المعارضة، وهو أن كون حركات المعارضة قليلة العدد نسبيًا، من حيث الأتباع، مع أن هناك فئات واسعة من الناس تؤيد حركات المعارضة وتدعمها، يعود إلى أن هذه الفئات ما أن يصل

الأمر إلى مصالحها الحيوية والمعيشية اليومية حتى تضطر إلى ترك حركات المعارضة والتصويت لمصلحة المرشح القبلي والطائفي، الذي «يقوم بتخليص مصالحها، المشروعة أو غير المشروعة في بعض الأحيان». وحالة منطقة الروضة كانت حتى الانتخابات الأخيرة خير مثال على ما نقول، فأبناء هذه المنطقة كانوا يعطون أصواتهم إلى مرشح معارضة ومرشح حكومي بالتساوي تمشية للأمور وإرضاء للضمير.

ولهذا السبب، ليس هناك مقياس أو بارومتر دقيق لمعرفة الحجم الحقيقي لقوى المعارضة في ظلّ الأوضاع القائمة الآن. وهذا سبب إضافي يدعو إلى تكوّن التنظيمات السياسية وتبنّي العمل التطوعي والتعاوني للاهتمام بمصالح الناس المعيشية اليومية، وإلى تكوين الروابط والجمعيات الأهلية للعمل الشعبي. بالإضافة إلى وضع خطة وطنية عامة لمواجهة الطوارىء والكوارث.

ولكن أحد أهم الواجبات الملقاة على عاتق حركات المعارضة الكويتية، هو التوصل إلى اتفاق دائم مع النخبة الحاكمة على حماية المكتسبات الدستورية، واعتبار وجود مجلس الأمة حقيقة قائمة ناجزة غير قابلة للحل والتعديل، بغير الوجه الذي نصّ عليه الدستور. وأغلب الظن أن حركات المعارضة لن تؤخذ مأخذ الجدّ في المستقبل، إذا تبخّرت أو التزمت دواوينها في كل مرة يحلّ فيها المجلس وتعلق بعض مواد الدستور. إننا لا نستطيع، في الوقت الحاضر، أن نرجح أيًا من الرأيين: الرأي القائل إن مجلس الأمة ما كان ليعود، لولا ضغط الدول الغربية على النخبة الحاكمة من أجل عودته. والرأي الآخر القائل إن المجلس عاد برغبة صادقة من النخبة الحاكمة، ولكننا نستطيع أن نقول بكل ثقة إن الحركة الدستورية الشعبية خلال سنة ١٩٨٩ ــ ١٩٩٠ لعبت دوراً مهمًا في عودة المجلس والحياة الدستورية.

وتحقيقاً لمبدأ تداول الحكومة، وتطبيقاً للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وضماناً لحفظ الأمن والسلام الاجتماعي، وتفادياً لكارثة وطنية أخرى يؤدي إليها تداعي الأحداث الراهنة، الذي يرى البعض أنه يتجه بشكل متزايد إلى اصطدام السلطات الثلاث وعدم تعاونها، فإن المعارضة الكويتية مطالبة بأخذ زمام المبادرة بنزع فتيل الأزمة القادمة.

ويمكن أن تنجح هذه المبادرة، إذا ما استطاعت حركات المعارضة تكوين تكتّل يحظى بأغلبية برلمانية منتخبة، تلتفّ حول برنامج عمل وطني للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ويقوم هذا التكتل بالتفاوض مع سمو الأمير لتكليف قادته بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، تمثل فيها جميع التيارات السياسية والقوى الاجتماعية في البلاد، وتلتزم بتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني.

في نقد نواب مجلس الأمة

لقد انقضى الربع الأخير من سنة ١٩٩٢، أو أكثر من ثلاثة أشهر على انتخاب مجلس الأمة السابع، وهو وقت كافٍ لتقديم كشف حساب أولي للناخبين وللشعب الكويتي، عما أنجزه المجلس، ولقراءة مؤشّرات وتوجّهات أعضاء المجلس لما تبقّى من الفصل التشريعي الأول، وأهم ما يقال في هذا الموضوع:

١ ـ وأول عناصر كشف الحساب، هو ما جرى في أثناء انتخاب لجان المجلس وهيئة المجلس الإدارية. إذ لم تطلب الخبرة والدراية في غالبية اللجان الرئيسية، وإنما طغى على طريقة اختيار اللجان اتّباع مصالح التكتّلات السياسية الانتخابية.

وقد استطاعت التكتلات الأصولية أن تحظى برئاسة ومقررية غالبية هذه اللجان، بالتعاون مع تكتّل نواب مجلس ١٩٨٥. وكان حصيلة هذا التعاون إعادة انتخاب رئيس المجلس ونائبه للمجلس الحالي، وتلك هي الصفقة «الرقم واحد» بين التكتّلات الانتخابية.

٢ ـ وثاني عناصر كشف الحساب، هو طريقة تشكيل لجنة التحقيق في أحداث الغزو العراقي للكويت ودور الحكومة في انهيار الدولة. فقد وافق المجلس على تحويل عمل اللجنة من التحقيق إلى تقصّي الحقائق، على أن تتحول مرة أخرى إلى التحقيق عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، من دون تحديد هذه النقطة الحاسمة، ومن دون تحديد هدف اللجنة (mandate) وإطار عملها، ولا كيفية التعامل مع التقصير والإهمال الحكوميين في حالة ثبوتهما، وتمييع طريقة تشكيل اللجنة. وعدم تحديد إطار عملها وهدفها هو الصفقة «الرقم اثنان»، وهذه المرة مع الحكومة.

٣ ـ والعنصر الثالث في كشف الحساب، هو رفض القوانين غير الدستورية والمقيّدة للحريات العامة والمخلّة بحقوق المواطنة، وقد أنجز المجلس رفض بعض المراسيم (بقوانين) غير الدستورية، إلا أن المجلس لم يتعرض حتى الآن لقانون المطبوعات، ولا لقانون التجمّعات، ولا لقانون الانتخابات بهدف تخفيض سن الانتخاب، وإعطاء المرأة حقوقها السياسية، بل إن لجنة الشؤون الداخلية خالفت جميع التوقعات والاتجاه العام في البلاد بالموافقة على اقتراح الحكومة بتمديد مدة انتظار المتجنّسين من عشرين إلى ثلاثين سنة، كما أن المجلس لم يتطرّق حتى الآن إلى قوانين جائرة مثل القانون الذي يحرم العربي غير المسلم من حق المطالبة بالجنسية الكويتية، وهو قانون مخالف للشرع وصريح الدستور.

٤ ـ والعنصر الرابع في كشف الحساب، هو موضوع أولويات للعمل متفق عليها، حتى لا يصاب المجلس بالشلل، عندما تزحمه الحكومة بإثقال جدول أعماله بالقضايا التفصيلية والهامشية على حساب القضايا العامة المحورية التي تشغل بال المواطنين. هنا يبدو أن المجلس

لم ينجح في الاتفاق على هذه الأولويات، بل إنه ما زال يفتقر إلى الجهاز الاستشاري لإنجاز عمله، سواء بالنسبة إلى أعمال اللجان، أو فيما يتصل بالمهام الرقابية على البرامج والسياسات الحكومية.

وعلى سبيل المثال، فإن المجلس سينتقد الحكومة من دون هوادة في موضوع الميزانية، وبخاصة ميزانية الدفاع، وفي موضوع برنامج تسوية المديونيات كخطوة أولى نحو تنشيط الاقتصاد الوطني، وفي موضوع الموافقة (أو عدم الموافقة) على برنامج الحكومة، ولكنه سيوافق على هذه الموضوعات جميعها، بسبب عدم قدرة المجلس، لانشغال أعضائه بالعمل اليومي، على دراسة هذه الموضوعات بشكل بنّاء ومجدٍ، من دون هذا الجهاز الاستشاري.

٥ ـ والعنصر الخامس في كشف الحساب، هو قدرة المجلس على معالجة القصور في السياسات الحكومية. فقضايا الاختلاسات وقضايا الإثراء غير المشروع على حساب الدولة، تمثل نمطاً عامًا وقويًا في الجهاز الحكومي، على مستوياته المختلفة. وغياب السياسات أو قصورها واتصافها بالارتجال والاعتباطية، هي السمة المميزة للسياسات الحكومية منذ سنة ١٩٦٥. وفي الحقيقة فإننا نجني ثمار هذين، الارتجال والاعتباطية اللذين استمرا طيلة ربع قرن من التخبط. هل في إمكان المجلس التشريع للنزاهة في العمل الحكومي؟ والتشريع لإجبار الحكومة على تبني سياسات عقلانية رشيدة؟ هنا يتصف سجل المجلس أيضاً بالارتجال والانفعال والاقتصار على ردات الفعل. مثال على ذلك مشروع قانون حماية المال العام (حمد الجوعان)، ومشروع قانون تنظيم استغلال أراضي الفضاء (غنام الجمهور)، ومشروع قانون للسماح للمنقّبات بالدراسة في كلية الطب (شارع العجمي وزملاؤه)... إلخ.

٦ ـ أما أسئلة النواب وتصريحاتهم غير المدروسة واقتراحاتهم غير المعقولة، فهي حديث الساعة في الكويت، وموضوع للتندّر ومحاولة النيل من التجربة الديموقراطية في الكويت. وإذا كان هناك من يعتقد أن هذا كله جزء من حرية النائب وضمن حقوقه الدستورية، إلا أنه ليس هناك من يقبل أن يحمل النواب ملفاتهم ويجولون بها على الوزراء لتوقيعها، وكأن الوزراء يتفضلون عليهم بالاستجابة لمطالبهم ومعاملاتهم المخالفة للقانون؛ لو كانت هذه المعاملات غير مخالفة للقانون، فلماذا يضطر المواطنون إلى اللجوء إلى النواب لإنجازها؟ أليس أجدى للنواب التشريع لإصلاح الإدارة الحكومية، والاكتفاء بالتدخل في القضايا المستعصية الجادة التي تحتاج إلى تدخلهم؟ إنه لمنظر حزين عندما نرى نواب الشعب بملفاتهم، وكأنهم ملاحقو معاملات يتجولون بين الوزارات لإنجاز ما كان يجب أن يُنجز بشكل اعتيادي طبيعي. فالنواب هم مطالبو حقوق، وليسوا ملاحقي معاملات.

٧ ـ وختاماً، فإننا إذا وضعنا في اعتبارنا كل ما تقدّم ذكره، لنا أن نسأل: هل آن الأوان لتقسيم وظائف الرقابة والتشريع لمجلس الأمة إلى مرحلتين، أي تقسيم هذه الوظائف

على مجلسين ـ مجلس الأمة المكوّن من خمسين عضواً، ومجلس آخر للأعيان أو الشيوخ أو الحكماء، مهما كانت تسميته في الوقت الحاضر، مكوّن من خمسة وعشرين عضواً، ومنتخب بواقع ممثّل واحد لكل دائرة انتخابية، تشترط موافقته على مشاريع القوانين قبل تحويلها إلى سمو الأمير؟ ومع أن هذا الاقتراح تطويل وتعقيد للعملية البرلمانية، إلا أن القصد منه هو جعل الصفقات السياسية أصعب ممّا هي عليه الآن، وبخاصة إذا كان الهدف من هذه الصفقات حماية المصالح المستثمرة للجماعات السياسية أو النخب الاقتصادية في البلاد. وكذلك فإن من شأن حياة برلمانية بمجلسين حماية المواطنين من غلبة العاطفة وردات الفعل غير العقلانية التي تتجلّى في تصرّفات عدد من النواب وتصريحاتهم في هذه الأيام.

والقصد النهائي من هذا الاقتراح ومن النقد الذي نوجّهه إلى النواب، ليس وضع مجلس الأمة والدور المنوط به موضع الشك، فمجلس الأمة والحياة البرلمانية التي يكفلها الدستور حقيقة واقعة قائمة ناجزة، لن يغيّرها كائن من كان، إلا بطلب المزيد من الديموقراطية ومن الحرية.

القصد النهائي من النقد إذاً، هو ترسيخ التجربة الديموقراطية وتعميقها وحمايتها من قوى التعصب وقوى التزمّت واللاعقلانية.

خاتمة

القوى العاملة بعد التحرير

مقدمة: التغيرات البنائية والبناء المهني

إن الاهتمام بموضوع القوى العاملة يتعدى الرغبة في معرفة صافي توزيع (nct distribution)قوة العمل البشرية (manpower) على المهن المختلفة، حسب تقلبات الطلب عليها، أو في معرفة مدى مرونة ما يسمى بمخرجات التعليم في الاستجابة لمتطلبات التنمية، إذ إن الأمر ليس بهذه البساطة. فتركيبة قوة العمل البشرية أو البناء المهني المكوَّن من مجموعات المهن الرئيسية (السبع عشرة مجموعة المتعارف عليها عالمياً، او الاثنتا عشرة المعتمدة في إحصاءات القوى العاملة محلياً)، يعتبر مؤشراً دقيقاً إلى العمليات الدينامية التي تتحكم في طريقة عمل النظام الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع حديث (Blau and Duncan, 1967: 23- 5).

وتتحدد العلاقات البنائية بين المجموعات المهنية بموجب انسياب أو تدفق قوة العمل بينها، عبر الزمان، إما في الجيل الواحد من العاملين أو عبر أجيال عدة. إذ يمكن لكل مهنة (وبالتالي مجموعة مهنية) توظيف (inflow) قوة العمل فيها من مصادر مهنية مختلفة من جهة، ويمكن لهذه المهنة أن تستجيب للطلب (ouflow) البنائي على العاملين فيها من محطات مهنية أخرى، فهي تأخذ وتعطي في الوقت نفسه. ويقاس تدفق قوة العمل نحو المهن/ ومن المهن بالحراك الاجتماعي والجغرافي لقوة العمل.

إن التغيرات التي تطرأ على حجم المهن (من حيث أعداد العاملين) تعكس الطلب على الخدمات المهنية المختلفة، والتي تعكس بدورها التغيرات الحاصلة في الاقتصاد والمجتمع تحت تأثير الابتكارات (او المستجدات) التقنية والإدارية في عمليات إنتاج السلع والخدمات

وتوزيعها. مثال على ذلك الابتكارات التقنية التي أدت إلى انخفاض الطلب على الزراعة والمهن الزراعية في الغرب، والابتكارات الإدارية التي أدت إلى انخفاض الطلب على العمالة التقليدية في دول الخليج الريعية في الخمسينات والستينات.

إن التغيرات البنائية من هذا النوع تحدد معدلات الطلب البنائي على القوى العاملة، والتي تتطلب إعادة توزيع قوة العمل البشرية. ولكن الحراك المهني المتحصل يتعدى ضرورات توزيع قوة العمل، التي يستدل عليها بالتقلبات في الطلب على قوة العمل. فهناك حراك اجتماعي إضافي ناتج من انتشار التعليم المنظم الحديث، والذي يغير بدورة ملامح قوة العمل البشرية ونوعيتها، وبخاصة كون التعليم مصدراً رئيسياً للابتكار والتجديد في الاقتصاد والتقانة (Breiger 1990).

ومن المنظور التاريخي الأوسع، فإن دراسة الاتجاهات التاريخية(historical trends) للطلب البنائي على القوى العاملة، يساعدنا على فهم العمليات التي يتكون بموجبها النظام الطبقي أو نظام التدرج الاجتماعي. وهنا نستدرك ونشير إلى أن البناء المهني يختلف كثيراً عن البناء الطبقي، ولكنه يعطينا صورة تقريبية عن توزيع الطبقات والدرجات الاجتماعية وعمليات تكونها على المدى الطويل. فهناك كثير من الأدلة على تهميش متزايد للعمالة غير الماهرة في دول العالم الثالث، وعلى توسّع مهن الطبقات الوسطى والفئات العليا منها في دول الخليج الريعية، بما فيها الكويت.

لقد مرت الكويت بعدة مراحل تاريخية في الخمسين سنة الأخيرة، اضطرت فيها، تحت ضغوط اقتصادية وسياسية دولية وأقليمية، أن تعيد هيكلة (restructuring) الاقتصاد والمجتمع. فانهيار الاقتصاد التقليدي والكساد العالمي في الثلاثينات يمثل مرحلة مهمة تزامنت مع اكتشاف النفط وهيّأت المسرح لتحولات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق.

ولكن التغيرات البنائية التي نتجت من الحقبة النفطية في الخمسينات، أفرزت نمطاً استثنائياً للطلب البنائي على القوى العاملة، تسبب بـ «التركيبة السكانية» الاستثنائية، التي أصبحت الشغل الشاغل للمخططين الاجتماعيين والمصلحين ورجال السياسة على حد سواء. ولتوضيح العلاقة بين الطلب البنائي على القوى العاملة والتركيبة السكانية، فإننا نحتاج إلى أسس وقواعد نحدد بموجبها معدلات هذاالنمط الاستثنائي في الطلب على القوى العاملة. أما تقرير ما اذا كانت هذه المعدلات جيدة أو تشكّل مصدراً للخطر، فإنه يعود إلى الأسس المعيارية التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية في البلاد.

ويمكننا على سبيل الشرح والتوضيح، تحديد ثلاث مراحل في الاتجاهات التاريخية للطلب البنائي على القوى العاملة، تقوم على سبعة أسس، يمكن نظرياً تحويلها إلى مقاييس كمية. وفي كل مرحلة من هذه المراحل، اضطرت الكويت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع، إما

عن وعي وسابق تصميم (في الخطط الخمسية والتشريع مثلاً)، أو تحت ضغوط عالمية وإقليمية أخذت مداها دون تدخل كبير من الدولة (فيما عدا محاولات الحكومة التخفيف من وقعها). ويتضمن الشكل الرقم (١) المعلومات المتصلة بالمراحل التاريخية لإعادة الهيكلة والأسس السبعة التي يقوم عليها نمط الطلب البنائي على القوى العاملة بشكل مختزل ومبسّط.

الشكل الرقم (١)
الاتجاهات التاريخية للطلب البنائي على القوى العاملة وإعادة هيكلة الاقتصاد في الكويت ١٩٦٠ ـ ١٩٩٥

المرحلة الأولى ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	المرحلة الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	المرحلة الثالثة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥
١ ـ ارتفاع معدلات الدخل/ الإنفاق (الاستثمار ـ التوفير) نتيجة لارتفاع معدلات الريع الخارجي	معدلات الدخل القومي تميل إلى الانخفاض مع استمرار معدلات الإنفاق بالارتفاع ـ الأزمة الفسكالية	انخفاض حاد في الدخل، مع ظهور العجز في الموازنات الحكومية
٢ ـ استجابة القطاعات الدينامية في الاقتصاد لمتطلبات التنمية (البنية التحتية)	استكمال مشروعات البنية التحتية الرئيسية، مع توسع قطاع الخدمات العامة ولخدمة السوق	تباطؤ توسّع قطاع الخدمات، مع توسع قطاع التمويل والتجارة على حساب قطاع التشييد والصناعات التحويلية
٣ ـ هيمنة القطاع الحكومي/ كفاءة الاستخدام/ كفاءة الأساليب الإدارية	زيادة هيمنة القطاع الحكومي كسياسة مقصودة بسبب أزمة المناخ، التوسع في التكويت، البطالة المقنعة	ما زالت هيمنة القطاع الحكومي عالية، مع ضعف معدلات كفاءة الاستخدام
٤ ـ الحراك الاجتماعي الجماعي بسبب: أ ـ التثمين، ب ـ الامتيازات، ج ـ الدعم الحكومي	معدلات عالية للحراك الفردي: مخرجات التعليم، الدعم الحكومي (التكويت)	توسع كبير في مهن الطبقات الوسطى، مع ضعف المساهمة المحلية في قوة العمل
٥ ـ توسع معدلات العمالة الأجنبية، ضعف المساهمة المحلية في الاقتصاد	زيادة كبيرة في معدلات العمالة الاجنبية، والتحول إلى العمالة الآسيوية بدلاً من العربية	عودة معدلات العمالة الأجنبية للارتفاع، زيادة نسبة المتقاعدين دون سن التقاعد
٦ ـ نوعية قوة العمل/ غلبة العمالة غير الماهرة	تحسّن طفيف في نوعية قوة العمل مع استمرار غلبة	استمرار توظيف معدلات عالية من العمالة غير الماهرة العمالة غير الماهرة
٧ ـ مؤشرات الانطلاقة التنموية		
أ ـ عدالة توزيع الدخل (حسب مكافيء جيني)	أ ـ ميل إلى تركّز الثروة في ٢٠٪ العليا من السكان	أ ـ استمرار الميل إلى تركّز الثروة في ٢٠٪ العليا
ب ـ الاحتكارات العائلية المحلية	ب ـ استمرار تحكم الاحتكارات العائلية في الاقتصاد	ب ـ زيادة غير منظورة في المشاريع الفردية
ج ـ ضعف الابتكار المحلي	ج ـ ضعف الاستفادة من الابتكار المحلي	ج ـ ضعف الاستفادة من الابتكار المحلي
د ـ كفاءة النظام التعليمي	د ـ عدم وجود طرق لقياس كفاءة النظام التعليمي	د ـ عدم وجود طرق لقياس كفاءة النظام التعليمي

البناء المهني في الدولة الريعية

عند إلقاء نظرة على الشكل الرقم (١)، تتضح مصادر واسعة وملموسة من الخلل أو الملامح الاستثنائية لنمط الطلب البنائي على القوى العاملة في الدولة الريعية. فمع أن جميع عناصر نموذج الطلب البنائي قد اكتمل تحويلها إلى مقاييس كمية حتى الآن، لا يزال هناك الكثير من المعلومات الكمية غير متيسرة او غير متوافرة بشكل يُعتدُّ به، وبخاصة أن هذه المعلومات تتعلق بعناصر غير تقليدية في بحوث القوى العاملة المتداولة. فإدخال متغير الدخل (الرقم ١). ومتغير الحراك (الرقم ٤)، ومتغيرات الانطلاقة التنموية (الرقم ٧)، في إطار تحليلي (analytical framrwork) واحد ليس أمراً مألوفاً في بحوث القوى العاملة الحالية.

الذي يعنينا، في هذه الدراسة، هو أن العناصر السبعة تمثل نمطاً نموذجياً للاقتصاد الريعي، الذي هو شكل من أشكال رأس مال الدولة. إن ديناميات هذا النمط تتبع تداعيات داخلية خاصة به منذ تبلوره في نهاية الستينات من هذا القرن. وعلى الرغم من توافر فرص لتعديل أو «تصحيح» مسار هذا النمط في أوائل الثمانينات (المرحلة الثانية) بعد تفجُر أزمة المناخ وانخفاض أسعار النفط، وسنوح فرصة أخرى بعد تحرير الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١ ومواجهة متطلبات إعادة الإعمار، إلا أن هذا النمط استمر من دون تعديل أو من دون تعديل ملموس حتى تاريخه.

إن هناك من الأدلة الكافية ما يجعلنا نفترض أن هذا النمط سيستمر حسب معدلاته المستقرة ما دام الاقتصاد محافظاً على شكله الريعي: أي استمرار تدفّق الدخل الرئيسي من النفط بشكل ريع خارجي، ما لم تؤدّ الضغوط الخارجية لقوى العولمة (globalization) التي تدفع إلى تهميش اقتصاد الكويت بشكل متزايد، إلى تغيير مسار الاقتصاد الكويتي وإعادة هيكلته بشكل يسمح له باستثمار موارده بصورة أكثر كفاءة في ظل «الغات» ورفع القيود عن التجارة العالمية. هناك، بطبيعة الحال، البعد الإقليمي الخليجي في هذه المعادلة، ولكنه موضوع خارج اهتمامنا في الدراسة الحالية.

وبناء عليه، فإن أهداف الخطة الخمسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، ما زالت بعيدة عن التحقيق؛ وقد دخلت فعلاً سنة ١٩٩٥:

ـ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والاعتماد على التقنيات الكثيفة وتنمية المصادر والموارد البديلة للنفط.

ـ معالجة العنصر البشري وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل، وتنمية الموارد البشرية بما يعمل على رفع كفاءة المواطن وزيادة التماسك الاجتماعي.

ـ زيادة دور القطاع الخاص في العملية الإنمائية وتحديد جوانب انطلاق هذا القطاع والعمل على دعمها في الأجل الطويل (مقتبس من العذبي والشلقاني، ١٩٩٤، ص ٦٥).

ولذلك فنحن نعتقد أن العدوان العراقي ومتطلبات إعادة الإعمار لا يمكن اعتبارها مبررات لتأخر تحقيق الأهداف الثلاثة مارة الذكر، ولا هي معوقات لا يمكن التغلب عليها، فقد تم التغلب عليها (وعلى آثار الغزو العراقي المادية) بشكل فعلي.

ولكن العدوان العراقي ساعد كثيراً على توضيح الارتباط الوثيق بين التركيبة السكانية الشاذة الناتجة من نمط الطلب البنائي الريعي على القوى العاملة، وبين القضية أو الهاجس الأمني. وقد عمق الهاجس الأمني من حالة الركود الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة في ظل استمرار التهديد بالعدوان.

أما الاحتمال الأكثر وروداً فهو أن الكويت وبعض دول الخليج الأخرى سوف تعتبر نتائج سوء إدارتها لاقتصاداتها على أنها نتائج للغزو العراقي (وتمويل عملية التحرير ومتطلبات إعادة الإعمار). بينما الأزمة الحالية هي نتاج «طبيعي» ومتوقع للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت منذ الستينات، وهي تعطي ثمارها الآن. وهذا ما نحاول أن نوضحه من خلال العناصر السبعة المدرجة في الشكل الرقم (١).

لقد كان واضحاً منذ البداية أن معدلات الدخل العالية لن تستمر طويلاً. ويتبع ذلك أن القطاعات الدينامية في الاقتصاد لا تستطيع أن تتوسع بلا نهاية. فقطاع التشييد والبناء كان مرشحاً للتقلص بمجرد أن تستكمل الكويت إنجاز بنيتها التحتية من طرق ومبانٍ «ومشاريع كبرى». وهذا التقلص يحصل مع وجود مجال للتوسع في قطاع الإسكان الجماعي والفردي، لأن قطاع الإسكان يتأثر بشكل كبير بالسياسات المالية للدولة، وبالتالي بتقلبات الدخل القومي.

الأمر نفسه ينطبق على قطاع الصناعات التحويلية، فتوسعه يستند أساساً إلى صناعات البتروكيماويات الحكومية، وإلى هامش الربح بين سعر الاستيراد وسعر السلع المصنعة محلياً. وكلا الفئتين تعتمد على الدعم والحماية الحكوميين. لقد أوضحت في مكان آخر (النقيب ١٩٨٧، انظر الفصل الخامس) أن القطاعات الدينامية الإنتاجية كالبناء والصناعات التحويلية تعتمد بشكل رئيسي على أشكال مبتكرة من الدعم الحكومي، ولذلك لم يكن نموّها مؤشراً مستقلاً إلى توسيع القاعدة الاقتصادية بشكل ذاتي. أما قطاع التجارة، فإن انحساره يعود إلى فقدان أو تقلص أسواق إعادة التصدير التقليدية للكويت: السعودية، وإيران، والعراق، إما بسبب نمو الاقتصادات المحلية، كما في حالة السعودية، أو لاعتبارات سياسية، كما في حالة إيران والعراق.

الحراك البنائي والانطلاقة التنموية

لقد كانت السمة الأساسية لعملية الحراك الاجتماعي، أو تدفق القوى العاملة بين مجموعات المهن الرئيسية عبر الأجيال، السمة الجماعية نتيجة لسياسات التثمين والامتيازات (benefits) الممنوحة للمواطنين والدعم الحكومي للسلع والخدمات العامة. وبموجب هذه العملية، حافظت الطبقات والدرجات الطبقية الرئيسية على مواقعها الطبقية من دون تغيير كبير. فقد حافظ التجار على مواقعهم وتحوّل أبناء الطبقات الوسطى القديمة إلى مهن الطبقات الوسطى الحديثة. والطبقة الدنيا القديمة تحولت إلى الفئات الدنيا من الطبقات الوسطى الحديثة بسبب سياسة التكويت والتوظيف الحكومي. ولا بد أن ننبه إلى أن عمليات الحراك الاجتماعي، هي من الحالات النادرة القليلة الحدوث، على هذا النطاق الواسع.

كيف عوّض النقص في المهن الدنيا والعليا من البناء المهني؟ باللجوء إلى توظيف العمالة العربية (الفلسطينيون والمصريون) والاجنبية (الهنود والإيرانيون) على نطاق واسع، إلى درجة تحوّل معها المواطنون إلى أقلية في بلادهم منذ مطلع الستينات من هذا القرن. وهنا يجب أن نلاحظ أن سياسات التكويت والتثمين وإعطاء الامتيازات، قد خفّضت من وقع التحوّلات الكبيرة على فئات السكان، ومنعت الحراك الاجتماعي الهابط من أن يأخذ مداه في الأحوال الاعتيادية المشابهة: فالطلب على المهن التي تتطلب مهارات تقليدية قد انحسر تماماً، ولكن سياسة التكويت قد استوعبت القوى العاملة التقليدية في الجهاز أو البيروقراطية الحكومية. وهي بذلك قد تجنبت ظهور حالات من عدم الرضا أو الاحتكاك السياسي بين الطبقات الاجتماعية، ووفرت قنوات لتوزيع الدخل القومي من خلال الوظيفة الحكومية.

ولكن هذه السياسات لم تمنع الانحسار الكبير في مساهمة المواطنين في القوى العاملة. فلم تتعد نسبة مساهمة المواطنين (أي نسبة الناشطين اقتصادياً) طيلة العشرين سنة في هذه المرحلة، ١٩٪ من مجموع القوى العاملة. وهذه نسبة متدنية مقارنة بنسبة مساهمة المواطنين في الدول الصناعية التي لا تقل عن ٤٠٪، وبنسبة مساهمة المواطنين في الدول المتخلفة عنها، والتي لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة. (وتشمل الفئات خارج قوة العمل ربات البيوت والذين يتلقون مساعدات اجتماعية والطلبة). ولذلك انحسرت مساهمة المواطنين في مهن الطبقة العاملة بل إن هذه المهن فقدت عامليها، بنهاية السبعينات، إلا في بعض مهن قطاع النفط والصناعات النفطية.

ولذلك اتجهت سياسات التوظيف في القطاعين العام والخاص إلى تعويض النقص في العاملين، في المهن الدنيا من البناء المهني، من العمالة العربية والأجنبية. وقد شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في أعداد العاملين الذين لا يحملون مؤهلات تعليمية ويعملون في مهن

لا تتطلب مهارات خاصة، بل يمكن القول إن أكثر من نصف العمالة الأجنبية هم من الأميين، والأميين وظيفياً (أي الذين يقرأون ويكتبون أو لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية). حتى قطاع الخدمات الذي هو أكبر قطاع اقتصادي (اكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة)، يمثل خدم المنازل المصنفين في الخدمات الشخصية النسبة الغالبة من العاملين فيه.

من الواضح تماماً أن هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ونوعية قوة العمل البشرية المتوافرة في السوق المحلي لم ولن تسمح لانطلاقة تنموية بالمعنى المتعارف عليه في الغرب أو في شرق آسيا (Senghaas, 1988). فقد دلت تجارب الدول، على تفاوت أحجامها، التي حققت انطلاقة تنموية على ضرورة وجود عدد من الأوضاع المناسبة التي يمكن الاستدلال عليها بالمؤشرات التالية:

ـ لا يمكن تحقيق الانطلاقة التنموية من دون توزيع عادل أو واسع للدخل والمنافع والامتيازات. وكان واضحاً، منذ بداية الستينات، أن توزيع الدخل الوطني لم يكن على أسس متكافئة أو عادلة. فإذا أخذنا سياسة التثمين مثلاً، فقد حصل أفراد معدودون من خمسٍ وثلاثين عائلة تجارية معروفة على أكثر من ٤٥٪ من إجمالي مبالغ التثمين لفترة من سنة ١٩٦٠ إلى نهاية سنة ١٩٨١، أي أنهم حصلوا على ٧٨٠٢٨٤٦٢٨ ديناراً مقابل ٩٣٥٥٧٧٨٣٨ ديناراً حصل عليها بقية السكان الكويتين (هذه الأرقام مستمدة من إجابات وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٥ وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٣ عن أسئلة نيابية ــ سجلات مجلس الأمة).

ـ والمؤشر الآخر إلى عدم تناسب الأوضاع السائدة للانطلاقة التنموية، هو طغيان الاحتكارات العائلية المحلية على القطاع الخاص. فأغلب الشركات هي إما شركات عائلية أو شركات تضامن مقفلة. أما لماذا تعتبر هذه الاحتكارات العائلية معوقاً للتنمية، فلكونها شركات لا تخضع لأسس محاسبية محددة، وقرارات الإنتاج والاستثمار لا تخضع لمتطلبات السوق أو المتطلبات الاجتماعية للتنمية. وغالباً ما تنتهي هذه الشركات بموت مؤسسها أو اختلاف الشركاء لأي سبب من الأسباب، أو نشوء نزاعات تنشأ بين الورثة. لن يستطيع أحد أن يمنع قيام شركات شخصية، ولكن الاقتصاد يجب أن لا يكون رهينة هذه الشركات التي تتحول مع تواطؤ المسؤولين الحكوميين معها إلى احتكارات محلية تستعمل نفوذها للتحكم في الأسعار، وتملك القدرة على الدخول في جميع النشاطات الاقتصادية التي تدر دخلاً عالياً، فتحول دون المنافسة وتقلص الفعاليات الكسبية لدى عامة المواطنين (entrepreneurial activities).

ـ أما المؤشر الثالث، والذي نادراً ما يدخل في اعتبارات الانطلاقة التنموية، فهو مؤشر الابتكار المحلي. والمقصود بالابتكار هنا هو القدرة على التكيّف والتفاعل مع الأوضاع

المستجدة بطرق وأساليب جديدة، سواء كانت هذه القدرة متصلة بالآلات والأدوات أو أساليب الإدارة والتنظيم. وجميع هذه الابتكارات تصب في المستودع الوطني للمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الأوضاع المستجدة. وهذا ليس بالموضوع الجديد، فقد نبّه إلى أهميته جوزيف شومبيتر، واستعمله نيلسن ووِنتر في إعادة النظر في نظرية المؤسسة الاقتصادية (theory of the firm) (Nelson and Winter, 1982). ولكن ديتر سانغاس اعتبره عنصراً حاسماً في الانطلاقة التنموية قياساً على تجربة أوروبا وشرق آسيا (Senghaas, 1988). المهم هنا ملاحظة أن ضعف الابتكار المحلي يعود إلى الافتقار إلى القنوات المؤسسية التي تتبنى الابتكار وتدعمه، وإلى العنصر السادس وهو نوعية قوة العمل البشرية، فإذا كانت نوعية العمل متدنية، فإننا نتوقع ضعف مستويات الابتكار المحلي. لقد حاولت إثارة موضوع الابتكار في تجربة الكويت، أثناء الاحتلال العراقي، وكيف استثمرت مستودع المهارات المتاح لها في موضع آخر (النقيب، ١٩٩١).

ـ والمؤشر الأخير، كفاءة النظام التعليمي، وهو غير منفصل عن الابتكار ونوعية قوة العمل البشرية. ولكن لما كنا لا نملك طرقاً ميدانية لقياس كفاءة النظام التعليمي، فإننا نكتفي بملاحظة نسب الأمية مقابل المؤهلات التعليمية العالية المطلوبة لتحسين نوعية قوة العمل. فقد قام رياض طبارة بدراسة الحالة الانتقالية التي تمر بها دول الخليج (باستثناء السعودية وعُمان) لتوضيح الفجوة بين ارتفاع مستويات الدخل (قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، وتدني مستوى التأهيل التعليمي لقوة العمل (قياساً إلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة)، ومستوى الخدمات الصحية (قياساً إلى توقعات الحياة لدى الولادة). فمستويات الدخل التي تتمتع بها هذه الدول تضعها بين الدول المتقدمة، إلا أن تدني مستويات التأهيل التعليمي، يجعلها تبعد أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية عن خط الاتجاه بالنسبة إلى مجموع دول العالم (طبارة، ١٩٨٧).

اتجاهات الطلب البنائي:

قبل التحرير/ بعد التحرير

إذاً، فقد استقرت السياسات التي تتحكم في الطلب البنائي على القوى العاملة في نمط استثنائي للدولة الريعية. وهذه السياسات لم تنتهز الفرص التاريخية في إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع بما يتناسب مع انطلاقة تنموية حقيقية، وعلى المدى الطويل مع وضوح الأهداف نظرياً في الخطط الخمسية، ومع توافر الإمكانات المالية والمادية الضخمة. وسيتضح من المقارنة بين مرحلة ما قبل التحرير (الثمانينات من هذا القرن) ومرحلة ما بعد التحرير (النصف الأول من التسعينات) أن الفرص التاريخية لإعادة الهيكلة، لم تكن وحدها التي

تعرضت للهدر، وإنما موارد البلاد أيضاً. ولم يكن العدوان العراقي إلا عاملاً مساعداً على تسريع نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وكما كان متوقعاً، فقد بدأت معدلات الدخل الوطني بالانخفاض الحاد منذ سنة ١٩٨٢، عاكسة الاتجاه الذي بدأ في سنة ١٩٧٣ والمسمى بالطفرة النفطية. ومنذ ذلك الحين، دخلت الكويت في مرحلة الأزمة الفسكالية (fiscal crisis) حسب التصور الذي وضعه جيمس أوكونر للاتجاهات التاريخية في سياسات الرعاية الاجتماعية: تميل معدلات الانفاق إلى الارتفاع المستمر، بغض النظر عن تقلبات مستويات الدخل القومي. لماذا؟ لأن التعود على مستويات عالية من المعيشة تستند إلى سياسات الدعم الحكومي، تجعل المواطنين يعتقدون أن هذه المستويات مكسب اجتماعي وإنجاز سياسي من الصعب التخلي عنه. هذا من جهة ومن جهة اخرى، فإن الضغوط السياسية التي تضعها جماعات الضغط وأصحاب المصالح الموظفة (vested interests)، والتي تمثّل فئات من النخبة الحاكمة والأوليغاركي التجارية المتنفذة نفسها تلعب دوراً حاسماً في منع التراجع عن سياسات الدعم الحكومي أو محاولة تقليصها (النقيب، ١٩٨٧).

وقد لاحظنا كيف فشل التيار المحافظ الرجعي في الغرب، المتمثل في سياسات تاتشر ـ ريغان، في التراجع عن التزامات الحكومة في الضمان الاجتماعي، والمساعدات الحكومية، والخدمات الصحية. كما نلاحظ صراع دول في العالم الثالث مثل مصر وتركيا مع البنك الدولي حول ضرورة التخلي عن التوظيف الحكومي، وسياسات دعم أسعار السلع الأساسية (التموين). الشيء نفسه ينطبق على دول الخليج. إن مجال المناورة الوحيد أمام دول الخليج، ممثلة في الكويت، هو زيادة أسعار الخدمات العامة والسلع التي تنتجها المؤسسات الصناعية الحكومية (البترول ومشتقاته مثلاً)، وهي أسعار مدعومة بالكامل. ولكن هذه الدول مضطرة أولاً إلى حماية دخل المواطنين من التآكل بسبب زيادة أسعار السلع على المستوى العالمي، وبسبب زيادة الفوارق الطبقية التي تفتح المجال واسعاً أمام ظاهرة الحرمان النسبي، والتي يمكن أن تتحول إلى مصدر للاحتكاك السياسي بين طبقات الشعب (سكان المناطق الداخلية مقابل سكان المناطق الخارجية في الكويت مثلاً).

أما عن قدرة القطاعات الدينامية في الاقتصاد على الاستجابة لمتطلبات التنمية، فيمكن الاستدلال على ضعفها من المعلومات في الجدول الرقم (٨). ففيما بين سنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، خسرت القطاعات الإنتاجية جزءاً ملموساً من قواها العاملة: التشييد والبناء، النقل والمواصلات، المناجم والمحاجر، وتوقف قطاع الصناعات التحويلية فعلياً عن النمو بين سنوات ١٩٩٠ (قبل الغزو) ومنتصف سنة ١٩٩٤ (بعد الغزو). أما القطاعان اللذان شهدا توسعاً كبيراً، فهما التجارة والتمويل. ولا نعلم، على وجه الدقة، إذا كان

توسعهما جزءاً من ظاهرة عالمية أم يمثل اتجاهاً محلياً، ولكن هذا التوسع يمثل اتجاهاً تاريخياً بدءاً من سنة ١٩٨٥، ولم يتأثر بالغزو العراقي كثيراً.

ولم تشكل الزيادة في القوى العاملة في قطاع الخدمات، أكبر القطاعات الاقتصادية حجماً، توسعاً كبيراً. وأغلب الظن أن النسبة المئوية الأكبر للزيادة يعود إلى خدم المنازل أو الخدمات الشخصية. ويتضح من الجدول الرقم (٣) أن متوسط حجم الأسرة الكويتية الصافي هو ٦،٧ أفراد، بينما متوسط حجم الأسرة الكويتية الإجمالي الذي يشمل الخدم هو ٨،٥ أفراد، أي أن هناك خادمين في المتوسط لكل أسرة كويتية، ولذلك فإن أحجام الأسر الكويتية التي تزيد على (١١) شخصاً تمثل ٥٤،٤٪ من مجموع الأسر الكويتية. ولما كان أغلب الخدم الشخصيين من الذين يحملون مؤهلات تعليمية متدنية، فإن هذا كفيل بتخفيض نوعية قوة العمل وتناسبها مع متطلبات التنمية في نهاية القرن العشرين.

خصائص القوى العاملة بعد التحرير

دعونا ندقق قليلاً في خصائص القوى العاملة بعد التحرير، في ظل الاتجاهات التاريخية للطلب البنائي على قوة العمل البشرية المتوافرة للاستخدام. المعلومات في الجدول الرقم (١) تشير إلى أن الكويتيين يشكلون ١٧،٣٪ من القوى العاملة وهي نسبة تقل عن تلك المسجلة في سنة ١٩٩٠ بأقل من ٠،٧٪. بينما يشكل غير الكويتيين ٨٢،٦٪ من القوة العاملة، ثلاثة أرباعهم تقريباً من الآسيويين، ويمثلون ٥١٪ من القوى العاملة، وانخفضت نسبة غير محددي الجنسية من ٧٪ من القوى العاملة قبل التحرير إلى نحو ٢٪. ولكن أين بقية قوة العمل البشرية الكويتية؟

الإجابة عن هذا السؤال تتضمنها المعلومات في الجدول الرقم (٢). ٥٤،٨٪ من الكويتيين خارج قوة العمل طلبة و٣٦،١٪ ربات بيوت و٩٪ من المتقاعدين، ومجموعهم يمثل ٣١٪ من قوة العمل البشرية خارج قوة العمل. إذا كان ضعف مساهمة النساء في القوى العاملة، مع توافر خدم المنازل، يثير الاستغراب، فإن التقاعد دون السن القانونية (٦٠ سنة) هو مدعاة أشد للاستغراب، إذ إنه يشير إلى مشكلة أطلق عليها مصطلح التقاعد المبكر. أما ما الذي يدفع الشباب إلى التقاعد قبل بلوغ سن التقاعد، فذلك موضوع تعرض له الكثيرون (أنظر الطحيح، ١٩٩٣ على سبيل المثال).

وهنا أيضاً يتضح أن القطاع الحكومي يستوعب أكثر من ٩٢٪ من القوى العاملة الكويتية. فمن بين ١٦٢٢٣٦ شخصاً يمثلون مجمل قوة العمل الكويتية، كان يعمل ١٥٠٧٦٣ شخصاً في الحكومة، حتى منتصف سنة ١٩٩٤. بينما لا يعمل من الكويتيين في القطاع الخاص إلا ٨٦٣٨ شخصاً. وإذا ما أضفنا قوة العمل غير الكويتية الموظفة في

القطاع الحكومي، فإن مجموع العاملين في الحكومة يبلغ ٢٤٦٠٠٣ أشخاص من مجمل قوة العمل البشرية (٩٣٨٧٧٨ شخصاً)، أو ٢٦،٢٪. وهذا اكبر توسع يشهده التوظيف في القطاع الحكومي، منذ استقلال الكويت، ويمثل توجهاً معاكساً لكل سياسات التوظيف الحكومية المعلنة (الجداول الأرقام ٢ و٥ و٦).

هناك خصائص طريفة لقوة العمل في الكويت (الجدولان الرقمان ٥ و٦). فنحو ٢٪ من قوة العمل غير الكويتية في القطاع العائلي الخاص، بينما لا يزيد عدد الكويتيين الذين يعملون في هذا القطاع على ٢٢ شخصاً. ومن بين المتعطلين عن العمل الكويتيين يحمل ٤،١٪ مؤهلات تعليمية عليا، ومن بين غير الكويتيين ٢،٤٪ يحملون هذه المؤهلات، ولكن ٧١،٨٪ من قوة العمل غير الكويتية يحملون مؤهلات دنيا أو من دون مؤهلات تعليمية. والنسبة المقابلة من الكويتيين، هي ٤٥،٦٪. أما الكويتيون الذين يحملون مؤهلات متوسطة وعليا، فنسبتهم ٥٤،٤٪ وتقابلها نسبة ٢٨،٢٪ لدى غير الكويتيين. وهذا يمثل تحسناً نسبياً في نوعية قوة العمل (راجع الشكل الرقم (١)، العنصر ٦).

ومع ذلك، ما زالت نوعية قوة العمل متدنية بالقياس للتحديات التي تواجه الكويت في المستقبل من ضغوط العولمة (globalization) التي تؤدي إلى تهميش الاقتصاد الكويتي في حالة الفشل في مواجهتها. ومن دراسة العذبي والشلقاني المبنية على مسح عينة للعاملين في القطاع الحكومي، لا نستنتج فقط أن النسبة الغالبة من العمالة الكويتية من الذين يحملون مؤهلات تعليمية متدنية هي التي بقيت تحت الاحتلال، والعمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً غادرت الكويت أثناء الاحتلال، وإنما أيضاً أن جميع هذه الفئات قد زادت أعدادها بأكثر من ٥٠٪ بعد التحرير في جميع الفئات للكويتيين وغير الكويتيين (العذبي والشلقاني، ١٩٩٤، الجدول الرقم ١).

وهكذا يتبين أن سياسات التوظيف الحكومية وفرص التوظيف في القطاع العام، قد عادت بسرعة كبيرة إلى ما كان عليه الوضع قبل سنة ١٩٩٠، وبذلك فقد فاتت أو كادت فرصة إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع في الكويت بما يتناسب مع متطلبات التنمية في نصف العقد الأخير من القرن العشرين. فما زال ١٨،٧٪ من قوة العمل الكويتية من الأميين والذين يقرأون ويكتبون، و٤١،٢٪ من غير الكويتيين في هذا الوضع، والذين يحملون الشهادة الابتدائية هم ٢٤،٣٪ من الكويتيين و١٤،٤٪ من غير الكويتيين. وهاتان الفئتان أو ما مجموعه ٦١،٦٪ من قوة العمل في الكويت، لا يمكن أن توظف بشكل مثمر أو منتج في السنوات القادمة. وهذا ينطبق على جميع المهن، فحتى المهن التي تتطلب مهارات (وبالتالي تأهيلاً) متدنية، وحتى مهن العمل اليدوي، تحتاج إلى مؤهلات متوسطة كحد أدنى

للتعامل مع مستويات محدودة في التقانة العادية، فما بالك بالتقانة العليا! وهذا ما سنلتفت إليه الآن.

تدفق قوة العمل في مجموعات المهن الرئيسية

لقد سبق أن أوضحنا أن القطاعات التي نمت بعد التحرير هي ثلاثة: خدمات المجتمع، والتمويل وخدمات الأعمال، وبدرجة أقل قطاع الصناعات التحويلية (الجدول الرقم ٨). ولكن ما هي المهن على مستوى نوعية قوة العمل؟ الإجابة عن هذا السؤال يمكن استخلاصها من المعلومات المدرجة في الجدولين الرقمين ٧/أ و٧/ ب. وفي الحقيقة فهذه هي من الحالات النادرة التي تتوافر فيها معلومات عن كل المجموعات المهنية الرئيسية (الجدول الرقم ٧/ ب). فقد جرت العادة على اختصارها بفئات تعداد السكان (census categories) على النحو التالي:

١ ــ المشتغلون بالمهن العلمية

٢ ــ المديرون الإداريون ومديرو الأعمال.

٣ ــ الموظفون التنفيذيون والكتابيون.

٤ ــ المشتغلون بأعمال البيع.

٥ ــ المشتغلون بأعمال الخدمات.

٦ ــ المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان.

٧ ــ عمال الإنتاج والعمال العاديون.

٨ ــ متعطلون جدد.

هذه المعلومات التفصيلية تعطينا صورة أوضح (أ) لتدفق قوة العمل بين فئات المهن الرئيسية، وبالتالي (ب) مؤشراً أدق إلى التغيرات البنائية في الاقتصاد، والتي تعكس بدورها (جـ) عملية تكوّن الدرجات الاجتماعية، وآليات عملية الحراك الاجتماعي. وحتى تؤدي هذه المعلومات التفصيلية هذه الوظائف، قمنا بتجميع هذه الفئات المهنية في ثلاثة مستويات: المستوى الأول من المجموعة المهنية ١ إلى ٤ (الجدول الرقم ٧/ب) وتمثل الفئات العليا من الطبقة الوسطى، والمستوى الثاني، من المجموعة المهنية ٥ إلى ٨، وتمثل الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى، والمستوى الثالث من المجموعة المهنية ٩ إلى ١٢، وتمثل الطبقة العاملة. أما

الأوليغاركي، أو الطبقة العليا من كبار التجار، فيمكن أن يستدل عليها في فئة تعداد منفصلة (في جداول أخرى) تحت فئة «صاحب عمل» أو تحت فئة «يعمل لحسابه» في المستوى الأول من المجموعات المهنية. ولكننا، مع الأسف، لا نستطيع، في الوقت الحاضر، أن نقارن بين هذه المعلومات في الجدول الرقم (٧/ب) وبين مجموعات التعداد، إلا بعد التوثق من الأسلوب الذي اعتمد في المجتمع.

وإذا ما تم ذلك، يتضح أن هناك توسعاً متوقعاً في مهن الطبقة (أو الطبقات) الوسطى، التي تتميز عن بقية فئات الطبقات الوسطى بتعليمها الجامعي، وارتفاع مستوى دخلها نسبياً حسب تسعيرة الحكومة. وتشكل الفئات العليا من الطبقة الوسطى ١٣،٦٪ من قوة العمل، والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى ١٩،٤٪، والطبقات الدنيا ٦٦،٩٪. هنا يجب الانتباه إلى أن التوظيف في عداد الفئات العليا والدنيا من الطبقات الوسطى هو بشكل رئيسي عن طريق التعليم أو ما يوصف هذه الأيام بمخرجات التعليم.

ومن تجارب المجتمعات الأخرى، فإن الفئة الدنيا في مستوى المديرين والمشرفين في المستوى الاول، والكتبة وفئة رجال الشرطة في المستوى الثاني، وفئة عمال الخدمات والعمال العاديين هي المرشحة لعرض العمالة في المهن الأعلى منها. وأن الفئة المهنية على الخط الفاصل هي المرشحة لعرض العمالة للفئة المهنية المجاورة لها من أعلى على الخط الفاصل: فئة الأدباء إلى فئة المديرين وفئة العمال المهرة إلى فئة الكتبة ورجال الشرطة، عبر الأجيال، وفي الأحوال العادية (إذا كانت أغلبية القوى العاملة من المواطنين مثلاً).

ولذلك، يجب أن ينتبه من يطالب بفتح باب التعليم الجامعي إلى انعكاسات ذلك على الوضع الطبقي في المدى البعيد، مثل ما هو حاصل الآن من توسّع في الفئات العليا من الطبقة الوسطى. بينما المطالبة بتضييق القبول في التعليم الجامعي ستؤدي إلى خلق نخبة طبقية مبنية على التأهيل الجامعي. ومن المرجح أن تتكون الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى من الذين يحملون مؤهلات ثانوية أو من الذين يتسربون من التعليم العام قبل الحصول على الثانوية العامة. للتعليم إذاً علاقات متشابكة بالتوظيف والوضع الطبقي والانطلاقة التنموية. ومن يطالب بأن تتطابق مخرجات التعليم مع حاجات التنمية لا يستطع أن يدرك درجة تشابك نظام التعليم بالعمليات الدينامية في الاقتصاد والمجتمع.

فإذا كان في الإمكان توفير المتخصصين الذين تحتاج إليهم عملية التنمية حسب العدد المطلوب، هل معنى هذا أن تتوقف عملية التعليم بعد بلوغ هذا العدد وتغطية التخصصات المطلوبة؟ إن الحد الادنى لمستوى المعلومات والمهارات الذهنية التي يتطلبها العيش في بيئة القرن الحادي والعشرين يقتضي استثماراً أوسع في التعليم لتنمية الموارد البشرية يتعدى حاجات التوظيف من أجل التنمية، ويجب الفصل بين الاثنين. ولا يفوتنا أن نذكر أن فرص

الترقي في الحياة المهنية، وما يترتب عليها من تحسين في فرص الحياة، يرفع من مستوى الطموح لدى أبناء العاملين في المهن الدنيا، ويزيد من مطالبتهم بالحقوق والامتيازات المادية والسياسية، التي تترتب على ما يمكن أن ينجزوه في حياتهم العملية. وهذه مسألة لا نستطيع الدخول في تفاصيلها في السياق الحالي.

ونخلص من هذا إلى أن هناك عدة اعتبارات في تدفق قوة العمل بين الجماعات المهنية، وهذه الاعتبارات لا يمكن اختزالها بالاعتبار الاقتصادي (الحاجة إلى مهن معينة لأداء وظائف محددة)، ولا بالاعتبار التوظيفي (الحاجة إلى مستوى تأهيل تعليمي معين حسب متطلبات التنمية). وإنما تتعدى ذلك إلى الاعتبار الاجتماعي (انعكاسات تدفق قوة العمل على تكون الطبقات والدرجات الطبقية)، والاعتبار النفسي (المترتب على الحراك الاجتماعي الصاعد والهابط وإدراك الفرص المتاحة للترقي في الحياة، وبخاصة من حيث انفتاح المجتمع وقلة منغلقات الحراك)، والاعتبار السياسي (المطالبة بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الخدمات العامة وبخاصة في مجال التعليم، والمطالبة بعدم تركّز الثروة لدى قلة أوليغاركية).

وأخيراً، فإن تحسن نوعية قوة العمل يقاس بدقة في اتساع مستودع المهارات في المجتمع والتبني المؤسسي للابتكار الذي هو عصب الحياة في القادمات من السنين.

الكويت ١٩٩٥/١/١

الجدول الرقم (١)

توزيع إجمالي قوة العمل حسب النوع ومجموعات الجنسية

نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤ في الكويت

الجنسية	ذكور	إناث	جملة	الوزن النسبي٪
كويتيون	١١١٦٠٤	٥١٠٣٢	١٦٢٦٣٦	٪١٧٫٣
غير كويتيين	٦٢٤٨١٩	١٥١٣٢٣	٧٧٦١٤٢	٪٨٢٫٦
عرب	٢٤٦٩٩٠	٢٣٩٩٨	٢٧٠٩٨٨	٪٢٨٫٨
غير عرب	٣٦٠٤١٣	١٢٦٨٤٩	٤٨٧٢٦٢	٪٥١٫٩
آسيويون	٣٥٣٩٤٤	١٢٤٦٨٢	٤٧٨٦٢٨	٪٥٠٫٩
بدون (غير محددي الجنسية)	١٧٤١٦	٤٧٦	١٧٨٩٢	٪١٫٩

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، البيانات الأساسية للسكان والقوى ا لعاملة حسب الحالة في ٣٠/٦/١٩٩٤ ــ وزارة التخطيط ــ الكويت.

الجدول الرقم (٢)

توزيع السكان حسب الجنسية والعلاقة بقوة العمل

١٥ سنة فأكثر، حزيران/يونيو ١٩٩٤

	الكويتيون	غير الكويتين	جملة المجتمع
القوة البشرية	٣٧٢١٤٧	٨٩٨٧٠٠	١٢٧٠٨٤٨
داخل قوة العمل	١٦٢٦٣٦	٧٧٦١٤٢	٩٣٨٧٧٨
	(٪١٧٫٣)	(٪٨٢٫٧)	
خارج قوة العمل	٢٠٧٥٥١	١٢١١٨٢	٣٢٨٧٣٣
المتعطلون	٢٤٣٥	٤٠٣٨	٦٤٧٣
خارج قوة العمل	(٢٠٧٥٥١)	(١٢١١٨٢)	(٣٢٨٧٣٣)
الطلبة	١١٣٨٢١	٥٦٩٥٠	١٧٠٧٧١
المتقاعدون	١٨٧٤٤	١٣٢٥	٢٠٠٦٩
(لديهم إيراد)	(٪٩)		
ربات البيوت	٧٤٫٩٨٦	٦٢٩٠٧	١٣٧٨٩٣
	(٪٣٦٫١)		
الجملة٪	٪٣١	٪١١٫٢	٪١٨٫٨

الجدول الرقم (٣)

توزيع الأسر الخاصة حسب الجنسية وفئات حجم الأسرة

بمن في ذلك الأقارب والخدم

حجم الأسرة	٪ الأسر الكويتية	٪ الأسر غير الكويتية
من ١ إلى ٥ أشخاص	٪١٠،٦	٪٥١،٣
من ٦ إلى ١٠ اشخاص	٪٣٥	٪٢٩،٥
من ١١ إلى ١٤ شخصاً	٪٢٤	٪١٠،٨
١٥ شخصاً فأكثر	٪٣١،٤	٪٨،٢

متوسط حجم	الأسرة الكويتية صافٍ إجمالي		الأسرة غير الكويتية صافٍ إجمالي		الأسر الجماعية صافٍ + إجمالي
	٦،٧	٨،٥	٣،٢	٣،٢	٥،٩
جملة المجتمع (٥،٥)					

الجدول الرقم (٤)

التوزيع النسبي للسكان من ١٠سنوات فإكثر

حسب الحالة التعليمية في حزيران/ يونيو ١٩٩٤

	كويتي٪	غير كويتي٪		الجملة٪
أمي/ لا يقرأ ولا يكتب	٪١٨،٧	٪٤١،٢	الأميون	٪٤٤
ابتدائي	٪٢٤،٣	٪١٤،٤	وظيفياً	٪١٧،٦
متوسط	٪٢٩،٨	٪١٩		٪٢٢،٥
ثانوي/دبلوم	٪١٧،٧	٪١٧،٨		٪١٨،٤
جامعي/ عالٍ	٪٧،٥	٪٧،٦		٪٧،٥
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠		٪١٠٠

الجدول الرقم (٥)
التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية
حسب القطاع والحالة التعليمية ١٩٩٤

القطاع	من دون مؤهل ٪	مؤهلات دنيا ٪	مؤهلات متوسطة ٪	مؤهلات عليا ٪	التوزيع بالأعداد (فرداً)
الحكومي	٥،٣	٤٠	٣٥	١٨،٩	١٥٠،٧٦٣
المشترك	١،٣	١٢،٧	٣٤،٨	٥١،٢	٧٧٨
الخاص	١٤،٥	٢٦،٢	٢٧،٤	٣١،٩	٨،٦٣٨
العائلي	٦٨،٢	٢٧،٣	٤،٥	-	٢٢
المتعطلون	٥٨،٣	٣٠،٢	٧،٤	٤،١	٢،٤٣٥
الجملة	٦،٦	٣٩	٣٤،٩	١٩،٥	٪١٠٠

الجدول الرقم (٦)
التوزيع النسبي لقوة العمل غير الكويتية حسب القطاع والحالة التعليمية ١٩٩٤

القطاع	من دون مؤهل ٪	مؤهلات دنيا ٪	مؤهلات متوسطة ٪	مؤهلات عليا ٪	التوزيع بالأعداد (فرداً)
الحكومي	٢٠،٦	٢١،٦	٢٧،٨	٣٠	٩٥،٢٤٠
المشترك	٣١،٣	٢٧	٣٠،٢	١١،٥	٨،٤٦٤
الخاص	٤٢،٩	٢٩،٧	٢٠،٥	٦،٩	٥١٤،٥٨٠
العائلي	٦٣،٣	٢٤،٦	١١،٦	٠،٥	١٥٣،٦٦٠
المتعطلون	٢٧،٩	٥٦،٧	١٣	٢،٤	٤،٠٣٨
الجملة	٤٤	٢٧،٨	١٩،٧	٨،٥	

الجدول الرقم (٧/أ)
التوزيع الإجمالي لقوة العمل الكويتية حسب المجموعات المهنية وأقسام النشاط الاقتصادي كما هي الحالة في حزيران/ يونيو ١٩٩٤

(أ) أكثر القطاعات دينامية		(ب) أكبر المجموعات المهنية عددياً	
١ ـ خدمات المجتمع	٤٤١٢٢٧	١ ـ عمال الخدمات والزراعة والعاديون	٤٨٠٢٣٣
٢ ـ التجارة والمطاعم	١٧٧٢٥٨	٢ ـ الكتبة ورجال الشرطة والمطافىء	١١٦٨٧٨
٣ ـ التشييد والبناء	١٢٢٠٩٨	٣ ـ العمال المهرة (الحرفيون في الإنتاج)	٨٤٤٧١
٤ ـ الصناعات التحويلية	٦٨٢٣٧	٤ ـ المديرون والمشرفون	٤٩٤٢٢
٥ ـ النقل والمواصلات	٣٦٥٨٢	٥ ـ العمال نصف المهرة في الإنتاج	٤٣٧٦٩
٦ ـ التمويل وخدمات الأعمال	٣٤٢٦٨	٦ ـ المدرسون	٣٨٣٠٨
٧ ـ الزراعة	١٤٩٠٢	٧ ـ الفنيون في الهندسة والطب والعلوم	٣١٠٣٤
٨ ـ الكهرباء والماء	٦٨٨٧	٨ ـ المشتغلون بأعمال البيع	٢٤٦٤٥
٩ ـ المناجم والمحاجر	٦٧٨٤	٩ ـ الاقتصاديون والمحامون والمحاسبون	٢٠٢٦٦
		١٠ ـ الأطباء والعلميون والمهندسون	٢٠٠٥٦
		١١ ـ الأدباء والفنانون	١٠١٥١
		١٢ ـ غير مبين	١٩٥٤٥

الجدول الرقم (٧/ ب)

المجموعات المهنية	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	النقل والتخزين	التجارة والمطاعم	التمويل وخدمات الأعمال	خدمات المجتمع	الجملة (بدون غير مبين)
١ ـ الأطباء والمهندسون	٢٣٢	٦٥٥	١٨٢٦	٧٩٥	٣٢٨٨	٧١٤	٣١٢١	١٤٨٠	٧٦٥٤	٢٠٠٥٦
٢ ـ الاقتصاديون والمحامون والمحاسبون	٧٨	٢١٠	١٠٤٧	٢٠٨	١٨١٠	٩٠٦	٤٨٣٩	٣١٢٦	٧٥٤٨	٢٠٢٦٦
٣ ـ المدرسون	١	٧٥	٦	٣	١	٨	١٧	١٦	٣٧٨٤٥	٣٨٣٠٨
٤ ـ المديرون والمشرفون	٧٤	٢٩٩	١٤٠٠	١٢٦	٢٦٣٦	١٠٤٨	٤٥٦٥	٢١٤٦	٣٦٣٠١	٤٩٤٢٢
المجموع الفرعي										١٢٨٠٥٢
٥ ـ الأدباء والفنانون	-	٦٦	٧٠٤	١٩	١٦٦	١٢٤	٣٦٧	٦١٥	٧٩١٨	١٠١٥١
٦ ـ المشتغلون بأعمال البيع	١٥١	٦١	١٦٩٧	١٠	٣٠٥٢	٧١٢	١٤٦٢٥	١٤٤٢	١٧٥٢	٢٤٦٥٤
٧ ـ الفنيون في الهندسة والطب والعلوم	٨٥	٩٨١	١٥٤٧	١٠٠٦	٢٨٠١	١٠٢٠	٣٠٣٠	١٠٥٠	١٩٢١٤	٣١٠٣٤
٨ ـ الكتبة ورجال الشرطة والمطافىء	٢٧٧	١٦٧٩	٥٦٨٩	١٨٣٥	٥٢٨٢	٦٣٣١	١٣٨٩٦	٨٨٧٩	٧١٤٢٠	١١٦٨٧٨
المجموع الفرعي										١٨٢٧٠٨
٩ ـ العمال المهرة (الحرفيون في الإنتاج)	٦٠٠	١٥٣٧	١٣٢٤٨	٢٣٥٦	٢٤٨٦٣	٣٤٦٠	١٧٥٧٨	٣٦٣٤	١٥٧٢٤	٨٤٤٧١
١٠ ـ العمال نصف المهرة في الإنتاج	٢٩٤	١٣٥	١٧٩٣١	٢٤	١١٤٩٠	٦٥٨	٨١٨٣	٦١٤	٣١٤٧	٤٣٧٦٩
١١ ـ عمال الخدمات والزراعة والعاديون	١٣٠٨٩	١٠٤٧	٢٢٩٠٨	٤٢٦	٦٦٤٠٠	٢١٤٩٠	١٠٦٤٧٣	١١٠٥٤	٢٢٩٥٧٣	٤٨٠٢٣٣
١٢ ـ غير مبين (مهن أخرى)	٢١	٣٩	٢٩٩	٧٩	٢٩٩	١١١	٥٦٤	٢١٢	٣١٤١	١٩٥٤٥
المجموع الفرعي	١٤٩٠٢	٦٧٨٤	٦٨٢٣٧	٦٨٨٧	١٢٢٠٩٨	٣٦٥٨٢	١٧٧٢٥٨	٣٤٢٦٨	٤٤١٢٢٧	٦٢٨٠١٨
المجموع الكلي										٩٣٨٧٧٨

الجدول الرقم (٨)
للمقارنة مع الجدول الرقم (٧/أ)لسنوات ١٩٨٥ (تعداد)
أيار/ مايو ١٩٩٠ (مسح العينة)

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الزراعة والصيد	١٢٣٠٦	١٥٠٢٠	(−)١٤٩٠٢
المناجم والمحاجر	٧٣٨٢	٧٣١١	(−)٦٧٨٤
الصناعات التحويلية	٥٠٢٦٥	٦٧٥٥٥	(+)٦٨٢٣٧
الكهرباء والماء	٧١٩٣	٦٤٨٨	(−)٦٨٨٧
التشييد والبناء	١٢١١٧٨	١٦٤٥١٤	(−) ١٢٢٠٩٨
التجارة والمطاعم	٧٤٦٩١	١٠٣٢٩٤	(+)١٧٧٢٥٨
النقل والمواصلات	٣٧٧٦٥	٤٦٥٣٦	(−) ٣٦٥٨٢
التمويل وخدمات الأعمال	٢٠٧٢٩	٢٣٧٩٤	(+) ٣٤٢٦٨
خدمات المجتمع	٣٣١٠٧٩	٤٢٠٢٠٤	(+) ٤٤١٢٢٧
الجملة		(+) ٤	(−) ٥

الجدول الرقم (٩)
مقارنة بين بيانات الجدول الرقم (٧/ب)
وبيانات العينة للقطاع الحكومي في العذبي والشلقاني

	تقديرات ١٩٩٤ للتوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية	العاملون في الحكومة قبل الغزو ٪	(عينة) بعد التحرير ٪
١ ـ الأطباء والمهندسون	٪٢٫١	٩٫٢ (أ)	١٤٫٩
٢ ـ الاقتصاديون والقانونيون	٪٢٫١	٤٫٣	١٨٫٢
٣ ـ المدرسون	٪٤	١٦٫٦	١٤٫٣
٤ ـ المديرون والمشرفون	٪٥٫٢	٢٫١	٤٫٤
٥ ـ الأدباء والفنيون	٪١٫١	ـ (ب)	-
٦ ـ المشتغلون بأعمال البيع	٪٢٫٦	-	-
٧ ـ الفنيون في الهندسة والعلوم	٪٣٫٣	٪٩٫٤	٥
٨ ـ الكتبة ورجال الشرطة والمطافىء	٪١٣٫٤	٪١٥٫٧	١٤٫٦
٩ ـ العمال المهرة	٪٩	١٢٫٧	١٠٫٤
١٠ ـ العمال نصف المهرة في الإنتاج	٪٤٫٦	-	-
١١ ـ عمال الخدمات والزراعة والعاديون	٪٥١٫١	٤٫٨	٤٫٤
١٢ ـ مهن أخرى	٪٢	٢٥٫١	١٣٫٧
	٪٩٩٫٦	٪١٠٠	٪١١٠

أ) ـ تشمل الفنيين في الهندسة

(ب) ـ تعني المعلومات ناقصة

مراجع الفصل الرابع عشر

- Malcolm Walters, «Succession in the Stratification System: A Contribution to the «Death of Class, Debáte,» International sociology, Vol. 9, no. 3, 1994, pp. 295-312.
- Anz Grindlays Bank, Middle East Outlook 1994, London, England.
- International Investment Research, Global Strategy and Economics, 2001: An Unvestment Odyssey. Morgan Stanley, February, 1994.
- Yahya Sadowski,«Powerty, and petrodollars: The Economic Consequences of the Gulf War for Arab States» Unpublished paper, Brooking Institute, February 1991.
- Paul Aarts, «The Limits of Political Tribalism: Post- War Kuwati and the process of Democratization», Unpublishes paper, Universiteit van Amsterdam, April 1993.
- National Bank of Kuwait, Econnomic And Financial Quarterly, Kuwait: iii/1994
- Richard Dalton, «Winning the Peace in the Gulf: A Long- term View», The royal institute of international Affairs, London: 1992.
- Mary Ann Tetreault, «Kuwait's Economic prospects», Middle East Executive Reports, January 1993, PP.9-14.
- Peter M. Blau and Otis Dudley Duncan. The American Occupational Structure. New York: Wiley, 1967.
- Ronald Breiger (ed.). Social Mobility and Social Stucture. New York: Cambridge University Press, 1990.
- R. R. Nelson and S. Winter. An Evolutionary Theory of Economic Change. Harvard University Press, 1982.
- Dieter Senghass, «European Development and the Third World: An Assessment», Review, Vol. XI, no. 1, Winter 1988, pp. 3-54.

(*) أمل العذبي ومصطفى الشلقاني، «بعض جوانب الاستخدام للعمالة الوافدة إلى الكويت: الوضع الحالي والاتجاهات المستقبلية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد ٢٢، العدد ٣، شتاء ١٩٩٤، ٣٤ - ٨٠.

(*) رياض طبارة، «تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي»، ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي، **الكويت**، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

(*) منتدى التنمية، خصائص الوضع السكاني وما طرأ عليه من تغييرات في كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر. اللقاء السنوي الخامس عشر، الكويت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(*) «مستودع المهارات: ضرورة تنموية ملحة، «**القبس**»، مصادر الخلل في التركيبة السكانية للكويت»، **القبس**، ١٩٩١/٦/١٩.

(*) المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت: ١٩٨٧.

(*) وزارة التخطيط (الإدارة المركزية للإحصاء).

أ ـ **النتائج النهائية لبحث القوة العاملة بالعينة، آذار/مارس ١٩٨٨.**
ب ـ **بحث القوة العاملة بالعينة، النتائج الأولية، أيار/مايو ١٩٩٠.**
ج ـ **البيانات الاساسية للسكان والقوة العاملة حسب الحالة في ١٩٩٤/٦/٣٠.**
د ـ **المجموعة الإحصائية السنوية**، العدد ٣٠ ــ ١٩٩٣.
هـ ـ **المؤشرات الإحصائية الاقتصادية الخاصة بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي**، حزيران/يونيو ١٩٩٣.

(*) «نص برنامج العمل الحكومي المقدم إلى مجلس الأمة»، **القبس** ١٩٩٣/١/٥، الوطن ١٩٩٣/١/٥.
(*) المجلس الاعلى للتخطيط (الأمانة العامة).
أ ـ **الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية، ١٩٩٣/٩٢ ــ ١٩٩٥/٩٤**، الكويت، آذار/مارس ١٩٩٢.
ب ـ **المستجدات المؤثرة في التنمية وتوجهات الخطة الخمسية ١٩٩٦/٩٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩**، شباط/فبراير ١٩٩٤.

(*) سالم مرزوق الطحيح، «ظاهرة التقاعد الإداري المبكر في دولة الكويت»، **مجلة التعاون**، السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٤٨ ــ ١٧١.

فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس المصطلحات

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

فهرس الأماكن والبلدان

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

المحتويات

القسم الرابع
ديناميات العملية السياسية
في انتخابات ١٩٩٢

الكويت، البلد الذي اجتمع أكثر من ٣٠ دولة لتحريره من الاحتلال العراقي، والذي تحددت معالم النظام العالمي الجديد على أرضه، ويخوض تجربة ديموقراطية جادّة منذ استقلاله، هو موضوع هذا الكتاب. وهو يتضمن مجموعة من الدراسات إما غير منشورة، أو غير متيسّرة، لعامة الباحثين والمهتمين حتى الآن.

انها دراسات متعمقة مستندة إلى معلومات ميدانية مباشرة، أو معلومات احصائية وتاريخية، تدور حول محورين رئيسين: القبلية والديموقراطية. ومن هذا المنطلق تعتبر الكويت حالة دراسة لملامح مشتركة بين مجتمعات الخليج والجزيرة العربية وبعض دول المشرق العربي: طغيان القبلية على الطبقية، وعوارض دولة الرعاية الريعية، وظاهرة البدون جنسية، والكفاح من أجل الدستورية والديموقراطية.

ويقدم هذا الكتاب فهماً تحليلياً جديداً للقبلية السياسية، يحاول المؤلف من خلاله أن يفسر عملية التكيّف التي تمر بها النظم التقليدية، والدور الحاسم الذي تلعبه في الصراع السياسي في الكويت كمثال لدول الخليج الأخرى. هذا الفهم للقبلية يحاول أن يقدم مساهمة جادة في التنظير الاجتماعي، ساعياً إلى تجاوز ما هو متداول وتبسيطي.

ISBN 1 85516 584 8

